تاريخ أفريقيا

الحديث والمعاصر

أ. د شوقي عطاالله الجمل

أ. د عبد الله عبد الرازق ابراهيم

دار الزهراء - الرياض

ت: ٤٦٤١١٤٤٠

ف: ٤٦٥٩٥٣٧

تاريخ أفريقيا
الحديث والمعاصر

(طبعة جديدة منقحة ومزيدة)

دكتور/ شوقي الجمل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية
بجامعة القاهرة

دكتور/ عبدالله عبدالرازق إبراهيم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ووكيل معهد الدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

دار الزهراء - الرياض

الطبعة الثانية

١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م

ح دار الزهراء للنشر والتوزيع ، ١٤٢٢ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابراهيم ، عبد الله عبد الرزاق - الجمل ، شوقي

تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر . ط٢ - الرياض .

٤٦١ ص : ٢٤ سم

١ - أفريقيا - تاريخ - العصر الحديث أ - العنوان

ردمك : ٥ - ٣٢ - ٦٦٤ - ٩٩٦٠

ديوي ٣ ، ٩٦٠ رقم الإيداع : ٢٢/٢٧٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

أفريقيا من قارات العالم القديم التى يعتقد البعض أنها قد تكون الوطن الأول للإنسان، لكن مع ذلك فقد ظلت معرفة العالم الخارجي بها أو على الأقل بما فى داخلها ضعيفاً حتى القرن التاسع العشر حين نشطت حركة الكشوف الجغرافية.

فأخذ النقاب يُكشف عن خبايا هذه القارة، ولذا فقد أطلق البعض على القارة الأفريقية تعبير (القارة المظلمة) أو السوداء، أى القارة التى لا يعرف العالم عما بداخلها الشيء الكثير، وقيل إن التسمية ترتبط بسواد بشرة سكانها.

ولذا فتاريخ أفريقيا الحديث فى جملته يتصل بعلاقة الأوربيين بالذات بهذه القارة ـ تلك العلاقة التى بدأت بمحاولات الكشف عن خبايا القارة ثم انتهت إلى إستعمار الأوربيين للقارة، ذلك الاستعمار الذى اشتدت حدته حتى كادت الدول الأوربية ذاتها أن تصطدم بعضها البعض الآخر فى سبيل الإستحواذ على أكبر نصيب من هذه الغنيمة التى ظهر أنها تستطيع أن تُقدم للأوربيين خدمات عظيمة خاصة بعد الثورة الصناعية الكبرى فى أوربا وإزدياد الحاجة للمواد الخام اللازمة للصناعة وللأسواق لتصريف الفائض من الإنتاج، وكذلك بعد كشف العالم الجديد وظهور الحاجة للأيدى العاملة القوية الرخيصة لتعميره لتحقيق الرفاهية للأوربيين.

وكان طبيعياً أن يُدافع الأفريقى عن حقوقه الطبيعية ـ حقه فى التمتع بحريته الكاملة دون تدخل أجنبي، وحقه فى أن يتمتع بحياته الخاصة كما أرادها هو، وحقه فى أنَّ يستغل خيرات بلاده، لذلك قاوم الأفارقة الأوربيين حين أخذوا يبسطون سُلطانهم على السواحل والموانى الأفريقية وحين أخذوا يتوغلون للداخل وحين أمتدت أبصارهم وأيديهم للأفارقة أنفسهم ولخيرات بلادهم فحفل تاريخ أفريقيا الحديث، ثم المعاصر بحركات المقاومة للتدخل الأجنبي.

وظهرت بطولات أفريقية عديدة، وكُشف النقاب عن الدور الذى لعبه البعض فى مقاومة المستعمر، وضاعت معالم الكثير من هذه الحركات فلا تكاد تذكر إلا فى بعض الأحيان فى السجلات العسكرية للدول الأوروبية.

وقد اختلفت السياسات التى إتبعتها الدول الاستعمارية فى إدارة مستعمراتها وفى موقفها من الوطنيين، فبعضها حكم مستعمراته حكماً مطلقاً وحاول القضاء تماماً على الشخصية الخاصة للمستعمرة وللوطنيين مدعياً أنه يحكم شعوباً لا حضارة لها ولا قدرة لها على المساهمة فى أى نشاط، بينما إتبع البعض الأخر سياسة أكثر مرونة فأستعان بالعناصر الوطنية لتنفيذ مخططاته ووجد أنه يستطيع بذلك تحقيق أهدافه كاملة بيسر وبتكاليف أقل.

هذا وقد جر الأوروبيون الأفارقة معهم فى معارك الحربين العظميين الأولى والثانية التى خاضها الأوربيون فى صراعهم بعضهم ضد البعض الأخر، فكان الأفارقة يحاربون فى صف هذه أو تلك من الدول الأوروبية سواء عن قناعة منهم أو ترقباً للظفر باستقلاهم جزاء ما قدموه للسادة الأوروبيين أثناء محنتهم، أو أنهم كانوا يسافرون للمشاركة فى هذه الحرب دون إرادتهم.

ومهما يكن الدافع وراء إشتراك الأفارقة فى هذين الحربين وتحملهم التضحيات الجسام فى هذه الميادين - فإن النتيجة الحتمية كانت يقظة الوعى القومى الأفريقى واشتداد حركات المقاومة للاستعمار الأوربي، والتصدى لاتجاه الدول الأوروبية للحنث بوعودها التى قدمتها بسخاء أثناء الحرب فى محاولة لإكتساب الأفارقة لتقديم المزيد من التضحيات فى ميادين القتال وخلفها، لكن الأوروبيين حاولوا بعد أن خرجوا من هذه الضيقة الكبرى أن يتحللوا من وعودهم.

على أن التيار التحررى كان أقوى، وانتهى الأمر كما ذكرنا باجبار المستعمر على أن يحمل عصاه ويرحل.

وقد حظيت المنظمتين الدولتين اللتين تمخضت عنهما الحرب العالمية الأولى والحرب العظمى الثانية وهما (عصبة الأمم)، ثم (هيئة الأمم المتحدة) واللجان التابعة لهما بنقاش طويل ومرير حول حقوق هذه الدول الأفريقية أو تلك فى التحرر، وكان موقف بعض الدول الأوروبية فى هذه المناقشات غريباً وعجيباً

فقد ادعت بعضها مثلاً أن قضية المستعمرات لا تنطبق عليها أحكام القوانين فى الدولة القاضية بحق الشعوب فى التمتع بحريتها وحقوقها الطبيعية فى بلادها فهى مجرد امتداد للدولة الأوروبية الأم وليست مستعمرة أستحوزت عليها بالقوة والعنف.

على أننا نشير إلى أن الوعى الأفريقى أسفر عن محاولة للتقارب مع حركة النضال فى القارة الأسيوية، فقد كانت شعوب القارتين تعانى من نفس المشكلة فأسندت حركة (التضامن الأسيوى الأفريقي) والاجتماعات المتعددة لقادة وزعماء الدول فى القارتين، وكذلك جهود الأفارقة سواء المقيمين خارج القارة أو المناضلين بها إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣، ساعد على ذلك ما حظى به عدد غير قليل من الأفارقة من ثقافة وعلم وما ساهمت به التجارب المتعددة والمترامية التى مرت بها شعوب القارة الأفريقية من صقل للشخصية الأفريقية فى مختلف أنحاء القارة.

وكانت مشاكل ما بعد الاستقلال وما زالت أشد إلحاحاً وأكثر وضوحاً من المشاكل السابقة التى كانت تواجه الأفارقة ـ فقد كانت المشاكل فى الفترة السابقة محصورة فى الكفاح ضد المستعمر المستغل، لكن عصر الاستعمار الطويل أسفر عن مشكلات عدة ـ اقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وصحية بالاضافة إلى المشكلات التى تتعلق بالحدود السياسية التى رسمها الاستعمار بين الدول الأفريقية دون مراعاة لمصالحها أو لوحدتها القومية، هذا بالإضافة أيضاً إلى العديد من المشكلات الأخرى التى وجدت مع الاستعمار مثل مشكلة التمييز والتفرقة العنصرية وهى مشكلة خلفها الاستعمار وكان على الأفارقة أن يناضلوا حتى قضوا بعد كفاح مرير على هذه المشكلة المريرة.

★★★

من هذا العرض السريع يتضح لنا أن تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر يتمثل في:

١ ـ حركات الكشف الأوروبى لأفريقيا.

٢ ـ الاستعمار الأوروبى للقارة.

وسنحاول فى هذا المجال إعطاء تعريف للاستعمار الحديث ينطبق على ما تم فى أفريقيا ثم نحاول أن نتعرف على دوافع الاستعمار الأوروبى لأفريقيا وبعد ذلك سندرس الدور الذى لعبته كل دولة أوروبية فى القارة وموقف الوطنيين منها والطريقة التى أدارت بها الدول الأوروبية مستعمراتها ووضع الأفارقة فى ظل هذه الإدارة الاستعمارية.

٣ ـ كفاح الأفارقة فى سبيل الاستقلال والظروف التى ساعدت على قيام منظمة الوحدة الأفريقية.

٤ ـ المشكلات التى خلفها الاستعمار الأوروبى فى القارة.

٥ ـ الصراعات الداخلية فى الدول الأفريقية وانعكاساتها على حركة التقدم والتنمية فى هذه الدول والحقيقة الهامة التى يجب إبرازها ونحن نتعرض لدراسة تاريخ أفريقيا الحديث هى أن الكثير من صفحات التاريخ الأفريقى الحديث لم يكشف عنها النقاب بعد، فقد تناول الكُتّاب والمؤرخون الأجانب نواحى معينة من هذا التاريخ من وجهة نظرهم هم، ولذا يحتاج الأمر لجهد ضخم من الكتاب والمؤرخين الأفارقة لكتابة تاريخهم بأنفسهم معتمدين على المصادرالأصلية والوثائق التى يذخر بها أرشيف وزارات المستعمرات السابقة فى الدول الأوروبية، ودور المحفوظات فى هذه الدول مبرزين الدور البطولى للمقاومة الوطنية للاستعمار وهو ما حاول الكتاب الأجانب إخفاؤه أو تشويهه.

وقد حاولنا قدر المستطاع ـ فى هذا الكتاب إبراز دور المقاومة الوطنية فشرحنا دور كل من عبد الكريم الخطابى وعبد القادر الجزائرى وثورة الماجى ماجى فى تنجانيقا ومعركة عدوة بين الإيطاليين والأثيوبين ودور نيلسون مانديلا فى جنوب أفريقيا وغيرها من الحركات الوطنية على أساس أنها الصورة المشرقة لموقف الأفارقة من المستعمرين الأوربيين ـ لكن لا شك فى أن هذه الحركات الوطنية تحتاج لدراسة منفصلة وعميقة وهذا ما تناولناه فى كتابنا بعنوان (بطولات أفريقية).

والله ولى التوفيق

المؤلفان

الفصل الأول

كشف أفريقيا فى العصر الحديث

محتويات الفصل:

١. تأخر كشف أفريقيا وأسبابه.

٢. السواحل الأفريقية ودورها فى كشف القارة.

٣. النشاط الكشفى للمصريين القدماء والعرب.

٤. الحركة الكشفية الكبرى للأنهار الأفريقية فى العصر الحديث:

أ. مشكلة النيل وكشف منابعه.

ب. كشف نهر زمبيزي.

ج. كشف نهر النيجر.

د. كشف نهر الكونغو.

حتى أوائل القرن التاسع عشر لم يكن المعروف من القارة الأفريقية للعالم الخارجى إلا سواحلها.

السبب فى ذلك يرجع لعدة عوامل نجملها فيما يلي:

١ ـ قصر سواحل القارة بالنسبة لمساحتها:

وبالطبع كلما أزداد طول الساحل كلما أعطى فرصة أوسع للتغلغل للداخل.

٢ ـ قلة الرؤوس والخلجان وقلة تعاريج السواحل.

فإذا قارنا سواحل أفريقيا بسواحل أية قارة أخرى ندرك هذه الحقيقة، وقد ترتب عليها قلة الموانى الطبيعية، وهذه الموانى فى العادة هى المنافذ التى تطل منها القارة على العالم الخارجى ويمد العالم الخارجى بصره منها للقارة.

٣ ـ قلة الجزر القريبة من الساحل:

فالجزر يمكن أن تُتخذ كمناطق تستقر فيها القوى المستكشفة ثم تنفذ منها بعد ذلك للداخل.

وإذا قارنا بين أسيا وأفريقيا من جهة أخرى نُدرك كيف أن الجزر الأفريقية قليلة وصغيرة الحجم باستثناء جزيرة مدغشقر وهى رغم اتساعها فإن تيار موزمبيق جعلها منعزلة عن اليابس الأفريقي.

وحتى جزر زنجبار، وبمبا، ومافيا التى تواجه الساحل الشرقى ـ تبعد عن الساحل بمسافات، فقيمتها كمحطات كبيرة للاتصال بالداخل محدودة.

٤ ـ السواحل الأفريقية فى جملتها ظهيرها[1] فقير إذ تؤدى لمناطق صحراوية أو شبه صحراوية أو غابات كثيفة يصعب اختراقها.

٥ ـ قلة أهمية الأنهار الأفريقية كشرايين تؤدى للداخل.

وذلك لأن الأنهار تنتهى إلى البحر بدالات كثيرة الفروع والمستنقعات والسدود بالإضافة إلى المساقط المائية، وينطبق هذا على معظم الأنهار الأفريقية

---

(١) يقصد بها المناطق الواقعة خلفها.

(الكونغو، والزمبيزي، والنيجر)، وحتـى النيل الذى أشتهر منذ القدم ـ ولكن شهرته كانت فى مجال الرى والزراعة أكثر منه كمجرى ملاحي، وهناك عقبات معروفة كالجنادل تعـترض مجراه كما أن لغز النيل (سر النيـل) وأسباب فيضانه ومنابعه لم تكتشف إلا حديثاً.

٦ ـ عوامل مناخية:

فقارة أفريقـيا تقع فى المناطق المداريـة والإستوائية وهى مناطق غـير مشوقة للإنسان الأوربى ليطرقها أو ليعيش فيها.

٧ ـ الأمراض الأفريقية:

وهى الأمراض التـى كانت منتشرة بـالقارة مثل الملاريا، ومـرض النوم ولم تكن قد كُشفت وسائل حاسمة لعلاجها.

٨ ـ اهتـمام الدول الأوروبيـة ـ حتى حين وضـعت أقدامهـا على المنـاطق الساحلية أو القريبة من سواحل القارة لم يكن موجهاً للقارة وما بداخلها ـ لكن كانت الأنظار متجهة للشرق ومنتجاته فظلت مناطق الاستقرار الأوروبى بالقارة مجرد محطات للسفن أو مراكز تجميع للسلع الأفريقية وأدى ذلك لتأخر كشف داخل القارة.

٩ ـ الأفريقـيون أنفسـهم وقفوا فـى وجه الأوروبيين وقـاوموهم لأنهـم لم يعرفوهم إلا كمستعمرين أو تجار رقيق.

وإذا ألقينا نظرة على سواحل أفريقية نجد:

١ ـ الساحل الشمالى:

هو الساحل المواجه لأوروبا وقد قامت به حضارات من أقدم الحضارات التى عرفها الإنســان مثل الحضارة الفينيقـية والحضارة الفرعونية وحـضارة قرطاجة ـ لكن اتجاه هذا الساحـل كان للبحر المتوسط والدول الأوروبية والأسـيوية المطلة على هذا البحر.

والصحراء الكبرى الواقعة جنوب الساحل الشمالى كانت حاجزاً طبيعياً حال

فى كثير من الأحيان دون وصول مؤثرات البحر المتوسط إلى داخل القارة - ولذا فكثيرون من الكتاب الأجانب يعتبرون أن أفريقيا تبدأ جنوب الصحراء الكبرى.

٢ - الساحل الغربى:

أقرب لأوروبا من غيره وقد وصل إليه الأوروبيون فعلاً فى أواخر القرن الخامس عشر - لكن اقتصر الأمر على نقط ساحلية فحسب وذلك لأسباب منها:

أ - نظر الأوروبيون كما قلنا لأفريقيا على أنها وسيلة لتحقيق حلمهم فى الوصول إلى الشرق وتجارته فحسب، وقد حققت لهم الحصون التى أسسوها على الساحل هذا الهدف.

ب - الجزر القريبة من هذا الساحل مثل (جزر كناريا) قليلة الأهمية لاكتشاف داخل القارة لأنها تقابل الصحراء، وكذلك توجد جزر أخرى قرب الساحل الغربى للقارة مواجهة للأقاليم الأستوائية من القارة.

جـ - الموانى الطبيعية فى هذا الساحل قليلة.

د - الأنهار فى هذا الساحل لا تسهل مهمة الوصول للداخل.

وأهم هذه الأنهار نهر النيجر - لكنه لا يؤدى لداخل القارة فهو يتجه شمالاً ثم يأخذ اتجاهاً شمالياً غربياً ثم جنوبياً غربياً.

والأورنج سريع الجريان - فى فصل الأمطار كما تتعرض مياهه فى مجراه الأدنى للجفاف أو للتسرب فى الكثبان الرملية.

والسنغال يوجد حواجز رملية أمام مصبه تعترض الملاحة فيه.

هـ - الساحل الغربى من الناحية المناخية استوائى صحراوى وقد أطلق الأوروبيون على ساحل غانا (مقبرة الرجل الأبيض) لانتشار الأمراض فيه.

٣ ـ الساحل الجنوبى :

بعيد إلى حد ما عن أوروبا كما أن الهضبة فى جنوب أفريقيا مرتفعة وقريبة من الساحل.

٤ ـ الساحل الشرقى:

هذا الساحل يطل على البحرالأحمـر والمحيط الهندي، وكان البحر الأحمر همزة وصل بين أسيا وأفريقيا ـ لكن رغم أن الساحل الشرقى لأفريقيا به بعض الموانى الصالحة، وبعض الجزر القريبة من الساحل مثل زنجبار، وبمبا، بالإضافة إلى أنه من الناحية المناخية أكثر ملاءمـة من الساحل الغربى ـ فهو بعيد إلى حد ما عن أوروبـا وكان الطريق إلـيه مجهولاً للأوروبـين، كما أن (المماليـك) فى مصر والحجاز كانوا يتحكمون فى الطريق الملاحى بين الشرق وأوروبا ويحرمون دخول السفن الأوروبية مياه البحر الأحمر.

النشاط الكشفي للمصريين القدماء والعرب

رغم أن معرفةالأوروبيين لما فى داخل القارة الأفـريقية كانت متأخرة وترجع للعصر الحديث ـ ألا أنـنا نشير إلى أن المصريين القدماء وكـذلك العرب كانت لهم معرفة بأجزاء من القارة قبل الأوروبيين.

فيما يتصل بالمصريين القدماء:

تدل بعـض النقوش والآثار علـى أنه كانت بين مـصر وبلاد النوبة الـواقعة جنـوباً علاقـات منـذ فجرالـتاريخ، ومـنذ عـصر الدولـة القديمـة فى مـصر (٣٠٠٠ق.م) بدأنا نجد اسم (بلاد النوبة) بكثرة على الآثار المصرية.

ونستدل من هذه الآثار على تعدد رحلات المصريين القدماء نحو الجنوب فى عهد الدولة الـقديمة، وأن المصريين القدمـاء أسهموا فى هذا الوقت المـبكر فى تنظيم طرق الاتصـال ببلاد النوبة سواء عن طريق البر فـى الدروب الصحراوية مارين بالواحات، أو عن طريق النيل فقد حفروا القنوات للتغلب على العقبات الطبيعية فى منطقة الجنادل الواقعة جنوبى أسوان.

ومن أهـم مظـاهر هذه الـصلات بين مـصر وبـلاد النوبـة انتشـار المعـابد والمعتقدات المصرية فى هذه البلاد.

وحين أدى الانـقسام والخلافـات على الـعرش فى أواخـرالأسرة العشـرين لتدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والـسياسية فى مصر ـ هاجر عدد كبير من المصريين للجـنوب واستقر كثيرون منهم قرب الشـلال الرابع وساهموا فى قيام مملكة (نباتا الـنوبية)، وقد نجـح أحد ملوكهـا (بعنخي) فى غـزو مصر، وخلفتها بعد ذلك فى بلاد النوبة مملكة أخرى هى (مملكة مروى).

٢ ـ كذلك ثـبت من النقوش أنـه فى عصر الدولـة القديمة فى مصـر كانت هناك عـلاقات تجارية بـين المصريين وبـين سكان الأقالـيم المطلـة على البـحر الأحمر، وقد ازدادت هذه العلاقات فى عصر الدولة الحديثة.

ويذكر فى هذا المجال بعثة (الملكة حتشبسوت) من ملوك الأسرة الثامنة عشر

لبلاد بُنت (إرتريا، والصومال) والتى سُجلت صورها على معبد الدير البحرى بالأقصر بمصر.

٣ ـ وقد ذكر المؤرخ هيرودوت الذى زار مصر عام ٤٥٧ق.م ـ أن أحد الفراعنة المصريين (نيخاو الثاني) أرسل فى القرن السادس قبل الميلاد جماعة من الفينيقين اتجهوا فى البحر الأحمر جنوباً وبعد أن غابوا حوالى ثلاث سنوات عادوا لمصر عن طريق البحر المتوسط ـ فإذا صحت روايته فإن هذا يعنى أن هذه الرحلة البحرية دارت حول القارة الأفريقية الأمر الذى لم يتحقق للأوروبين إلا فى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى بعد اكتشاف البرتغال لطريق رأس الرجاء الصالح.

٤ ـ اهتم الجغرافيون بأمر النيل وتتبع مجراه، فبطليموس الجغرافى وهو رجل مصرى يونانى رسم خريطته للعالم ووصف النيل ومجراه حتى مدينة مروى (بين الدامر وشندي) كما وصف نهر العطبرة، والنيلين الأزرق والأبيض وغير ذلك من المعلومات التى ذكر أنه استقاها من مؤلف أخر ضاعت كتاباته.

٥ ـ ويعتقد بعض الباحثين أن هناك تشابهاً واضحاً بين بعض المعتقدات وبعض الآلات والأدوات التى ما زالت موجودة لدى قبائل غرب أفريقيا اليوم وبين المعتقدات والآلات التى كانت لدى المصرى القديم.

وقد أثار هؤلاء العلماء تساؤلاً هاماً وهو:

هل يدل ذلك على أن الحضارة الفرعونية وصلت تأثيراتها بطريقة ما إلى غرب أفريقيا وأن ما نلاحظه اليوم هو من بقايا هذه التأثيرات (بحث هام للأستاذ الدكتور عبد المنعم أبو بكر).

٦ ـ كذلك هناك اتجاه يميل لترجيح أن بعض الآثار التى عُثر عليها فى زيمبابوى (رودسيا الجنوبية سابقاً) ترجع إلى تأثيرات فرعونية.

هذا وأشير إلى أن المصريين سيلعبون فى العصر الحديث خاصة فى عصر محمد على وإسماعيل دوراً أخر فى الكشف عن منابع النيل والأقاليم الواقعة

على ساحل البحر الأحمر والمحيط الهندى التى أمتد إليها نشاطهم فى عهد إسماعيل فوصفوها وعمروها.

أما عن معرفة العرب بأفريقيا ونشاطهم فيها:

فقد كان للعرب دور فعال ونشاط كبير فى شمال القارة بالذات، وفى سواحلها الشرقية والمناطق الواقعة خلف هذه السواحل هذا بالإضافة إلى مساهمتهم فى الكشوف الأوروبية الحديثة كرواد وأدلاء للمستكشفين الأوروبيين، كما أن بعض الرحالة العرب كانت لهم رحلات وجولات زاروا فيها مناطق مختلفة من القارة.

١ ـ ففيما يتعلق بالساحل الأفريقى الشرقى فقد جاء العرب فى وقت مبكر من شبه الجزيرة العربية من إمارة (عمان) خاصة إلى الساحل الأفريقى الشرقى المواجه لبلادهم، فهم كما عبر عن ذلك كوبلاند (Coupland) ـ الجيران لسكان شرق أفريقيا (next door neigbours).

فكان لابد أن يمدوا نشاطهم وتجارتهم وحاضرتهم إلى سواحل إفريقية الشرقية المواجهة لهم[١].

وبالإضافة إلى الجوار هناك عامل جغرافى يتمثل فى هبوب الرياح التجارية الشمالية الشرقية فى ديسمبر، ويستمر هبوبها بانتظام حتى نهاية فبراير، ثم ينعكس الأمر فمن إبريل تهب رياح شديدة من الجنوب الغربي، وهكذا أصبح التجار العرب يُنظمون رحلاتهم للساحل الأفريقى المقابل لهم حسب مواسم الرياح المنتظمة المعروفة لهم.

واستقر بعض العرب فى الساحل الأفريقى المقابل لشبه الجزيرة العربية ليكونوا حلقة اتصال بين إخوانهم فى شبه الجزيرة وبين الأفارقة، وانتشر النفوذ

(١) Coupland, R. :East Africa and Its Invaders (London 1938) p. 155.

العربى بعد ذلـك فى شرق القارة، ثم توغلوا للداخل ، وتـرتب على هذا فى النهاية تكويـن (إمارات عربية) على الساحل الشرقـى وهذه الإمارات أصبحت تمارس فيـها بعض الأنظمـة والعادات الأفريقيـة الأصيلة بالإضافـة إلى عادات وأنظمة وتقاليـد عربية، وتمثل هذا الامتزاج بين الأشياء الأفريقـية والعربية فى (اللغة السواحيلية) وهى لغة تحتوى على العديد من الألفاظ والتأثيرات العربية.

وقد زار **ابن بطوطة** بعض هذه الإمارات العربية فى عام ١٣٣٣م ودهش لما كانت عليه مدن كلوه، وممبسة، ومالندي، وبمبا، وزنجبار، ومقديشيو من تنظيم ورخاء وحضارة.

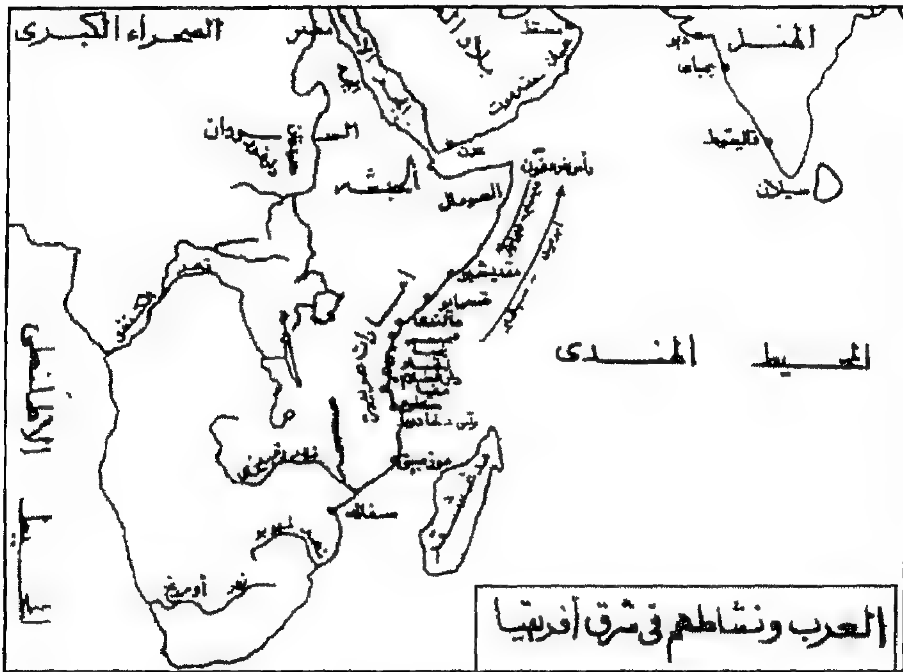
كما أشاد الرحالـة الأوروبيون الذين وفدوا لهذه الجهات بـعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح بما لمسوه من حضارة فى هذه الجهات، فشهد فاسكوداجاما بما وجده فـى موزمبيق وغـيرها من مدن أفـريقيا الشـرقية من تقـدم وتحضر، ووصف ملابس الناس الحريرية ومنازلهم المؤثثة بالأثاث الفاخر.

كمـا شهد دورات بربـوسا (Duarte Barbosa) نفس الـشهادة عنـد زيارته لكلوه، وممبسة، ومالندي.

ويعلق كوبلاند (Coupland) على ذلك على الرغم من أنه كاتب استعمارى بريطانى ـ بقوله: «إن الأمر لا يدعو للـدهشة فإن العرب كانوا فى ذلك الوقت حملـة لواء الحضارة، فلا شـك فى أن مدارس بغـداد والقاهرة وتونـس كانت حتى القرن الثالث عشر تفوق تلك التـى فى أكسفورد أو فى أية مدينة مسيحية أخرى».

٢ ـ وبعد فتح مـصر مدَّ العرب نشاطهم غـرباً إلى شمال أفريقيـا بل ومنها إلى شبه جزيرة أيبريا (الأندلس)، وهكذا أصـبح الشمال الأفريقى يُمثل الجناح الغربى للعالم العربي.

٣ ـ وكان لعرب الأنـدلس والمغرب نشاط كبـير فى غرب أفريقـيا، وترتب على ذلـك أنهم توغلـوا فى داخل القارة ونشـروا الإسلام فى أقاليـم السودان بمعناه الجغـرافى الواسع، وأدى ذلك لظهور إمـبراطوريات إسلامية عظـيمة لها



العرب ونشاطهم فى شرق أفريقيا

شكل رقم (١) العرب ونشاطهم فى شرق أفريقيا

حضارتها وتاريخها ونظمها فى الحكم والإدارة، وقد استمرت هذه الأمبراطوريات حتى بداية عهد أفريقيا بالاستعمار الأوروبى مثل أمبراطورية مالي، وسنغاي، وغانا.

٤ ـ وقد كانت قوافل التجارة، وقوافل الحج تخترق القارة من شمالها إلى داخل القارة ومن غربها إلى الشرق فى الطريق صوب الحجاز.

٥ ـ ومن الرحالة العرب الذين قاموا بجولات فى أفريقيا ـ الرحالة المغربى الحسن بن الوازن الذى اشتهر باسم (ليو الأفريقي)، وقد زار عدة مناطق فى غرب أفريقيا، فزار مملكة مالي، وسنغاي، وبورنو، وبلاد الهوسا بشمال نيجيريا.

ونشرت رحالاته ومشاهداته فى كتاب باسم (تاريخ وصف أفريقيا)، وقد ترجم هذا الكتاب لعدة لغات[1].

ويقول بوفيل: (Bovill) الذى ألف كتاباً هاماً عن تاريخ غرب أفريقيا.

«قبل قدوم العرب إلى شمال وغرب أفريقيا لم يكن يُعرف الكثير عن أفريقيا جنوبى بلاد المغرب، فنحن ندين بمعلوماتنا عن التاريخ المبكر لهذه الجهات إلى فئة قليلة من المؤلفين والرحالة العرب من أمثال المسعودي، وابن حوقل، والبكري، والإدريسي، وياقوت، والعمري، وابن بطوطة، وابن خلدون»[2].

٦ ـ أما جهود العرب حين بدأت الكشوف الأوروبية الحديثة فتتمثل فى الدور الذى لعبوه كرواد ومرشدين للحملات الكشفية.

ورغم أن كثيرين من المستكشفين والكتاب الأوروبيين تجاهلوا عن عمد أو عن غير قصد ـ ذكر دور هؤلاء العرب فى الكشف عن خبايا القارة ـ فلا شك

(١) قام د.عبد الرحمن حميدة بترجمته من الفرنسية للعربية ونشرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٣٩٩ هـ ـ كما صدرت ترجمة عربية أخرى فى تونس ـ وذلك لأنه لم يعثر على نسخة عربية أصلية لهذا المؤلف الهام.

(٢) BOVILL, E. W.: The Golden Trade of the Moors (N. Y. 1958) P. 60.

فى أنه لولاهم لما وصل هؤلاء الأوربيون فى الكشف إلى المناطق التى وصلوا إليها، ولما حققوه من النتائج.

وسنشير إلى بعض هؤلاء العرب من أمثال محمد بن حميد المرجبى (تيبوتيب) الذى ساهم مساهمة كبيرة مع الرحالة ستانلى فى كشف نهر الكونغو.

وذلك فيما بعد عند الحديث عن هذه الكشوف الجغرافية.

★★★

الحركة الكشفية الكبرى فى أفريقيا فى العصر الحديث
(كشف سواحل القارة، وكشف مسارات الأنهار)

ذكرنا أن تاريخ أفريقيا الحديث بدأ بمحاولات الأوربيين والبرتغال بالذات منذ أوائل القرن الخامس عشر الكشف عن خبايا هذه القارة وامتدت جهود الكشف طوال أكثر من خمسة قرون، وترتب عليها أن تكالبت الدول الأوروبية على القارة تحاول كل منها أن تبسط سلطانها على أكبر مساحة ممكنة من أرض القارة وسكانها ـ وكاد الأمر يؤدى لإصطدام بين هذه الدول الأوروبية لولا تدخل بعض ساسة هذه الدول وفى مقدمتهم الزعيم الألمانى (بسمارك) لوضع قواعد ونظم تلتزم بها هذه الدول فى نشاطها الاستعمارى فى القارة.

وإذا كانت الحركة الكشفية الكبرى فى أفريقيا فى العصر الحديث قد بدأت ـ بالمرحلة الجزرية والساحلية التى برز فيها نشاط البرتغال بالذات والتى نجحت نجاحاً رائعاً فى الدوران حول القارة والوصول لجنوبها ثم لسواحلها الشرقية لكن سنقصر الحديث هنا على الجهود التى بُذلت للكشف عن أحواض الأنهار وهو فى الحقيقة كشفاً للقارة ذاتها.

أما **جهود البرتغال الكشفية** والتى تعتبر من أهم الجهود الكشفية للنتائج التى أسفرت عنها فسنتناولها فيما بعد عند الحديث عن دور البرتغال الكشفى والاستعمارى فى القارة.

والأنهار الأفريقية الأربعة التى سنشير للجهود المبذولة لكشف أسرارها وتتبع مجاريها هي: نهر النيل، ونهزالزمبيزي، ونهر النيجر، ونهر الكونغو.

١.مشكلة النيل وكشف منابعه

من أهم من ساهم فى العصر الحديث فى حل مشكلة النيل والكشف عن منابعه:

١.جيمس بروس (James Bruce)

هو إسكتلندى وصل إلى القاهرة فى عام ١٧٦٨م ومنها سافر إلى قنا ثم

القصيـر على البحرالأحمـر، ومنها عبر الـبحر الأحمر إلى جدة ثـم أُبحر فى البحرالأحمر إلى مصوع ومنها اتجه إلى (إكسيوم) عاصمة أثيوبيا القديمة، وترك أكسيوم إلى جُندار، وقد خدمته معرفتـه بالطب إذ قربته من حاكم الحبشة الذى كان يعانى من المرض فأعطاه حرية التجول فى كل أنحاء البلاد.

وفى صيـف عام ١٧٧٠م زار النيـل الأزرق وتتبع مـجراه من مخـرجه من بحيرة تانا إلى ملتقى النيلين، ثم سافر إلى بلاد النوبة ومنها على بلاده.

وقد نشر رحلاته هذه فى سبع مجلدات وصـف فيها جميع البلاد التى ساح فيها ومبيناً بخرائط توضيحـية مجرى النيل الأزرق، وقد أشاع بروس أن المنابع الحبشية هى المنابع الوحيدة للنيل[1]. وظل هذا الوهم قائماً حتى كشفت منابع النيل الأستـوائية فعرف أن للنهر مـصدرين للمياه ـ المصدر الحـبشي، والمصدر الأستوائي.

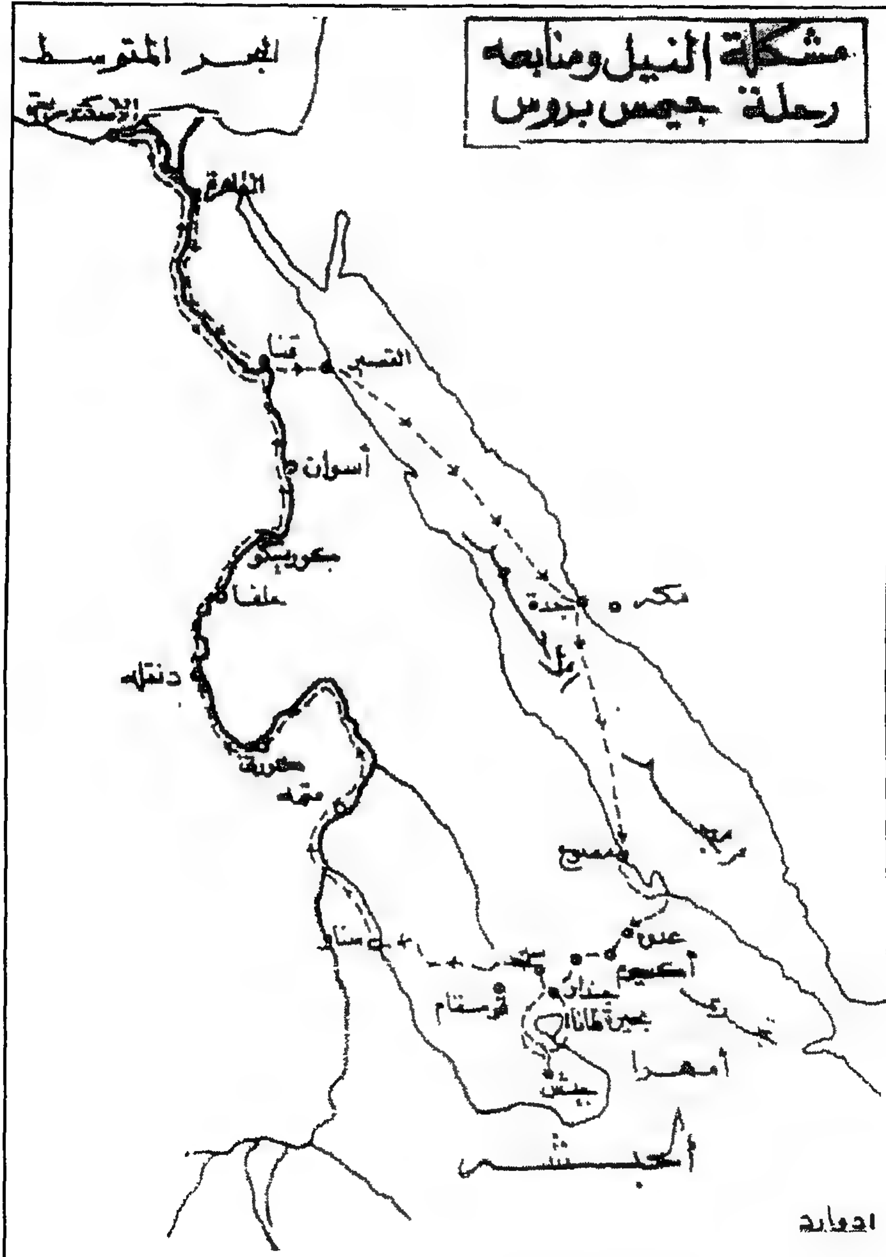
٢.البكباشى سليم قبطان:

كانت جميع الجهود التى بُذلت لكشف سرالنيل تقف عند منطقة المستنقعات والسدود التـى تحول دون الاتجاه إلى المناطق الـواقعة جنوبها. وظـل ما أشاعه بروس عن أن منابع النهـر قاصرة على المنابع الحبشية التى اكـتشفها حتى أوائل القرن التاسع عشر.

حين مد محمد عـلى نفوذه إلى السودان فى عام ١٨٢١ ـ أرسل الـبكباشى سليم من رجال البحرية المصرية للكشف عن منابع النيل، فقام بثلاث حملات فى الفترة بين ١٨٣٩، ١٨٤٢ ووصل إلى قـرب غندوكرو عند خط عرض ٤٢َ ٤ْ شمال خط الاستواء ـ حدث ذلـك بعد رحلة محمد على للسـودان وتكليفه حكمـدار السودان بإرسـال بعثة بـحرية للـكشف عن مـصدر المياه الآتـية من الجنوب.

وقد سجل البكباشى سليم قبطان فى التقارير التى كتبها عن هذه الرحلات،

(١) Bruce, J. : Trvels to Discover the Source of the Nile (5 Vols - 1805)



شكل رقم (٢) مشكلة النيل ومنابعه- رحلة جيمس بروس

بالإضافة إلى كتابات من رافقوه من الرحالة الأوروبيين وفى مقدمتهم الرحالة الألمانى فيرن (Verne) ملاحظات هامة وبيانات عن (النيل الأبيض) والقبائل القاطنة على ضفتيه، وحاصلات هذه البلاد.

على أن أهمية هذه الرحلات لا تقتصر على هذه المعلومات التى نُشرت[1] عن المناطق التى زارتها البعثة المصرية أو عما سمعوه من الأهالى عن المناطق الأخرى - لكن هذه الرحلات أثارت اهتمام العالم كله بهذه الجهات، كما أنها أثبتت بالدليل القاطع أن النيل الأزرق ليس ما أشاع جيمس بروس هو المجرى الأساسى الوحيد وأن هناك مجرى طويل أتٍ من الجنوب، وهكذا فتح الباب من جديد للكشوف التى أنتهت بالكشف عن منابع النيل الاستوائية.

وقد كانت لمصر جهود أخرى فى هذا المجال فى عهد الخديوى إسماعيل إنتهت بالكشف عما أُطلق عليه اسم (مديرية خط الاستواء).

هذا بالإضافة إلى أن الإدارة المصرية فى السودان بما كفلته من أمن واستقرار شجعت المكتشفين والرحالة على المجيء إليه والتجول بين ربوعه ومحاولة كشف المناطق المجهولة فى هذه البلاد حتى كشفت أسرار هذه المناطق.

٣.برتون وسبيك (Burton and Speke):

هما ضابطان فى الجيش البريطانى بالهند - التقيا فى لندن واتفقا على القيام برحلة لشرق أفريقيا ومحاولة التوغل فيها للداخل. سافر الرحالتان فى نهاية عام ١٨٥٦م إلى جزيرة زنجبار[2] ومنها أبحرا للساحل الشرقى لأفريقيا ووصلا إلى مدينة تابورة (Tabora) حيث قابلا بعض التجار العرب ومنهم علموا الكثير عن المناطق الداخلية التى كانت معروفة للعرب قبل أن يعرفها الأوروبيون.

وصل الرحالتان إلى بحيرةتنجانيقا وعايناها وتخلف (برتون) فلم يستطع

(١) نسيم مقار (دكتور): البكباشى المصرى سليم قبطان والكشف عن منابع النيل (القاهرة ١٩٦٠).

(٢) ستصبح زنجبار نقطة هامة انطلقت منها العديد من رحلات المكتشفين من شرق القارة للتوغل للداخل.

متابعة السفر بينما واصل سبيك سيره للشمال فوصل فى أغسطس ١٨٥٨م إلى الشاطيء الجنوبى للبحيرة التى أطلق عليها اسم فكتوريا والتى لم يخامره شك فى أنها أم هذا النهر ومنبعه ـ كما ذكر.

وعاد سبيك لزميله ورجعا للساحل ثم إلى نجبار، ومنها أبحرا إلى عدن فانجلترا ـ وقد أثار سبيك الاهتمام بما ذكره عن بحيرة فكتوريا وعن يقينه بأنها منبع النيل، بينما أكد برتون بإصرار أن بحيرة تنجانيقا التى وصلا إليها سوياً هى الأصل.

٤.سبيك وجرانت (Speke and Grant):

أرسلتهما الجمعية الجغرافية البريطانية فى عام ١٨٦٠م فى رحلة أخرى لتتبع نهر النيل عند خروجه من بحيرة فكتوريا، وسارا بإزاء ساحلها الغربى ومكثا فى بلاد ملك أوغنده وطافا حول ساحل البحيرة الشمالى وشاهدا (شلالات ريبون)، وسمعا عن بحيرة أخرى إلى الغرب فاكتشفها بيكر وأطلق عليها اسم (بحيرة البرت) وعاد سبيك وجرانت إلى الخرطوم فالقاهرة فانجلترا.

على أن برتون ظل يشكك فى النتيجة التى وصل إليها سبيك فأعدت الجمعية الجغرافية الملكية اجتماعاً حُدد له يوم ١٦ سبتمبر ليدلى كل من برتون وسبيك بأدلته وحججه على صحة رأيه فيما يتعلق بمنابع النيل ـ لكن انتهت حياة سبيك قبل هذا اللقاء الذى أُطلق عليه (مبارزة النيل) فقدمات برصاصة انطلقت خطأ من بندقيته.

٥.سير صمويل بيكر (S. Baker):

بيكر من أسرة إنجليزية ثرية لكنه شُغف بالرحلات، جاء إلى مصر فى عهد سعيد باشا وسافر إلى السودان، وبمساعدة موظفى الحكومة المصرية استطاع تتبع روافد النيل الحبشية وطاف فى البلاد الواقعة على نهر العطبرة والنيلين الأزرق والأبيض ونشر مشاهداته فيما بعد.

وأرسلته الجمعية الجغرافية الملكية فى عام ١٨٦٣م للبحث عن سبيك وجرانت وتقابل معهما قرب غندكرو، وعرف منهما عما سمعاه عن البحيرة

شكل رقم (٣) مشكلة النيل وكشف منابعه

الواقعة إلى الغرب فوصل إليها وطاف بهـا وأطلق عليها اسم (بحيرة البرت)، وشاهد المساقط المائية التى سماها (شلالات مرشيزون).

وقد نشر بيكر أخبار رحلته فى كتابه (البرت نيانزا)(١).

على أن المسألة التى بقيت معلقة هى هل توجد منابع أخرى للنيل أم لا؟

وقد استلزم الأمر الـقيام بجولات أخرى أسهم فيها رحالـة أخرون، سنُشير لجهودهم فيما بعد.

على أن بيكر كانت له جولة أخرى قرب مـنابع النيل الاستوائية حين أوفدته الحكومة المصرية عام ١٨٦٩م لإخضاع الأقاليم الواقعة جنوب غندوكرو للإدارة المصريـة وتشكيل مـديرية جديدة ضُـمت للإدارة السـودانية هى (مديـرية خط الاستواء).

وقد أسهــم غير هؤلاء كـثيرون من أمـثال غوردون، وأدوارد شنـتزر (أمين باشا) الذى أصبح حاكماً لمديرية خط الاسـتواء المصرية ـ فى كشف النقاب عن الحقائق المتعلقة بمنابع النيل.

٢.كشف نهر الزمبيزى

يرتبط كـشف هذا النهر باسـم الرحالة لفنـجستون (David Livingstone) وهو اسكتـلندى الأصل، انضـم إلى هـيئة تبشيريـة وشجعه اتصاله بـالدكتور موفـات (R. Moffat) الذى قضى فترة كبيرة من حيـاته فى التبشير فى جنوب أفريقيا على العمل فى هذه المنطقة.

وقد قام لفنجستون بعدة رحلات فى جنوب أفريقيا ونهر الزمبيزي.

ففى الفترة من ١٨٤١ إلى ١٨٥٦ :

قام بجولة من مـدينة (الرأس) بجنوب أفريقيا، فتـوغل فى الداخل ووصل إلى نهر لمبوبـو، واخترق صحراء كلهاري، وكان يدرس المناطـق التى يمر بها،

(١) Baker, S.: The Albert N'yanza' great Basin of the Nile. 2 Vols (London 1866 - 1842).

واستطاع اكتساب محبة الأهالى بالتقرب منهم وتعليمهم بعض أصول الزراعة وبعض الصناعات البسيطة.

وفى عام ١٨٤٩ اكتشف بحيرة نجامى (Ngami) الواقعة جنوب غرب نهر الزمبيزى وتتبع لفنجستون نهر الزمبيزى حتى مصبه مكتشفاً المساقط المائية التى أطلق عليها اسم (شلالات فكتوريا) وقد وصف هذه الشلالات وصفاً رائعاً، وقرب الشلالات توجد المدينة التى أطلق عليها اسم (لفنسجتون).

وبعد هذه المرحلة الشاقة عاد لفنجستون إلى الساحل ثم إلى انجلترا وقد منحته جامعة إكسفورد الدكتوراة الفخرية.

ونشر تفصيلات رحلته هذه[١].

وفى الفترة من ١٨٥٨ إلى ١٨٦٤ :

عينته انجلترا قنصلاً عاماً لها على الساحل الشرقى لأفريقيا فجاء إلى مدينة الرأس مرة أخرى وقام بجولة فى المنطقة الواقعة بين بحيرتى نياسا وتنجانيقا وعاد للساحل الأفريقى ثم أبحر للهند ومنها إلى انجلترا.

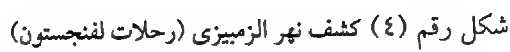
وفى الفترة من ١٨٦٦ إلى ١٨٧٦ :

قام لفنجستون بجولته الأخيرة فى القارة وذلك بتكليف من الجمعية الجغرافية الملكية فى لندن التى كلفته بفض شبكة الأنهار والبحيرات فى وسط أفريقيا، فقد جعلت الآراء المتعددة التى ذكرها الرحالة السابقون الأمر فى حاجة إلى من يبت بصفة قاطعة فى مسألة المساحات المائية كلها فى أفريقيا الوسطى، كما كُلف يبذل جهد ضد تجارة الرقيق وكان قد كتب عنها بعد رحلاته السابقة بطريقة أثارت الرأى العام العالمى ضد هذه التجارة البشعة.

وقد بدأ رحلته هذه من زنجبار ووصل إلى بحيرة نياسا ثم اتجه إلى بحيرة

---

(١) Livingstone, David: Missonary Travels and researches in South Africa (London 1894).


شكل رقم (٤) كشف نهر الزمبيزى (رحلات لفنجستون)

تنجـانيقا وانقـطعت أخباره فـترة طويلـة أثناء هذه الرحـلة عن العالـم فأُرسل ستانلى لتقصى أخـباره والتقى به وقاما معاً برحلة كشفا فـيها الطرف الشمالى لبحيرة تـنجانيقا وأكد ستـانلى أنها ليست من مـنابع النيل الأستوائـية كما كان يعتقد برتون.

وعاد ستانلى ومعـه مذكرات لفنجستون الذى رفض العـودة للوطن إلا بعد إتمام استكشافاته.

وفى تعليق ستـانلى على هذه المقابلة ذكرّ أنه لم يـهز مشاعره أى حدث فى حياته كـما هزته العبارات التـى سمعها من لفنـجستوون معبرًا فيـها عن الامه وأماله، فقد شعر فى هـذه اللحظات بمدى إيمان لفنجستون بالـقوة العلوية التى ترعى الإنسان وتتحكم فى مصيره».

وبعد أن وصلته الإمدادات التى وعده بها ستانـلى أستأنف لفنجستون رحلته صوب بحيرة تنجانيقا لكنه توفـى فى أول مايو ١٨٧٣ فى قرية تشيامبو وحمل خدمه الأفارقة مخلفاته وحملوا جثته إلى زنجبار حيث نُقلت إلى انجلترا ودفنت هناك فى مقابر العظماء فى وست منستر أبى (West Minister Abbay).

وحين نشرت باقى مذكراته بعد وفاته كان لها أثر بالغ فى الرأى العام العالمى أكثر ضد تجارة الرقيق حتى أن بعض المعلقين ذكروا إن لفنجستون وهو ميت لم يكن أقل مـنه وهو حى فى مقـاومة تجارة الرقيق ـ وقـد اشتهر لفنـجستون لا كمستكشف فحسب، وإنما كواحد من أهم الدعاة لمقاومة الرق الذى كان يمارسه الأوربيون فى أفريقيا.

٣.مشكلة النيجر

النيجر ثالث أنهار أفريقيا بعد النـيل والكنغو وهو يمتد فى غرب القارة على شكل قوس يتجه مـن الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقـي، ثم من جديد تجاه الجنوب الشـرقى حتى ينتهـى عند المصب بدلتا كـثيرة الفروع ويتصـل به على مسافة غير قصيرة من المصب نهر (بنوي).

ومشكلة نهر النيجر ترجع للتضارب الكـبير بين الرحالة والكتاب فيما يتعلق

بمنابعه واتجاهه خاصة أنه كثيراً ما حدث خلط بينه وبين نهر السنغال الذى يتجه للغرب ويصب فى المحيط الأطلنطى.

فقد ذكر إبن بطوطة الذى قام فى القرن الرابع عشر برحلة من مراكش إلى تمبكتو إنه شاهد النيجر يتجه إلى الشرق، بينما ذكر الحسن بن الوزان (ليو الأفريقي) - الذى قام فى القرن السادس عشر برحلة من فاس عبرالصحراء ووصل إلى نهر النيجر وأبحر فيه - فى كتابه (تاريخ وصف أفريقيا) - إن النيجر يسير نحو الغرب إلى المحيط، ونحن لا نجد تفسيراً مقبولاً لهذا الخطأ الذى وقع فيه الرحالة الحسن بن الوزان الذى استطاع أن يُبحر فى النيجر لأكثر من خمسمائة ميل.

وظلت مشكلة النيجر قائمة حتى القرن الثامن عشر الميلادي.

وقامت رحلات للكشف عن نهر النيجر بعضها من غرب القارة والبعض من شمالها والبعض من خليج غانا.

وأهم هذه الرحلات التى أكدت اتجاه النهر من الغرب إلى الشرق.

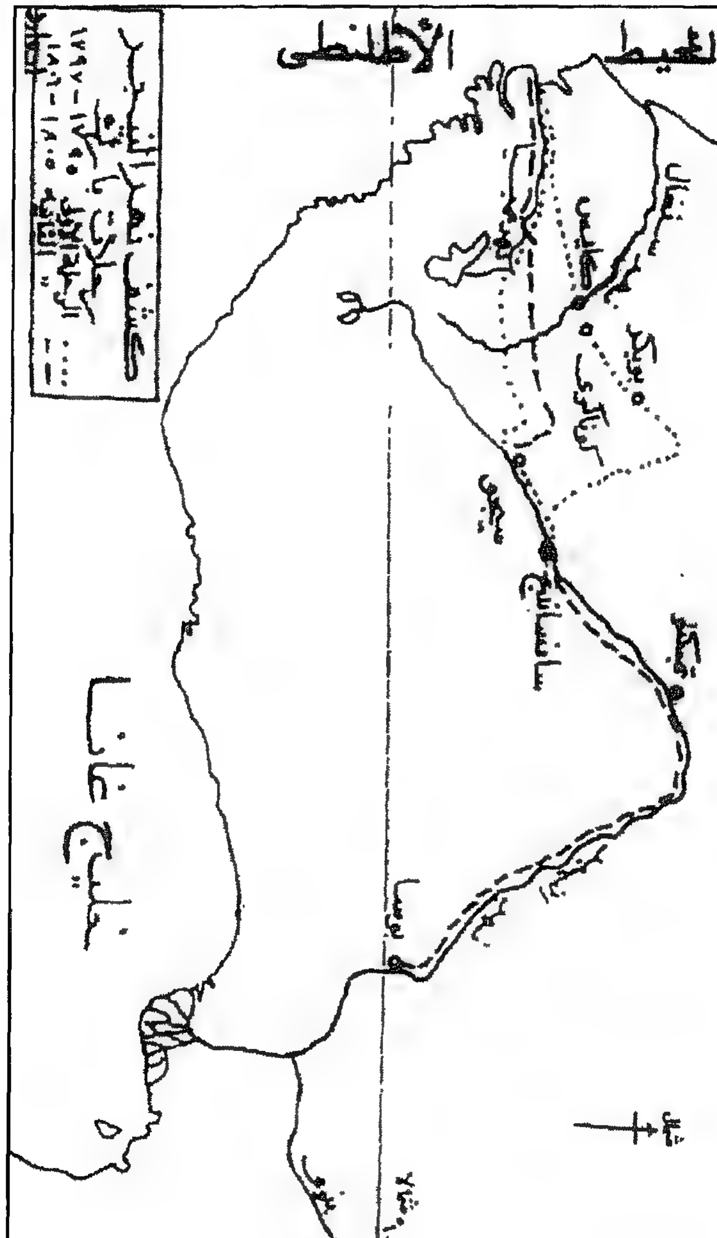
١. رحلات منجوبارك (Mungo Park).

بارك جراح أسكتلندى كان يهوى الرحلات.

بدأ رحلته الأولى لكشف مجرى النيجر فى يناير ١٧٩٦ من غرب القارة متتبعاً نهر غمبياً ووصل إلى مدينة سيجو على نهر النيجر، واستطاع أن يتحرك على شواطيء النهر لمسافة طويلة وإن كان لم يستطع أن يصل إلى مصبه - لكنه تحقق من أن النهر يسير إلى الشرق وقد وصف مدينة (سيجو) وأشار إلى انتشار المساجد بها وإلى أن منازلها مبنية من الفخار البديع.

وقد استطاع منجو بارك أيضاً أن يصل إلى منابع نهرى السنغال وغمبياً وأن يتحقق من أن هذين النهرين يجريان غرباً إلى المحيط بينما يتجه النيجر جهة الشرق وهكذا أثبت أن هذه الأنهار الثلاثة ليست متصلة، وعاد بارك بعد ذلك إلى انجلترا[١].

(١) Park, Mungo: Travels in the Interior Districts of Africa (1799).



شكل رقم (٥) كشف نهر النيجر (رحلات بارك)

وفى عام ١٨٠٥ قام بارك برحلة ثانية وكان برفقته شقيق زوجته الكسندر أندرسون (A. Anderson)، واتبعت الرحلة نفس طريق الرحلة السابقة، لكن مات أندرسون وعدد كبير من أفراد الرحلة بعد إصابتهم بالدوسنتاريا وذلك قبل وصولهم إلى مدينة (سانساندينج) على مسافة ليست كبيرة من سيجو، وتابع بارك رحلته ـ لكن انقطعت أخباره بعد ذلك عن العالم ولا ندرى الظروف التى فقد فيها حياته، وقد أدى ذلك إلى فقدان أكثر مذكراته عن الرحلة الثانية.

٢. رحلات كلابرتون (Clapperton):

هو إسكتلندى كان أيضاً يهوى المغامرات بدأ رحلته هذه فى عام ١٨٢٢ .

من طرابلس بشمال أفريقيا وكان برفقته دكتور أودنى (Oudney)، واتجها صوب نهر النيجر عبر مناطق قبائل الهوسا وكان معهما كمرشد تاجر عربى من فزان، ووصلا إلى (كوكا) غرباً ثم إلى (كانو) ـ وقد توفى أودنى فى الطريق.

وقد وصف لنا كلابرتون سوق كانو الشهير فى ذلك الوقت.

وواصل كلابرتون سيره إلى سوكوتو لكن لم يسمح حاكمها له بالاستمرار فى السير حتى النيجر فعاد إلى طرابلس ومنها إلى انجلترا.

وقام كلابرتون فى عام ١٨٢٥ برحلة ثانية بتكليف من وزارة المستعمرات البريطانية ورافقه فى هذه الرحلة لاندر (Lander) لعقد معاهدة مع سلطان سوكوتو، وقد بدأت رحلتهما هذه المرة من خليج غانا قرب لاجوس الحالية وتابعا رحلتهما شمالاً، ووصلا فعلاً إلى سوكوتو، وقد مرض كلابرتون، كما عكف هو على كتابة بعض ملاحظاته ومشاهداته طبعت مع مذكرات كلابرتون[١].

٣. رحلة لاندر الثانية:

قام لاندر برحلة أخرى فى عامى ١٨٣٠ ، ١٨٣١ من نفس الطريق السابق

(١) Clapperton's Narrative of a Second expedition into the interior of Africa (London 1829).

وفى طريق العودة تتبع مجرى النيجر حتى مصبه فى خليج غانا وأبحر إلى جزيرة فرناندوبو فى خليج غانا ومنها غرباً إلى البرازيل ثم لانجلترا.

وهكذا أثبتت هذه الرحلات أن النيجر يتجه للشرق كما أنها فتحت الباب للشركات التجارية والمستعمرين والمغامرين الأوربيين للولوج من الساحل الغربى للقارة إلى داخلها.

وقد قامت انجلترا بعد أن وضعت أيديها على نيجيريا بعمل مسح علمى كامل لدلتا النيجر وكشف النقاب عن كل ما يتعلق بهذا النهر والأنهار المتصلة به.

٤. كشف نهر الكنغو

كان نهر الكونغو آخر الأنهار الأفريقية التى كُشفت منابعها ومجاريها، ويرتبط اكتشاف وتتبع مجراه باسم ستانلى (Stanley)، وكانت لكشف هذا النهر وما كتبه ستانلى عن الثروة التى يعج بها حوض هذا النهر أثار بالغة وخطيرة فى تاريخ أفريقيا الحديث فقد أدت كما سنرى للصراع الاستعمارى على القارة كلها وعقد مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥ .

وكان البرتغالى ديجوكام (Diogo Cam) قد وصل فى عام ١٤٨٥ إلى مصب نهر الكنغو لكنه لم يستطع التوغل فيه لمسافة كبيرة.

وستانلى من أصل إيرلندى وكان جندياً وملاحاً، وأصبح صحفياً يعمل لحساب صحيفة النيويورك هيرالد الأمريكية ، وقد ذاع صيته بعد الرحلة التى قام بها فى عام ١٨٦٩م للبحث عن لفنجستون ـ وقد وصفه برتون بأنه مغامر مرتزق.

وفى عام ١٨٧٤م كلفته الجمعية الجغرافية الملكية بلندن بالقيام برحلة لتحقيق ثلاثة أغراض هى:

١ ـ الطواف ببحيرة فكتوريا للتأكد من أنها المنبع الرئيسى للنيل فى الجنوب، وأن المجرى المنبثق منها عند شلالات ريبون هو المخرج الوحيد لها.



شكل رقم (٦) كشف نهر النيجر (رحلات كلابرتون ولاندر)

٢ ـ الطواف ببحيرة تنجانيقا للتأكد من أنها غير متصلة بمنابع النيل الاستوائية.

٣ ـ الوصول إلى نهر اللوالابا Lualaba وتتبعه لمعرفة إذا كان متصلاً بالنيل أم بالكنغو والوصول لمصب الكونغو.

وبهذا تُعرف حقيقة المجارى المائية فى وسط القارة.

وبعد أن جمع ستانلى المعدات اللازمة واطلع على ما كتبه الرحالة والمستكشفون السابقون عن أفريقيا بدأ رحلته.

فغادر انجلترا فى ١٨٧٤ إلى زنجبار وبدأ رحلته للداخل فوصل إلى الشاطيء الجنوبى لبحيرة فكتوريا وجمع أجزاء قاربه وأبحر بمحازاة الساحل الشرقى للبحيرة ووصل قرب شلالات ريبون وشاهد المياه تندفع للشمال فيما أُطلق عليه اسم (نيل فكتوريا)، ودخل مملكة أوغنده وزار ملكها، وطاف ببحيرة فكتوريا واكتشف نهر كاجيرا الذى يصب فى البحيرة من الغرب وأثبت أن (بحيرة فكتوريا) بحيرة واحدة ولا يخرج منها سوى مجرى واحد كبير وهو نهر كاجيرا، وهكذا حقق الهدف الأول من رحلته.

وفى مارس ١٨٧٦ إتجه ستانلى صوب بحيرة تنجانيقا، وتتبع فى قارب شاطئها الشرقى حتى طرفها الجنوبي، ثم اندفع للشمال متتبعاً الشاطيء الغربى وتحقق من أنه لا يخرج من هذه البحيرة أى مجرى يُحتمل أن تكون له صلة بمنابع النيل.

بعد ذلك اتجه ستانلى إلى الغرب لاكتشاف نهر اللوالابا والتقى بالزعيم العربى (حميد بن محمد المرجبي) الذى اشتهر فى كتب الرحالة باسم تيبوتيب (Tippo Tip)، وكان قد سبق أن قام بجولات فى المنطقة وكانت له عصبيه ونفوذ فى منطقة واسعة بأعالى الكنغو، فاتفق معه على أن يرافقه فى رحلته هو وبعض أتباعه لاكتشاف نهر الكنغو نظير مبلغ كبير من المال.

وقسم ستانلى القوة التى معه إلى قسمين قسم يسير بجوار شاطيء النهر، والآخر يسير فى النهر مستخدماً القوارب، ولاقت الحملة الكثير من المتاعب

بسبب انتشار الأمراض بين رجالها، وبسبب شدة ضخالة المياه مما اضطرهم إلى حمل القوارب على رؤوسهم والسير بها براً لمسافات طويلة حتى تنتهى منطقة المرتفعات المائية فيعاد تجميعها وتعاد للمياه.

ووصلت الحملة إلى منطقة الشلالات التى عرفت باسم (شلالات ستانلي) واجتازتها، كما وصلوا إلى المدينة التى أطلق عليها فيما بعد اسم ستانلى بول - ووصل الذين بقوا على قيد الحياة من أفراد الحملة إلى الأدغال الواقعة غرب مصب الكونغو عند مدينة (بوما)، ثم عادوا عن طريق رأس الرجاء الصالح إلى زنجبار ومنها عاد ستانلى إلى انجلترا.

وهكذا أثبتت رحلة ستانلى أن نهر لوالابا متصل (بالكنغو) وأنه يجرى عبر أفريقيا إلى المحيط الأطلنطي.

وكان ستانلى حتى قبل وصوله لأنجلترا قد أرسل بعض مذكراته للصحيفة التى يعمل بها، كما نشر فيها بعد تفصيلات رحلاته، وقد نشر مشاهداته عن ذلك فى مجلدين(١).

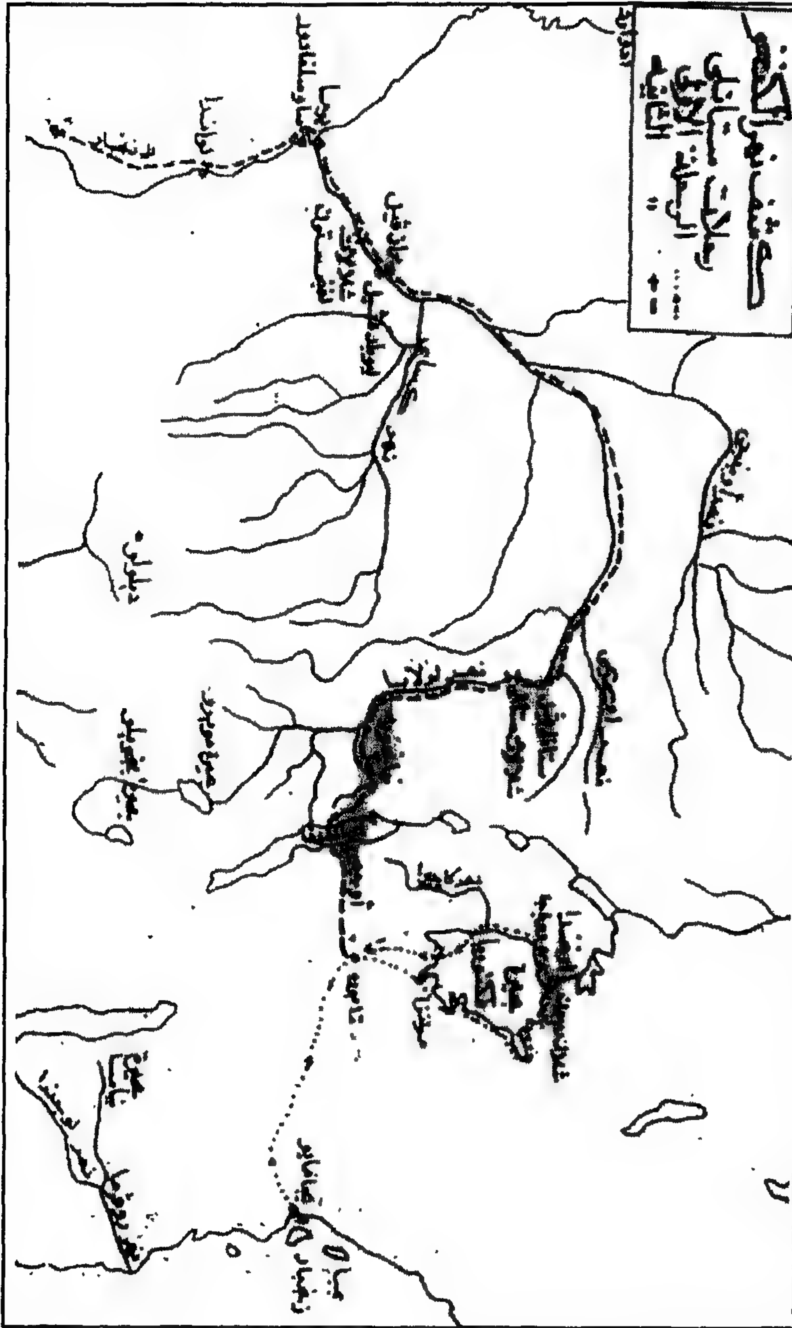
على أن ماكتبه عن الثروات الضخمة بالمنطقة من نخيل الزيت والأخشاب والمطاط وغيرها أسالت لعاب الأوربيين وأدت لتطاحن الدول الاستعمارية على المنطقة وكانت بلجيكا وفرنسا ثم انجلترا فى مقدمة هذه الدول، وأنتهى الأمر بعقد مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥ للوصول لقواعد عامة تلتزم بها الدول الأوربية فى نشاطها الاستعمارى فى أفريقيا حتى لا تصطدم بعضها بالبعض الآخر - وكانت هذه هى الشرارة التى أشعلت حدة الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا - وسنشرح هذا بالتفصيل عند الحديث عن الاستعمار البلجيكى فى أفريقيا - فى الفصل السادس.

★★★

ويقسم بعض الكتاب **المراحل التى مرت بها عمليات الكشف فى أفريقيا** إلى أربع مراحل :

---

(١) Stanley, H. M.: Through the Dark Continent (2 Vols) (London 1872).



شكل رقم (٧) كشف نهر الكنغو (رحلات ستانلى)

١.المرحلة الجزرية والساحلية:.

وهى المرحلة التى قام فيها رحالة غرب أوروبا بزعامة البرتغال بالكشف عن سواحل القارة والاستقرار بها أو بالجزر القريبة من الساحل، وأهم ما تم فى هذه الرحلة كشف طريق رأس الرجاء الصالح والوصول إلى شرق القارة.

٢.مرحلة الكشف الجغرافي:

وكان هدفها الوصول للحقائق المتعلقة بالقارة وأنهارها وأسهمت فيها الجمعيات الجغرافية وغيرها.

وتبدأ هذه المرحلة برحلة بروس فى عام ١٨٦٩ وتنتهى بوفاة لفنجستون فى عام ١٨٧٣م.

٣.مرحلة الكشف السياسي:

وكانت من نتائجها تطاحن الدول الاستعمارية لبسط نفوذها على أكبر مساحة ممكنة من القارة.

وتبدأ هذه المرحلة برحلة ستانلى إلى الكونغو فى عام ١٨٧٤ وتنتهى بتقسيم القارة إلى مناطق نفوذ للدول الأوربية الكبرى.

٤.مرحلة الكشف العلمي:

وتتمثل فى جهود العلماء والمختصين فى الدول الأوربية لدراسة المناطق التى امتد إليها نفوذ دولهم الاستعمارى ـ دراسة علمية دقيقة.

★★★★

شكل رقم (٨) الكشوف الجغرافية فى أفريقيا (خريطة عامة)

المراجـــع

نورد هنا بعض المراجع لمن يرغب فـي الإستزادة من المعرفة فى الموضوعات التى تناولها الكتاب فى الفصل السابق (عن كشف أفريقيا فى العصر الحديث).

أولاً: المراجع العربية أو المصرية:

١ ـ صفى الدين محمد: أفريقيا بين الدول الأوروبية (القاهرة ١٩٥٩).

٢ ـ عوض محمد عوض محمد: نهر النيل (١٩٦٢).

٣ ـ قبطـان، سليم الرحـلة الأولى للبحـث عن منابع الـبحر الأبيض (الـنيل الأبيض) تعريب محمد مسعود (القاهرة ١٩٢٢).

٤ ـ مقار، نـسيم البكاشـى المصرى سليـم قبطان والكـشف عن منابع الـنيل (القاهرة ١٩٦٠).

٥ ـ مورهيـد، الآن النيل الأزرق (ترجـمة إبراهيـم عباس أبو الريـش بيروت ١٩٦٩).

ثانياً المراجع الأجنبية:

1 - Baker, Sir Samuel W.: The Albert N'yanza' Great Basin of the Nile and Explorations of the Nile Sources 2 Vols (London 1866 - 1872).

2 - Baker, Sir, S.W: Ismailia (2 Vols - London 1874).

3 - Baker, J. N. L. : A History of Geographical Discovery and ex-poloration (1937).

4 - Bovill, E. W.: Caravans of the Old Sahara' an introduction to the History of Western Sudan (London 1933).

5 - Bovill, E. W. The Golden Trade of the Morrs (New York 1958).

6 - Bruce, J. : Travels to discover the Source of the Nile in the years 1768 - 1773 .. 5 Vols. (Edinburg, 1805).

7 - Burton, Richard: First Footsteps in East Africa of an Exploration of Harrer (2 Vols. 1856).

8 - Burton, R.: The Lake Regions of Central Africa (2 Vols. 1900).

9 - Coupland, R. : East Africa & its Invaders (London 1938).

10 - Johnston, H.H: TheOpening up of Africa (London 1928).

11 - Keltie, J.. Scott: The partition of Africa (London 1895).

12 - Livingstone, David: Narrative of an expedition, Zambesi and its tributaries (1866).

13 - Speke, J. H.: What led to the Discovery of the Source of the Nile (1964).

14 - Stanley, Henry, M. : The Congo & the Founding of its Free State (2 Vols. 1885).

15 - Stanley, H. M. :Through the Dark Continent (2 Vols. 1872).

****

الفصل الثانى

الاستعمار الأوربى فى أفريقيا

دوافع الاستعمار الأوربى لأفريقيا

المحتويات :

أ. المقصود بالاستعمار (تعريف).

ب. أهم الدوافع التى دفعت الأوربيين لاستعمار أفريقيا:

١. الدافع الديني.

٢. الرق.

٣. دوافع استراتيجية.

٤. عوامل متصلة بالدول الأوروبية ذاتها.

٥. العوامل النفسية وراء الاستعمار.

٦. الثورة الصناعية فى أوربا وأثرها فى دفع عجلة الاستعمار.

٧. تكوين المستعمرات السكنية كدافع للاستعمار.

٨. دوافع ظاهرية تذرعت بها الدول الأوروبية.

إذا كان كشف القارة الأفريقية وإلقاء الضوء عما بداخلها يمثل صفحة بيضاء فى العلاقات الأفريقية الأوربية ـ فإن اتجاه الأوربيين للاستعمار والأستحواز على مساحات واسعة من القارة وتسخير الأفارقة وخيرات بلادهم لتحقيق الرفاهية للأوربيين يمثل صفحة سوداء فى تاريخ العلاقات الأوربية الأفريقية. والإستعمار ظاهرة قديمة، حتى أننا يمكن أن نقول أن جذورها تضرب فى أعماق التاريخ إلى مدى بعيد، وقد شهد العالم القديم قيام أمبراطوريات استعمارية ضخمة كالأمبراطورية الرومانية، وكأمبراطورية الإسكندر المقدوني.

لكن الاستعمار الأوربى فى أفريقيا الذى برز بنوع خاص فى القرن التاسع عشر تطور فى أساليبه ووسائله وأهدافه والنتائج التى ترتبت عليه حتى خيل للبعض إنه ظاهرة جديدة مرتبطة بالقرن التاسع عشر فحسب، ولذا فلابد من الوصول لتعريف دقيق للاستعمار فى شكله الجديد ينطبق على هذه الظاهرة التى برزت فى نشاط الدول الأوربية فى أفريقيا.

المقصود بالاستعمار

تعددت التعاريف التى ذكرت للاستعمار فى العصر الحديث فالبعض عرفه بأنه يعنى سيطرة جماعة على جماعة أخرى.

وعرفه د. كوامى نكروما بأنه سيطرة دولة على دولة أخرى واستخدام هذه الدولة المستعمرة قوتها الصناعية المتفوقة لإخضاع شعب آخر، واستغلاله اقتصادياً».

فالاستعمار من وجهة نظر د. نكروما هو السياسة التى بها ترتبط وتقيد الدولة الأم مستعمراتها وتوجيهها من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية الخاصة[1].

وهذا التعريف وغيره من التعريفات المتعددة التى ذُكرت للاستعمار ليست وافية بحيث تشمل جميع أشكال الاستعمار الحديث ووسائله وأهدافه.

(١) كوامي، إكروما: نحو تحرير المستعمرات (ترجمة عبد العزيز عتيق) ١٩٥٨ ـ ص ٤٨ .

ولعل تعريف الأستاذ الدكتور (محمد عوض محمد) هو أكثر هذه التعريفات شمولاً فقد عرف الاستعمار بأنه: «العمل أو مجموعة الأعمال التى من شأنها السيطرة أو بسط النفوذ بواسطة دولة أو جماعة منظمة من الناس على مساحة من الأرض لم تكن تابعة لهم، أو على سكان تلك الأرض أو على الأرض والسكان فى آن واحد»(١).

فالأعمال المشار إليها قد يكون منها استخدام القوة الحربية، وقد تحدث السيطرة على الأرض بشرائها بطرق منها عوامل الضغط.

والنص على الدولة أو جماعة منظمة من الناس قصد به أن يشمل الإستعمار.

الأعمال التى قامت بها (الشركات) التى تألفت فى العصور الحديثة مثل الشركات الإستعمارية الألمانية التى أسسها كارل بيترز(K. Peters)، وشركة الهند الشرقية البريطانية وغيرها من الشركات العديدة التى كثرت فى العصر الحديث وقامت بأعمال إستعمارية عنيفة فى شرق أفريقيا وكثيرًا ما مهدت لحكوماتها لبسط نفوذها على الأماكن التى كانت قد إرتبطت بها هذه الشركات.

والإشارة إلى أن التسلط قد يقع على الأرض فقط عادة لا يحدث إلا فى بلاد خالية من السكان أو فى حكم الخالية من السكان.

أما أن السيطرة قد تقع على السكان دون الأرض فيكون ذلك بترك الأرض ومرافقها للسكان الأصليين لإستقلال أراضيهم، وهذا عكس ما حدث فى شرق القارة حيث تسلط المستعمرون على الأرض والسكان، والسبب لا يرجع لميزة إمتاز بها مستعمرو الغرب ـ لكن الأمر يرجع إلى أن أرض شرق أفريقيا المرتفعة تصلح لسكنى الأوربيين بينما أرض أفريقيا الغربية منخفضة شديدة الحرارة لا تلائم سكنى المستعمرين الأوربيين فسيطروا على السكان واستخدموهم لاستغلال الأرض.

---

(١) محمد عوض محمد: الاستعمار والمذاهب الاستعمارية (القاهرة ١٩٥٧) ص ٣٨ ـ ٣٩ .

وكمـا حدث أيضـاً فى القـرن الخامس عـشر حين قـامت الدول الأوربـية بالاستيلاء على مناطق السواحل الأفريقية أقامت فيها الحصون والمراكز التجارية من أجل تجارة الرقيق.

وهذا التعـريف كما نرى شامـل وعملى يسهل قـياس الصور المختلـفة التى تقابلنا على أساسه.

والرق من أبشع أنواع الاستعمار فهو استبعاد للإنسان واستغلال له سواء فى بلده الأصلى أو نقـله عنوة للعمل فى بلاد أخـرى لتحقق الرفاهية للـمستعمر الغريب، ويختلف هذا بالطبع عن الهجرة الإختيارية.

وقد يتبـادر للذهن سؤال هام هـو هل يدخل ضمن الاسـتعمار **النـفـوذ الاقتصادى أو الثقافي؟**.

والسلـيم أن المشروعات الـثقافية والاقـتصادية إذا لـم تؤد إلى بسط الـنفوذ السياسى أو تكون نتيجة نفوذ سياسى فهى ليست من الاستعمار فى شيء.

فاستخدام رؤوس الأموال الأجنـبية أو إنشاء معاهد ثقافية أجـنبية فى بعض البلاد إن لم تكـن نتيجة تسلط أجنبـى أو يترتب عليها هذا التـسلط أى تكون ذريعة للتسلط فإنها لا تدخل تحت تعريف الاستعمار.

ولكن إذا أُتخـذت البعثات العـلمية أو الدينـية كما حدث فى أحـوال كثيرة ذريعة تتذرع بها الدول لـبسط سلطانها السياسى على قطر أو كـتمهيد لاحتلاله فهذا بالطبع عمل استعماري.

وواضح أن الفرق والحد بين الاثـنين الاستعمار والاستثمار يتـمثل فى خيط رفيع دقيق والأمر يحتاج ليقظة وتدقيق للتفريق بين الاثنين.

دوافع الاستعمار الأوربى لأفريقيا وتطورها

مع أن الاستعمار الأوروبـى الحديث لأفريقيا بدأ فى القـرن الخامس عشر ـ إلا أن الأوروبيين اكتفوا فى القرون الأولى من استعـمارهم باتخاذ نقط ساحلية

أو الاستقرار فى بعض الجزر القريبة من الساحل ـ لكن فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وقبيل نهاية هذا القرن على وجه الخصوص ظهرت دوافع جديدة أدت إلى النهم الاستعمارى فأخذت الدول الأوروبية تتوغل فى داخل أفريقيا وأراد بعض ساسة أوربا إيجاد أسس تتحرك فى إطارها هذه الدول وهى تعمل لمد نفوذها لمناطق جديدة فى القارة.

وأهم الدوافع التى دفعت الأوربيين لاستعمار أفريقيا:

١. الدافع الدينى:

انتهى الصراع بين العرب والإمارات المسيحية فى شبه جزيرة إيبيريا بخروج العرب نهائياً من أسبانيا فى عام ١٤٩٢ فأصبحت الأندلس بحق ـ كما عبّر عنها بعض الكتاب العرب (فردوس العرب المفقود) ـ لكن البرتغال استطاعت أن تتخلص من الوجود العربى وأنْ تقيم مملكة مستقلة قبل الأسبان بما يقرب من قرنين.

وحمل البرتغال لواء حركة دينية جديدة يعتبرها بعض المؤرخين امتداداً للحركة الصليبية وذلك بهدف تعقب القوى الإسلامية والاتصال بملك الحبشة المسيحى ـ الذى ذاع صيته فى أوربا، وإن كانت بلاده لم تكن معروفة على وجه الدقة للاشتراك فى معركة تطويق للدول الإسلامية ودولة المماليك بالذات والقضاء على مصر وقوتها التى تتمثل فى احتكار تجارة الشرق والسيطرة على شرايين الملاحة المؤدية إلى مصادر هذه التجارة.

ولا شك فى أن الحملات التى قام بها الأمير هنرى الذى اشتهر باسم هنرى الملاح (Henry the Navigator) ورحلات غيره من الرحالة البرتغال كانت كلها تهدف إلى توجيه ضربة قوية للقوى العربية بالقضاء على احتكار العرب لتجارة الشرق، وبذا تَستنزف هذه الثروة التى كانت تتدفق عليهم وتضعف قدرتهم العسكرية بالتالي.

والدليل على أن الدافع الدينى وراء الحركات الاستعمارية فى ذلك الوقت أن

البابوية باركت هذه الحركات وبادرت بالتدخل لفض النزاع بين الدولتين الاستعماريتين البرتغال وأسبانيا[١].

وقد أدركت القوى الإسلامية الهدف من وراء هذا النشاط الاستعمارى ولذا تصدت مصر المملوكية للعمل ضد البرتغال ونشاطهم فى البحار الشرقية ـ لكن هزمت الأساطيل المصرية فى موقعة ديو البحرية سنة ١٥٠٩ واستأنف العثمانيون الذين ورثوا السلطة فى مصر والشام والحجاز من المماليك ـ القتال ضد البرتغال وحلفائهم.

ولا يقلل من حقيقة هذا الهدف اشتراك المدن الإيطالية المسيحية إلى جانب المماليك فى حربهم ضد البرتغال فقد كانت أساطيل هذه المدن هى التى تقوم بنقل بضائع الشرق من موانى الشام ومصر إلى أوربا فمصلحتها الاقتصادية هى التى حتمت عليها هذا الاتجاه.

ويرتبط بالعامل الدينى ـ **الحركات الدينية** التى شاهدتها أوربا إثر النهضة الأوربية، فقد أدت حركة الإصلاح الدينى والدعوة لتخليص المسيحية من الشوائب التى ارتبطت بالكنيسة ورجال الدين فى العصور السالفة ـ إلى تحطيم الوحدة الدينية لأوربا ، وظهرت مذاهب دينية كالبروتستانتية، وقامت نتيجة لذلك مذابح دينية وحروب فى أوربا أدت لهجرة الكثيرين من بلادهم ـ لكن لم تلبث موجة الصراع والنشاط الدينى أن اتجهت إلى ناحية التبشير بالمسيحية بين القبائل فى المناطق التى كانت تسود فيها الوثنية فى المستعمرات الجديدة.

واتجه نشاط الجمعيات التبشيرية بصفة خاصة إلى أفريقيا بعد الكشوف الجغرافية التى بدأت تُلقى الأضواء على داخل القارة فكان المبشرون يسيرون عادة فى ركاب المستكشفين، وإن كانت بعض البعثات التبشيرية قد سبقت أحياناً فى كشف النقاب عن مناطق لم تكن معروفة للأوربيين.

(١) فض النزاع٩٤ع١ الدولتين بمعاهدة تورد يسلاس (Tordesillas) التى عقدت بين الدولتين فى عام ١٤٩٤ .

ونذكر فى هذا المجال جهود لفنجستون (Livingstone) فقد انضم فى عام ١٨٣٨ إلى جمعية لندن التبشيرية، وقد وجه نظره للعمل فى جنوب أفريقيا الدكتور موفات (Moffat) ، وقد تحدثنا عن نشاطه فى كشف نهر الزمبيزى وفى إثارة الرأى العام العالمى ضد تجارة الرقيق بعد أن شاهد بعينيه ما يقاسيه الأرقاء من الآلام، وقد دفعت رحلات لفنجستون بعثات دينية أخرى من بريطانيا واسكتلندا.

وفى شرق أفريقيا كان للبعثات التبشيرية الكاثوليكية نشاطها الملحوظ، ونذكر بالذات فى هذا المجال جهود **الأب سابيتو** (Sapeto) وهو من أشهر رجال التبشير الإيطاليين، وقد دخل فيما بعد فى خدمة شركة روباتينو الإيطالية للملاحة وهى الشركة التى لعبت الدور الأول فى الاستعمار الإيطالى فى شرق القارة.

على أن الجمعيات التبشيرية التى بدأت نشاطها بالعمل على نشر المسيحية والحضارة بين الأفارقة انغمست فى ميدان الاستعمار فقد أصبح الهدف الدينى يُتخذ وسيلة لتبرير الاستعمار، فكان كثيرون من رجال الدين دعاة للاستعمار، واشتهرت منهم أسماء متعددة فى هذا المجال نذكر منهم على سبيل المثال الكاردينال الفرنسى لافيجيرى (Lavigerie).

وقد كثر فى كتابات هؤلاء وأقوالهم الحديث عن النظريات الإنسانية والأبوية ودور الرجل الأبيض الذى عُبر عنه بالأب الأبيض (White Father) أو الأخ الأكبر (Older Brother) ـ لكن أثبتت الأيام أن الأمر لا يخرج عن كونه قناعاً يُغطى به الاستعمار وجهه القبيح. وفى كثير من الأحيان حدث أن انعكست النظرية المعروفة فكانت البعثات التبشيرية ممهدة للاستعمار وليس العكس (The Flag Followed the Missionary)[1].

وقد أشار لينين إلى ذلك فذكر إن تأثير الدين فى السيطرة على الشعوب

(١) Macmillan, W. · African Emergent (London 1949) P. 15.

تأثير مسرحي، فالمسرح يبدأ أول ما يبدأ بالإرساليات الدينية ثم يتبعها علماء الأجناس البشرية والتجار وأصحاب الامتيازات ورجال الإدارة، فبينما تتوسل الإرساليات الدينية إلى الوطنيين أبناء المستعمرات بأن يكنزوا كنوزهم فى السماء حيث لا يُفسد سوس ولا يأكل صدأ، نرى التجار وأصحاب الامتيازات ورجال الإدارة يحصلون على معادن بلادهم وعلى مصادر الثروة الطبيعية فى أرضهم ويقضون على فنونهم وحرفهم وصناعاتهم الوطنية.

لكن من الإنصاف أيضاً أن نذكر لهذه البعثات التبشيرية جهودها فى مجال التعليم ومجال العلاج بالذات.

٢.الرق:

كان الهدف من حركة الكشوف الأولى الوصول إلى الشرق بغرض الحصول على بضائع الشرق المطلوبة فى أوربا، ولذا اهتمت البرتغال التى بدأت صفحة الاستعمار الأوربى فى العصر الحديث بإنشاء مراكز تجارية أو حصون عسكرية على الساحل الغربى لأفريقيا أو بالقرب منه حتى أطلق على الاستعمار البرتغالى فى ذلك الوقت تعبير (استعمار البهار) إشارة للهدف منه ـ لكن الأمر تحول بسرعة فأصبحت السلعة المتداولة هى الإنسان الأفريقى (العاج الأسود) بالإضافة إلى بضائع أفريقية أخرى كالذهب والصمغ والعاج.

ورغم أن البداية التى افتتحت بها البرتغال صفحة الرق فى العصر الحديث تبدو فى مظهرها إنسانية متصلة بالدافع الدينى إذ ادعت البرتغال أن هدفها هو إبعاد الأفارقة الوثنيين عن أجوائهم الأفريقية لتلقينهم مبادىء المسيحية ليعودوا إلى بلادهم ليكونوا رسلاً لنشرها ـ فلا شك فى أن هذا لا ينفى أن البرتغال هم مؤسسو مدرسة الرق بكل مساوئه فى العصر الحديث فقد تطور الأمر حتى أصبح الساحل الغربى لأفريقيا مورداً هاماً للأيدى العاملة التى إحتاجها الغرب لتعمير العالم الجديد[1].

(١) جمال حمدان: استراتيجية الاستعمار والتحرير (القاهرة ١٩٦٨) ص ٧٠ .

وحتى نهاية القرن السادس عشر كانت البرتغال هى التى تحتكر تجارة الرقيق وتقوم بتمويل أملاكها والأملاك الأسبانية وغيرها بحاجتها من الرقيق الأفريقى وكانت فى لشبونة سوق كبيرة للرقيق تمد العالم الجديد بحاجته منهم.

ولما إزدادت الحاجة للرقيق الأفريقى ـ اتجه البرتغال لتسليح أتباعهم ممن أُطلق عليهم لفظ (الجلابـة) بالأسلحة النارية لمضاعفة قدرتهم على القنص فقد كان البرتغال يفضلون عدم المخاطرة بأنفسهم بالتوغل للداخل ـ طالما أنهم يستطيعون عن طرق أتباعهم المسلحين الحصول على حاجتهم من الرقيق وهم مطمئنون فى مراكزهم الساحلية ولذا أطلق بعض المؤرخين على القرن السادس عشر فى أفريقيا تعبير (عصر البنادق) فقد انتشر استخدام البنادق فى القارة بعد أن كانت الأسلحة البدائية كالرمح والسهام هى الأسلحة التى عرفها الأفريقى قبل ذلك، وهكذا أصبح الرقيق أغلى سلعة إكتشفها القوى الاستعمارية فى أفريقيا.

ومع ذلك لم تستطع الجهود التى بذلتها البرتغال أن تسد طلبات الدول الأوروبية الأخرى المتزايدة للرقيق فدخل الهولنديون والفرنسيون والإنجليز والدانمارك وغيرهم من الأوربيين هذا الميدان إلى جانب البرتغال ليسدوا الطلبات المتزايدة للأيدى العاملة الرخيصة للعمل فى مزارع القطن والدخان وقصب السكر فى أمريكا.

واتجهت هذه الدول لبسط سيطرتها على مناطق معينة من الساحل الأفريقى أو فى الداخل لتضمن حصولها على حاجتها من الرقيق ـ وتشكلت شركات خاصة لنقل الرقيق الأفريقى وما يرتبط بهذا العمل من نشاطات أخرى.

وقد بلغت أرباح هذه التجارة ـ تجارة الرقيق ـ حداً خيالياً فمثلاً كانت سفن الرقيق البريطانية تقوم فى الجولة الواحدة برحلة مثلثة فتنقل الفائض من المصنوعات الإنجليزية لغرب أفريقيا حيث تستبدلها بشحنات آدمية تعبر بها المحيط الأطلنطى فتفرغها فى مناطق العمل بأمريكا ثم تعود بالتالى لبريطانيا محملة بالسكر والقطن الخام والتبغ وغيرها من محاصيل هذه الأقاليم، وفى كل مرحلة من هذه المراحل تحقق بالطبع أرباحاً طائلة، وكان هذا سر الثراء

الفاحش الذى بدت مظاهره فى بعض المدن والموانى الأوربية «فإذا كان الهولنديون يرددون فى تراثهم أن مدينتهم العظيمة (امستردام) قد بُنيت على عظام الرنجة التى اشتهروا بتسويقها ليس بعيداً عن الصواب أن تقول بالمثل إن لشبونة فى البرتغال وليفربول فى انجلترا قد بُنيت على عظام الرقيق الأسود وبدمائه»[(١)].

وقد حاول بعض الباحثين أن يصل إلى إحصاء تقريبى لعدد الرقيق الذين وصلوا للمستعمرات الأوروبية منذ بدأت حركة الاسترقاق فى القرن الخامس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر ـ لكن الأرقام اختلفت ولم تستطع أن تصل لأعداد تستند على أدلة قوية، فقد قُدر ما وصل المستعمرات الأوربية كلها فى قرن واحد من ١٦٨٠ إلى ١٧٨٠م بحوالى ٤٠ مليون أفريقى ـ وإذا صح هذا التقدير وإذا وضعنا فى الاعتبار أن النظام الذى أُتبع فى عمليات القنص والشحن والترحيل ترتب عليه أن ما كان يصل حياً لا يُمثل إلا نصف ما فقدته القارة فهذا يعنى أن القارة استنزفت فى قرن واحد ما يقرب من ٨٠ مليون من أبنائها[(٢)].

هذا وقد أطلق الأوربيون على السواحل الأفريقية بل وعلى بعض المناطق التى بسطوا نفوذهم عليها فى القارة أسماء تتطابق مع نشاطهم فيها مثل ساحل الذهب وساحل العبيد، وساحل العاج،وساحل الزنج.

هكذا ظل الرق مستمراً والقارة الأفريقية تتعرض لحملات منتظمة من الاستنزاف البشرى والحكومات الأوروبية والشركات وتجار الأسلحة يشجعون استمرار هذه التجارة التى ثبت أنها أكبر أنواع التجارة ربحاً.

لكن من أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر بدأت ترتفع الصيحات مطالبة بوضع حد لهذه التجارة البشعة، وظهرت حركات تعارض

---

(١) جمال حمدان: نفس المرجع السابق ص ١٠٤ .

(٢) تشرين، هاريسون: الاستعمار الحديث (الأصل ١٩٥١) الترجمة العربية ص ٣٠ .

الرق والإتجار فيه (Anti Slavery Movement) ، كما إنبرى عدد من رجال الدين ومن الجماعات التى عُرفت باسم أنصار الإنسانية (Humanitarians) تحاول أن تدفع الحكومات والبرلمانات لسن القوانين باعتبار هذه التجارة محرمة.

ولقيت هذه الحركات معارضة من العديد من المنتفعين بهذه التجارة فقد وصل الحد مثلاً إلى أن اللورد دارموت (Darmot) وزير المستعمرات البريطانية يرد على الداعين لوضع حد لهذه التجارة بقوله: «إننا لا نسمح بأى حال بعرقلة هذا النشاط التجارى الذى ثبت أنه عظيم الفائدة لشعبنا».

وبرز فى الحركة الداعية لوضع حد لهذه التجارة أشخاص من أمثال وليم ويلبرفورس (William Wilberforce) عضو البرلمان الإنجليزي.

وقد توجهت جهود هؤلاء **بصدور القوانين** بمنع هذه التجارة وفرض عقوبات على من يعمل بها - ولم يتم هذا الأمر فى كل الدول الأوربية فى وقت واحد، كما أن الأمر تدرج من تحريم الاتجار فى الرقيق إلى إصدار القوانين بتحرير العبيد السابقين.

على أنه يترتب على هذه الحركة تحرير عدد كبير من الرقيق الموجودين خارج القارة فى انجلترا وأمريكا وغيرها وأبدى بعضهم رغبته فى العودة إلى القارة الأم التى سبق أن عاش فيها أباؤهم وأجدادهم - وأدى هذا لتأسيس شركات تعمل لإعادة توطين هؤلاء الأفارقة فى وطنهم الأصلي، كما أدى هذا لاتخاذ مناطق معينة على الساحل الأفريقى لإقامة مستوطنات لهؤلاء الأفارقة العائدين - فقامت مثلاً جمهورية **ليبيريا** المستقلة لتكون أرضاً للزنوج الأمريكيين وبالمثل **سيراليون** للزنوج البريطانيين.

على أن الدول الاستعمارية اتخذت حتى من هذه الخطوة الإنسانية ذريعة لتحقيق أطماعها الاستعمارية باسم ضمان تنفيذ قوانين تحرير الرقيق، فقد تدخلت انجلترا فى شئون زنجبار بحجة التأكد من أن السفن فى موانيها لا تحمل رقيقاً.

٣. دوافع استراتيجية:

جعل التطاحن بين الدول الاستعمارية على مناطق معينة فى القارة مركزاً ممتازاً بالنسبة لموقعها وتحكمها فى الملاحة البحرية أو غيرها، ودفع ذلك الدول صاحبة المصلحة للإسراع باستعمارها، فمثلاً موقع الجزائر على البحر المتوسط فى مواجهة سواحل فرنسا الجنوبية كان من الدوافع وراء الاستعمار الفرنسى لها فى عام ١٨٣٠، ويقال مثل هذا عن أماكن أخرى فى شرق القارة وغربها فموقع مصر الهام على البحرين المتوسط والأحمر والأهمية التى أصبحت لها بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ كان وراء الاستعمار البريطانى لمصر وتمسك بريطانيا بالنفوذ فى منطقة القناة.

كذلك أثر موقع المغرب الأقصى (طنجة) بالذات وتحكمها فى المدخل الغربى للبحر المتوسط فى موقف الدول الاستعمارية من المغرب ويُقال مثل ذلك على منطقة رأس الرجاء الصالح (كيب تاون) وأهميتها فى الملاحة بين غرب القارة وشرقها، كذلك منطقة باب المندب والمناطق التى تقع خلفها على الساحل الأفريقى الشرقى وما نُطلق عليه اليوم (منطقة القرن الأفريقي) كان ولا يزال موقعها سبباً فى الصراع الاستعمارى عليها.

٤. عوامل متصلة بالدول الأوروبية ذاتها وحالتها الداخلية:

كانت الأوضاع الداخلية فى بعض الدول الأوربية من الدوافع التى دفعتها لتخرج لميدان الاستعمار نذكر على سبيل المثال أن حالة القلق الداخلى التى كان يُعانى منها الشعب الفرنسى منذ عام ١٨١٥ . جعلت الحكومة تفكر فى تحويل نظر الشعب عن المشاغل والاهتمامات الداخلية ـ فالشعب الفرنسى كان لا يزال فى حالة السُكْر بمجد العظمة الأمبراطورية وكان ذلك من الأسباب التى دفعت الحكومة الفرنسية للتفكير فى غزو الجزائر، وقد صرح رئيس الوزراء بوليناك (Poliynac) فى مجلس الوزراء عند مناقشة موضوع حملة الجزائر بأن هذه الحملة ستجعل أنظار الشعب الفرنسى تتجه إلى الخارج، وأن النصر فى هذه

الحملة سيساعد على تقوية الملكية، وسيكون فيه الرد العملى على الذين اتهموا الملكية منذ عودتها فى عام ١٨١٥ بإتباع سياسة السلم والاستسلام.

٥. العوامل النفسية وراء الاستعمار الأوربى الحديث:

الدول كالأفراد يتحكم فيها ما يتحكم فى الأفراد من ظاهرات نفسية كشهوة الامتلاك، وحب العظمة والظهور والمباهاة والغيرة، ومحاكاة الغير ـ وأدى هذا للتنافس الشديد بين أبناء أوروبا ودولها وحكوماتها[1].

وكانت أفريقيا القارة المكتشفة حديثاً المجال الفسيح للتنفيس عن هذه الصراعات النفسية كالأوضاع الاجتماعية والسياسية والثورات الداخلية والضغوط من الأفراد والجماعات على الحكومات لمجاراة الدول الأخرى فى ميدان الاستعمار، كل هذا كان وراء خروج الأوربيين للاستعمار.

وقد كان الكتاب الإنجليز فى القرن الماضى يتحدثون عن أمبراطوريتهم التى لا تغيب عنها الشمس ويتضح ذلك أيضاً فى ضغط الرأى العام الألمانى على الزعيم الألمانى بسمارك ليخرج بألمانيا إلى ميدان الاستعمار أسوة بانجلترا وفرنسا وغيرهما من الدول الأوربية.

٦. الثورة الصناعية فى أوروبا:

أوجدت الثورة الصناعية فى أوروبا حوافز جديدة دفعت عجلة الاستعمار الأوروبى فهذه الثورة أدت للإنتاج الكمى (Mass Production) الذى يترتب عليه التخفيض فى تكلفة الإنتاج، وذلك بدلاً لسد الحاجات الضرورية للمواطنين فحسب، فأصبحت الحاجة ماسة للمواد الخام ثم لأسواق لتصريف الفائض من الإنتاج.

ووجدت الدول الصناعية فى أفريقيا مجالاً طيباً حيث تتوافر المواد الخام الزراعية والمعدنية بالإضافة إلى السوق الواسعة لتصريف الفائض من منتجاتها من الإنتاج وذلك بعكس الوضع فى أوروبا.

---

(١) سليمان حزين: صفحات من تاريخ الاستعمار (١٩٦١) ص ٨١ .

وقد برز هذا العامل الاقتصادى كدافع هام وراء الاستعمار (Economic Im-perialism) ـ حين انتقلت مقاليد الأمور فى الدول الكبرى الصناعية إلى طبقة التجار والرأسماليين وأصبحت الأغراض التجارية والصناعية بالذات تتحكم فى سياسات هذه الدول وسعت الرأسمالية الأوروبية إلى البحث عن مجالات أخرى لاستثمار رؤوس أموالها ـ وكان المجال أمامها واسعاً فى القارة الأفريقية بالذات.

وترتب على هذا تأسيس الشركات التجارية الكبرى التى ذاع صيتها فى ميدان الاستعمار فى أفريقيا، فقد اكتشفت هذه الشركات فى أفريقيا مستودعاً كبيراً للمواد الخام من منتجات الكساء الخضرى إلى الثروة المعدنية ـ فاندفعت لاستنزاف موارد القارة حتى كادت تنضب مواردها النباتية والحيوانية والمعدنية فقد كان قانون المستعمرين هو امتصاص زبد الإقليم (Skim The Cream)، وأصبح أفضل تشبيه للاستعمار بأنه مضخة ماصة فى المستعمرات كابسة فى الدول الاستعمارية.

وكانت المستعمرات فى نظر الدول الاستعمارية لا تخرج عن كونها مصدراً للمواد الخام وللعمال ذوى الأجور الرخيصة بالإضافة إلى مستودع للفائض من المصنوعات غير الجيدة بأسعار عالية، وأصبح الأوربيون ينادون «بأن العقل الأبيض (White Brain) والعضل الأسود (Black Brawn) يجب أن يتعاونا لخير الطرفين»[١].

وتاريخ هذه الشركات الأوروبية الاستعمارية ودورها فى القارة الأفريقية جدير بالدراسة، فقد اندفعت هذه الشركات لاستغلال القارة مستندة على ما أمدها به العلم من وسائل وإمكانيات فأصبحت المواصلات ميسرة، كما أخضعت أمراض المناطق الحارة لسلطان العلم والطب وأصبح الوصول إلى داخل القارة ممكناً ومأموناً إلى حد كبير.

---

(١) جمال حمدان: مرجع سابق ص ١٤٧، ١٤٨ .

وكانت الشركات كثيراً ما تبدأ العمل فى القارة ثم لا تلبث أن تترك المجال للحكومات متذرعة بسبب أو آخر ـ ولذا فإن القاعدة القديمة القائلة أن الاستعمار تبيع التجارة (The Trade Follows The Falg) انقلبت فأصبح الأقرب للصواب أن يقال (The flag Follows the Trade)(١).

والأمثلة على ذلك كثيرة فالاستعمار البلجيكى للكنغو كانت بدايته الشركة التى أسسها الملك ليوبولد الثانى (Leobold II) ملك بلجيكا برأسمال مليون فرنك لاستغلال الكنغو، كذلك فإن الشركات الاستعمارية الألمانية كشركة كارل بيترز (K. Peters) التى بدأت نشاطها فى شرق أفريقيا، وكانت شركة سيسيل جون رودس (Cecil . J. Rhodes) التى عُرفت باسم شركة جنوب لأفريقيا البريطانية والتى صدر مرسوم بتأسيسها فى عام ١٨٨٩ بدعوى استغلال مناجم الذهب فى جنوب أفريقيا وروديسيا والمناطق المحيطة بها ـ الأساس الذى قام عليه الاستعمار البريطانى فى هذه الجهات،وكانت شركة روباتينيو الإيطالية (Robbatinio) ممهدة لاستعمار الإيطالى لميناء عصب ولمستعمرة إريتريا.

ولكى تحقق الدول الاستعمارية أهدافها رسمت سياستها على أسس أهمها:

١ ـ التحكم فى أسعار المواد الخام بالمستعمرات بحيث تصل لأماكن التصنيع فى الدول الكبرى بأقل سعر ممكن.

٢ ـ أن تبقى المستعمرة دائماً بلاداً غير صناعية.

٣ ـ ألا يكتسب أبناء المستعمرة الخبرة الفنية والمعرفة التى تعينهم على تنمية صناعاتهم المحلية.

٤ ـ العمل على أن تكون الأيدى العاملة الوطنية دائماً متوفرة وعلى استعداد لتلبية طلبات الدول المستعمرة.

---

(١) زاهر رياض. الشركات التجارية وأثرها فى استعمار أفريقيا (مجلة نهضة أفريقيا عدد ٢٣ ـ أكتوبر ١٩٥٩).

٥ ـ الاحتفاظ بمستوى أجور العمال الوطنيين المنخفضة فى المستعمرات.

٦ ـ وضع قيود على المستعمرات بحيث لا تتجر مع الدول الأخرى.

وقد عبَّر عن هذه الأهداف بصراحة رئيس الحكومة الفرنسية جولس فيرى (Jules Ferry) عام ١٨٨٥ فى تصريح له فى البرلمان الفرنسي، وقد عبرت عن ذلك جريدة (Christian Science Metor) فذكرت «إن رأس المال الأمريكى اكتشف فى أفريقيا قارة من ١٥٠ مليون مستهلك ومصادر لا تنضب من المواد الخام».

وهذا يفسر لنا السبب فى أن الدول الأفريقية حين استقلت وجدت نفسها عاجزة عن استغلال مواردها الطبيعية فقد كانت **بحاجة للخبرة الفنية** والتدريب وإلى غير ذلك من المقومات الأساسية لقيام ونجاح الصناعات الوطنية وهو ما حرص الاستعمار على عدم إتاحة الفرصة لأبناء المستعمرات لاكتسابه.

٧.تكوين المستعمرات السكنية كدافع للاستعمار:

تذرعت بعض الدول الأوروبية الكبرى كفرنسا وألمانيا بأن الاستعمار ضرورة فرضتها ظروفها لتكون المستعمرات كمصرف للزائد من سكانها الذين ضاقت بهم رقعة بلادهم.

فالكتاب الفرنسيون والألمان أخذوا يتحدثون عن نوعين من المستعمرات:

أ ـ مستعمرات سكنية بغرض الإقامة الدائمة بها.

ب ـ مستعمرات استغلالية للأغراض الاستغلالية التجارية.

وقد دفعت بعض النظم الاجتماعية الجديدة فى المجتمع الصناعى الأوروبى بالإضافة إلى الصراعات السياسية والدينية فى أوروبا بالبعض إلى الهجرة من أوطانهم.

وقد وجدت بعض الدول الأوروبية أنه لكى لا تفقد زهرة شبابها الذين كانوا يهاجرون للخارج ويقطعون صلاتهم بأوطانهم أن تحل هذه المشكلة بأن

توجد مستعمرات سكنية ترتبط بالوطن الأم يهاجر إليها أمثال هؤلاء الشبان وبذلك تبقى صلتهم بالوطن الأم مستمرة.

ولكن ثبت أن إدعاءات هذه الدول بحاجتها الماسة للمستعمرات السكنية ليست صحيحة بدليل أن هذه الدول لم تجد من أبنائها من يرغب بمحض إرادته فى أن يهاجر وأُضطرت الحكومات إلى إرسال المجرمين والمحكوم عليهم فى قضايا جنائية وغيرهم من غير المرغوب فيهم للمستعمرات.

هذا على أن النهضة الصناعية الأوروبية امتصت فى الحقيقة معظم الأيدى العاملة فى هذه البلاد.

٨. دوافع ظاهرية تذرعت بها الدول المستعمرة:

ادعى بعض الكتاب السياسيين الفرنسيين والإنجليز وغيرهم بأن دولهم لها رسالة فى نشر المدنية فى الجهات غير المتحضرة من القارة الأفريقية، فقد كان رودس مثلاً يردد القول بأن خير الإنسانية يتحقق بأن يمد الجنس الأنجلو سكونى نفوذه على أكبر مساحة ممكنة[١].

لكن ظهر أيضاً من الكتاب الأوروبيين أنفسهم من وجد لديه الشجاعة الكافية ليسخر من هذا الإدعاء. ففى عام ١٨٨٥ كتب بعض الكتاب الفرنسيين مقالات يسخرون فيها من سياسة بلادهم الاستعمارية ومن إدعاءات رجال السياسة عن المهمة الإنسانية التى تقوم بها فرنسا فى أفريقيا، وذكروا أن مهمة فرنسا فى بلد كالجزائر انحصرت فى تعليم العرب هناك شرب الخمور الرديئة وطائفة أخرى من الرذائل لم يكونوا يعرفونها.

على أن رجال السياسة الاستعماريين أنفسهم لم يجدوا بعد ذلك ما يدعوهم لأن يسدلوا على أعمالهم الاستعمارية هذا الستار الإنسانى فمثلا نجد لوجارد (Lugard) وهو من الاستعماريين البريطانيين يصرح سنة ١٨٩٣ بأن الاستعمار

(١) Lockhart and Wood house: Cecil Rhodes (N. Y. 1963) p. 51.

الإنجليزى فى أفريقيا تدعو له مصالح انجلترا الحيوية الخاصة بمواجهة الزيادة فى منتجاتهـا، ففى أفريقيا مجال طيب لـتوزيع الفائض من هذه المنتجـات ولتنمية التجارة الإنجليرية.

وبالمثل فى فرنسا نجد الـكاتب الفرنسى دارسى (Darcy) يذكر سـنة ١٩٠٤ «إن توسع الدولة خارج حدودها أصبح شرطاً أساسياً لقيام ودوام هذه الدولة، ففى عصـرنا هذا من لا يتقـدم ويسبق يتأخـر، ومن يتأخر لابد مـن أن يغرقه الطوفان».

وفى عام ١٩٢٣ صرح وزير المستعمرات الفرنسى ألبرت سرو (Albert Sarraut) بأن الاستعمار لـم يكن إلا عملاً من أعمال القوة دعت إلـيه المنافسة المتزايدة بين الأفراد والجـماعات» ـ وهكذا لم تصبح هناك ضـرورة للبحث عن أعذار شكلية تتذرع بها الدول الاستعمارية لتبرر عملياتها الاستعمارية[١].

وسنحاول أن نتتبـع الدور الذى لعبته كل دولة استعمـارية أوروبية فى القارة الأفريـقية، وسيـاسة هذه الـدولة، ووضع الأفـارقة فى ظل هـذا الاستعـمار وموقفهم من المتسعمرين.

★★★

---

(١) نكروما: مرجع سابق، ص ٥٠ .

المراجــع

نورد هنا بعض المراجع لمن يريد المزيد من الدراسة (عن الأستاذ زدرافه) :

أولاً: المراجع العربية:

١ ـ كوامي، انكروما: نحو تحرير المستعمرات (ترجمة عبد العزيز عتيق) (١٩٨٥).

٢ ـ تشرش، و«ج» هاريسون: الاستعمار الحديث (الأصل ١٩٥١).

(ترجمة دولت أحمد صادق: ومراجعة محمد السيد غلاب).

٣ ـ سليمان، حزين: صفحات من تاريخ الاستعمار (د. ت).

٤ ـ جمال، حمدان: استراتيجية الاستعمار والتحرير (القاهرة ١٩٦٨).

٥ ـ زاهر، رياض: استعمار أفريقية (القاهرة ١٩٦٥).

٦ ـ عودة عبد الملك: السياسة والحكم فى أفريقية (القاهرة ١٩٥٩)

٧ ـ محمد عوض محمد: الاستعمار والمذاهب الاستعمارية (القاهرة ١٩٥٣).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1 - Bartlett, V. : Struggle for Africa (1953).

2 - Gunther, J. : Inside Africa (1953).

3 - Hertslet; E. : The Map of Africa by Treaty (3 Vols. London 1909).

4 - Johnston, Sir H. H.: A History of Co Lonization of Africa by Alien Races (Cambridge 1913).

5 - Johnston, Sir H. H. : The Opening up of Africa (London 1928).

6 - Keltie, J. Scott: The Partition of Africa (London 1895).

7 - Lockhart and Woodhouse.. Cecil Rhodes (N. Y. 1963).

8 - Lucas, Charles: The Partition of Africa (1922).

9 - Macmillan, W. : Africa Emergent (London 1949).

سنتتبع الدور الذى لعبته كل دولة أوربية فى القارة ومـوقـف الأفـارقـة مـن الاستـعمـار وسيـاسـة الـدولـة الاستعمارية وكيف تخلصت الدول من نير الاستعمار

الفصل الثالث

الاستعمار البرتغالى فى أفريقيا

المحتويات:

١. البرتغال تسبق غيرها من الدول الأوربية فى استعمار أفريقيا.

٢. رحلات البرتغال الكشفية وتكوين الحصون الساحلية فى أفريقيا.

٣. وصول البرتغال إلى شرق أفريقيا والنتائج التى ترتبت على ذلك.

٤. موقف الأفارقة من المستعمرين البرتغال.

٥. نظام البرتغال فى حكم مستعمراتهم الأفريقية

٦. الخدمات ووضع الأفارقة فى المستعمرات البرتغالية.

٧. نهاية الاستعمار البرتغالى فى أفريقيا.

افتتح البرتغال صفحة الاستعمار فى أفريقيا باحتلالهم قلعة سبتة المغربية فى عام ١٤١٥ وكان البرتغال فى ذلك الوقت تحت حكم الملك يوحنا الأول ـ والسؤال الذى يفرض نفسه علينا:

لماذا سبق البرتغال غيرهم من الأوروبيين فى استعمار أفريقيا؟

يرجع ذلك لعاملين :

أولاً: عامل تاريخى:

فقد كانت شبه جزيرة إيبيريا محتلة من العرب وظلت كذلك لعدة قرون، ولما بدأت شعوب شبه الجزيرة تنشط فى مقاومة العرب بعد أن تفككت الدولة الأموية فى الأندلس وانقسمت إلى دويلات ـ استطاعت البرتغال أن تستكمل استقلالها فى القرن الثالث عشر وقامت بها ملكية فتية بينما ظلت أسبانيا حتى القرن الخامس عشر تطارد العرب إلى أن سقطت غرناطة آخر معاقل العرب فى عام ١٤٩٢، وهكذا أُتيحت الفرصة للبرتغال للاتجاه خارج بلادهم قبل غيرهم.

كما أن الملكية الفتية فى البرتغال وجدت أن استمرار تعقبها للعرب الذين نزحوا من شبه جزيرة أيبيريا إلى ثغور شمال أفريقيا يدعم مركز هذه الملكية، كذلك فإن الحروب ضد المسلمين أعطت البرتغال دفعة دينية حتى فى الوقت الذى كانت فيه الحماسة الدينية التى صاحبت الحملات الصليبية قد فترت، والدليل على ذلك أن الملك يوحنا ملك البرتغال صرح بأن الميدان الحقيقى الذى يكتسب فيه أصحاب البيت المالك الفخار هو ميدان الجهاد ضد المسلمين فى المغرب وأنه سيمنح أكبر وسام فى بلاده لمن يجاهد فى هذا الميدان ـ وكان هذا الشرف من نصيب هنرى الذى عرف باسم (هنرى الملاح) الابن الثالث للملك.

ثانياً: عامل جغرافى:

ويتمثل فى موقع بلاد البرتغال وقربها من السواحل الأفريقية وكانت المسافات فى ذلك الوقت لها أهميتها.

وقد روادت هنرى فكرة متابعة الحملات البحرية للقارة الأفريقية بهدف الوصول إلى غانا التى اشتهرت بعلاقاتها التجارية مع المسلمين، وكذلك الوصول إلى إثيوبيا المملكة المسيحية الأفريقية التى لم تكن لدى الأوروبيين معلومات كثيرة عن موقعها ـ لكن شاع فى أوروبا الحديث عن ملكها المسيحى الذى عُرف باسم يوحنا وذلك بهدف التعاون بين البرتغال وهذا الملك المسيحى لتطويق المسلمين للوصول إلى منتجات الشرق التى تدر على البلاد الإسلامية ـ ودولة المماليك بالذات التى كانت تمثل القوة الإسلامية العظمى فى ذلك الوقت ـ أرباحاً طائلة.

وقد اهتم هنرى الملاح بتقوية أسطول البرتغال وإنشاء مدرسة بحرية وجلب لبلاده عدداً كبيراً من الفلكيين ورسامى الخرائط والبحارة من إيطاليا وصقلية.

رحلات البرتغال الكشفية:

توالت رحلات البرتغال إلى ساحل أفريقيا الغربى بعد فتح سبته فى عام ١٤١٥ فاحتلوا جزر كناريا وجزر ماديرا، والرأس الأبيض ووصلوا إلى مصب السنغال والرأس الأخضر.

واهتم البرتغال بإنشاء الحصون والقواعد على الساحل الغربى للقارة لخدمة أغراضهم التجارية والاستعمارية ومن أهم الحصون التى شيدوها.

١ ـ حصن أرجييم (Argium) مقابل الرأس الأبيض.

٢ ـ حصن سنتياجو (Santiago) قرب الرأس الأخضر.

٣ ـ حصن ساوتومى (Sao Tome) فى الجزيرة التى عُرفت بهذا الاسم فى خليج غينيا.

وكانت لهذا الحصن الأخير أهمية خاصة لموقعه الممتاز فى منطقة يُعتبر ظهيرها القارى من المناطق الغنية فى القارة الأفريقية وكذلك هو فى الطريق المؤدى للبرازيل وفى الطريق من أوربا إلى جنوب أفريقيا، فأصبحت ساوتومى مركزاً هاماً لتجمع الرقيق قبل شحنه للبرازيل ولغيرها من مناطق العالم الجديد المحتاجة للأيدى العاملة لإستثمارها وتعميرها.

وتكونت شركات برتغالية للتجارة مع ساحل غانا بالذات فى الرقيق والذهب وتوسع البرتغال فى تجارة الرقيق وبرروا ذلك بأن الرقيق فى البلاد التى نقلوا إليها يعيشون حياة أفضل من حياتهم بين القبائل الأفريقية المتوحشة.

وفى عام ١٤٨٤ وصل الرحالة البرتغالى ديجوكم (Diego Cam) إلى الكنغو وحاول البرتغال التوغل للداخل وفرض سيطرتهم عليها ونشر ثقافتهم ولغتهم فيها ـ لكن باءت هذه المحاولات بالفشل فلم يستطيعوا السيطرة على الكنغو سياسياً كما لم يكن لهم أثر ثقافى، واضطر رجال الدين الذين وفدوا للتبشير فى هذه الجهات، كما أضطر التجار البرتغال لأن يعودوا أدراجهم، وتعتبر هذه من أولى المحاولات الجادة للإستعمار الاستيطانى الأوربى فى القارة الأفريقية، وظلت الكونغو كذلك حتى كشفت رحلات ستانلى النقاب عن ثرواتها الطبيعية فاتجهت إليها أنظار المستعمرين الأوروبين.

رتركزت جهود البرتغال بعد ذلك فى المنطقة الواقعة جنوب الكنغو عند ميناء لواندا (Luanda) وكانت هذه هى نواة مستعمرة أنجولا البرتغالية التى اشتهرت فيما بعد كمركز من أهم مراكز تصدير الرقيق الأفريقى للبرازيل بالذات واشتهرت فى تاريخ البرتغال الإستعمارى بإسم الأم السوداء إشارة لشهرتها فى إمداد البرتغال بحاجتها من الرقيق.

وفى عام ١٤٨٦ رحل الرحالة بارثليموديار (Bartholemeu Diaz) إلى الطرف الجنوبى من القارة وعبره لمسافة قصيرة فى جو عاصف فأطلق عليه إسم (رأس العواصف).

البرتغال فى سواحل أفريقيا الشرقية:

كانت الفكرة التى تراود البرتغال منذ بدأت رحلاتهم البحرية هى أن يحيطوا بالقارة ويصلوا للهند.

وفى سنة ١٤٨٧ وصل لمصر الرحالة البرتغالى بيدرودى كوفيلهام (Pedro

(De Covilham) وكان يعمل لحساب الملك البرتغالى، ثم سافر هذا الرحالة عن طريق البحر الأحمر لعدن والهند وفى أثناء عودته زار بعض الإمارات العربية فى الساحل الشرقى لأفريقيا وقد فتحت رحلته العيون إلى أهمية هذه الإمارات العربية بشرق القارة، وكانت معلوماته أساساً للرحلة التى قام بها فيما بعد فاسكودا جاما (Vasco De Jama) حول رأس الرجاء الصالح.

فقد قام فاسكو داجاما فى ١٤٩٧ برحلته فى أربع سفن ووصل إلى نهاية القارة وعبر رأس العواصف التى غير إسمها إلى رأس الرجاء الصالح إلى الساحل الشرقى حيث زار الإمارات العربية فى المنطقة ووصف هذه المناطق وما بها من حضارة زاهرة، وبإرشاد الرحالة العرب وصل إلى (كلكوت) على ساحل الهند الغربى، وعاد إلى لشبونة.

وتتابعت بعد ذلك رحلات البرتغال فى هذا الطريق واصطدموا بالإمارات العربية فخضعت لهم سفالة، وكلوه، وممبسه وغيرها من المراكز التى كان يستقر بها العرب، واستولى البرتغال على موزمبيق عام ١٥٠٧ واستقر عدد منهم بها وحصنوها وتوسعوا فى المناطق المحيطة بها فأصبحت مركزاً هاماً لهم بشرق القارة وعينوا حاكماً لهم بها كما أصبحت الجولا مركزهم بغرب القارة[(١)].

وقد ترتبت على كشف طريق رأس الرجاء الصالح عدة نتائج منها:

أولا. نتائج سياسية:

حقق البرتغال هدفهم فى السيادة على الطريق البحرى المؤدى للشرق وشعر المماليك الذين كانوا يحكمون مصر والشام والحجاز ويتحكمون فى هذا الطريق التجارى الهام للشرق بالخطر البرتغالى على مصالحهم فأعدوا أسطولهم لمواجهة هذا الخطر وانضم إليهم البنادقة الذين كانوا أيضاً يحققون أرباحاً طائلة من نقل

---

(١) سبق أن تحدثنا عن الاستقرار العربى بشرق أفريقيا وعن الإمارات العربية فى هذه المناطق فى (سفاله، وموزمبيق، وممبسه، ومالندى، ومقديشيو) وكذلك فى زنجبار.

بضائع الشرق لأوربا ـ ووقعت بين الطرفين موقعة بحرية هى موقعة ديو (Diu)[١] فى عام ١٥٠٩

وكانت هذه الموقعة فاصلة فى إنتقال السيادة البحرية فى المحيط الهندى والطرق المؤدية إلى للبرتغال، واتصل البرتغال بملك إثيوبيا المسيحى واتفقوا معه على العمل سوياً لتطويق البلاد العربية وإنتزاع التجارة التى كانت ثروة هذه البلاد وهكذا حقق البرتغال هدفهم واهتزت بذلك الهيمنة السياسية للمماليك وضعفت دولتهم ومهد ذلك لسقوطهم فى أيدى العثمانيين.

ثانياً. نتائج إقتصادية:

فقدت مصر المملوكية وبلاد الشرق العربى مورداً هاماً من مواردها الإقتصادية بتحول التجارة إلى رأس الرجاء الصالح فقد فرضت البرتغال حصاراً بحرياً على البحار العربية الداخلية، وهكذا حقق البرتغال حلمهم بوضع أيديهم على طرق التجارة بين الشرق والغرب، وتأثرت مصر بالذات بهذا الحصار، وأدى هذا إلى ضعف دولة المماليك فسقط الشام فى يد العثمانيين فى عام ١٥١٦ وتلتها مصر فى عام١٥١٧.

وقد حل العثمانيون فى الصراع ضد البرتغال محل المماليك، واستمر النضال بين القوتين لمدة طويلة وإتخذ صوراً متعددة منها أن الدولة العثمانية كانت تعاون الممالك الإسلامية المحيطة بهضبة إثيوبيا والتى سُميت (**بممالك الطراز**) بينما كانت البرتغال تؤيد مملكة الحبشة وتعينها على مهاجمة الممالك الإسلامية المحيطة بها وأخذ البرتغال يروجون لبضائع الشرق التى يجلبونها عن الطريق الجديد بالإضافة إلى البضائع الأفريقية وفى مقدمتها الرقيق فى أسواق أوربا، كما أنهم كانوا يتطلعون للذهب الذى كان يستخرج من مناجم منطقة الزمبيزى ويصدر من موانى شرق القارة وكان العرب يقومون بهذا النشاط فعمدوا لوضع أيديهم على موانى الساحل الشرقى للقارة.

ثالثاً. الناحية الدينية:

كان الدافع الدينى فى مقدمة الدوافع التى دفعت البرتغال للقيام بنشاطهم الكشفى فى أفريقيا وقد امتد الصراع بين البرتغال والمسلمين فترة طويلة بعد طرد العرب من شبه جزيرة أيبيريا واقتفت **البعثات التبشيرية** خُطى الرحالة والتجار وجيوش الإستعمار، وتنافست فرق الرهبان على العمل فى القارة، وإن كان يذكر لهذه البعثات الدينية جهودها فى مجال التعليم والعلاج لكن إنحراف بعض رجال الدين عن أهدافهم وإتجاهاتهم للسعى لتملك الاقطاعات الكبيرة والإشتراك فى تجارة الرقيق وغير ذلك مما يتنافى ورسالتهم الدينية ـ أدى إلى ضعف تأثير هذه البعثات التبشيرية.

رابعاً. من الناحية الثقافية:

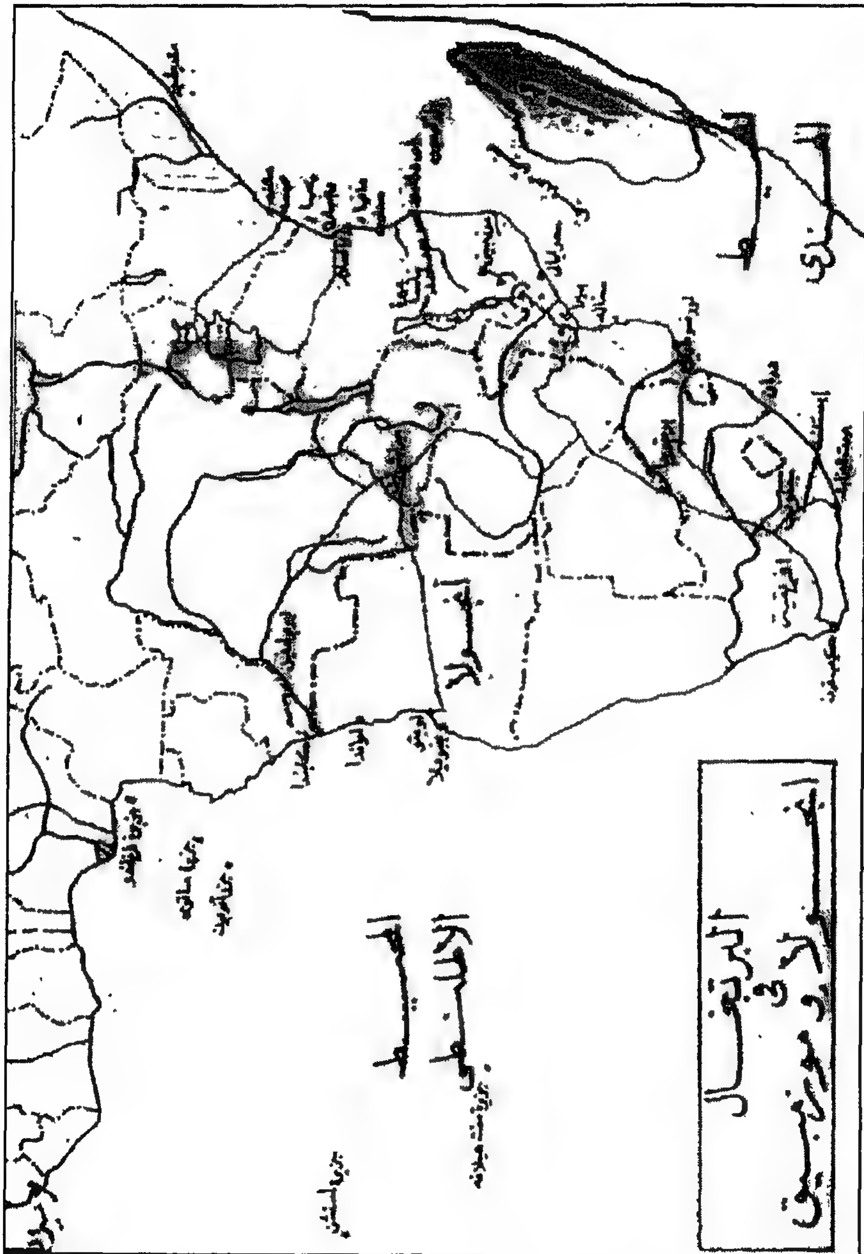
أدى تحول التجارة من مصر والشرق العربى إلى عزل هذا الجزء عن العالم العربى وحضارته مما أدى إلى الركود الذى شمل العالم الإسلامى.

أما فيما يتعلق بدور البرتغال الثقافى فى المناطق التى إستعمروها فى أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو فقد كان ضئيلاً وقد ترك أمر التعليم والعلاج لجهود الإرساليات التبشيرية وهى جهود وإمكانيات كانت محدودة بالطبع وقد كان إتجاه الحكام البرتغال فى مستعمراتهم الأفريقية ـ كما عبر عن ذلك حاكم عام موزمبيق فى عام ١٩٠٦ «إن تعليم الأفريقى يجب أن ينحصر فى إعداده ليكون عاملا ينفذ الأوامر فحسب لكن يجب ألا نشجعه حتى يصل به الغرور الدرجة أن يحاول تمثيل دور الضفدعة التى ظنت أنه يمكنها أن تنتفخ فتصبح كالثور فانتهى الأمر بأنها انفجرت وبالطبع لم تلحق بالثور ضرر لكن فى حالة الأفريقى لابد أن يلحق الضرر بالآخرين»(١).

موقف الوطنيين فى شرق القارة من الإستعمار البرتغالى:

واجه البرتغاليون فى شرق القارة وفى غربها ثورات متعددة ومقاومة من

(١) Duffy:Op Cit. P.254.



شكل (٩) البرتغال فى أفريقيا، أنجولا، وموزمبيق

الأفريقيين والعرب المستقرين بهذه المناطق ومن أبرز هذه الثورات فى شرق القارة ـ الثورة التى تزعمها (ميرعلى) فى مقديشيو وإمتدت للمناطق المجاورة، وإستعان البرتغال بقواتهم البحرية لإخمادها.

وقد تعددت ثورات العرب فى شرق أفريقيا ضد المستعمرين البرتغال ولقوا تأييداً من العثمانيين وأضطر البرتغال فى النهاية لتركيز سلطتهم فى مناطق محدودة فاتخذوا من موزمبيق مقراً لهم واهتموا بتحصينها لتصبح مركزاً لسيادتهم بشرق القارة.

على أن البرتغال وإن كانت قد سبقت غيرها من الدول الأوربية فى ميدان الكشف. . . . إلخ.

الكشف والإستعمار فى أفريقيا فإنها لم تجن ثمار ذلك النصر المبكر فقد اقتصر نصيبها فى القارة أخيراً على موزمبيق، وإنجولا، وغينيا البرتغالية (غينيابيسار) **ولعل ذلك يرجع لأسباب منها:**

١ـ قلة عدد سكان البرتغال أنفسهم.

٢ـ نظرة البرتغال لأفريقيا على أنها وسيلة فقط للوصول للشرق وليست غاية فى ذاتها.

٣ـ كانت مناطق أخرى كالبرازيل أكثر جاذبية من أفريقيا.

٤ـ عداء الأفريقيين للمستعمرين البرتغال ومالقيه الأفارقة فى شرق أفريقيا على وجه الخصوص من تعضيد عرب شبه الجزيرة العربية لهم.

٥ـ تضارب مصالح البرتغال أنفسهم من تجار وأصحاب إقطاعات ومبشرين.

٦ـ إحتلت أسبانيا البرتغال ذاتها فى عام ١٥٨٠ ودام هذا الإحتلال ما يقرب من ٨٠عاماً.

٧ـ حاولت البرتغال بعد مؤتمر برلين تحقيق حلمها فى ضم الأقاليم التى تفصل بين مستعمرتيها فى أنجولا وموزمبيق ـ لكن إصطدمت مصالحها مع مصالح إنجلترا التى كانت تبسط نفوذها فى جنوب القارة فاضطرت البرتغال للخضوع لمطالب الإنجليز.

نظام البرتغال فى حكم مستعمراتهم:

كان الهدف الأساسى الذى وضعه البرتغال أمام أنظارهم هو **إستغلال مستعمراتهم** إلى أقصى حد ومقاومة أية حركة تمرد ولذا إتسم نظامهم بالعنف والقوة واستغلال المواطنين الأفارقة إلى أبعد حد حتى أن كثيرين وصفوا هذا النظام بأنه صورة جديدة من صور الرق.

وكانت هناك (وزارة للمستعمرات) على رأسها وزير المستعمرات يعاونه (مجلس إستشارى)، وكان يعقد فى لشبونة كل ثلاث سنوات مؤتمر عام لحكام المستعمرات لمناقشة الأوضاع فى المستعمرات.

وكانت السلطة الرئيسية فى المستعمرة فى يد **الحاكم** العام، يعاونه هو أيضاً مجلس إستشارى وعدد من الموظفين.

وتكونت فى المستعمرات البرتغالية بمضى الوقت طبقة من (**الإقطاعيين**) الذين لا هم لهم إلا الإثراء السريع، وكان عدد المهاجرين البرتغال للمستعمرات بمحض إرادتهم قليلاً ـ لكن لجأت الحكومة البرتغالية لإرسال المجرمين والخارجين عن القانون، ولذا كانت الغالبية العظمى من البيض فى المستعمرات البرتغالية من الطبقات المنحطة وإنحصرت جهود الجميع من إداريين وغيرهم فى تجارة الرقيق والتى إشتهرت بها بالذات أنجولا بينما إشتهرت موزمبيق لوقت طويل بتجارة الذهب التى كان يمارسها العرب المستقرين بشرق القاره من قبل.

ولما كانت جهود البرتغال قاصرة عن الإستغلال الكامل للمستعمرات وبسبب قلة عدد البرتغال والحاجة الملحة لرؤوس أموال ضخمة لإستغلال المستعمرات ـ فقد منحت البرتغال فى مستعمراتها إمتيازات كثيرة (لشركات تجارية أجنبية) تابعة لدول أخرى.

وقد واجهت الإستعماريين البرتغال فى مستعمراتهم مشكلة موقف الأفريقيين من العمل فقد كان المستعمرون بحاجة للأيدى العاملة الأفريقية الرخيصة وكان السؤال الذى يُسأل دائماً هو:

هل الواجب يقضى بإلزام الأفريقيين على العمل أم ترك الحرية لهم فى هذا؟ وقد التزم البرتغاليون حتى فى تشريعاتهم بمبدأ (**العمل الإلزامى**) فكانوا يشحنون الأفريقيين للعمل فى مزارع الكاكاو فى جزيرة ساوتومى وغيرها بعد إجبارهم على توقيع عقود عمل صورية.

وقد أطلقت البرتغال على مستعمراتها منذ تولى أنطونيو سالازار (Antonio D. Salazar) وزارة المستعمرات فى البرتغال فى عام ١٩٣٠ (أقاليم ما وراء البحار) وتغير إسم وزارة المستعمرات إلى وزارة الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار بإعتبار أن جميع هذه الأراضى الأفريقية الخاضعة للبرتغال هى جزء لا يتجزأ من أراضى البرتغال ذاتها، وصدر قانون يشجع سياسة الإندماج (Assimilation) فقد منح الأفريقى الذى يتعلم اللغة البرتغالية ويعتنق الكاثوليكية حق المواطن البرتغالى.

الخدمات ووضع الأفارقة فى المستعمرات البرتغالية:

نظر البرتغال للأفريقى على أنه كائن حى أقل من الأوربى وأن عليه أن يعمل أو يُجبر على العمل ليحقق الرفاهية للأوربى فالمستعمرات كان ينظر إليها على أنها أقالم منتجة لصالح الرجل الأبيض، وكانت القوانين التى صدرت كلها تسير فى هذا الإتجاه ولم يقبل البرتغاليون فى أى يوم من تاريخهم الطويل فى أفريقيا وهو يقرب من خمسة قرون ـ أن ينظروا إلى الأفريقى نظرة الند للند أو أن يعاملوه على قدم المساواة مع الأوروبى الدخيل.

ولو استعرضنا أوجه الخدمات المختلفة نلمس ذلك بوضوح:

١ـ **ففيما يتعلق بالأرض الزراعية:** حُجزت مساحة من الأرض للأفريقيين وإستولى البرتغال على الباقى وكان نصيب المستعمرين فى الأرض الخصبة.

٢ـ **والخدمات التعليمية:** ترك العبء الأكبر فيها للإرساليات التبشيرية وبالطبع كانت جهود هذه **الإرساليات** محدودة، وكان هناك نظام تعليمى للأفارقة

وآخر للأوربيين، ولم يتجاوز الطلبة الأفـارقة مرحلة التعليم الأولى بسبب شروط السن وغيرها، أما المدارس العليا فكانت مخصصة للمستوطنين، وفرض على الأطفال الأفارقة في المدارس أن يتعلموا اللغة البرتغالية وتاريخ البرتغال وأمجادهم.

وكانت نسبة الأمية بين الأفارقة في المستعمرات البرتغالية رهيبة ـ لكن إذا وضعنا في الإعتبار أن نسبة الأمية في البرتغال ذاتها كانت لوقت قريب كبيرة أدركنا أن الأمر لم يكن غريباً.

٣ـ **الخدمات الطبية**: ترك العبء الأكبر فيها أيضاً على عاتق الإرساليات، وبالطبع كانت حاجة الأفريقيين ماسة لهذه الخدمات ـ لكن فرصتهم في الحصول عليها لم تكن أحسن من الفرص المتاحة لهم للتعليم في المدارس بعد المرحلة الأولية.

وحتى في هذا المجال الإنساني ـ مجال الخدمات الطبية تمثلت التفرقة العنصرية بمظهرها البشع فقد كانت تخصص للأوربيين مستشفيات أو أماكن خاصة بهم في المستشفيات، وكذلك غرف للعمليات كان يحظر دخولها على الأفريقيين، وكانت أغلب المستشفيات في المدن التي يتركز فيها الأوربيون بعكس القرى والمناطق التي خصصت للأفارقة فقد كانت تفتقر لأماكن العلاج.

٤ـ **الوضع الإقتصادي**: وجهت مشروعات التنمية الإقتصادية في المستعمرات إلى إنتاج المحاصيل التجارية والصناعية ذات القيمة في التجارة الخارجية ولم تراع في ذلك مصلحة الأفارقة.

ولعل التقرير السرى الذى وضعه بتكليف من الحكومة البرتغالية **هنرى جلفاو**(Henrique Galvao) والذى رفعه فى عام ١٩٤٧ إلى الجمعية الوطنية يعطى صورة عن حقيقة الوضع فى المستعمرات البرتغالية، لكن الصراحة المؤلمة التى كتب بها التقرير ترتب عليها أن وجهت له الإتهامات فسجن وبقى فى السجن حتى عام ١٩٥٩ حين إستطاع الهرب.

ففى تقريره أشـــار إلى أن الحالة فى أنجولا، وموزمبيق وســوء الخدمات التى تقوم بهــا الدولة أو المؤسسات المـكلفة بذلك لا يــمكن وصفها إلا بــالقول بأن الوضع يشبه كأن المستعمرتين تعانيان من الأثار المدمرة لحريق مروع إنتشر بسبب عدم توافر الماء أو المضخات اللازمة للإطفاء أو رجال الإطفاء أنفسهم.

وتحدث التقرير عن الظـروف السيئة التى يعمل فيها العـمال الوطنيون وعدم توافر المساكن الصحية اللائقة بآدمــيتهم، وعدم دفع الأجور المناسبة لهم، وذكر فى نهاية تقريره أنه يشعر بعجزه عن ذكر الحقيقة كاملة لكنه يجمل الوضع بأنه أشبه بعملية إبادة بالجملة للسكان الأفريقيين[١].

نهاية الإستعمار البرتغالى فى أفريقيا:

كانت البرتغال كمــا ذكرنا فى مقدمة الدول التى إفتتحت صـفحة الإستعمار الأوربى فى أفريقيا والعــجيب أنها كانت رغم ضعف إمكانياتــها وسوء حالتها الإقتصادية، وما كــانت تعانى منه من مشكلات داخلـية ـ آخر الدول الأوربية التى سلمت بــحق المستعمرات فى الإستقلال فـقد ظلت متمسكة بمسـتعمراتها حتى بعد تصفية الوجود الإستعــمارى الألمانى والإيطالى والأسبانى والإنجليزى والفرنسى فى أفريقيا.

وكانت البرتغال تخشى أمرين:

١ـ تسرب أخبار الحركات الــتحررية الأفريقية التى إجتاحــت القارة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ـ لمستعمراتها.

٢ـ الرأى العام العالمى ممثلاً فى الأفراد والجماعات والمنظمات الدولية التى تساند حق الشعوب فى الحر ية والإستقلال.

لكن رغم الجهـود التى بذلتها البـرتغال لمواجهة هذين الأمـرين فقد أخذت الإضطرابات تجتاح المستعمرات البرتغالية منذ عام١٩٤٨.

وكانت **أنجولا** أسبق من موزمبيق فى الثورة على الإستعمار وأكثر منها عنفاً وشدة، ولعل هذا يرجع إلى الأسباب التالية:

(١) Galvao, H.: Santa Maria and my Crusade for portugal (1962).

١ـ ما عانته أنجولا في ظل الإستعمار البرتغالي ومن جراء تجارة الرقيق بالذات.

٢ـ إنفصال البرازيل عن التاج البرتغالي في النصف الأول من القرن التاسع عشر وإنتقال صداه للجانب الشرقي من المحيط الأطلنطي.

٣ـ كثير من القبائل في شمال أنجولا تربطها صلات القربى بالقبائل في الكنغو، ولذا إنتقلت بيسر أخبار حركات المقاومة الوطنية في الكنغو إلى أنجولا.

٤ ـ هناك خط حديدي ينقل النحاس من كانتاجا إلى ميناء لواندا في أنجولا وينقل بالطبع معه أخبار التيارات التحررية.

٥ـ قيام الثورة في الكنغو وإضطرار السلطات الإستعمارية البلجيكية للإعتراف بإستقلال الكنغو.

٦ـ ظهور أحزاب قوية وزعامات ناضجة في أنجولا.

٧ـ ظهور عناصر أفريقية مثقفة بها.

وقد ساندت الدول الأفريقية والآسيوية في الأمم المتحدة حق الوطنيين الأفارقة في المستعمرات البرتغالية في الإستقلال، ومنذ ١٩٦١ وقضية هذه المستعمرات معروضة على مجلس الأمن وتقرر تشكيل لجنة لبحث ظروف هذه المستعمرات ووضع تقرير عنها (لجنة إستقصاء الحقائق) وقد رفضت البرتغال التعاون مع اللجان التابعة للأمم المتحدة في هذا الشأن.

أما عن **منظمة الوحدة الأفريقية** فقد ناقشت منذ قيامها في مايو ١٩٦٣ قضية هذه المستعمرات البرتغالية وإتخذت قرارات بمساندة الوطنيين في كفاحهم ضد الإستعمار.

لكن البرتغال نفسها كانت تئن تحت حكم عسكري جائر وأخيراً سقط الحكم العسكري (حكم سالازار) في البرتغال تحت ضغط الظروف الإقتصادية، ولا شك في أن ظروف البرتغال في مستعمراتها والإستنزاف المستمر لميزانيتها

لتمويل حملات القمع والإرهاب فى المستعمرات ساهمت فى سقوط الحكم العسكرى فى البرتغالى، وأعقب ذلك تحرير المستعمرات فأعلن إستقلال وغينيا بيساو ١٠ سبتمبر ١٩٧٤[1] وموزمبيق ٢٥ يونيو ١٩٧٥، وأنجولا فى ١١ نوفبمر عام ١٩٧٥.

وقد عبر أحد الكتاب عن ذلك بقوله:

«لقد نجحت المستعمرات البرتغالية فى تخليص البرتغال من الحكم العسكرى ولما تم ذلك إستطاعت المستعمرات البرتغالية أن تتخلص من الإستعمار البرتغالى».

ونلاحظ على الإستعمار البرتغالى ما يلى:

١ـ كان الدافع الدينى من أكبر الدوافع التى دفعت البرتغاليين للقيام بجهود فى الكشوف الجغرافية والإستعمار.

٢ـ حقق البرتغاليون نجاحاً منقطع النظير بإكتشافهم طريق رأس الرجاء الصالح ووصولهم للهند عن هذا الطريق.

٣ ـ إقتصر الإستعمار البرتغالى فى المبدأ على مناطق ساحلية أو مراكز فى غرب القارة أو شرقها ولم يتوغلوا كثيراً فى الداخل.

٤ ـ اهتموا ببناء القلاع الحصينة لحماية النقط التى إتخذوها على السواحل.

٥ـ كان الإستعمار البرتغالى ضربة عنيفة هزت نفوذ المسلمين التجارى فى المحيط الهندى والبحار الشرقية، كما أثرت على الإمارات العربية فى شرق أفريقيا.

٦ـ احتكرت البرتغال تجارة الشرق والتجارة فى السلع الأفريقية وفى مقدمتها الرقيق والذهب والفضة وأصبحت (لشبونة) مركزاً رئيسياً للسلع الأفريقية ومنتجات الشرق.

---

(١) تزعم حركة النضال ضد الاستعمار البرتغالى فى وغينيا بيساو، وجزر الرأس الأخضر (أميلكار كابرال) الذى أغتيل فى يناير ١٩٧٣.

٧ـ انفتح المجال أمام الجمعـيات التبشيرية لمزاولة نشاطها فـى القارة الأفريقية، لكن تطور الأمر لتنافس غير شريف بينها، بالإضافة إلى إنغماسها فى تجارة الرقيق.

٨ـ واجه البرتغاليون ثورات متعددة من الأفريقيين والعرب.

٩ـ بعد الحرب العالمية الـثانية واجهت البرتغال ثورات فى مستـعمراتها وكانت أنجولا أسبق من موزمبيق فى الثورة.

١٠ـ ظلت حكومة سالا زار العـسكرية فى البرتغال متمسكة بمـستعمراتها فى موزمبيق وأنجولا وغينيا بيسـاو إلى أن سقطت هذه الحكومة فى عام ١٩٧٤ فكان ذلك إيذاناً بإستقلال المستعمرات البرتغالية.

المراجـــع

نذكر بعض المراجع الهامة لمن يريد الإستزادة من المعلومات (عن الاستعمار البرتغالى).

أولاً: المراجع العربية:

١ ـ جيمس، دفى: الإستعمار البرتغالى فى أفريقيا (مترجم ١٩٦٣).

٢ ـ راشد البراوى: الرق الحديث فى أفريقيا البرتغالية (١٩٦٢).

٣ ـ عبدالملك عوده: السياسة والحكم فى أفريقيا (١٩٥٩).

٤ ـ محمد صفى الدين: أفريقيا بين الدولة الأوربية (القاهرة ١٩٥٩).

٥ ـ شوقى الجمل، عبدالله عبدالرازق: بطولات أفريقية (القاهرة ٢٠٠١).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1 - Duffy, James: Portugal in Africa (1952)

2 - Duffy, James: Portuguese Africa (1951).

3 - Harris, John: Portuguese Slavery (London 1918).

4 - Johnston, H: A History of Colonization of Africa by Alien Races (Cambridge 1913)

5 - Moreeirs, Edqardo: Portuguese East Africa (London 1930).

6 - Nerinson, H: Modern Slavery (London 1936).

7 - Swan, Charles: Slavery of Today (London 1909)

8 - Tueker, John: Angola, Land of the Blacksmith Princes (London 1933)

الفصل الرابع

الاستعمار الأسبانى فى أفريقيا

المحتويات :

١ - نشاط الأسبان الاستعمارى والكشفى فى أفريقيا.

٢ - دورهم المحدود فى أفريقيا والسبب فى ذلك.

٣ - الصراع الأسبانى العثمانى فى ثغور البحر المتوسط الأفريقية.

٤ - دورهم فى المغرب العربى.

٥ - سياستهم فى حكم منطقة نفوذهم بالمغرب.

٦ - حركة المقاومة الوطنية فى المغرب للاستعمار الأسبانى.

٧ - نهاية الاستعمار الأسبانى فى المغرب.

كان للأسبان دورا بارزا فى أوائل حركة الكشوف الجغرافية الحديثة لكن الأسبان لم يلعبوا دوراً حاسماً فى أفريقيا باستثناء دورهم فى شمال غرب القارة (المغرب) وفى غربها (الصحراء الغربية).

ويرجع ذلك للأسباب التالية:

١ - ظلت أسبانيا حتى نهاية القرن الخامس عشر مشغولة فى مطاردة العرب حتى سقطت غرناطة آخر معقل للعرب فى الأندلس فى عام ١٤٩٢.

٢ - بقيت أسبانيا مدة مقسمة إلى ممالك فلم تستكمل وحدتها إلا بعد زواج الملك فرديناند والملكة إيزابيلا.

٣ - شُغلت أسبانيا بعد ذلك بإمبراطوريتها فى جزر الهند الغربية، وأمريكا (المكسيك، وبيرو، وفلوريدا) ومعظم أمريكا الجنوبية عدا البرازيل التى كانت من نصيب البرتغال.

٤ - زجت أسبانيا بنفسها فى سلسلة من الحروب فى أوروبا بسبب الرغبة فى التوسع داخل القارة وقد استطالت هذه الحروب خمسة وستين عاماً (١٤٩٤ - ١٥٥٩) وكانت شبه الجزيرة الإيطالية ميدانها - لكن الصراع كان بين الجيوش الفرنسية والأسبانية، وقد استنزفت هذه الحروب جهود أسبانيا البشرية والمادية وشغلتها عن أى نشاط آخر.

٥ - سياسة التعصب المذهبى التى أتبعها ملوك أسبانيا واستعانتهم بمحاكم التفتيش التى سلطوها للفتك بالبروتستانت والمسلمين واليهود وغيرهم الذين اعتبروهم ملحدين، فأساءت إلى أسبانيا واستنزفت جهودها فيما لا طائل منه.

٦ - الصراع بين الأسبان والدول البحرية الأوروبية الأخرى التى بدأت تظهر فى ميدان الاستعمار وفى مقدمتها إنجلترا التى نجحت فى تدمير الأسطول الأسبانى (الارمادا) فى عام ١٥٨٨.

فالمشكلات التى واجهتها أسبانيا فى أوروبا بالإضافة إلى مشاغلها فى أمريكا

استنزفت جهود الأسبان وصرفت أنظارهم عن المزيد من المغامرات فى القارة الأفريقية.

نشاط الأسبان الكشفى والاستعمارى فى أفريقيا:

أولاً - جزر كناريا:

منذ منتصف القرن الخامس عشر (١٤٧٦) وقعت جزر كناريا فى أيدى الأسبان وكثر عدد المهاجرين الأسبان إلى هذه الجزر واختلطوا بالسكان الأصليين وتزوجوا منهم.

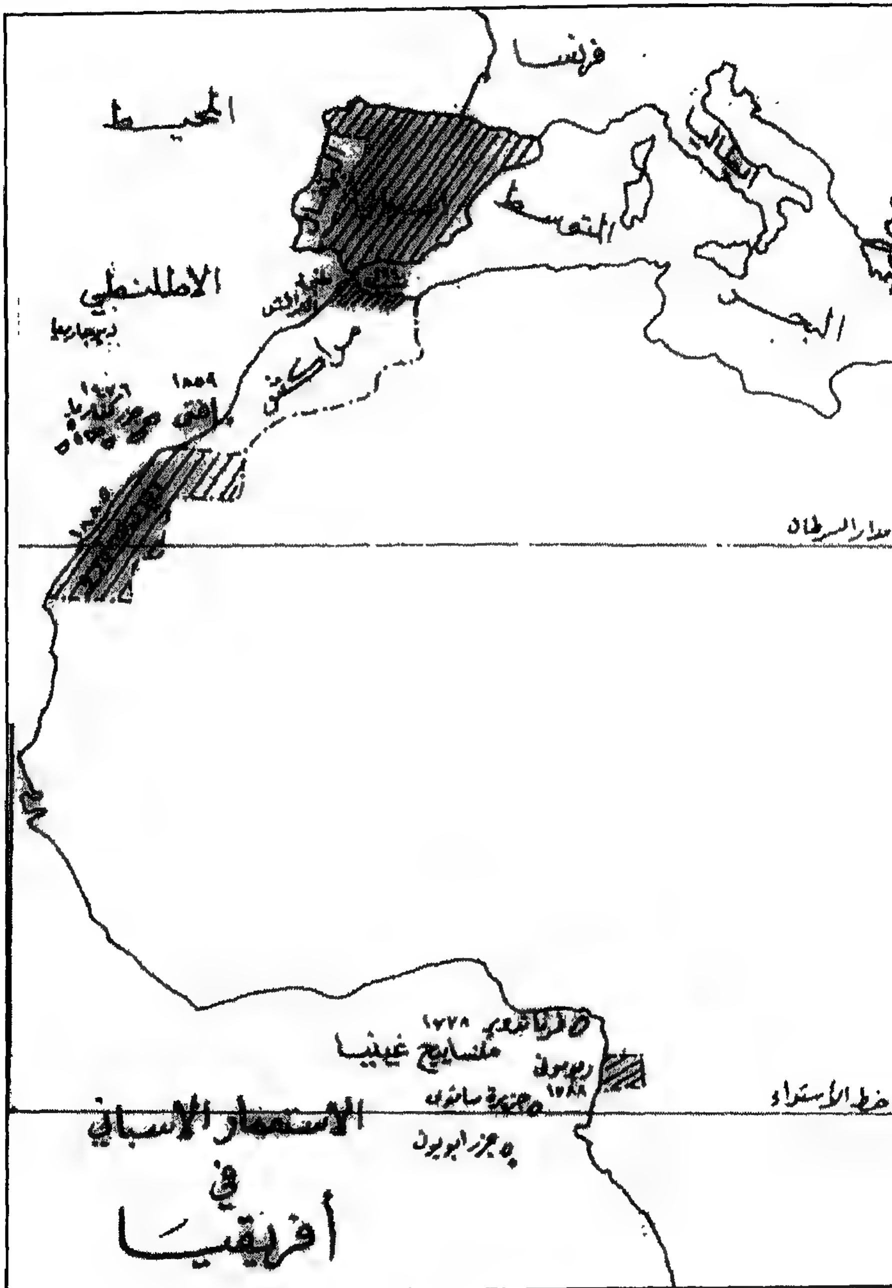
وأدت هذه الجزر خدمة جليلة للأسبان فاستخدموها كمحطة بحرية لسفنهم التى تعبر المحيط الأطلنطى خلال الخمسين سنة الأولى من اكتشاف واستعمار الأمريكتين.

ولقد أدركت إنجلترا أهمية موقع جزر كناريا لها كدولة بحرية بالإضافة إلى ملاءمة مناخها فأرسلت قوة للاستيلاء عليها - لكن عجزت القوة الإنجليزية فى التغلب على مقاومة أهالى هذه الجزر والمستوطنين الأسبان، ونجحت السياسة التى إتبعتها أسبانيا فى حكم هذه الجزر وإدارتها - إذ سمحت بإقامة حكومة شبه مستقلة فيها من سكانها والمستوطنين الأسبان - فى إتاحة الفرصة لهذه الجزر للتقدم والتمتع بالهدوء.

وفى القرن التاسع عشر حين اشتد الصراع الاستعمارى الأوروبى على القارة الأفريقية حاولت أسبانيا مد نفوذها على الساحل الأفريقى المقابل كما سنوضح بعد.

ثانياً: مدن وثغور شمال أفريقيا والصراع مع العثمانيين:

بعد أن تخلص الأسبان من العرب بعد سقوط غرناطة آخر حصن عربى فى الأندلس فى عام ١٤٩٢ تتبعوا العرب فى المدن الساحلية على الشاطىء الشمالى للقارة المواجه لهم فاحتلوا مليلة، ووهران، والجزائر، وسوسة، وصفاقس وغيرها من مدن وثغور شمال أفريقيا.



شكل رقم (١٠) **الاستعمار الأسبانى فى أفريقيا .**

وكانت الأوضاع فى الشمال الأفريقى سيئة فقد قامت بهذه البلاد منذ سقطت دولة الموحدين (١٢٦١) إمارات متنافسة فى تونس والجزائر ومراكش.

على أن أطماع الأسبان فى مدن شمال أفريقيا وثغورها أدت لاصطدامهم بالعثمانيين الذين كانوا يمثلون القوى الرئيسية فى الشرق العربى - فقد أعلن (خير الدين بربروس) فى **الجزائر** ولاءه للسلطان العثمانى ليستند على قوة العثمانيين فى صراعه مع الأسبان وهكذا أصبحت الجزائر ولاية عثمانية.

وكان الأسبان قد استولوا على وهران وبنوا فى جزيرة مقابل الجزائر (Peu on) حصن مقابل الجزائر واتجهت أنظارهم إلى تونس التى كانت تحت حكم الحفصيين.

وحاول العثمانيون بمساعدة حكامهم فى الجزائر مد نفوذهم إلى **تونس** فلجأ الأمير الحسن الحفصى للأسبان، وهكذا اشتد الصراع بين الأسبان والعثمانيين[١].

وقد جرد شارل الخامس ملك أسبانيا عام ١٥٤١ قوة كبيرة للاستيلاء على الجزائر لكن تعرض الأسطول الأسبانى لعواصف وأمطار عرقلت وصوله لأهدافه.

وانتهى الصراع العثمانى الأسبانى فى تونس فى عام ١٥٧٤ حين تمكنت حامية عثمانية بقيادة (سنان باشا) من القضاء على آخر أفراد الأسرة الحفصية التى كانت تعتمد على مساندة الأسبان.

وحاول الأسبان عام ١٥٩٢ الاستيلاء على جزيرة جربا - لكنهم مُنوا بهزيمة منكرة وقبل نهاية القرن الثامن عشر كانت أسبانيا قد جلت عن معظم الأقاليم التى استعمرتها فى شمال أفريقيا ما عدا مليلة (Melila) وسبته (Ceuta) التى آلت إليها من البرتغال بعد احتلالها للبرتغال ذاتها فى القرن السادس عشر أيام فيليب الثانى ملك أسبانيا، ولا زال هذان الثغران المغربيان فى يد الأسبان إلى الآن.

---

(١) سنشير بشىء من التفصيل لذلك عند الحديث عن الاستعمار الفرنسى - فى الفصل التاسع.

ثالثاً - المغرب الأقصى (مراكش):

جاء استيلاء فرنسا على تونس عام ١٨٨١ نذيراً للأسبان بألا يتركوا الفرصة تضيع منهم لغيرهم من الاستعماريين - فشجعت الحكومة الأسبانية هجرة رعاياها للساحل الأفريقى المقابل - لكن لم تستطع أسبانيا أن تتخذ خطوة فعاله تحقق بها أطماعها مع الدول الاستعمارية الأخرى إلا بعد أن فقدت أغلب مستعمراتها فى أمريكا والمحيط الهندى، وتمثل نشاط أسبانيا الاستعمارى فيما يلى:

١ـ استولت أسبانيا على مدينة إفنى (Ifni) بموجب معاهدة عقدت بينها وبين المغرب فى عام ١٨٥٩.

٢ ـ كما استطاعت أسبانيا فى الفترة التى وصل فيها التنافس الاستعمارى بين الدول الأوروبية مرحلة الصراع منذ ١٨٨٤ - أن تقوى نفوذها فى المنطقة الساحلية المواجهة لجزر كناريا فرفعت علمها عليها سنة ١٨٨٥ وأطلقت عليها إسم **ريودى أورو** (Rio de Oro)، وأعلنت أسبانيا حمايتها على المساحة الممتدة من الرأس الأبيض إلى رأس بوجادور، وقد أطلقت عليها اسم **(الصحراء الأسبانية)**، وأصبحت لهذه المنطقة أهمية خاصة بعد اكتشاف الفوسفات فيها.

٣ ـ وكانت أسبانيا تطلع لتوسيع نفوذها فى المغرب خاصة فى الجهات المحيطة بمناطق نفوذها فى مليلة وسبته.

وكانت حالة المغرب سيئة فالفوضى تضرب أطنابها فى الإدارة ووصلت الحالة الاقتصادية إلى درجة كبيرة من السوء[١].

لكن كانت تتنافس على النفوذ فى المغرب خمس دول هى: إنجلترا، وفرنسا، وأسبانيا، وإيطاليا، وألمانيا.

وكانت لإنجلترا التى تحتل منطقة جبل طارق منذ ١٧٠٤ مصالح حيوية فى

(١) عبد المجيد بن جلون: هذه مراكش (القاهرة ١٩٤٩) ص ٤٩.

الأقاليم المواجهة لجبل طارق - هذا بالإضافة إلى مصالح إنجلترا الأخرى فى البحر المتوسط والدول المطلة عليه خاصة بعد احتلالها لمصر عام ١٨٨٢[١].

وكانت لفرنسا مصالح بحكم وجودها فى الجزائر وتونس، وقد حدث صدام بين الفرنسيين والمغاربة بسبب معاونة المغرب للأمير عبد القادر الجزائرى الثائر ضد فرنسا فى الجزائر فزحفت القوات الفرنسية على الحدود الشرقية للمغرب وهزمت الجيش المغربى فى (معركة أسلى) ١٨٤٤ لكن عقدت (اتفاقية طنجة) ١٨٤٤ بين الطرفين تعهدت بموجبها المغرب بتسريح قواتها الموجودة على الحدود الجزائرية وعدم تقديم المساعدة للأمير عبد القادر.

أما ألمانيا ـ فكانت قد اكتملت وحدتها أخيراً وكانت تتطلع لمركز خاص فى المغرب وكانت إيطاليا أيضاً تنظر بعين الحقد إلى فرنسا التى سبقتها فى وضع يدها على الجزائر وتونس وكانت ترى أن حصولها على المغرب هو التعويض الوحيد عن هذه الخسارة.

وكانت أسبانيا ـ تدرك كل هذه المصالح المتضاربة، وكانت تعلم أن تحقيق مصالحها فى المغرب يتوقف على مدى نجاحها فى التوفيق بين مصالحها ومصالح هذه الدول الاستعمارية.

وقد اتجهت أسبانيا للاتفاق مع فرنسا ليمكنها أن تحقق أطماعها فى المغرب ـ ووصلت الدولتان إلى اتفاق أولى فى عام ١٩٠٢.

على أن فرنسا نفسها كانت تسعى للوصول إلى اتفاق ليمكن أن تحقق هى الأخرى أطماعها فى المغرب.

وقد مرت التسويات بين الدول المتنافسة على المغرب فى مراحل:

١ ـ ففى عام ١٩٠٤ وصلت فرنسا وإنجلترا لاتفاق (الاتفاق الودى) وبموجبه تقرر أن تطلق فرنسا يد إنجلترا فى مصر فلا تطالبها بتحديد موعد لإنهاء احتلالها لمصر فى مقابل ترك إنجلترا يد فرنسا فى المغرب.

---

(١) حسن صبحى: التنافس الاستعمارى الأوروبى فى المغرب (القاهرة ١٩٦٥) ص ١٤٩.

٢ ـ على أن الحكومة المغربية استناداً لتأييد ألمانيا لها دعت ١٩٠٦ لعقد مؤتمرا دوليا للنظر فى شئون المغرب، وعارضت فرنسا فى ذلك لكن عقد المؤتمر فى مدينة (**الجزيرة الخضراء**) الأسبانية فى يناير ١٩٠٦ وحضره مندوبو ١٢ دولة ورغم أن الدول اتفقت فى المؤتمر على احترام استقلال المغرب ـ لكن بنود الاتفاقية الأخرى كانت نصراً لفرنسا وأسبانيا وللدبلوماسية الإنجليزية.

فلم يمض على توقيع (ميثاق الجزيرة الخضراء) عام واحد حتى كانت فرنسا قد احتلت (وجدة) على الحدود الجزائرية المغربية وأسرعت أسبانيا لاحتلال مناطق هامة فى الريف وتطورت الأحداث فاحتلت فرنسا (الرباط) ثم فاس[١].

٣ـ وأثارت هذه الأحداث ألمانيا فأرسلت فى عام ١٩١١ إحدى سفنها الحربية إلى ميناء (أغادير) المغربى على المحيط الأطلسى فى شبه مظاهرة عسكرية ـ لكن فرنسا وصلت إلى اتفاق مع ألمانيا تركت فرنسا لها بموجبه رقعة من أملاكها فى الكاميرون مقابل ترك الحرية لفرنسا فى المغرب.

٤ـ واتفقت فرنسا مع إيطاليا على أن تترك يد إيطاليا حرة فى ليبيا مقابل ترك الأمر لفرنسا فى المغرب.

وبذلك لم تجد فرنسا عقبة فى إلزام السلطان عبد الحفيظ سلطان المغرب على أن يوقع فى مارس ١٩١٢ على (إعلان الحماية).

وجرت مفاوضات بين أسبانيا وفرنسا انتهت بتحديد المنطقة التى وضعت تحت النفوذ الأسبانى وأطلق عليها اسم (**المنطقة الخليفية**) ويطلق عليها الأسبان اسم (الريف الأسبانى) لكن وجدت أسبانيا مقاومة عنيفة من الأمير عبد الكريم الخطابى حين حاولوا تثبيت أقدامهم فى المنطقة لهم من المغرب.

سياسة أسبانيا فى حكم منطقة نفوذها فى المغرب:

ميزت أسبانيا بين المناطق السابق احتلالها (مليلة، سبته، إفنى، منطقة

(١) Cambon,, H.: Histoire du Maroc (Paris 1953) P. 69.

الصحراء الغربية) واعتبرتها أرضاً أسبانية تخضع لحكومة مدريد مباشرة ـ وبين المناطق الأخرى التى تستمد أسبانيا نفوذها فيها من معاهدة الحماية بين فرنسا والسلطان المغربى.

واتخذت أسبانيا مدينة (تطوان) مركزاً لإدارتها للمنطقة الجديدة التى آلت إليها، وعينت مندوباً سامياً أسبانياً لإدارتها - وقد عرفت (بالمنطقة الخليفية) كما ذكرنا لأن السلطان يعين واحداً من أعضاء أسرته لرعاية شئون المواطنين بها ـ وكانت لأسبانيا بهذه المنطقة وزارات لمختلف الشئون.

وقد شجعت أسبانيا هجرة الأسبانيين للمنطقة التى خضعت لهم فى المغرب.

الأمير محمد عبد الكريم الخطابى والمقاومة الوطنية للمستعمرين الأسبان فى المغرب

اقترنت المقاومة الوطنية فى المغرب العربى بوجه عام، وإقليم الريف الأسبانى بشكل خاص بتلك الانتصارات الرائعة التى سجعلها الزعيم المغربى محمد عبد الكريم الخطابى الذى سجل بحروف من نور صفحات كلها عز وفخار لكل مسلم يريد أن يقرأ عن هذه البطولات العربية ضد قوتين أوروبيتين هما أسبانيا وفرنسا، وكانت مقاومته عاملاً قوياً فى هز كيان الاستعمار الفرنسى فى شمال أفريقيا، بل وأثر على كل النظم الاستعمارية هناك.

ولد الأمير عبد الكريم الخطابى (الوالد) فى منطقة الريف[1] فى الوقت الذى

(١) كلمة ريف ليس لها المعنى الشائع فى الشرق العربى والذى يعنى المناطق الزراعية، ولكنها تعنى فى المغرب طرف الشىء أو نطاقه الخارجى، وهى تعنى الساحل الشمالى، وصارت تطلق على المنطقة المحيطة بسبته غرباً حتى حدود الجزائر شرقاً، وطبقاً لهذا التحديد فإن بلاد الريف تمتد بمحاذاة البحر على مسافة طولها ١٢٠ ميلاً وعرضها ٢٥ ميلاً، وتقطن هذه المنطقة قبائل الجبالا ذات الأصل البربرى، إلى جانب سكان المدن العرب الذين اختلطوا بالبربر، ومن القبائل البربرية التى تسكن الريف قبيلة ورياغل التى ينتسب إليها الزعيم محمد عبد الكريم الخطابى.

- انظر صلاح العقاد: المغرب العربى، القاهرة ١٩٦٩، ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

تطلعت فيه الدول الأوروبية نحو استعمار شمال أفريقيا. وكانت قبيلة ورياغل التى تقطن إقليم الريف من أشهر القبائل هناك، وكان الأمير عبد الكريم رئيس القبيلة الحاكمة فى الريف على علاقة بالعالم الأوروبى، ولما أعلن الأسبان الحماية عام ١٩١٢ على المنطقة التى خصصت لهم حسب اتفاقهم مع الفرنسيين وقف الأمير وأعلن رفضه لهذه الحماية.

فما كان من المندوب السامى إلا أن أصدر أوامره بالقبض على ابنه وإلقائه فى السجن(١).

انتظر الشيخ لحين عودة ابنه الأكبر من السجن، وعودة ابنه الثانى محمد من مدريد وأعلن القطيعة بينه وبين الأسبان، وصمم على مقاومة الأسبان وإخراجهم من بلاده ودارت معارك طاحنة بين الأسبان والوطنيين المغاربة أبرزها معركة أنوال التى أحرز فيها الوطنيون المغاربة انتصاراً ساحقاً على الأسبان.

معركة أنوال يوليو (١٩٢١):

قبل دراسة هذه المعركة التاريخية الحاسمة يجدر بنا أن نلقى نظرة على الوضع الأسبانى فى المغرب، ثم وضع الريف وأحداث هذه المعركة الهامة وأهم ما ترتب عليها من أحداث.

حاولت أسبانيا استخدام القوة لإخضاع الريف فى الوقت الذى كانت فيه أسبانيا أكثر تخلفاً من فرنسا فى المجال العسكرى، وكان الجنود الأسبان يفتقرون إلى التدريب الحديث، وكانت القوات الأسبانية فى المغرب تنقسم إلى ثلاث قيادات الأولى فى (مليله) فى الشرق، والثانية فى (سبته) أمام المضايق، والثالثة فى (العرائش) على المحيط الأطلسى.

بدأ الأسبان عملياتهم الحربية من قواعدهم الثلاث فى سبتمبر ١٩٠٩ واحتلوا طنجة عام ١٩١١، ولم يتوغلوا فى بلاد الريف لأنها صعبة المسالك

(١) جلال يحيى: المغرب العربى الحديث والمعاصر، الإسكندرية ١٩٨٢، ص ١١٤.

وفكر الأسبان فى طريقة لاستمالة الزعماء المحليين، وخصوصاً **أحمد الريسولى** الذى رفض التعاون معهم، وهاجم الأسبان شفشاون[١].

وفى عام ١٩٢٠ حاول الأسبان تطويق منطقة الجبالا، وهاجموا الريسولى، وأعطاه القائد الأسبانى مهلة للاستسلام ولكن تغير الموقف بسبب هزيمة الأسبان على أيدى قبائل ورياغل فى قطاع مليلة بقيادة الزعيم محمد عبد الكريم الخطابى.

وكان الجنرال سيلفستر قد تقدم إلى نهر القرط، واحتل دار دريوس فى مايو ١٩٢٠، ولم يلق مقاومة من قبائل، ورياغل حتى وصل إلى أطراف **أنوال** فى مايو ١٩٢١ فأرسل إليه الأمير الخطابى يحذره من احتلال الإقليم.

واضطر **الجنرال سيلفستر** إلى تركيز قواته فى أنوال خصوصاً أنه فشل فى الحصول على دعم من القيادات الأخرى، وحصن أهل الريف المكان وردوا الأسبان القادمين للموقع فى أنوال، وعندئذ حاول سيلفستر إنقاذ الموقف، وقرر الانسحاب، بعد أن أحس بالتهديد لقواته المطوقة فى أنوال، وفقد القائد الأسبانى السيطرة على الموقف، ووقعت الكارثة فى الثانى والعشرين من يوليه عام ١٩٢١ حيث حلت الهزيمة الساحقة بالقوات الأسبانية، ولقى القائد الأسبانى نفسه حتفه فى هذه المعركة.

وهرب الأسبان فى ذعر وخوف بعد أن واصل رجال الريف مهاجمة القوات المنسحبة وفى ٢٥ يوليه استولى أهل الريف على كل مواقع الإقليم، وامتدوا حتى أسوار مليلة ذاتها والتى وصل إليها الجنرال الأسبانى بيرنجر فى ٢٣ يوليه - ولكنه فشل فى إنقاذ الموقف المتدهور، وظل هذا القائد محاصراً حتى التاسع من أغسطس، وسلم للوطنين الذين أرسلوه للأمير الخطابى.

(١) كان أحمد الريسولى قد درس القانون فى شبابه، لكنه استسلم لحياة المغامرات، وصار يسرق الماشية، ثم يردها لأصحابها مقابل دية تدفع له. وقد قويت شوكته بين قبائل الجبالا ولذا عينه السلطان عبد الحفيظ باشا على قبائل جبالا. ولما بدأ الاحتلال الأسبانى لبلاده، كان من الطبيعى أن يصطدم بقوة الريسولى. وتقدمت القوات الأسبانية إلى تطوان واحتلتها عام ١٩١٣، وقام الريسولى بمهاجمتهم، وأرسلت أسبانيا تعزيزات للمنطقة، واضطرت أسبانيا لمهادنته وعقدت معه صلحا اعترفت فيه بحكمه فى منطقة الجبالا لتتفرغ لمواجهة محمد عبد الكريم الخطابى.

ورغم أن الجيش الأسبانى كان يفوق الجيش المغربى فى الريف عدداً وعتاداً، فقد نجح الريفيون فى **تحرير معظم المنطقة** التى كان الأسبان قد استولوا عليها فى عام ١٩١٢ وظل حزام المدن الساحلية فقط تحت السيطرة الأسبانية.

وكانت حروب الأمير الخطابى من أغرب الحروب فى التاريخ حيث لم تكن حرباً بين جيشين متساويين، كما لم تكن حرباً بين بلدين، بل إنها كان نضالاً بين دولة أوروبية قوية، وبين زعيم قبلى ليس لديه من الموارد سوى ما تدره عليه المنطقة المحددة التى كان يسيطر عليها، ولم يكن رجاله مدربين على فنون الحرب الحديثة وكان يقودهم زعيم لم يدخل يوماً من الأيام باب مدرسة حربية[١].

وكانت هزيمة الأسبان قاسية حيث قضت على جيش سيلفستر وخسر الأسبان ١٤٧٧٢ رجلاً، ٥٩,٥٠٤ بندقية، ٣٩٢ مدفعا رشاشاً، ١٢٩ مدفع ميدان بالإضافة إلى حوالى ٧٥٠ أسيرا [٢].

لقد كانت كارثة أنوال هزة عنيفة فى تاريخ أسبانيا الحديث.

ما هى العوامل التى ساعدت الأمير الخطابى على تحقيق هذا النصر على الأسبان؟

١ـ لقد استعان الأمير الخطابى بالأسلحة الحديثة التى حصل عليها من الأوربيين.

٢ـ كما حصل على الأموال اللازمة من الأسرى الذين كان يطلق سراحهم مقابل المال والسلاح.

٣ـ يضاف إلى كل ذلك طبيعة المنطقة الجبلية، ووعورة مسالكها.

٤ـ عدم تنسيق القيادات الأسبانية لخططها أو الإتفاق على خطة واحدة، وقيام الجنرال سيلفستر بالهجوم من مليلة على مناطق الريف دون إستشارة القائد العام للقوات الأسبانية فى المغرب.

---

(١) Walter, Harris: France, Spain and the Rif, London 1927. pp. 332.

(٢) جلال يحيى: مرجع سابق، ص ١٢٢.

٥ـ وفى تقرير **لجنة التحقيق بمدريد** إشارة إلى أن إقامة المراكز دون الإهتمام بتحصينها تحصيناً قوياً، وتعبيد الطرق التى تربط بينها كان من أهم أسباب الهزيمة.

٦ـ كما أشار التقرير أيضاً إلى أن فساد الضباط وتغيبهم فى المدن وترك الحاميات كان أيضاً من أسباب الهزيمة[١].

تطورات القتال بعد معركة أنوال:

كان فى وسع الأمير الخطابى أن ينهى الحرب لو أنزل قواته وقضى على القوة الأسبانية فى مليلة ـ لكن إفتقار أهل الريف لوسائل الدفاع البحرى جعلت الأمير يُحجم عن الإطباق على مدينة مليلة.

واختلفت التفسيرات حول عدم الإقدام على احتلال مدينة مليلة المحاصرة والقضاء على القوة الأسبانية بها، ولعل أهم التفسيرات هو أن الأمير أدرك أن قواته فى حاجة إلى إعادة تنظيم، وأنه خشى من تفكير الأسبان فى الإنتقام فى وقت لم يكن هو فيه على استعداد لتوسيع عمليات القتال، بالإضافة إلى خوفه من إحداث نوع من العداء الاوروبى ضده، وخصوصاً من جانب بريطانيا التى كان يطمع فى الحصول على تأييدها لتحقيق إستقلال الريف. وكان الأمير يعتقد أن الأسبان سوف يسعون إليه لعرض شروط الصلح بالطريقة التى يفرضونها بعد هزيمتهم فى أنوال.

وعلى العموم فإن عدم الإقدام كان غلطة كبرى فى إستراتيجية الأمير الحربية ولو أحسن إستغلالها لأستطاع القضاء على بقية القوة الأسبانية فى المدينة، ولكن والأمر كذلك فقد أعطى هذه الفرصة للأسبان لكى يُعيدوا تنظيم قواتهم، واستمرار الحرب مع الأمير، فقد دعم الأسبان قواتهم ووصلت إليهم الإمدادات، وبدأ الجنرال الأسبانى دعم الصفوف حيث وصلت القوات الأسبانية فى المغرب ١٥٠,٠٠٠ مقاتل[٢].

(١) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص٢٨٤.

(٢) كريم خليل ثابت: عبدالكريم والحروب الريفية، القاهرة ١٩٢٥، ص٣٢.

وأعتمدت خطة الأسبان فى المرحلة التالية لمعركة أنوال على التفاوض مع الريسولى حتى يركزوا قواتهم ضد الأمير الخطابى.

وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٢٢ تم **الإتفاق مع الريسولى** الذى قرر الإستسلام للأسبان مقابل تركه سيد الموقف فى منطقته وجلاء الأسبان عن تازاروت، ودفعوا للريسولى تعويضاً عن الأضرار التى لحقت به.

وإستطاع الأمير الخطابى بسط نفوذه على كل الريف وغمارة واتحدت المنطقة تحت حكومة موحدة، وصارت (**أجدير**) عاصمة لتلك الدولة الجديدة، وأخذت أسبانيا تسعى لـلتفاوض مع الأمير فى يناير ١٩٢٣، وإخلاء سبيل الأسرى مقابل أربعة ملايين أسبانية. وعرضت أسبانيا على الأمير حكم منطقة الحماية الأسبانية التى حصلوا عليها فى اتفاقهم مع الفرنسيين لكن الأمير رفض ذلك وفشلت المفاوضات بين الإسبان والأمير، وواصل أهل الريف الضغط على الأسبان وتمكن رجال القبائل مع قطع الطرق بين تطوان وشفشاون، وحاصروا قوة من الأسبان قوامها ثلاثة آلاف جندى، وهاجموا الأسبان فى مقرهم فى **تطوان** التى اتخذها عاصمة لمنطقة الحكم فى المغرب.

وكان الأمير قد قرر فى صيف ١٩٢٤ القيام بهجوم عام، وكانت تطوان أول الأهداف فى هذا الهجوم، ونجحت قواته فعلاً فى الوصول إلى ضواحى المدينة، وسقطت قنابل مدفعيتها فى الشوارع ـ لكنها عجزت عن اجتياح أسوارها، واضطر **بريمودى ريفيرا** إلى ترك العاصمة الأسبانية والحضور إلى المغرب للإشراف بنفسه على القتال، وكانت مهمة صعبة جداً [١].

ونجح الأسبان فى فك حصار شفشاون بعد معارك استمرت عشرة أيام وعينت أسبانيا الماركيز (دى إستيلا) مندوباً ساميا وقائداً عاماً بالمغرب ويدأ هذا القائد فى سحب القوات الأسبانية فى الوقت الذى استولت فيه قوات الريف على (القصر الصغير)، وقد كلفت هذه العملية أسبانيا حوالى ٢١,٢٥٠ ما بين قتيل ومفقود وأسير من الجنود والضباط.

(١) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص ٢٨٦.

وحاول الأسبان إعا دة فتح الطريق بين طنجة وتطوان، واحتلوا القصر الصغير فى يناير ١٩٢٥ وكان الأمير الخطابى يواصل تدعيم سلطته الثورية فى منطقة جبالا، ونجح فى القبض على الريسولى، ونقله إلى أجدير حيث مات هناك، وبعد موته صار عبدالكريم رئيساً وزعيماً وقائداً للثورة دون منافس.

حكومة عبدالكريم الخطابى فى مناطق نفوذه

ورفض الأمير لقب سلطان، وفضل لقب أمير الريف، كما رفض إنشاء بلاط، وظل يعيش فى منازل ريفية، وجعل أخاه قائداً للجيش النظامى، وأعد جيشاً مجهزاً بأحدث الأسلحة الأوروبية ووضع نظاماً لجباية الضرائب، كما وضع قوانين جديدة، وقرر تأليف حكومة وطنية تدير شؤون البلاد (جمعية وطنية)، وأعلن الميثاق الذى تضمن الإعتراف بالإستقلال التام للدولة الريفية من خطوط الحدود مع مراكش حتى البحر المتوسط، وأعلن قيام الجمهورية بالريف، ودعى جميع الدول إلى إقامة خدمة قنصلية ودبلوماسية فى مقر حكومة الريف فى أجدير(١).

وأعلن الخطابى عن أهداف حكومته فى عدم الإعتراف بالحماية الفرنسية وجلاء الأسبان عن كل ما احتلوه عدا سبته ومليلة، وإقامة علاقات طيبة مع كل الدول.

وفى مايو من نفس العام (١٩٢٤) بدأت أسبانيا تسعى للوصول إلى هدنة مع الأمير على أساس بقاء القوات الأسبانية فى أماكنها التى أحتلها ولكن فشلت المفاوضات بسبب اشتراك كل من الأسبان والفرنسيين فى حرب الأمير.

فرنسا والصراع مع الأمير الخطابى:

فى بداية ثورة الأمير عبدالكريم ضد الأسبان رحب الفرنسيون ووجدوا فيه فرصة للانتقام من أسبانيا لموقفها أثناء الحرب العالمية الأولى مع ألمانيا والعناصر

(١) أنظر إعلان حكومة الريف فى إبراهيم سحاته حسن: نصوص ووثائق فى تاريخ المغرب تحت حكم الحماية، إسكندرية ١٩٨٢، ص٢٣٨.

الثورية المعادية لفرنسا والتى اتخذت من المنطقة الأسبانية قاعدة للعمل، وأعطت فرنسا الأمير الأسلحة والذخيرة بصورة علنية إنتقاماً من موقف الأسبان خلال الحرب، وكان وفد الريف يتنقل بسهولة وحرية بين المنطقة الفرنسية وبين الجزائر والريف، وكان هذا الموقف الفرنسى أكثر من مجرد الانتقام من الإسبان[(١)].

وكان اعتقاد الفرنسيين أن ظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى سوف تسمح لهم بالمطالبة بتعديلات فى المنطقة، وكانوا يأملون فى أن سيطرة عبدالكريم على الريف تساعدهم للحصول على امتيازات فى البحث عن المعادن فى الريف لكن فى عام ١٩٤٢ تغير الموقف الفرنسى تماماً من الأمير عبدالكريم الخطابى.

ولعل أسباب التغير فى السياسة الفرنسية إنما يعود إلى ما يلى:

أولاً: كان المقيم العام الفرنسى (Lauty) يعتقد أن ثورة عبدالكريم مجرد اضطراب لإحراج موقف أسبانيا، ثم يحصل بعد ذلك على تعديلات فى حدود المنطقتين الفرنسية والأسبانية باحتلال وادى ورغة على الأقل ـ لكن خيبت ثورة الريف ظنون الفرنسيين، وأثبت الخطابى أنه قائد عسكرى وزعيم سياسى نجح فى خلق دولة حديثة وأوجد نظاماً إدارياً ومالياً، وصار بطل الريف بطلاً للتحرير فى نظر مسلمى شمال أفريقيا، ولقد كشف ليوتى عن وجهة نظره لأحد كبار أعوان عبدالكريم بقوله «إننى أحب الريفيين كما هم ولكنى لا أريد أن يصبحوا كباراً»[(٢)].

ثانياً: كانت عملية البحث عن المعادن من أبرز الدوافع التى غيرت موقف فرنسا لأن منطقة الريف كانت فى نظر الأوربيين منطقة غنية بالمعادن.

من هنا بدأ **يتغير موقف الفرنسيين** فجأة، وأغلق ليوتى الحدود مع الريف، وضبط قوافل التموين وهى فى طريقها إليه وقرر مهاجمة الريف رغم عدم

---

(١) محمد حير فارس: تنظيم الحماية الأسبانية في المغرب، دمشق ١٩٧٢، ص١١٠.

(٢) Fontaine, P.: Abdel Kerim, Paris 1958, P.61.

وجود حجة لذلك، ومن الطبيعي بعد إنتصارات الأمير عبدالكريم ضد الأسبان وتكبيده لهم الخسائر الفادحة، وإنشاء جمهورية الريف أن يعكر هذا التطور صفو الحياة عند الفرنسيين الذين اقتسموا المنطقة مع الأسبان فكانت هذه العوامل سبباً فى **تحالف فرنسا وأسبانيا ضد الأمير**.

وتقدم الفرنسيون فى مايو عام ١٩٢٤ وعبروا أعالى نهر الورغة دون أن يلقوا مقاومة عنيفة من سكان الريف.

وأمضى ليوتى شتاء عام ١٩٢٥ يعد الخطط لسحق عبدالكريم الذى بادر بالهجوم فى منتصف أبريل ١٩٢٥ واندفع كالصاعقة ونجح فى احتلال خمسين مركزاً فرنسياً، وصار على بعد سبعة وعشرين كيلو متراً من مدينة فاس[١].

والسؤال الآن: لماذا أقدم الأمير على حرب فرنسا رغم أنه كان يدرك صعوبة تحديهم؟

إن تمسك الأمير بالتقاليد الريفية، واحترام هذه التقاليد كان من أسباب الاحتكاك معهم، وذلك عندما استنجدت قبيلة (بنى زروال) التى تقطن إحدى المقاطعات جنوب الريف، رغم ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة وقال الأمير نفسه لمستشارية، «لسوف أرتكب حماقة لكن لابد لى من ارتكابها»[٢]ويحاول المؤرخون الفرنسيون تحميل الأمير الخطابى مسؤولية الاشتباك معهم حيث يدعون أن مبعوثى الريف قد تسللوا إلى وادى ورغة وحرضوا القبائل هناك على العصيان على الفرنسيين[٣].

ولقد كان هجوم الأمير عبدالكريم على الفرنسيين سبباً فى تحرج موقف ليوتى الذى طلب إمدادات من فرنسا لكنها لم تصله فى الوقت المناسب وهبطت أرصدة ليوتى السياسية وزاد خصومة وإنهالت الهجمات عليه من كل صوب، وبدأ المستوطنون الفرنسيون يرسلون برقيات ينتقدون فيها سياسة

(١) محمد خير فارس: مرجع سابق. ص١١٤.
(٢) فوريو روبرت: عبدالكريم أمير الريف، ترجمة فؤاد أيوب (دمشق بدون تاريخ) ص ١٤٣.
(٣) صلاح العقاد: مرجع سابق. ص ٢٨٦.

ليوتى، ويطالبون بإرسال قائد عسكرى قوى مع نجدة قوية، والإنتقال من الدفاع للهجوم[١].

وزاد الأمر سوءاً عندما تقدمت القوات الفرنسية شمالاً على أمل اللقاء بالقوات الأسبانية ـ لكن قيادة الأسبان كانت قد اتخذت قراراً بالإنسحاب ووجدت القوات الفرنسية نفسها وجهاً لوجه أمام ثوار الريف.

وتمكنت قوات الريف من إذاقة الفرنسيين مرارة الهزيمة فى أكثر من لقاء، وصارت الجبهة الشمالية للقوات الفرنسية مكشوفة، ولذا قرر الفرنسيون إنشاء خط دفاعى ثابت للدفاع عن منطقتهم من هجوم أبناء الريف.

وفى نوفمبر ١٩٢٤ أبرق المقيم العام الفرنسى فى المغرب إلى الحكومة الفرنسية بأن المناطق الواقعة تحت السيطرة الأسبانية والمتاخمة للمنطقة الفرنسية أصبحتْ مراكز عصيان، وأن أهلها صاروا خاضعين لزعيم واحد يُخلصون له كل الأخلاص، وأن نجاح هذا الزعيم قد شجع القبائل الأخرى على الإنضمام إليه، وفى برقية أخرى لاحقة أشار ليوتى إلى أن عبدالكريم لا يخفى أطماعه فى مهاجمة المنطقة الفرنسية وتحرير المغرب كله[٢].

وبناءً على هذه التقارير أقرت الحكومة الفرنسية مخطط ليوتى للحملة ضد الريف، وكان ليوتى بارعاً حيث أدرك أن هذه الثورة ليست ثورة قبائل بل هى بدء ظهور دولة مغربية موحدة، ولذا إستغل المنافسات الشخصية للإيقاع بين زعماء الثورة المغربية ولإحداث الفرقة فى صفوف الثوار ـ لكن نجاح عبدالكريم وقضائه على خصمه الريسولى جعل القبائل المترددة تنضم إليه، وفشلت دبلوماسية ليوتى فى الإيقاع بين الزعماء فى منطقة الريف[٣].

لقد أدركت فرنسا أن نجاح ثورة الريف بقيادة الأمير عبدالكريم الخطابى تعنى ضياع كل المغرب الأقصى والجزائر وتونس، ومن هنا جاء التفكير فى إرسال الجنرال (بيتان) إلى المغرب فى يوليه ١٩٢٥، وحدث إجتماع بين

(١) General Catroux: Lyautey le Marocain (paris 1952),P.63.

(٢) Catroux: Ibid, P.164,

(٣) روم لاندو: تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، بيروت ١٩٦٣، ص١٥٣.

الجنرالين ليوتى وبيتان والمارشال الأسبانى بريمودى دى ريفيرا لوضع إمكانياتهم معاً، وللتخطيط سوياً من أجل إخضاع الزعيم المغربى[١].

وقد نص الإتفاق الفرنسى الأسبانى على ما يلى:

١ـ ألا تعقد الدولتان أى صلح منفرد مع قبائل الريف.

٢ـ تتفق الحكومتان على أن تحقق لقبائل الريف الاستقلال الذاتى طبقاً للمعاهدات الدولية، وتحت سلطة رئيس تختاره هذه القبائل.

٣ـ أن تتضمن المقترحات التى ستعرض على القبائل عملية قبول الاحتلال الأسبانى السلمى لقطاع معين وتبادل الأسرى.

٤ـ استمرار الأعمال العسكرية حتى تنتهى المفاوضات إلى نتيجة.

٥ـ فى حالة فشل المفاوضات تعلن الدولتان مقترحاتهما ويحملان الأمير محمد عبدالكريم الخطابى مسؤولية إستمرار النزاع[٢].

وواضح من هذا الإتفاق أن الدولتين قد تجاهلتا تماماً الأمير ولهذا عندما عينت الحكومتان مندوبيهما رفض عبدالكريم استقبالهما ما لم تقبل الحكومتان الإعتراف باستقلال الريف.

القتال بين القوات الفرنسية وقوات الأمير محمد عبدالكريم الخطابى:

كان عدد القوات الفرنسية فى المغرب فى عام ١٩٢٤ حوالى ٦٥,٠٠٠ جندى فى الوقت الذى بلغت فيه قوات المجاهدين حوالى ٦٠,٠٠٠ رجل، واعتمد الأمير عبدالكريم على خطة خاصة تتلخص فى إرسال عدد من المتطوعين إلى ما وراء خطوط العدو لإثارة القبائل، وكان زحف الجيش تحت هذه الستارة من القبائل يسمح بحمايته فى حالة تقهقره، وبالفعل وجد القائد الفرنسى أنه أمام جيش يضم سلاح مشاة ممتاز ويمكنه أن يقف نداً لأى جيش فى العالم.

---

(١) جلال يحيى: مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٢) Gabrıelli,L.: Abdel Kerim et les developments du Rif (Casablanca,1953),P.120

وفى ١٣ أبـريل ١٩٢٥ بدأ رجـال الريف الـهجـوم على الـقوات المعـادية وتوغلوا فى الخـطوط الفرنسية، وأثاروا القـبائل خلفهم واضطـرت القيادة إلى إخلاء المواقع التى انقطعت صلتها بقـواعدها الأصلية، وتأزم الموقف فى منطقة (تازا) التى أخلاها الفرنسيون بعد معركة عنيفة مع رجال الريف.

هزت هزيمة الفرنسيين فى تـازا الرأى العام الفرنسى بشكل أجبر الحكومة على تغيير قيادتها، فعين القائد تاولان قائداً عاماً للقوات الفرنسية فى المغرب. وكانـت الهزيمـة قاسية عـلى الفرنـسييـن، وكانت فرصـة لكى يشـن الحزب الشيوعى الفرنسى هـجومه على البورجوازية الإستعمارية ويظهـر تأييده لقضية الريف وردت الحـكومة الفرنسـية على ذلك بـأن أعلنت أمام مجـلس الأمة أن سياستها سلمية ودفاعية. ولقد أخطأ الأمير عبدالكريم حينما ضيع الفرصة **ولم يستولِ على فاس وتازة** قبل أن تصل التعزيزات للقوات الفرنسية بهما.

إزاء كل هذا كان على فرنسا أن تتعاون مع أسـبانيا للقضاء على هذه الثورة الريفية التى صارت تهدد الكيان الـفرنسى والأسبانى فى شمال القارة، وأرسل الأمير عبدالكريم إلى الأسبان فى تطـوان يصر على ضرورة الاعتراف باستقلال الريف كشرط أساسى لـلدخول فى مفاوضات للصلح ـ لكن الـدولتين (فرنسا وأسبـانيا) أعلـنتا شروط الاتـفاق، وأقرتـا عدم الاعتراف بـإعطاء الاستـقلال للريف[1].

وهكذا أصبح واضحاً أن طريق التفاهم مع الأمير قد أوصد وأن السلاح هو الفيصل الوحيد لتقرير مصير هذه المنطقة.

وبدأ الفرنسيون بضرب القطاع الخاص بوادى نهر الورغة بالمدفعية الثقيلة فى العـاشر من سـبتـمبر ١٩٢٥، ثـم أخذت القـوات الفـرنسيـة تتقـدم بشـكل

---

(١) من شروط الإتفاق قبول الأمير لمبدأ الحماية والإعتراف بسلطان المغرب، ومغادرة الأمير الخطابى البلاد وأخيراً تجريد قبائل الـريف من السلاح. وقد ضرب الخطابى المثل الرائع فـي إنكار الذات بقبول هذه الشروط كأساس للتفاوض وعلي أمل أن يحفظ لأهل الريف قدراً من الإستقلال الذاتى.

صلاح العقاد: مرجع سابق. ص ٢٩١.

ـ وأيضاً محمد خير فارس: مرجع سابق. ص١٢٥.

منظم، ولمسافات صغيرة حتى تتمكن من تطهير كل موقع قبل البدء فى معركة جديدة، واستمرت فرنسا فى عملياتها حتى أواخر أكتوبر، ولكنهم فشلوا فى الوصول إلى محاصرة بنو ورياغل فى الجنوب أو إجبارهم على طلب الاستسلام.

وفى الثانى من أكتوبر عام ١٩٢٥ بدأت القوات الفرنسية تتوغل فى سهل أجدير فى الوقت الذى كان مجاهدو الريف يهددون تطوان نفسها. وكانت خطة فرنسا سرعة التوغل والالتقاء بالقوات الأسبانية القادمة من مليلة وأجدير.

واضطر الأمير عبدالكريم إلى نقل عاصمته ومقر قيادته إلى الداخل فى الجنوب الغربى من تارجست، واستطاع الأمير تحطيم خط الدفاع الفرنسى عند الورغة ووصل إلى أبواب تازا، ولكنه فشل فى الدخول إلى فاس فى الوقت الذى فشل فيه الفرنسيون والأسبان فى القضاء على جيش الأمير، وفشلوا أيضاً فى إغراء القبائل للخروج على طاعته.

من هنا يتضح أن الموقف الحربى لم يحسم المعارك لأى من الطرفين، وأن الصراع طويل ومستمر وصعب، وأنه ليس من السهل القضاء على هذه المقاومة الإسلامية فى جمهورية الريف كما توهم الفرنسيون والأسبان.

ولقد استطاع هذا الأمير المسلم الذى يجاهد فى سبيل الله والوطن ـ أثناء العمليات ـ أن يستولى على تسعة مواقع فرنسية، مع إجبارهم على إخلاء اثنين وثلاثين موقعاً وتكبيد الفرنسين الخسائر الفادحة فى أشرس حرب يواجهونها فى شمال أفريقيا.

واضطرت فرنسا أمام هذه المقاومة المغربية العنيفة أن تطلب الإمدادات بين الحين والحين وأن تغير القيادات، وأن تُعيد تشكيل القوات لمواجهة هذا العدو القوى العتيد.

ووصلت القوات الفرنسية فى المغرب فى أكتوبر عام ١٩٢٥ حوالى ١٥٨,٠٠٠ جندى ورغم كل هذه الاستعدادات والقوات الضخمة التى فاقت جيش الأمير ـ إلا أنه استطاع أن يكبد الفرنسيين فى معارك يونية وأغسطس

وسبتمبر وأكتوبر حوالى ٨٩١ قتيلاً، ٢٩٩١ جريحاً وإلى جانب هذه الخسارة فقد كلفت حروب فرنسا مع الأمير حوالى ٩٥٠ مليون فرنك ناهيك عن ثمن المعدات التى أرسلتها فرنسا وتقدر بحوالى ٤٥٠ مليون فرنك.

ولم يكن الأمير يواجه هذه الجحافل الفرنسية فقط، بل كانت هناك القوة الأسبانية التى قُدرت بحوالى ٨٥,٠٠٠ جندى، ومع الإمدادات التى وصلت إليها بلغ عدد الجيش الأسبانى هناك ١١٨ ألف جندى، وإذا أضفنا قوات الجانبين نجد أن هناك حوالى ٣٠٠ ألف جندى أسبانى وفرنسى أمام قوات الأمير التى لم تصل إلى ستين ألف مسلم من الريف. وهذا يدل على ضخامة العبء الملقى على كاهل الأمير أمام هذه القوى الصليبية والمسلحة بأحدث أنواع السلاح الأوربى، والأساليب الحربية التى لم يكن الأمير على دراية بها.

وفى أوائل عام ١٩٢٦ قامت فرنسا بمحاولة إستدراج بعض رجال القبائل الثائرة إلى صفها مستخدمة نفس الأسلوب الذى كان الأمير يتبعه فيما وراء خطوط العدو، وفى نفس الوقت قامت قوات غير نظامية بالدخول فى أراضى الأقاليم المجاورة للحدود وأجبرتها على الدخول فى طاعة الفرنسيين(١).

وجرت محاولات للصلح بين الطرفين ولكن دون جدوى، وأخيراً استعد الطرفان لمواصلة العمليات الحربية، ووضع كل من (بيتان) والماركيز (دى إستيلا) خطة جديدة فى مدريد، وفى نفس الوقت أرسل الأمير عبدالكريم بخطاب إلى جريدة التايمز عن طريق مراسلها فى طنجة أعلن فيه استعداده للصلح - لكن الحكومتين الفرنسية والأسبانية أصرتا على فرض الشروط على الأمير ورجال الريف.

مؤتمر الصلح فى وجده (مايو ١٩٢٦):

ورغم هذا فقد انعقد مؤتمر الصلح فى الفترة من ٢٧ أبريل حتى السادس من مايو، وحدثت أزمات فى هذا المؤتمر بسبب مسألة نزع السلاح والاستقلال الذاتى، ومسألة إطلاق سراح الأسرى قبل الإنتهاء من المفاوضات، وفى

---

(١) جلال يحيى. مرجع سابق . ص١٦٦.

السادس من مايو أصبح واضحاً عدم الوصول إلى إتفاق وإنصرف مندوبو فرنسا وأسبانيا بعد بدء الاجتماع بربع ساعة، وسافر مندوبو الريف من وجده فى نفس المساء. وفى صباح اليوم التالى بدأ الهجوم الفرنسى الأسبانى على الريف[١].

وتقدمت القوات الفرنسية والأسبانية، واحتلت أنوال يوم ١٨ مايو ١٩٢٦ وكان لهذا التحالف الأسبانى الفرنسى أثره فى إضعاف مركز الأمير بالإضافة إلى قلة إمكانياته، وفرض الحصار البحرى عليه، وأدرك الأمير أن الاستمرار فى الحرب يعنى عمليات إنتحارية وأن نزع السلاح من الوطنيين يعنى الخراب والنهب والسلب، ولذا خاض المعركة الأخيرة مع تلك الفئة من الرجال المؤمنين التى ساندته وأزرته فى تلك الحرب الصليبية وكان عليه أن يشرف بنفسه على هذه المعارك.

وفى ٢٧ مايو ١٩٢٦ استسلم الأمير الخطابى وأخوه للقائد الفرنسى، وباستسلامه إنهارت المقاومة فى الريف[٢].

وقد فضل الأمير تسليم نفسه للفرنسيين ذلك لأن الأسبان كانوا يطالبون بمحاكمته كعاص يستحق الإعدام، أما الفرنسيون فنظروا إليه باعتباره أسير حرب ونفوه إلى إحدى مستعمراتهم النائية فى المحيط الهندى.

وبرحيل الأمير انتهت المقاومة المغربية ولم ينته عام ١٩٢٦ حتى صارت المنطقة الأسبانية من المغرب تخضع لأول مرة لحكم أجنبى حقيقى[٣].

وثبت الفرنسيون أنفسهم فى المنطقة التابعة لحمايتهم، وانعقد مؤتمر باريس بين الفرنسيين والأسبان فى الفترة بين ١٤ يونية و١٠ يولية ١٩٢٦ لتسوية المشكلات السياسية المترتبة على استسلام الأمير، وانتهى المؤتمر بتوقيع اتفاقية خاصة لتحديد خطوط الحدود بين المنطقتين على أساس اتفاقية ١٧ نوفمبر

(١) محمد خير فارس: مرجع سابق. ص١٢٥.
(٢) شوقى الجمل: مرجع سابق، ص ٣٥٧
(٣) جلال يحيى: مرجع سابق، ص١٧٧.

١٩١٢ . واتفق فى المؤتمر على ارسال الأمير الخطابى إلى المنفى، واختاروا له جزيرة (رينون) فى المحيط الهندى كمقر له.

وفى عام ١٩٤٧ سمح للأمير عبدالكريم وأسرته بالإقامة فى فرنسا وفى ٢١ مايو من نفس العام بينما كانت الباخرة التى تقل الأمير وأسرته ترسو فى ميناء بورسيعد، هبط الأمير وطلب اللجوء السياسى فى مصر، ورحبت القاهرة به وعاش الأمير بها حتى مات فى ٦ فبراير عام ١٩٦٣ .

تقييم دور محمد عبدالكريم الخطابى:

ذكر أحد المؤرخين الأمريكيين أنه لولا استخدام الفرنسيين والأسبان للدبابات لكان فى استطاعه الأمير الخطابى أن يقاتل الفرنسيين مدة أطول ولا نهاية لها[١].

من هذا العرض لثورة الأمير محمد عبدالكريم الخطابى ضد الاستعمارين الفرنسى والأسبانى نجد أن هذه الثورة تمثل نمطاً آخرا من زعامة القبائل وقيادتها عن طريق الثورة، وطلب الإستقلال بعيداً عن الحكم الأسبانى، فهى تمثل نقطة انتقال هامة فى حياة القبائل، ولم يكن زعيم الثورة مرابطاً محلياً قائداً للجهاد، ويعد الشهداء بالجنة، بل كان زعيماً سياسياً واسع الطموح، يتطلع إلى الفكرة القومية[٢].

لقد ظهر أن إعداد محمد عبدالكريم الخطابى كان يؤهله إلى أن يلغب هذا الدور الخطير فى حياة المغرب، فهو ابن لأحد زعماء بنى ورياغل، وهو الذى تربى على الثقافة الإسلامية فى فاس، وهو الذى درس فى (مدريد) واحتك بالأسبان فى مليلة، ولهذا عندما تزعم ثورة الريف لم يكن مجرد قائد عادى، بل كان مزوداً بثقافة إسلامية واعية صقلتها تجاربه واحتكاكه مع المغاربة فى فاس، ومع الأسبان فى مليلة.

(١) Carlton, S. Conn. Caravan, (London 1962),P.317.

(٢) B erque,J.: LeMaghreb entre deux guerrs,(Paris 1962),P.173

لقد نشبت ثورة الريف دفاعاً عن استقلال الريف عن أسبانيا وهى تشبه كل الثورات التى قامت فى المغرب بسبب ما أحرزه الأمير محمد عبدالكريم الخطابى من انتصارات على الأسبان واستيلائه على كميات ضخمة من الأسلحة التى سهلت له الكثير من التفوق والانتصار.

فبعد انتصاراته الأولى لم يعد عبدالكريم مجرد زعيم ثورة فحسب، بل اتجه إلى بناء دولة تجمع بين تقاليد القبيلة، وأفكار العصر الحديث، فأسس الجمهورية، وتلقب بالأمير، و.وجد مجلساً تمثيلياً، وأعلن استقلال الريف واتخذ (اجدير) عاصمة الدولته.

وقد كان لإعلان الجمهورية والإستقلال أثر فى بلبلة الأفكار وتضارب الآراء، واتهم البعض الأمير بأنه رفض الاعتراف بسلطة السلطان مولاى يوسف لأنه (أى السلطان) ليس إلا أداة فى أيدى الفرنسيين [١].

وذكر جبريلى أيضاً فى تقريره فى التاسع من يناير عام ١٩٢٥ إلى المقيم العام عن حالة المغرب أنه يتألف من سلطان يلقب بأمير المؤمنين ورئيس جمهورية الريف، وأفاد أنه خلال مفاوضاته مع مندوب عبدالكريم، أفاده المندوب بأن الجميع فى الريف يعلمون أن فرنسا لايمكن أن تقبل بوجود سلطانين فى المغرب، ولكن يمكن إيجاد صيغة تفاهم إذا أراد الفرنسيون ذلك[٢].

ولقد حسم الأمير نفسه هذا الأمر عندما أخبر جبريلى «إن الشئ الذى يهمنا اليوم ليس وجود سلطان فى المغرب، ولكن الاستقلال التام، وإننى لا أتطلع إلى السلطنة ولا إلى السلطة المطلقة وإذا كنت عقبة فأنا مستعد للانسحاب لأترك المكان لغيرى»[٣].

ولم يعرف عن ابن عبدالكريم تلقبه بغير لقب الأمير كلقب سياسى، وأنكر

(١) Gabrielli, L.: Abdel Kerim et les Evenments du Rifp. 30.
(٢) Ibid. P. 57.
(٣) Ibid:P.89.

على نفسه أن يكون فكره السياسى قد قصد به الجمهورية القبلية كتعبير الجمهورية السياسية(١).

وفى الحقيقة إن عبدالكريم نفسه لم يحدد المدى الذى ستذهب إليه الأحداث، فقد انتقل فجأة وبسرعة لم يكن يتوقعها من بطل محلى إلى بطل مغربى، إلى بطل الإسلام كله.

لقد كتب عنه **شكيب أرسلان** «إننا لا نبالغ إذا قلنا أن الأمير عبدالكريم الخطابى بطل الإسلام وأسده الضرغام، والعلم المفرد الذى سار بذكره القاصى والدانى والخاص والعام وإذا نظر الناس بعين الإنصاف يجدونه بطل العصر الحاضر بين جميع الأمم لا بين المسلمين وحدهم»(٢).

لقد عرف عن عبدالكريم الخطابى أنه مناضل وطنى غير متعصب للدين، فتح باب الريف أمام الصحفيين الأجانب أياً كانت جنسيتهم، لكن روح الكبرياء القومى هو الذى ملأ صدر عبدالكريم نحو حق تقرير المصير.

قال جبر بيلى إن عبدالكريم لم يعلن الجهاد لأن الزمن ليس العصور الوسطى أو الحروب الصليبية. بل إنه يرغب ببساطة فى أن يعيش مستقلاً، وألا يحكمه إلا الله، وأنه يرغب في العيش فى سلام، وأنه فى سبيل تحقيق هذا الاستقلال سيناضل ضد العالم كله إذا تطلب الأمر(٣).

ومهما يكن من أمره، فإن ثورة محمد عبدالكريم الخطابى ضد الأسبان والفرنسيين قد لعبت دوراً ضد هذين الاستعمارين، وكانت علامة بارزة فى حركة المقاومة السياسية فى المغرب، ومصدراً للإلهام والإرشاد للشباب المغربى فقد هزت هذه الثورة الريف هزاً، ودكت عروش الإمبراطوريتين يالفرنسية والأسبانية ووضعت لبنات المقاومة الوطنية التى لم ينطفئ نورها إلا بإعلان استقلال المغرب فى الخمسينات من القرن العشرين.

لقد كانت الثورة درساً أفاد الوطنيين، واستفادوا منه فى معارك

(١) إبراهيم شحاته حسن: نصوص ووثائق تاريخ المغرب، ص ٢٠٨.
(٢) شكيب أرسلام: حاضر العالم الإسلامى، القاهرة ١٣٥٢هـ . جـ٣ ص ١٨٤.
(٣) محمد خير فارس: مرجع سابق، ص ٤٣٦.

التحرير، فقلد محا عبدالكريم أثار نـصر الحرب العالمية الأولى أمام الفرنسيين، ولقنهم دروسـاً فى القتال لم يألفـوها فى شمال أفريقيـا، ووضع بذور الحركة القومـية أمام الشبـاب المغربى الذى اسـتلهم الـرشد والصواب من حـركة هذا الزعيم، وحارب، وقاوم حتى تحقق الاستقلال النهائى للمغرب كله.

نهاية الإستعمار الأسبانى بالمغرب:

بدأت سنة ١٩٢٦ تظهر بالمغرب الأحزاب الوطنـية المطالبة بالإستقلال وبعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) لعب السلطان **محمد الخامس** دوراً هاماً فى مساندة الحـركة الوطنية حتى أن فـرنسا اقدمت على خلـعه فى عام ١٩٥٣ واحلت (محمـد بن عرفه) محله، ولكـن أضطرت السلطات الفـرنسية لإعادة السلطان محمد الخامس لعرشه والإعتراف باستقلال المغرب فى عام ,١٩٥٦

وحاولـت أسبانيـا أن تتمـسك بوضعـها لكنـها أضطـرت فى نفس الـعام للاعتراف بإستقـلال منطقة الريف أيضاً ـ ولما كانت (طـنجة) تحت إدارة دولية فقد وافقت الدول على أن تعود للمغرب سيادته عليه من يناير ١٩٥٧.

كما إنسحبت أسبانيا من مدينة **افنى**، وبعد المسيرة الخضراء التى دعا إليها الملك الحسن الثانى ملك المغرب أضطرت أسبانيا لعقد اتفاقية بينها وبين المغرب وموريتانيا انسحبت بموجبها أسبانيا من منطقة **الصحراء الغربية** التى كانت تطلق عليها اسم (الصحـراء الأسبانية) والتى ترجع أهميتها لـوجود معدن الفوسفات فيها ـ لكن تجددت مشكلة الصحراء واشتدت بظهور جبهة (البوليزاريو) المطالبة باستقـلال الاقليم وإقامة جـمهورية صحراويـة فيه[1] هذا ومـازالت المـناطـق الساحلية الـسابق إستعمارها (مليلـة، وسبته) فى يد الأسبان، وبالطـبع يتطلع المغاربة لعودتهـا للمغرب الأم؛ ولعل مصير هذه المناطق مـرتبط بموضوع جبل طارق الأسبانيـة التى لاتزال فى يد انجلترا والتـى ترجع أهميتها لتحـكمها فى مدخل البحر المتوسط الغربى.

---

(١) للمزيد مـن المعلومات عن مشكلـة الصحراء المغربية يـرجع إلى شوقى الجمل، عبدالـله عبدالرازق: قضايا ومشكلات أفريقية معاصرة (القاهرة ٢٠٠١).

الفصل الخامس

الاستعمار الهولندى فى أفريقيا

المحتويات :

١.هولندا تبرز كدولة استعمارية كبرى فى القرن السابع عشر الميلادى.

٢.نشاط شركة الهند الشرقية الهولندية.

٣.تكون مستعمرة الرأس الهولندية ونشاط البوير فيها.

٤.هجرة البوير ودوافعها.

٥.تكوين دولتى الأورنج الحرة والترنسفال.

٦.الحرب بين البوير والإنجليز.

- حملة جيمسون.
- تقرير ملنر وتجدد الحرب.
- تعيين كشتنر قائداً عاماً للقوات البريطانية فى جنوب أفريقيا.
- انهزام البوير وتوقيع صلح بريتوريا ١٩٠٢ ونهاية الحكم الهولندى فى أفريقيا.
- قيام إتحاد جنوب أفريقيا داخل الكومنولث البريطانى

٧.نظام الحكم الهولندى فى جنوب أفريقيا.

يعتبر القرن السابع عشر قرن هولندا

فقد برزت فيه هولنـدا كدولة إستعمارية كبرى معتمدة علـى بحريتها وعلى تحول النشاط البحرى إلى طريق رأس الرجاء الصالح بعد أن ضعف شأن الدول المطلة عـلى البحر المتـوسط والتى كانت مـن أهم مراكز الحضارة فـى العصور القديمـة والوسطى، وزاد نشاط الـدول المطلة على المحـيط الأطلنطى والـبحار المؤدية إليه ومن هذه الدول الأخيرة هولندا.

وكان موقع هولندا الفريد بالنسبة للقارة الأوربية وفى نهاية الشريان الملاحى الهام فى هذه القارة الذى يمـثله نهر الراين كفيلاً بأن يُتيح الفرصـة للهولنديين ليلعبوا فى هذا القرن السابع عشـر الدور الأول فى الملاحة البحرية والاستعمار بدلاً من البرتغاليين والأسبان.

وكانت هولندا قد خضعت هى وبلجيـكا للأسبان فترة من الزمن ولكن هب الهـولنديون فـى وجه الأسبان واسـتطاعوا فـى (حروب الإصلاح الديـنى) أن يظفروا باستقلالهم وينهضوا ببلادهم.

وبدأ الهولـنديون صفحة نشاطـهم البحرى فى عام ١٥٩٥، واسـتطاعوا أن يحلوا محل الأسبان والبرتغال فى مواقع متعددة من ساحل أفريقيا الغربى.

تكوين مستعمرة الرأس الهولندية ونشاط البوير فيها:

فى سنة ١٦٠٢ تأسست فى أمستردام شركة الهند الشرقية الهولندية للعمل فى الـطريق الجديـد المؤدى للهـند والشـرق، وكان ذلك إيذانـاً بنشاط بـحرى وتجارى ضخـم أتاح لهولندا فـرصة بسط نفوذهـا على كثير مـن الجهات وراء البحـار، وأسس الهولنديـون عدة حصون لهـم على (ساحل الذهـب) لخدمة أغراضهم الملاحية والتجارية، وبرز نشـاطهم بالذات فى تجارة الرقيق بين غرب أفريقيا وأمريكا.

ونجحت هولندا فى أن تنتزع من البرتغال السيادة البحرية فى الطريق المؤدى للشرق، بل ونجحت فى أن تحل محل البرتغال فى جزر الهند الشرقية.

وفى عام ١٦٥٢ أرسلت شركة الهند الشرقية الهولندية التى منحتها الحكومة

الهولندية السلطة وحرية العمل فيما يتعلق بالملاحة والتجارة فى المحيط الهندى - بعثه من ثلاث سفن بقيادة فان ريبيك (Van Riebeek) لإنشاء محطة تموين لسفنهم لخدمة الملاحة فى هذا الطريق الطويل المؤدى من أوربا إلى الهند والشرق، ونجح الهولنديون فى تأسيس هذه المحطة فى منطقة (خليج تيبل) حيث تقع مدينة الرأس الآن.

وهكذا كان الهولنديون أول من نزل فى الرأس بموقعه الحيوى بعد أن أخطأها البرتغاليون بصورة محيرة وغير مفهومة، وكانت هذه بداية الإستعمار الهولندى فى أفريقيا والذى دام ما يقرب من ١٥٠عاماً بهذه الجهات[١].

واتجه الهولنديون لتقوية حصونهم فى منطقة الرأس لمواجهة هجمات الهوتنتوت الذين كانوا قد اندفعوا إلى الركن الجنوبى الغربى من القارة تحت ضغط قبائل البانتو القادمة من الشمال لمواجهة التهديد المستمر من القوى الإستعمارية الأخرى التى بدأت تظهر فى الميدان خاصة الفرنسيين.

وكانت المهام التى كُلف بها ريبيك تقضى بأن يضع يده على مساحات من الأرض لحساب الشركة ليمكن إقامة مخازن للقمح، ومحطات ملاحية ويمكن زراعتها واعدادها للرعى، وبذلك تتوفر اللحوم والخضروات الطازجة لبحارة السفن التابعة للشركة الهولندية والذين كانوا يُصابون بالأمرض نتيجة الحاجة للغذاء الطازج أثناء الرحلات الطويلة فى المحيطين الأطلنطى والهندى.

ولتحقيق ذلك نجحت شركة الهند الشرقية الهولندية فى تشجيع جماعات من الهولنديين للهجرة لمنطقة الرأس، واستقرت جماعة منهم فى المناطق الصالحة للزراعة فى الشمال والشرق وزرعوا الحبوب والكروم والزيتون والخضر والموالح وأطلقوا على هؤلاء الزراع إسم البوير (Boer) كما اتجهت جماعة منهم للهضاب حيث الحشائش الصالحة للرعى لتربية الحيونات للازمة لتوفير اللحوم والألبان وغيرها[٢].

(١) جمال حمدان: مرجع سابق ص٧٩.

(٢) Leo Marquard· The Story of South Africa (London 1945) P.52 .

ومنحت الحكومة الهولندية لشركة الهند الشرقية الهولندية حرية التصرف فى المناطق التى خضعت لها فى أفريقيا.

وقد قامت الحياة الإقتصادية سواء أكانت زراعية أو رعوية أو غير ذلك على أساس الاسترقاق، فكان عبء العمل واقعاً على عاتق الأرقاء من الهوتنتوت، وأتاح ذلك الفرصة للمستوطنين لكى يبدأوا نشاطهم شرقاً وشمالاً ويوسعوا المناطق التى بسطوا نفوذهم عليها فى جنوب القارة، وارتبط الهولنديون فى جنوب شرق أفريقيا بعلاقات تجارية مع البرتغاليين فى موزمبيق، وقد قامت هذه العلاقات فى المبدأ على أساس أن يقوم المستعمرون البرتغاليون بتوريد ما يحتاجه الهولنديون من رقيق للعمل فى أرضهم ومراعيهم لكن اتسع نطاق هذا التعاون فيما بعد.

وفى سنة ١٧٩٤ غزت فرنسا هولندا وهرب ملك هولندا إلى انجلترا وسمح لانجلترا باحتلال منطقة الرأس ليحولوا دون قيام فرنسا بهذا العمل، واستمر هذا الاحتلال البريطانى لمنطقة الكيب ثمانى سنوات.

وبمقتضى معاهدة أميان ١٨٠٢ بين انجلترا وفرنسا أُعيدت منطقة الكيب فى ١٨٠٣إلى الهولنديين وتتابعت الأحداث فى أوربا فقد اجتاح بونابرت بجيوشه معظم القارة - لكن إستطاع نلسن أن يهزم الأسطول الفرنسى عند (الطرف الآغر) وعزز الإنجليز هذا النصر بإرسال قوة بحرية لبسط سيطرتهم على منطقة الرأس التى أدركت انجلترا أهميتها الإستراتيجية لهم فى الطريق المؤدى للهند والشرق.

وأقرت الدول فى (مؤتمر فيينا) ١٨١٥- ضم مستعمرة الرأس لإنجلترا التى أصرت على ذلك ومن ثم أخذت انجلترا تشجع هجرة الإنجليز إلى هذه المستعمرة فهاجر إليها عدد كبير من البريطانيين ومن هذا التاريخ ارتبط تاريخ المستعمرة بالسياسة الإستعمارية البريطانية.

هجرة البوير وأسبابها:

أخذ الإنجليز بعد الإعتراف الدولى لهم باستعمار مستعمرة الرأس يضيقون

على البوير فى معيشتهم فألغوا المحاكم الهولندية، وجعلوا اللغة الإنجليزية هى اللغة الرسمية الوحيدة، كما حاولوا إرضاء البانتو فأعادوا إليهم أراضيهم، ومنحوا الحقوق المدنية للهوتنتوت، وألغوا الرق وحرروا الرقيق الذين كانوا فى حوزة البوير، وأدى هذا كله إلى أن يقرر البوير الهجرة إلى الشمال فى جماعات متعاقبة على أمل أن يجدوا مجالاً أوسع يمارسون فيه نشاطهم دون تدخل الإدارة البريطانية فى شئونهم، وهكذا بدأت هذه الهجرة التى تُعتبر من أعجب حركات الهجرة الإختيارية فى العالم وقد عُرفت هذه الحركة التى بدأت حوالى عام ١٨٤٠ باسم الزحف العظيم (The Great Trek).

وكثرت الأقوال عن الأسباب الحقيقية التى دعت إلى أن يترك البوير مساكنهم وأراضيهم فيهاجروا إلى أرض مجهولة موحشة، فلاشك فى أن هناك أسباباً قوية دفعت بهم إلى أن يتصرفوا هذا التصرف.

من هذه الأسباب التى ذُكرت الضيق الذى شعروا به إزاء الأفكار الجديدة التى حاول الإنجليز فرضها بإسم (الإصلاح)، ومنها أن المعلومات التى اذاعها ونشرها الرواد الأوائل من البوير الذين سبقوا إخوانهم فى ارتياد الأمكان الشمالية - عن المراعى المتوفرة والأرض الفسيحة كانت تبدو جذابه وتدفع للمغامرة ولاشك فى أن هناك عوامل أخرى إرتبطت ببعض هذه الحركات فكثيرون اشتركوا فى هذا الزحف لمجرد أن أقاربهم أو جيرانهم أصروا على الهجرة فلم يجدوا هم أيضاً بداً من أن يرافقوهم، وبعض الشبان اشتركوا فى هذا الزحف حباً فى المغامرة، بينما وجد الشيوخ غير الراغبين فى الهجرة أنفسهم مدفوعين للهجرة تحت ضغط زوجاتهم اللاتى لم ترق فى نظرهم القوانين التى بموجبها تحرر الخدم وأصبحوا متساويين مع سادتهم[١].

والبعض هاجروا هرباً من الديون التى كانوا مثقلين بها.

ولكن رغم إختلاف الدوافع التى دفعت للهجرة - فإنه بمضى الزمن تناسى الأفراد كما تناست الجماعات هذه الدوافع وأسبغ الجميع على هذا العمل صورة

---

(١) أصدر البرلمان الإنجليزى فى عام ١٨٣٤ قراراً بتحريم الرق فى كل الأملاك البريطانية بما فيها جنوب أفريقيا.

البطولة والتضحية فى سبيل الحرية، والإنسان عادة ينظر للدوافع الإقتصادية نظرة أقل إحتراماً وتقديراً، فيُرجع تصرفاته فى الغالب لدوافع تتصل بالمثل العليا وتختلف الأرقام التى تذكرها المراجع للأعداد التى اشتركت على مدى سنوات متعاقبة فى هذه الهجرات التى أدت لتغيير كبير فى النسيج الإجتماعى والسياسى فى جنوب أفريقيا.

وقد اشتهر فى هذه الرحلات الحاسمة فى تاريخ البوير أبطال قادوا حركة الزحف وتقدموا الجماعة ونظموا حياتها فى الترحال والإستقرار وفى مواجهة المخاطر الطبيعية والأعداء البشريين، وكان ضمن جماعة المهاجرين التى بدأت زحفها فى عام ١٨٣٦م صبى صغير يبلغ من العمر عشر سنوات يدعى بول كروجر(paul Kruger) وهو الذى سيصبح فيما بعد القائد العظيم الذى رأس جمهورية البوير فى الترنسفال لعدة سنوات.

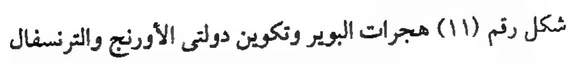
تكون دولتى أورنج الحرة والترنسفال:

١ـ حاول البوير فى البداية بعد نزوحهم من منطقة الرأس ـ الإستقرار فى (ناتال) لكنهم اصطدموا بقبائل الزولو المحاربة، كما أن السلطات الإنجليزية فى منطقة الكيب بدأت تشعر بعدم الإرتياح من هجرة البوير الجماعية وتجمعهم من جديد فى ناتال وتكوينهم جمهورية مستقلة هناك ـ خاصة أن الإنجليز شعروا بالأهمية الإستراتيجية والتجارية لميناء (دربان)، كما أن إكتشاف الفحم فى ناتال جعل أنظار الإنجليزتتجه إليها خاصة بعد أن أصبحت للفحم أهمية خاصة فى عصر البخار.

فأصدر البرلمان الانجليزى فى ١٨٣٦ قراراً باعتبار المهاجرين من البوير تبعية بريطانية مهما بعد توغلهم للداخل.

وفى مايو ١٨٤٢ أرسل حاكم مستعمرة الرأس البريطانية قوة لميناء دربان لإخضاعها واستطاع البوير فى أول الأمر أن يهزموا القوات الإنجليزية المهاجمة ـ لكن أسرعت انجلترا بارسال نجدات جديدة من مدينة الرأس عززت مركز قواتها وأخضعت ناتال لها.

وفى أغسطس ١٨٤٥م أعلنت الحكومة البريطانية ضم ناتال إلى مستعمرة الرأس، وهكذا أصبحت ناتال مستعمرة بريطانية.



شكل رقم (١١) هجرات البوير وتكوين دولتى الأورنج والترنسفال

٢ـ أما البوير فقد زحفوا من جديد فى مجموعات إتجهت شمالاً عبر نهر الفال وغرباً متتبعة نهر الأورنج، وتعددت مجموعات البوير فى أماكن استقرارهم الجديدة عبر نهر الفال وفى منطقة الأورنج ـ لكن بريطانيا كانت لا تزال تنظر إليهم على أنهم خاضعون لسلطتها فى نفس مستعمرة الرأس.

على أن تغيير المناخ السياسى فى انجلترا ذاتها ووصول دعاة إنجلترا الصغرى الذين كانوا ينظرون إلى التوسع الإمبراطورى على أنه عديم الفائدة أدى إلى فتح باب المفاوضات من جديد بين ممثلى انجلترا وممثلى البوير وانتهى الأمر بعد اتفاقية اعترفت فيها انجلترا فى عام ١٨٥٢م باستقلال البوير الساكنين بين نهر الأورنج والفال.

وكانت هذه هى بداية **جمهورية الترنسفال** التى توحدت فيها كل مراكز إستقرار البوير عبر نهر الفال والتى إتخذت من مدينة (بريتوريا) عاصمة لها وكان إسمها الرسمى جمهورية جنوب أفريقيا، كذلك **دولة الأورنج** الحرة التى إتخذت مدينة (وتنبرج) عاصمة لها ـ وقدر لدولتى البوير أن تعيشا ما يقرب من خمسين عاماً قبل أن يخضعا من جديد للنفوذ البريطانى، وقد أخذ العمران يمتد إلى كل من جمهوريتى البوير.

٣ـ وكان **اكتشاف الماس** فى (كمبرلى) فى الصحراء الواسعة الواقعة غرب دولة الأورنج، والعثور على **الذهب** فى (جوهانسبرج) بالترنسفال ـ بداية صفحة جديدة فى تاريخ هذه البلاد ـ فقد ترتب على هذه تدفق أفواج البريطانيين من ناتال ومن منطقة الرأس ومن انجلترا ذاتها ومن مستعمراتها الأخرى، بل جاءت لهذه الجهات للعمل بالتعدين ـ أعداد غفيرة من المغامرين الأوربيين فى موجات فاقت فى زحفها موجات البوير فى زحفهم الكبير السابق حتى أطلق بعض الكتاب على هذا الزحف تعبير (The Diamond Rush)، وبدأ تدفق الناس على هذه الناطق بالعشرات والمئات من مختلف جهات العالم، من أوربا ومن أمريكا ومن استراليا طلباً للثروة، وكان البوير أيضاً من الساعين وراء الثروة فتركوا زراعتهم ومراعيهم للمشاركة فى الميدان الجديد الذى انفتح أمامهم، كما تتبعتهم جماعات من الأفريقيين للقيام بالأعمال الشاقة التى

يعجز الأوربيون عن القيام بها، وغصت المنطقة بالتالى بالتجار وأصحاب الحوانيت والمحامين بالإضافة إلى مندوبى الصحف ورجال المال وغيرهم من مختلف الجهات والأجناس وبدأت إقامة عشرات المساكن المؤقتة والدائمة لإيواء القادمين، وقد أصبحت (كمبرلى) فى فترة وجيزة ثانى مدن جنوب أفريقيا بعد الرأس من حيث العمران والحركة التجارية وبدأ مد الخطوط الحديدية وخطوط التلغراف لربط مناطق الماس بالموانى الساحلية.

٤ـ وكان إكتشاف الماس بداية المشاكل السياسية التى واجهت البوير فقد أدى لنزاع على ملكية المنطقة التى لم يكن يهتم بها أى طرف من قبل.

على أن اكتشاف الذهب أيضاً حول (جوهانسبرج) كان له نفس تأثير اكتشاف الماس فقد تدفق على المنطقة عشرات بل مئات من المغامرين وطلاب الثراء (TheGold Rush) وبدأ تكوين الشركات لإستغلال هذا المعدن، وبدأ تدفق المهاجرين الأجانب على جوهانسبرج وكانت غالبيتهم من الإنجليز.

وكانت أثار هذه الهجرات الضخمة التى ترتبت على اكتشاف هذه المعادن النفيسة بعيدة المدى فقد أصبح **المهاجرون الإنجليز** بأعدادهم الغفيرة وبالقوة التى تساندهم فى جنوب أفريقيا وفى انجلترا ذاتها ـ يمثلون عظمة فى حلق جمهورية البوير فقد أخذ المهاجرون الذين أطلق عليهم البوير لفظ أجانب (Outlanders) يثيرون المشاكل للبوير فى الترنسفال، والأورنج والذين اعتادوا حياة الهدوء التى كان يحياها زراعهم ورعاتهم.

الحروب بين البوير والإنجليز ونهاية الإستعمار الهولندى

الحروب بين البوير والإنجليز ليست صورة من صور الكفاح الوطنى بين الوطنيين والأوربيين لكنها صورة أخرى من صور الصراع بين الأوربيين على الإستحواذ على ثروات القارة الأفريقية.

فقد عاصرت اكتشاف الذهب والماس فى جنوب أفريقيا تطورات جذرية فى سياسة الدول الأوربية تجاه القارة الأفريقية التى كان الرحالة والمكتشفون قد سلطوا عليها الأضواء وعلى بعض ماتختزنه من ثروات.

وفى عام ١٨٧١وفد إلى جنوب أفريقيا شاب إنجليزى ـ هو **سيسل جون رودس** (Cecil John Rhodes) للإستشفاء بناءً على توصية طبيبه.

وبدأ رودس بمجرد وصوله لجنوب أفريقيا العمل فى الزراعة لكنه ترك مزارع (ناتال) متجهاً صوب المنطقة التى عُرفت فيما بعد باسم كمبرلى للعمل فى المناجم، وقد ربح سيسل رودس من هذا النشاط الجديد مبلغاً طيباً ـ لكن أطماعه لم تكن قاصرة على الإنعزال فيها بل كان يحلم إن تمد انجلترا سلطانها على أقصى ما يمكنها من القارة الأفريقية بل على القارة كلها إن أمكن ذلك، فكان دائماً يردد «من الرأس إلى القاهرة تجاه البحيرات الاستوائية وعبر السودان توجد أراضى شاسعة يمكن أن تعوض إنجلترا عن الولايات التى خسرتها فى أمريكا الشمالية فى حرب التحرير»[١].

واصطدمت أحلامه هذه بأحلام البوير، ففى الترنسفال حيث استقر البوير وكونوا جمهورية جنوب أفريقيا واتخذوا (بريتوريا) عاصمة لهم ـ ظهرت شخصية **بول كروجر** (Paul Kruger) الذى أنتخب رئيساً للجمهورية البويرية وكانت له أطماع شبيهة بأطماع رودس، فقد كان يطمع فى أن ينجح فى تكوين جمهورية للبوير ـ فى جنوب أفريقيا لاتكون تحت رحمة الإنجليز الذين أخذوا يضيقون الخناق على البوير لذا فقد كان كروجر يطمع فى مد نفوذه على نهر

(١) Lockhart, C & Wood house, C.M.: Cecil Rhodes; The Clossus of Southern Africa .(N.Y.1963)

تخرج السلحفاه رأسها فأقطعها»(١) أى أنه لن يبدأ هو بالحرب بل يترك للإنجليز فرصة الإنزلاق لذلك ـ ومهد جيمسون لحملته بزيارة لجوهانسبرج.

وقد اتفق جيمسون فى هذه الزيارة مع الزعماء البريطانين المهاجرين على تحديد يوم ٢٨ ديسمبر ١٨٩٥ كتاريخ للقيام بالثورة على حكومة كروجر وقبل الموعد المحدد بأيام وصل لعلم رودس أن الذين وعدوا بتمهيد الطريق للحملة عن طريق اثارة الإضطرابات فى جوهانسبرج قد تراجعوا حالياً عن قرارهم، فأبرق إلى جيمسون لينتظر حتى تصله تعليمات أخرى لكن هذا الأخير ـ وكان قد أعد كل شىء للحملة صمم على أن يستمر فى خطته، وتحرك جيمسون على رأس حملته صوب جوهانسبرج وهاجم حدود الترنسفال دون أن تكون هناك أية ثورة فى جوهانسبرج تساعده، وانتهى الأمر بقتل عدد من رجال الحملة وأسر جيمسون نفسه والباقين على قيد الحياة من رجاله فى بريتوريا.

وكان أول أثر لهذه الحملة الفاشلة توسيع الخلاف بين الهولنديين والإنجليز، كما أثارت ثائرة عدد من الإنجليز فى انجلترا ذاتها، وفى مدينة الرأس بدأت الحكومة الانجليزية تجرى تحقيقاً لإدانة المسئولين عن القيام بهذه الحملة التى اساءت إلى سمعة انجترا والتى لم تؤخذ موافقة الحكومة والبرلمان الإنجليزى عليها.

ولما وصلت أخبار هذه الحملة إلى (المانيا) ارسل القيصر الإلمانى إلى كروجر يعبر عن تهانيه الحارة لأنه مؤيداً من مواطنية ومن غير أن يحصل على مساعدة القوات الصديقة نجح بحكمته القوية فى القضاء على الغوغاء المسلحة التى غزت بلاده لتهديد السلام(٢).

وكان لهذه التهنئة من الدولة التى كانت أنجلترا تنظر إليها فى ذلك الوقت على أنها المنافس الخطير لها ولأطماعها ـ رد فعل كبير حتى عند رجل الشارع فى انجلترا فقد أُعتُبر خطاب الامبراطور الإلمانى بما فيه من تهكم صفعة موجهة للبريطانيين.

أما عن زعيم البوير كروجر فقد كان من الطبيعى بعد هذا الفوز الساحق أن

(١) Krger, p.: The Memoirs of paul Kruger Vol.1(London 1902)P.222

(٢) Marais, J.: The Fall of Krugers Republic (OxFord 1961)P.97.

يملى شروطه، وكانت هذه فرصته للتخلص من عدد من المهاجرين البريطانيين للترنسفال الذين كانوا يثيرون المتاعب لحكومته، كما كانت فرصته لأن يلزم كل من يملك سلاحاً بتسليمه فوراً للسلطات الحاكمة وبعد أن حصل على كل ما يريده وافق على تسليم جيمسون ورجاله للحكومة البريطانية لمحاكمتهم بصفتهم رعايا بريطانيين أما عن رودس فقد أضطر لتقديم إستقالته هو ووزارته.

المهم أن حملة جيمسون وضعت الإنجليز والهولنديين وجهاً لوجه.

على أن هذه الحملة ساعدت على **التقارب بين جمهوريتى البوير** (والترنسفال والأورنج الحرة) فعقدت محالفة دفاعية بينهما - إذا أصبح واضحاً أن هدف الانجليز هو ضم مناطق البوير هذه نهائياً لنفوذهم، وكان واضحاً أن كلاً من القوتين تتربص بالأخرى وتعد نفسها لمرحلة جديدة من القتال[1].

ولما كثرت شكوى البريطانيين الموجودين فى جمهورية الترنسفال من سوء معاملة حكومة كروجر لهم أرسلت الحكومة الانجليزية لجنة برئاسة ملنر(Milner)[2] لبحث أسباب الشكوى، وكان رأى ملنر أن الحل الوحيد هو غزو جمهورية الترنسفال، ولذا فقد كان تقريره قائماً ومثيراً لمشاعر البريطانيين وحكومتهم.

أما عن كروجر فقد كان آخر تصريح له بإسم حكومته فى ١٦ سبتمبر هو «إننا قد بذلنا بأمانة كل جهد لتفادى تدهور الموقف، ولا يمكن أن نبذل أكثر من ذلك واذا كان علينا أن نفقد استقلالنا فلا أقل من ألا نضحى به بلا شرف وكرامة[3].

٢- انتهى الأمر بأن أرسل كروجر إنذاراً لبريطانيا بضرورة سحب قواتها التى حشدتها على حدود الترنسفال، وقد رفضت الحكومة البريطانية هذا الإنذار، وأعلنت الحرب بين الطرفين فى (١١ أكتوبر ١٨٩٩) وانضمت جمهورية الأورنج الحرة إلى الترنسفال تنفيذاً للمعاهد الموقعة بينهما.

---

(١) Marais: Ibid p, 148.

(٢) اشتهر ملنر فى تاريخ الحركة الوطنية فى مصر فقد كان مع رأس اللجنة التى أرسلتها إنجلترا لبحث ثورة المصريين بعد الحرب العالمية الأولى، وقد قاطعها المصريون حسب تعليمات سعد زغلول واتباعه.

(٣) Krugers Memoirss Marais:Ibid p. 332.

وسنتابع أحداث الحرب بين البوير والإنجليز[١].

١ـ فى المبدأ استطاع البوير غـزو ناتال، وتتابعت بعد ذلك **إنتـصارات البـوير** خلال النـصف الأول من ديسـمبر ١٨٩٩ حتـى أن كتاب الحرب الإنجـليز الذين كتبوا عن حـرب البوير اطلقوا على الأسبوع الثانى مـن شهر ديسمبر تعـبيـر الأسبـوع الأسود (Black week)، فقـد كانت مدنـهم الهامـة فى مستعمرة الرأس محاصرة وجيوش البوير تنتقل من نصر إلى نصر.

٢ـ على أن تعـيين كتشـنر فى ديسمير ١٨٩٩ قائداً عـاماً للقوات المحاربة فى جنوب أفريقيا بعد الإنتصار الذى حققه فى قيادة حملات استرداد السودان ـ كان نقطة تحول فى مجرى هذه الحروب، وبدأت القوات الإنجليزية والهندية لنجدة قوات مستعمرة الرأس.

ومنذ فبـراير ١٩٠٠م استطاعت القـوات الإنجليزية أن توجه ضـربات قوية لجمهوريـة الأورنج الحرة، وأدى غزو جمهورية الأورنج الحـرة إلى الإرتباك فى صـفوف البوير فأخذت مدنهم الهامة تسقط الواحدة تلو الأخرى فى يد الانجليز.

٣ـ ظل البـوير يحاربون بعـد ذلك ما يقرب مـن عام ونصف العام دفـاعاً عن حريتهم دون جدوى، فقد كانت معظم مـدنهم الهامة قد سقطت فى أيدى الإنجليز، كما أنه لم يتحقق أملهـم فى أن تنهض ألمانيا أو غيرها من الدول الأوربية التى كانت تـتعارض مصالحها مع سياسة إنجلـترا فى جنوب القارة لمعاونتهم.

وقد اتبع كتشنر كل صنوف الوحشية فى حربه ضد البوير من حرق المدن وأبادة كاملة للـسكان من أطفال ونساء لإفساح المجال لمهـاجرين جديد من الإنجليز مستنداً فى دعواه للقيام بهذه الأعمال البربرية إلى أن البوير يتخذون من المـساكن الـصغيـرة فى القرى وفـى وسط الحقـول مأوى تخـتبئ فـيه عصاباتهم التى تـقوم بنسف الخطوط الحديدية، كما أنها تـستخدم كمخازن للمؤن والذخيرة التى تمد الجيوش التى تحاربهم بحاجتها.

---

(١) لمزيد من التفاصيل يرجع إلى:

Pemberton,Baring:Bttles of the Boer War (London 1964).

٤ـ وفي عام ١٩٠١ بدا واضحاً لزعماء البوير وقادتهم ـ تفوق الإنجليز خاصة بعد أن أصيبت بلادهم بالدمار بالإضافة إلى الإنهيار الإقتصادى، بينما كان فى استطاعة القوة الإنجليزية أن تعتمد باستمرار على أعداد جديدة من المحاربين ومن العتاد الحربى من الهند ومن إنجلترا بالإضافة إلى المعونة الإقتصادية ـ لكن البوير وقفوا بمفردهم فى هذه الحرب يدافعون ببسالة عن جمهوريتهما، ولذا أُثيرت احتمالات التفاوض من أجل الصلح.

٥ـ وفي مايو ١٩٠٢ استقر رأى البوير على أن يتكون وفد من خمسة ممثلين لمقابلة ملنر وكتشنر للتفاوض فى شروط الصلح، وحاول الوفد جهده أن يُثنى المتفاوضين الإنجليز تصميمهم على تنازل البوير عن استقلالهم دون جدوى وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة بريتوريا فى ٣١ مايو ١٩٠٢ وهكذا فقدت جمهوريتا البوير استقلالهما.

وعينت الحكومة الإنجليزية ملنر (Milner) حاكماً عاماً للمستعمرتين اللتين ضُمتا حديثا للتاج البريطانى ضمن ما عُرف (بإتحاد جنوب أفريقيا) الذى تكون من أربع ولايات هى (الكيب، وناتال، والترنسفال، والأورنج)[1].

وفي عام ١٩١٠ أصبح اتحاد جنوب أفريقيا وحده يحكمها حاكم عام واحد تتمتع بالإستقلال أول ما عُرف باسم دومنيون (Dominion) داخل الكومنولث البريطانى.

نظام الحكم الهولندى فى جنوب القارة:

١ـ كانت (شركة الهند الشرقية الهولندية) هى صاحبة السلطة فى مناطق الإستعمار الهولندى بجنوب القارة حتى عام ١٧٩٥، وكان مجلس إدارة الشركة فى أمستردام بهولندا ـ وكانت لمجلس إدارة الشركة كافة السلطات فهو يصدر التعليمات، كما يصدر القوانين التى تتعلق بتنظيم التجارة التى تتصل بعلاقات الناس وبشئون الدين وتنظيم العلاقات الإجتماعية من زواج وغيرها وبمضى الوقت وبازدياد نشاط الشركة فى القارة الأفريقية أصبحت الحاجة ماسة لايجاد مجالس أخرى لمواجهة الحاجات المختلفة.

---

(١) يرجع إلى.

Milner: The Nations and The Empire (1913).

وكانت الإدارة فى منطقة الرأس تعهد بها الشركة عادة لضابط يقوم بتنفيذ الأوامر الصادرة من مجلس إدارة الشركة، وكان يعاونه مجلس استشارى.

وقد لجأت الشركة لإستيراد الرقيق من أنجولا وموزمبيق للعمل فى الحقول والمراعى، وإلى جانب الرقيق كان (الهوتنتوت) الذين أصبحوا شعباً من الخدم يعمل لخدمة الفلاحين الهولنديين، وقد تناقص عددهم بشكل ملفت للنظر، وانتشرت بينهم الأمراض كما انتشرت بينهم عادات رديئة كشرب الخمر.

وقد شجعت الشركة الفرنسيين البروتستانت الهاربين من الإضطهاد الدينى فى بلادهم للهجرة لمستعمرة الرأس، لكن عدد الذين هاجروا من الفرنسيين كان محدوداً أيضاً وكان مصيرهم الإندماج فى المجتمع الهولندى فى المستعمرة، وبمضى الوقت تعلم أبناؤهم الهولندية وفقدوا صفاتهم المميزة كفرنسيين.

وقد أدت السياسية الإستقلالية للشركة بالإضا فة إلى تشجيع الحكام والموظفين الذين كان كل همهم الإثراء على حساب شقاء الآخرين وسوء إستغلالهم للسلطة الممنوحة لهم - إلى قيام حركات الاحتجاج بين المستوطنين وأضطرت الشركة لاستخدام القوة لقمع هذه الحركات.

وكان على الشركة الهولندية أن تواجه فى شرق مستعمرة الرأس مشكلات اجتماعية وإقتصادية وسياسية بالإضافة إلى المشكلات التى تنشأ بسبب الصدام بين الأوربيين والأفريقيين على ملكية الأرض وإستغلالها، ولعل المشكلات التى واجهتها الشركة فى الغرب كانت أقل من مشكلات الشرق وترجع أغلبها لسوء إدارة الشركة ولإنتشار الرشوة والسرقات بين موظفيها مما أدى بها إلى حافة الإفلاس.

ونشير هنا إلى أن الفترة الأخيرة من حكم الهولنديين لمنطقة الرأس شهدت بداية النشاط التبشير الذى اتسع مداه بعد أن انتقلت الإدارة للبريطانيين وقد سبق أن ذكرنا أن هذه الجمعيات التبشيرية كانت تمارس عدة أنشطة فى مجالات متعددة.

٢ـ وبعد أن استقر البوير فى مستعمرتـيهما الجديدتين الترنسفال ودولة الأورنج الحرة ـ ظـهر أنه كـانت تـنقصـهم كثير من الخـبرات فـى مجال الحـكم والاقتصـاد، كما أنهم لم يـستفيدوا من خـبرة البريطـانيين الحاكمـين فى مستـعمرة الرأس، وناتـال بل نظروا لـهم نظرة شك وعـداء، وظل الأمر كذلك حتى فقدت الجمهوريتان البويريتان استقلالهما بعد حرب البوير.

٣ـ ونشيـر إلى نقطة هامـة كانت عميقـة الأثر فيما بعـد فى تاريخ ومستـقبل جنوب أفريقيا ـ وهى تتعلق بحقوق الشعب الأفريقى صاحب البلد الحقيقى والذى يمثل حتـى بعد تدفق الهجرة الأوربية لـبلاده أكثر من ٨٠٪ من السكان.

ففـى النظم الـتى وضعـت للحكـم فى هذه الـبلاد والتـى رسمها دسـتور ١٩١٠ والدساتير اللاحقة لـه ـ لم يكن للسكان الوطنيين أى نصـيب فى تسيير دفة الحكم ولم يـمنُحوا حتى حق إبداء الـرأى فى الشئون المتصلـة بهم أو فى تقرير مصير بلادهم وأصبح الأمر بيد البيض من الإنجليز والبوير.

ووجد الإنجليز بعـد أن استقرت لهم الأمور بعد إنتصـارهم فى الحرب على البوير ـ الفرصة سانحـة لمجاملة أعدائهم السابقين من البوير بـقصد تضميد ما تركته الحرب من حزازات بـين القوتين الاستعماريتين وكان ذلـك بالطبع على حساب الوطنين الأفريقيين الذين أصبحوا غرباء فى بلادهم ويعاملون كمواطنين من الدرجة الثـانية، ولايتمتعون بأية حـقوق سياسية أو إجتماعـية، ولعل هذه كانت بداية (**التفرقة العنصرية**) الصارخة التى أصبحت تتمثل بشكل بشع فى جنوب أفريقيا والتى ظلت تمارسها السلـطات الحاكمة من المستوطنين البيض فى هذه البلاد لمدة طويلة.

ولم يقض عـلى هذه التفرقـة المعنصرية إلا بـعد جهود جبارة بـذلها حزب المؤتمر الوطنى الأفريـقى بزعامة نلسون مانديلا الذى قبـض عليه وأودع السجن فى أغسطس ١٩٦٢ بتهـمة التخريب والتآمر لقلب نظام الحـكم ولم يفرج عنه

الا فى الحادى عشر من فبراير عام ١٩٩٠ بعد سبعة وعشرين عاما وستة أشهر وستة أيام قضاها فى السجن ـ وذلك بقرار من ديما فريدريك رئيس حكومة جنوب أفريقيا الذى إضطر أخيراً للخضوع للرأى العام العالمى ولحركة المقاومة الوطنية الأفريقية وأعطى للإفارقة حقهم فى الاشتراك فى الانتخابات الدستورية التى أسفرت عن نجاح حزب المؤتمر الوطنى الساحق فتولى رئاسته نلسون مانديلا الحكم وقاد حكومة جنوب أفريقيا بحكمة كدولة يتمتع جميع مواطنيها بحقوقهم الطبيعة ـ وبذلك قضى على آخر معاقل التفرقة العنصرية فى أفريقيا[١].

(١) للمزيد من التفاصيل يرجع إلى:
ـ عبدالله عبدالرازق إبراهيم: نلسون مانديلا وتحرير جنوب أفريقيا.
ـ كذلك يرجع إلى الفصل الخامس بالمشكلات المترتبة من الاستعمار لأوروبى لافريقيا ـ فى هذا الكتاب ١٣٣..

المراجــع

لمن يريد المزيد من التفاصيل.

أولاً. المراجع العربية:

- جمال حمدان: استراتيجية الإستعمار والتحرير (القاهرة ١٩٦٨)
- عبدالله عبدالرازق إبراهيم: نلسون مانديلا وتحرير جنوب أفريقيا (القاهرة ١٩٩٠).

ثانياً. المراجع الأجنبية:

1 - Arthur, George, Sir: Life of Lord Kitchener 3 vols (London 1920).
2 - Bixler, W.: Anglo German Imperialism in South Africa (1880 - 1900 - 1932).
3 - Burleigh, Bennet: The Natal Campaign (1900).
4 - Cloet, Stuart: A Biography of Paul Kruger, Cecil Rhhods and Lobengula Last King of the Metebele (London 1946).
5 - Cunligge, E. H.: History of the Boer War 2 Vols. (1901).
6 - De Kiewiet, C.: A History of South Africa (London 1911).
7 - Doyli, Conan: The Great Boer War (1900).
8 - Holt, udgar: The Boer War (1950).
9 - Kruger, Paul: The Memoires of Paul Karuger 2 Vols (London 1902).
10 - Leo Marquard: The Story fo South Africa (London 1954).

الفصل السادس

الاستعمار البلجيكى فى أفريقيا

المحتويات:

١.نشاط الملك ليوبولد المتعلق بأفريقيا (مؤتمر بروكسل ١٨٧٦).

٢.نشاط ستانلى الكشفى فى الكنغو ودخوله فى خدمة الملك البلجيكى وأنشاء (هيئة دراسة الكنغو الأعلى).

٣.مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ وأهم قراراته تقييم المؤتمر وأعماله ونتائجه.

٤.التطورات التى مر بها الكنغو بعد مؤتمر برلين إلى أن أصبح مستعمرة بلجيكية حكومية فى عام ١٩٠٨م

٥.الكنغو مستمرة بلجيكية حكومية.

٦.نظام الحكم البلجيكى فى الكنغو.

٧.الحركة الوطنية فى الكنغو وإستقلال الكنغو فى عام ١٩٦٠ .

٨.الاضطرابات فى الكنغو بعد الاستقلال.

لعبت بلجيكا دوراً خطيراً فى تاريخ الإستعمار الأوربى لأفريقيا ـ فقد كانت سياسة الملك (**ليوبولد الثانى**) ملك بلجيكا فيما يتعلق بالكنغو ـ السبب المباشر لأن تتخذ كل دولة من الدول الأوربية موقفاً حازماً فيما يختص بأطماعها ـ فتحركت كل منها لتأخذ نصيبها من الغنيمة وأدى هذا للتكالب الإستعمارى على أفريقيا.

ويرجع الدور الذى لعبه الملك ليوبولد فى هذا المجال إلى أن الرحلات الكشفية التى كانت قد أخذت تجوب القارة فى ذلك الوقت وتلقى الأضواء عما بداخلها ـ جذبت أنظار الملك الذى كان يطمع فى أن يكون لبلاده نشاط استعمارى.

وكان الملك ليوبولد قد اعتلى عرش بلاده، وهو فى حوالى الثلاثين من عمره وكان طموحاً عُرف عنه حبه للجغرافيا والرحلات، يتوق إلى أن يقوم بمغامرة تخلد ذاكره وترفع من شأن بلاده ـ لكن لم يكن لدى بلجيكا جيش ولا أسطول قويين كما إنها كانت بلاداً فقيرة، فأدرك الملك أن أوربا ليست الميدان الصحيح لنشاطه إذ لابد أن يصطدم بالقوى الأوربية الأخرى إذا فكر فى أى مشروع توسعى فى أوربا ذاتها، فاتجه نظره إلى آسيا ولكن لم يلبث أن اتجه لأفريقيا، ثم ركز نظره على الكنغو بالذات باعتباره الميدان الذى يستطيع أن يحقق فيه أحلامه (١).

وشدت أنظار الملك لحوض الكنغو ـ الرحلة الشهيرة التى قام بها **الرحالة ستانلى** ما بين أعوام ١٨٧٣، ١٨٧٧ من شرق أفريقيا واتجه غرباً حتى وصل إلى غابات الكنغو الضخمة وعبر نهر الكنغو حتى ساحل أفريقيا الغربى ثم عاد عن طريق رأس الرجاء الصالح إلى زنجبار ومنها إلى أوربا.

وتمثل نشاط الملك ليوبولد فيما يلى:

١ـ فى عام ١٨٧٦ دعا الملك ليوبولد إلى عقد (مؤتمر دولى) فى بروكسل لجغرافى العالم والمهتمين بالدراسات الأفريقية بهدف البحث فى الوسائل

(١) Keltie,J .Scott: The Partition of Africa (London 1895)P.44.

الكفيلة لكشف الأقاليم والواقعة فى قلب القارة الأفريقية والتى لم يُكشف النقاب عنها بعد ونشر الحضارة فيها والعمل على وضع حد لتجارة الرقيق التى كانت ولا زالت منتشرة على نطاق واسع فى هذه الجهات والتمهيد لاستثمار موارد هذه الأقاليم، وأسفر هذا المؤتمر عن تأليف الهيئة الدولية لكشف أفريقيا وإدخال الحضارة فيها (International Association for Exploration and Civilising of Africa)، وتقرر أن تنشأ فى كل دولة شعبة محلية تابعة لهذه الهيئة، وبادرت بلجيكا فى نوفمبر ١٨٧٦ بتكوين شعبة محلية تابعة لهذه الهيئة، وبادرت بلجيكا فى نوفمبر ١٨٧٦ بتكوين الشعبة البلجيكية للجمعية، وبدأت الشعبة ممارسة نشاطها فأرسلت عدة بعثات للعمل على وضع يدها على نقاط فى القارة الأفريقية وتأسيس محطات فيها بإسم الجمعية.

أما عن الشعبة الفرنسية فقد ظهر نشاطها فى الحملة التى كان على رأسها دى برازا (De Brazza) وكان نشاطه نواة لما عُرف فيما بعد باسم أفريقيا الإستوائية الفرنسية.

وفى عام ١٨٧٧ كان ستانلى قد عاد إلى أوربا من رحلته الثانية التى أشرنا اليها والتى كشف فيها عن نهر الكنغو وتتبع مجراه.

وقام الملك ليوبولد باستدعاء ستانلى إلى بروكسل وتناقش معه فيما وصل إليه من نجاح ودعاه للتعاون معه فى مشروعاته المزمع القيام بها فى الكنغو، وتردد ستانلى فى قبول هذا العرض فى ذلك الوقت وسافر إلى لندن لأنه كان يأمل فى أن ينجح فى إغراء بريطانيا على إعلان الحماية على حوض الكنغو ـ ولكن إذ لم يجد إهتماماً من حزب الأحرار الحاكم فى بريطانيا فى ذلك الوقت ـ قبل عرض الملك ليوبولد.

٢ـ وفى نوفمبر عام ١٨٧٨ تفرعت من الجمعية البلجيكية لجنة تابعة لها اطلق علها اسم (هيئة دراسة الكنغو الأعلى) للسعى لعقد المعاهدات مع الزعماء الوطنيين فى الكنغو.

وكلفت الهيئة ستانلى بالذهاب إلى الكنغو بهدف إنشاء محطات وعقد

اتفاقات ومعاهدات مع زعماء القبائل باسم الهيئة بقصد الحصول على إمتيازات لإستغلال الأراضى الزراعية فى الكنغو وتمهيد الطرق.

ووصل ستانلى إلى نهر الكنغو فى ١٠ نوفمبر ١٨٧٩ ونجح فى تأسيس أول محطة فى الكنغو باسم الهيئة فى عام ١٨٨٠، وتتابع نجاحه ووفق فى إنشاء إثنتين وعشرين محطة على النهر وفروعه، كما عقد عدة اتفاقات مع الزعماء الوطنيين، كما نجح فى اعلان تأسيس مدينة (ليوبولد فيل).

وكان هذا النجاح الذى صادفه ستانلى دافعاً لأن يكشف الملك ليوبولد النقاب عن أغراض الجمعية الحقيقية ـ فحتى ذلك الوقت كانت هذه الجمعية ظاهرياً **جمعية علمية** دولية وأصبح ليوبولد رئيساً لها ودفع من جيبه الخاص كل رأس مال تأسيس الجمعية وقده ٤٠,٠٠٠ جنيه لكن بعد نجاح ستانلى فى مهمته أسرع الملك بتجريد الجمعية من الصفة الدولية فأصبحت **مشروعا بلجيكا ملكيا أقتصادياً بحتا.**

٣ـ أرادت بريطانيا أن تُقابل عمل ملك البلجيك بخطوة مضادة فتفاوضت مع البرتغال حليفة بريطانيا فى ذلك الوقت، ووصلت الدولتان إلى إتفاق تعترف فيه بريطانيا **بأحقيقة البرتغال** فى الإستيلاء على إقليم الكنغو على أن تكفل حرية الملاحة فى كل من الكنغو والنيجر وذلك بحجة أنه فى القرن الخامس عشر، أى قبل الأحداث التى نتحدث عنها بأربعمائة سنة ـ إستطاع أحد المستكشفين البرتغاليين أن يكشف مصب نهر الكنغو، فالبرتغال صاحبة الحق لسبقها فى عمليات الكشف.

على أن الحجة التى استندت إليها بريطانيا والبرتغال كانت واهية جداً بل إن مشروع هذه المعاهدة قد واجه معارضة عنيفة جداً من كبار الإستعماريين البريطانيين أنفسهم، فقد وجهوا نقداً مريراً لحكومتهم لإعطاء البرتغال ـ وهى دولة فى دور الانحلال سيئة الإدارة ـ قطعة هامة من أفريقيا لها مستقبل إقتصادى كبير.

وقد عارضت كل من فرنسا وألمانيا، والولايات المتحدة بالإضافة إلى

بلجيكا هــذه السياسة البريطانية. وتــلك المعاهدة المزمع توقيعـها فى ٢٦ فبراير ١٨٨٤ .

وفى الوقت الذى كان فيــه ستانلى يعمل جاهداً لنشر ســلطان (هيئة دراسة الكنغــو الأعلى) على أكبر مـساحة ممكنة من حوض الـكونغو وينشر عـلمها، ويعقد مع الزعماء الوطـنيين المعاهدات التى تربط مناطقهم بـالهيئة ـ حتى قيل إنه عقد ما يقرب من خمسمائة معاهدة من هذا القبيل ـ كان دى برازا الفرنسى يعمل من جانبه على الضفة اليمنى للنهـر لتوثيق صلة فرنسا بالزعماء الوطنيين فى هذه المنطقة.

وهكذا أصبح واضحاً أن الخلاف بين الدول الإسـتعمارية لا يمكن أن يحل إلا عن طريق مؤتمر دولى تتفق فيه الدول المختلفة على حل لمشاكلها المعقدة.

والحقيقة إن المشكلـة لم تعد مشكلة الكنغو فحسب فإن الـطاقة التى فجرها الملك ليوبولد الثـانى ـ جعلت (المسألة الأفريقية) برمتها الـشغل الشاغل للدول الأوربية فقـد أدركت الحكومات الأوربية أن هنـاك سباقاً وخشيت كـل منها أن تسبقها غيـرها فى (إستغلال القارة الأفريقية). وبـعض هذه الدول رأت بثاقب نظرها أن قارة جديدة بـإمكانياتها الضخمة على وشـك أن تدخل الميدان وتؤثر فى ميزان القوى الدولية.

وفى هذه الظروف دعا الـزعيم الألمانى بسمارك لعقد مـؤتمر للدول الأوربية فى برلين لحل مشاكلها فى أفريقيا. وكان هذا بداية مؤتمر برلين الدولى ١٨٨٤ / ١٨٨٥ فما هى ظروف انعقاد المؤتمر؟ وما هـى تطورات قضية الكونغو؟ وما هى نتائج هذا المؤتمر؟.

مؤتمر برلين ١٨٨٥/١٨٨٤

الأوضاع الدولية فى الفترة السابقة لانعقاد المؤتمر:

تتطلب دراسة مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ عرضاً سريعاً للوضع الأوربى الدولى فى الفترة السابقة لإنعقاد هذا المؤتمر ويقودنا هذا إلى الرجوع قليلا إلى عام ١٨٧٠، ذلك العام الذى شهد دخول الألمان فرنسا وكان ذلك نذيراً بإنهاء عهد وبداية عصر جديد بعد هزيمة فرنسا وتخليها عن زعامتها لأوربا، فقام بسمارك بدور قيادى فى القارة الأوربية بعد أن جعل من ألمانيا دولة كبرى حيث إتحدت معظم الولايات الناطقة باللغة الألمانية حول (بروسيا) من أجل إنشاء اتحاد يمكن ألمانيا من الدخول فى عالم الصناعة، وأدى هذا بالفعل إلى ظهور دولة أوربية جديدة، استطاعت أن تنافس فرنسا عسكرياً، وإنجلترا صناعياً (١).

وبينما كانت الصناعة تتطور فى إنتاجها ـ وجهت الحكومة الألمانية عناية كبيرة لتنمية البحرية الألمانية حيث تضاعفت سفن الامبراطورية الألمانية فى الفترة ١٨٧٠ ـ ١٨٩٠ سبعة أمثالها وارتفعت فى ألمانيا الأصوات عالية مطالبة بمستعمرات شبيهه بتلك التى كونتها أنجلترا وفرنسا وغيرهما من الدول الأوربية فى القارة الأفريقية.

ولم يكن أمام ألمانيا من وسيلة لدعم صناعاتها وجعلها تنافس المصنوعات الأوربية الأخرى إلا بالحصول على مستعمرات غنية تجد فيها المواد الخام اللازمة لصناعتها، ووجدت ألمانيا ضالتها المنشودة فى القارة الأفريقية.

وكانت ألمانيا قد تأخرت فى مجال الاستعمار وكان عليها أن تتحرك بسرعة لتأخذ نصيبها من القارة الأفريقية (٢).

واندفع الرأسماليون الألمان والشركات التجارية الألمانية إلى سواحل أفريقيا

(١) Oliver Ronald and Antony Atmore; Africa Since 1800, (London 1967)P.110.

(٢) Tull,G and P.Bulwer; Britain and the World in the 20 th Century, (Londo 1971),P.5

يطلبون من حكوماتهم المراسيم التى تبيح لهم حق الاتجار فى المناطق التى يجدونها ملائمة كمجال لنشاطهم، ولم تتردد الحكومة الألمانية فى ذلك الوقت عن إجابة رغبتهم بعد أن أخذ الكتاب الألمان يشيرون إلى ضرورة إيجاد مستعمرات لألمانيا لترويج تجارتها[١].

وفى عام ١٨٧٨ **أنشئت الجمعية الألمانية للدراسات الأفريقية** فى مدينة برلين وأخذ المستكشفون الألمان يعملون فى المنطقة بين زنجبار وتنجانيقا. وفى عام ١٨٨٢ أنشئت الجمعية الألمانية للاستعمار (German Colonial Society) فى مدينة فرانكفورت وأدى ذلك إلى مضاعفة نشاط الألمان الإستعمارى[٢].

وكان هدف هذه الجمعية الدعوة إلى إقامة مستعمرات وتجميع الجهود لهذا الغرض، وتمكنت الجمعية فى عام ١٨٨٤ من إصدار صحيفة باسمها سُميت بالصحيفة الاستعمارية، وضمت هذه الجمعية أكثر من عشرة آلاف عضو[٣].

وكان بسمارك الذى دعا إلى مؤتمر برلين حتى عام ١٨٨٤ يعارض إنشاء مستعمرات ألمانية فيما وراء البحار حتى يظل محتفظاً بمكان الصدارة داخل القارة الأوربية، وقد علل ذلك بعدة اعتبارات منها الرغبة فى تحقيق الأمن للرايخ الألمانى وذلك بالابتعاد عن مشكلات الاستعمار التى تؤدى إلى الإحتكاك مع بقية الدول، ومنها عدم اقتناعه بالحصول على مستعمرات لدولة ناشئة مثل ألمانيا، ومنها اعتقاده بأن الألمان ليسوا فى وضع يجعلهم يدخلون مجال المنافسة مع البريطانيين. وعلى هذا ظل بسمارك ردحاً طويلاً من الزمن يعارض السياسة الاستعمارية ولكن لم يلبث أن تغير الوضع بسرعة حتى أنه فى غضون عام واحد، كانت ألمانيا قد كونت امبراطوريتها الأفريقية[٤].

---

(١) محمد مصطفى، صفوت: مؤتمر برلين ,١٨٧٨ ص ٨.

(٢) شوقى عطا الله، الجمل: تاريخ كشف أفريقيا وإستعمارها ص ,٤٠٩

(٣) فوزى على، لاشين: الإستعمار الألمانى لجنوب غرب أفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ـ القاهرة ,١٩٧٨ ص ٤٠.

(٤) Lylor,A.J.P.: Bısmerk s Accidental Acquistion of African Empire,20.

ملاحظة: سندرس فيما بعد ـ التعرض للإستعمار الألمانى ـ العوامل التى دفعت بسمارك لتغيير سياسته تجاه قضية دخول ألمانيا ميدان الإستعمار فى أفريقيا مثل باقى الدول الأوروبية الكبرى

أمـا إنجلـترا فقد أفاقت من سياسة الحياد الطويل والـعزلة التى اتبعتها لتجد فرنسا حليفتها فى حرب القرم وقـد تحطمت قوتها ووجدت أمامها دولة أخرى ناشئـة أكثر منهـا قوة، وبالطبع خـشيت إنجلتـرا من هذه القوة الجـديدة وكان بسمارك يعرف شـعور إنجلترا ويعرف جلادستون وزمـلاءه من الأحرار، ولكن تغير الموقف حين تولى زعيم المحافظين الوزارة فلقد كان ذزرائيلى يسعى لاتباع سياسة خارجية نشطة، تخرج بريطانيا من عزلتها، وتُعيد إليها مركزها فى أوربا ولهذا كان بسمارك حريصاً على إرضاء إنجلترا فى عهدها الجديد(١).

وكان الإقتصاد الأوربى قـد مر بأزمة عنيفة فى الفـترة بين عام ١٨٧٠ وعام ١٨٨٠ وبالتالى فقدت إنجلترا احتكارها الـصناعى العالمى، ووجدت من ينافسها من دول القارة وقـد تطلب حل المشكلـة البحث عن أسواق فيمـا وراء البحار وأخذ أصحاب المصالح والتجار بحثاً عن المـعاهدات التى تضع مناطق من تلك الجهات تحت سيطرة الدول الأوربية.

وقد تحركت إنجلترا بجنوب غرب أفريقيا تحت ضغط فرنسا وبلجيكا ودخلت فى صراع مع ألمانيا فى شرق أفريقيا ومن ثم بدأ التكالب على القارة يالأفريقية من أجل الحصول على المناطق الغنية بالمواد الخام(٢).

أما بالنـسبة لفرنـسا فإن ثلاثة عوامل ساهمت بـشكل فعال فى إثارة الرأى العام الفرنسى نحو الاستعمار، وأعنى هذه الإنجازات التكنولوجية المشهورة فى العالم ككل ثـم اكتشاف الماس فى عام ١٨٦٧ فى جنوب أفريقـيا وأخيراً تلك الروح القومـية التى تولدت لدى الـشعب الفرنسـى بعد هزيمة فرنـسا فى عام ١٨٧١، وقد كان فقـدان الإلزاس واللورين عاملاً فـى إثارة مختلف الـطبقات نحو إظهـار أن فرنسا لا زالت دولة قـوية قادرة على التـوسع وإكمال مهمـتها الحضارية(٣).

وكانت بريطانيا حريصة على مصالحها فى مناطق غرب أفريقيا، وكانت قد بدأت هذا الدور كـتاجر للرقيـق ثم كرجل بوليـس يعمل على الحـد من هذه

(١) صفوت، محمد مصطفى، مرجع سابق. ص١١.

(٢) عودة عبدالملك٠ السياسة والحكم فى أفريقيا. ص٩٣.

(٣) Gann,L.H. and Peter Duignan' Colonualism in Africa 1870 - 1960 P.139.

التجارة، وأخيراً كتاجر شرعى، وقد نجحت خلال القرن الثامن عشر فى المحافظة على إحتكارها الكامل لتجارة الرقيق، وبعد إلغاء هذه التجارة فى أوائل القرن التاسع عشر أخذت على عاتقها مهمة القضاء على الذين يمارسون التجارة بها فى ذلك الجزء من العالم(١).

ولم يكن هناك تدخل من جانب القوى الأخرى فظلت المنطقة طيلة ثلاثة أرباع قرن تمارس فيها بريطانيا - إلى جانب القضاء على تجارة الرقيق - بعض الأعمال التجارية المشروعة، وأخذ التجار يتبادلون منتجات زيت النخيل والعاج مقابل بعض السلع الصناعية الرخيصة(٢).

وخلال العقد السابع من القرن التاسع عشر بدأت بريطانيا فى تقوية نفوذها القنصلى فى غرب أفريقيا ولكن ذلك لم يتم فعلاً حتى عام ١٨٨٠ عندما بدأت تتخذ خطوات إيجابية لتأكيد مكانتها بسبب ظهور الفرنسيين كقوة على مسرح الأحداث حيث كانت فرنسا تسعى لشق الطريق باستمرار منذ عام ١٨٦٠ نحو الداخل شرقاً من قاعدتها فى السنغال، وكانت فرنسا قد بدأت تندفع نحو أعالى النيجر بعد سلسلة من العمليات العسكرية فى سانجامبيا بهدف الوصول إلى النيجر والاتجار فيه عن طريق ربطه بخط حديدى يصل إلى المجرى الملاحى لنهر السنغال(٣).

كان هذا الصراع بين تلك الدول الاستعمارية الأوربية من العوامل القوية التى غيرت مجرى الأمور السياسية وزادت من تفاقم الموقف الأوربى بعد عام ١٨٨٠م.

نشاط الدول الأوربية فى أفريقيا قبل انعقاد المؤتمر:

إن دراسة نشاط القوى الأوربية قبل انعقاد المؤتمر تقودنا إلى أن نتساءل: كيف تغير الرأى العام الأوربى ما بين أعوام ١٨٨٠، ١٨٨٥ لدرجة أنه فى خلال عشرين عاماً صارت القارة الأفريقية باستثناء إثيوبيا وليبيريا خاضعة للاستعمار الأوروبى؟.

(١) Burns Alan; History of Nigeria, p p. 72 - 76.
(٢) Crowe, S.E. The Berlin West African Conference, 1884, London, 1941 P.121.
(٣) Keltie, John Scot; The Scramble After Years of Preliminary Activity

إن خريطة أفريقية فى عام ١٨٨٤ توضح هذه الحقيقة، فلقد كانت أهم القوى فى تلك الفترة هى إنجلترا وفرنسا والبرتغال، وكانت البرتغال تدعى سيطرتها على مناطق شاسعة من أفريقيا ولكن احتلالها الفعلى لهذه المناطق لم يكن جاداً، وكانت بريطانيا تحبذ فكرة استحواذ البرتغال على شريط يمتد من خط ١٢، ٥٥° إلى خط ٨° جنوباً بما فى ذلك مصب نهر الكونغو، حيث لم تكن الكونغو الحرة قد برزت بعد إلى حيز الوجود(١).

أما بالنسبة لفرنسا فكانت قد استقرت منذ بداية القرن التاسع عشر فى الجزائر ثم وجدت لها موضع قدم على الساحل الغربى لأفريقيا وأخذت تتطلع نحو النيجر كما وسعت مجال نفوذها فى الجابون واستولت على منطقة واسعة من الكونغو على ضفة النهر اليمنى، وكانت تسعى لوضع مدغشقر تحت نفوذها.

أما بريطانيا فكانت تسيطر عملياً على بعض المناطق فى جنوب أفريقيا حتى نهر أورنج وخليج دالجوا، وكانت تستعد للسيطرة على بتسونالاند، وعلى الساحل الغربى كانت تتمسك بمستعمراتها الأربع هناك، وكانت لها بعض مناطق النفوذ فى مملكة المتابيلى فى وسط القارة، بالإضافة إلى نفوذها فى زنجبار (٢).

وكانت مصر فى تلك الفترة قد فقدت السودان بسبب الثورة المهدية وكانت إيطاليا تتطلع إلى السيطرة على ليبيا، بينما كان تجارها يرتادون مناطق من الحبشة وأما إسبانيا فلم يكن لها موضع قدم على ساحل السودان الغربى بالرغم من إدعائها فى بعض المناطق هناك(٣).

ويعتبر عام ١٨٨٠ عاماً حاسماً فى تاريخ إيطاليا الاستعمارى حيث ثبت الإيطاليون أقدامهم لأول مرة فى القارة الأفريقية فى منطقة خليج عصب (Assab bay) شمال (أو بوك) التى استولت عليها فرنسا على ساحل البحر الأحمر، وكانت أنظارهم تتطلع إلى تونس، لكن فرنسا أفسدت عليهم خطتهم، باحتلالها فاتجهت أنظارهم بعد ذلك إلى الحبشة وشرق أفريقيا.

(١) عبدالغنى خلف الله: مستقبل أفريقيا السياسى القاهرة ,١٩٦١ ص٢٥

(٢) Keltie, John: Op. Cit P.9

(٣) Banning, Emile: The Peaceful Penetration of Africa Compiled by Bettsin the Scramble for Africa P.2

كان هذا هو الوضع فى القارة الأفريقية عندما فجرت ألمانيا عملية التكالب الاستعمارى على أفريقيا (Scramble for Africa).

وكان نشاط ستانلى فى حوض الكونغو، وبخاصة فى تأسيس أول محطة هناك باسم المنظمة الدولية التى نادى بها الملك ليوبولد ملك بلجيكا فى عام ١٨٨٠ وكذلك المعاهدات التى وقعها مع الزعماء الوطنيين - دافعاً لأن يكشف الملك ليوبولد القناع عن إغراض الهيئة (هيئة الكنغو الأعلى) وكانت عملية تجريده الهيئة الدولية من صفتها العالمية وجعلها مشروعاً بلجيكياً بحتاً هى الشرارة الأخيرة التى ألهبت التوسع الاستعمارى الأوربى فى القارة الأفريقية، وجعلت الدول الأوربية تتسابق فى الحصول على أراض أفريقية حيث احتلت فرنسا تونس عام ١٨٨١، وأحتلت إنجلترا مصر فى عام ١٨٨٢وتتابعت عمليات التوسع والاستعمار(١).

ويمكن القول أن هذا الصراع بين القوى الأوربية وفى جو الشكوك التى ساورت كل منها فى نوايا الدول الأخرى - بدأت الخيوط التى تجمعت فى النهاية وأدت لعقد مؤتمر دولى تناقش فيه تلك القضايا الأفريقية. ورغم أن هذا المؤتمر كان فى بدايته مهتماً أساساً بمسألة الكونغو كما ادعت الدول الداعية إليه فإنه امتد ليشمل قضايا أخرى. ونبعت فكرة المؤتمر أصلاً للقضاء على معاهدة لم تعتمد بعد بين بريطانيا والبرتغال فى ٢٦ فبراير ١٨٨٤ ورغم أن هذه المعاهدة تتعلق أساساً بإنجلترا والبرتغال - إلا أنها امتدت لتشمل قوى أخرى مثل فرنسا والمنظمة الدولية للكونغو وامتد نطاقها فيما بعد فشملت عدة دول أخرى(٢).

وكانت إنجلترا قد تفاوضت مع البرتغال من أجل القيام بعمل مشترك ضد مشروع ليوبولد بتجريد الهيئة من الصبغة الدولية وتحويلها إلى مشروع بلجيكى بحت، ووصلت الدولتان (إنجلترا، والبرتغال) فى ٢٦ فبراير ١٨٨٤ إلى اتفاق تعترف فيه بريطانيا بأحقية البرتغال فى الإستيلاء على إقليم الكونغو بين خطى

---

(١) على إبراهيم عبده: مرجع سابق. ص١١٦.

(٢) Crowe, S.E. : Op., Cit. P.11.

عرض ١٢، ٥٥ ٥٨ جنوباً على أن تكفل حرية الملاحة فى كل من الكونغو والنيجر وأن تعمل الدولتان سوياً للقضاء على تجارة الرقيق، وكانت بريطانيا ترى فى الاعتراف بحقوق البرتغال فى الكونغو خطوة تمهيدية لفرض السيادة البريطانية عليه فالبرتغال دولة صغيره وضعيفة وليست منافسة لانجلترا(١).

تطور مشكلة الكونغو قبل عقد مؤتمر برلين:

المعروف أن البرتغال هى أقدم الدول الاستعمارية نشاطاً فى منطقة الكونغو ولكن ادعاءاتها فى هذه المناطق لم تكن واضحة ولم تؤيد ذلك باحتلال فعلى بل ارتبطت مصالحها فى هذه المنطقة طوال أربعة قرون بتجارة الرقيق التى أُلغيت رسمياً فى مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، ورغم هذا فقد استمرت البرتغال تمارس هذه التجارة، وكانت كل من بريطانيا وفرنسا تعملان على منع أية قوة تمارس العمل فى تجارة الرقيق من السيطرة على مصب نهر الكونغو أو الشواطئ المجاورة.

وبذا صارت هذه الأرض تمثل أرضاً لا صاحب لها (Res Nellius) تمارس كل القوى التجارة فيها فى ظل من الحرية الكاملة، ومع اكتشاف الأوربيين لوجود كميات ضخمة من المطاط والعاج وزيت النخيل والفول السودانى فى حوض الكونغو خاصة بعد كشف ستانلى لنهر الكونغو وما كتبه عن الثروة الطبيعية فى حوضه، وحاجة الدول الأوربية لهذه المواد لصناعة الصابون والشمع ـ بدأ نشاط البيوت التجارية الضخمة فى مصب النهر(٢).

وبدأت الدول الأوربية تهتم بالسيطرة على مناطق نهر الكونغو وكانت الإدعادات الاقليمية التى حصل عليها دى برازا (De Braza) لصالح فرنسا بالإضافة إلى إدعاءات الملك ليوبولد ملك بلجيكا فى هذه المناطق ـ مسئولة بشكل مباشر عن تلك الاتفاقية البرتغالية البريطانية التى أشرنا إليها سابقاً.

(١) شوقى عطا الله، الجمل: مرجع سابق ص ٣٠٩.

(٢) F,O. 84 180 Pere to Cranville April,13,1884, Africa 27 (Enclosure List of Factories establihed on Banks of Congo),February 1883

وكانت بريطانيا تهتم بحرية التجارة أكثر من غيرها فى ذلك الوقت، كما كانت ترى فى الاعتراف بحقوق البرتغالى فى حوض الكونغو خطوة تمهيدية لفرض السيطرة البريطانية عليه(١).

وكانت إنجلترا تسعى إلى عقد معاهدة مع البرتغال لأنها كانت فى ذلك الوقت حليفة لها وكانت إنجلترا تهتم أساساً بتسوية المشكلات الدولية فى غرب أفريقيا والتى كان الكونغو يشغل جزءً كبيراً منها.

استمرت المفاوضات حول الكونغو، وفى أكتوبر ١٨٨٣ نوقش موضوع الكونغو مرة ثانية وكان الخوف من نشاط فرنسا هو المسيطر على الساسة البريطانيين فى هذه المفاوضات، وكانت البرتغال تخشى من نفوذ الدول الأوربية الأخرى وخاصة قوات الملك ليوبولد ملك بلجيكا التى أخذت تعمل بنشاط فى حوض الكونغو، ولذا فإنها انتهزت الفرصة وفرضت نفوذها على الشاطئ الجنوبى للنهر وكانت تحبذ عقد اتفاق مع إنجلترا لأنها أقل طموحاً من فرنسا، واستمرت المفاوضات حوالى أربع وعشرين شهراً نظراً للعديد من المشاكل التى واجهت هذه المباحثات الثنائية بين الدولتين لكن انتهى الأمر بتوقيع الإتفاق البريطانى البرتغالى الذى يقضى ببسط البرتغال نفوذها على حوض الكونغو(٢).

وساعد عقد هذه المعاهدة على التقارب بين ألمانيا وفرنسا رغم عدائهما السابق فقد اتفقتا على عقد مؤتمر دولى للقضاء على ما أتفق عليه فى المعاهدة الأنجليزية البرتغالية ووضع الأمور فى نصابها، وبالرغم من أن المعاهدة قد وقعت فى ٢٦ فبراير ١٨٨٤م - إلا أن اجراءات اعتمادها نهائياً من الهيئات التشريعية فى الدولتين لم تستكمل فى ذلك التاريخ ويرجع ذلك إلى معارضة الدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا ثم هولندا فالولايات المتحدة وأخيراً ألمانيا(٣).

(١) Johnston, Harry· AHiStory of the Coloization of Africa ,London 1963 P.343.

(٢) Banning, E.: :LePartage Politique del Afrique, Brussels 1888, P.99.

(٣) F.O. 84 1809 Cc. 4023, No. 8, f. o to Chen, February,29,1884

مؤتمر برلين وما دار في جلساته:

دعت ألمانيا مختلف القوى الدولية لحضور هذا المؤتمر الذى عقد فى مدينة برلين فى الفترة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ إلى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ وحضره مندوبو أربع عشرة دولة هى (النمسا والمجر وألمانيا وبلجيكا والدانمارك وإيطاليا وهولندا والبرتغال وروسيا والنرويج وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا) وقد عبر عنها بانتج بقوله إن المؤتمر قد اشتمل على الست دول الكبرى فى ذلك الوقت والسبع دول البحرية ثم الولايات المتحدة الأمريكية[١].

عقد المؤتمر عشر جلسات كاملة، بدأت الجلسة الأولى فى٢٥ نوفمبر ١٨٨٤ وعقدت الجلسة الأخيرة فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ وصدرت قرارات المؤتمر فى شكل ميثاق عام(General Act) تضمن **٣٨ مادة**، نصت المادة ٣٨ من نصوص المؤتمر على أن المواد التى تعتمدها الدول المشتركة سوف تصبح سارية المفعول بعد اعتمادها من كافة الدول[٢].

وبالفعل اعتمدت كل الدول المشتركة فى هذا المؤتمر هذه القرارات عدا الولايات المتحدة، وقد ذكر بسمارك فى اجتماع ١٩ أبريل عام ١٨٨٦ بأن الولايات المتحدة سوف تدخل فى قائمة القوى التى ربما تنضم بعد ذلك إلى نصوص المؤتمر حسب المادة ٣٧ التى نصت على أن القوى التى لم توقع على المرسوم العام للمؤتمر سوف تنضم إليه فيما بعد[٣].

ويمكن أن نميز بين ما دار فى جلسات المؤتمر الرسمية الشاملة وبين الإتفاقيات الجانبية بين دولتين أو أكثر من دول المؤتمر.

ما تم فى جلسات المؤتمر الرسمية:

إن أهم المسائل التى عالجها المؤتمر فى جلساته الرسمية هى:

١. حرية التجارة فى حوض نهر الكونغو:

كشفت المناقشات حول هذا الموضوع عن تقارب بين ألمانيا وإنجلترا والهيئة

---

(١) Banning, E.: OP. Cp. Cit. P. 102.

(٢) أنظر نصوص المؤتمر فى Hertslet, E: Map of Africa By Treaty Vol. IIPP: 468 - 486.

(٣) Hertslet, E: OP, Cit. P. 485

الدولية، وكانت هذه المجموعة تهدف إلى **التوسع فى عملية حرية التجارة** ككل فى أواسط أفريقيا، ولكن فرنسا والبرتغال عارضتا هذا المبدأ حيث سعت كل منهما إلى تضييق حدود التوسع بقدر الإمكان وظهرت القطيعة الواضحة بين أعضاء وفود فرنسا وألمانيا، وقد تعاطف بسمارك مع إنجلترا والهيئة الدولية وحقق بذلك انتصاراً ملموساً لمبادئ حرية التجارة(١).

وقد نجح المؤتمر بعد الجلسة الأولى فى تحديد **الحدود الجغرافية لحوض الكونغو** وشكلت لجنة لهذا الغرض وأمكن رسم هذه الحدود التى تمتد من مناطق سقوط الأمطار على الحوافى الجبلية للأحواض المجاورة لأنهار نيارى (Niari) وأجووى (Ogowe) وشكارى (Schari) ونهر النيل فى الشمال وسقوط الأمطار الشرقية على بحيرة تنجانيقا فى الشرق، وكذلك مناطق، سقوط الأمطار على أحواض الزمبيزى ولوجى (Loge) فى الجنوب، وقد أثارت البرتغال بعض المشكلات بسبب رغبتها فى ضم بحيرة تنجانيقا لأملاكها لكنها لم تنجح فى ذلك، وأمكن الانتهاء من بحث هذه المسألة مع أوائل ديسمبر ليتفرغ المؤتمر لبحث المسألة الثانية الخاصة بحرية الملاحة فى حوض النيجر.

٢. حرية الملاحة فى حوض النيجر:

نصت المادة (٣٠) من نصوص المؤتمر على أن تتعهد بريطانيا بتطبيق مبادئ حرية التجارة والملاحة فى مياه النيجر وفروعه ومنافذه الواقعة تحت سيادتها، كما تعهدت بريطانيا بالعمل على حماية التجار الأجانب، وجميع المنشآت التجارية فى أحواض النيجر الواقعة تحت السيادة البريطانية وذلك بشرط التزام التجار بشروط وقواعد التجارة هناك.

كما نصت المادة (٣٣) على حرية الملاحة فى النيجر والمياه الأقليمية خلال الحرب حيث تظل نصوص المؤتمر سارية المفعول فى زمن الحرب، وعلى هذا تظل الملاحة حرة لكل الدول سواء المحايدة منها أو التى فى حالة حرب(٢).

(١) Crowe, E.:OP, Cit, P, 105.

(٢) أنظر نصوص المؤتمر فى Hertslet. OP. Cit.P 484.

٣. الاحتلال الفعلى وشروطه:

نصت المادة (٣٤) من نصوص المؤتمر وهى من أهم المواد التى اتفق عليها فى المؤتمر عى أن أى قوة تستولى على أى جزء من الأرض على سواحل القارة خارج ممتلكاتها الحالية أو التى تنوى إعلان حماية عليها ـ أن تخطر هذه الدولة كل القوى الموقعة على مرسوم المؤتمر حتى تتمكن من الدفاع عن ادعاءاتها الخاصة.

كذلك تقرر حق الدولة الأوربية التى تستولى على منطقة ساحلية فى المنطقة الواقعة فى ظهر هذه المنطقة ـ وهى أطلق عليها بنظرية الظهير(Hinter Land Theory).

وكان القصد من دراسة هذا الموضوع تحديد الالتزامات السياسية نحو الشعوب الخاضعة للسيطرة الأوربية فى المستقبل.

واحتوى قرار المؤتمر فى المادة ٣٤ على بندين.

يقضى البند الأول: بأن أية قوة تحصل على منطقة ما فى المستقبل على سواحل أفريقيا وتقع خارج ممتلكاتها الحالية عليها أن تصحب ذلك بإعلان كل القوى الأخرى فى المؤتمر.

أما البند الثانى: فيقضى بعدم إعلان أية دولة الحماية على منطقة من القارة الأفريقية دون أن تكون هذه الحماية مؤيدة باحتلال فعلى للمنطقة على أن تقوم هذه الدول بالعمل على تقدم سكان المنطقة وتقيم بها حكومة عادلة مع نظام قضائى عادل واحترام حقوق المواطنين واحترام حقوق التجارة والنقل والمواصلات [1].

وتكتسب المادة ٣٤ أهمية خاصة لأنها دفعت الدول الأوربية التكالب على الاستعمار فى أفريقيا بإعلان ذلك للدول الأخرى.

٤ـ أما المسائل الإنسانية مثل مقاومة تجارة الرقيق:

---

(١) Crowe, S.E. OP. Coit . P. 181.

فقد ناقشها المؤتمر فى عبارات موجزة وغامضة وبالتالى فإنها لم تشكل إلا جزءً بسيطاً من أعمال المؤتمر، ولقد جاء فى المادة التاسعة من نصوص المؤتمر ما يقيد: حيث أن تجارة الرقيق محرمة طبقاً لمبادئ القانون الدولى، ولذا فإنه لابد من العمل على منع الاتجار فى الرقيق سواء براً أو بحراً وعلى القوى التى تمارس سيادتها أو نفوذها على بعض المناطق فى حوض الكونغو أن تعلن تحريم تجارة الرقيق هناك، وعلى كل القوى أن تجند كل الإمكانيات المتاحة لوضع حد لتجارة الرقيق ومعاقبة كل من يمارس العمل بها [١].

الاتفاقات الجانبية على هامش المؤتمر

إذا كان المؤتمر قد عالج مثل هذه الموضوعات بشكل موسع وكرس أعضاء الوفود جهدهم لمناقشة هذه القضايا ـ فإن مباحثات جانبية كانت تسير جنباً إلى جنب مع اجتماعات المؤتمر ونجحت هذه الاجتماعات الجانبية فى أن تحل بعض المشاكل التى واجهت المؤتمر منذ انعقاده.

فيما يتعلق بالكونغو تقرر قيام دولة حرة بها تحت إدارة جمعية الكنغو التى يرأسها الملك ليوبولد ـ منذ كان موقف إنجلترا والبرتغال ضعيفا لدرجة أن إعضاء من البرلمان البريطانى ذاته تهكموا على تأييد إنجلترا لوضع منطقة هامة مثل الكونغو فى يد دولة ضعيفة كالبرتغال.

تقييم مؤتمر برلين:

تضاربت الأقوال حول هذا المؤتمر ومدى ما حققه من نجاح بل ومدى قانونية القرارات التى اتخذها، ويقول **إميل بانينج** (Emile Banning) سكرتير الملك ليوبولد ورئيس وفده فى المؤتمر فى تقييمه للمؤتمر.

١ـ أقر المؤتمر قيام دولة حرة فى قلب أفريقيا الإستوائية تكون من الناحية التجارية مفتوحة لكل الشعوب، بينما من الناحية السياسية بعيدة عن المنازعات الدولية.

---

(١) General Act, Chapter II Article Article IX.

٢ـ ثبت المؤتمر مبادئ الحرية والمنافسة الشريفة بعكس التقاليد الإستعمارية البالية.

٣ـ أتاح المؤتمر الفرصة لتقسيم القارة شمالى وجنوبى خط الإستواء بطريقة سليمة دون سفك للدماء ولا خلافات طاحنة كتلك التى صاحبت استعمار الأمريكتين.

٤ـ أعظم ما حققه المؤتمر ـ الدور الذى عهد به لبلجيكا فى حمايتها للسلام بهذه المنطقة فدولة الكونغو التى أقر المؤتمر خلقها تعتبر من وجوه كثيرة حلقة الاتصال والجسر الذى تنتقل عليه أوجه النشاط المختلفة إلى كل المستعمرات المحيطة بها.

ولسنا فى حاجة لأن نناقش ما فى هذا الكلام من مغالطات وما وراءه من روح استعمارية تبتعد بالكاتب عن الحقيقة الواضحة.

ولعل تحليل **سابيل كرو** (Sabyle Crowe) استاذة القانون الدولى بجامعة اكسفورد فيما بعد للنتائج التى أسفر عنها المؤتمر أقرب للدقة والحقيقة.

فلقد جاء فى تحليلها لنتائج المؤتمر ما يلى:

١ـ ذكر الذين دعوا لعقد المؤتمر أن من أهدافه تحقيق حرية الملاحة والتجارة فى أحواض النيجر والكنغو ـ لكن فى حقيقة الأمر قد أسفر فى النهاية عن **إحتكار الدول الكبرى للتجارة فى المناطق** التى خضعت لنفوذها فى هذه الجهات.

٢ـ وكان القرار الإنسانى الوحيد الذى اتخذ هو المتعلق بمحاربة تجارة الرقيق، ومع ذلك فإن حوض الكونغو كما ظهر فيما بعد أصبحت تمارس فيه أبشع **أعمال الوحشية** التى شهدها تاريخ الإستعمار.

٣ـ وقد حاول المؤتمر أن ينظم العلاقات بين الدول الإستعمارية على أسس قانونية محددة ـ لكن كما سنرى أن كل ما نجح فيه المؤتمر هو أن يدفع **عجل التكالب الإستعمارى على القارة الأفريقية** (scramble for Africa) لتسرع الخطى ـ فقد أسرعت كل دولة ـ بعد المؤتمر ـ لتحقق أطماعها فى القارة،

ولذلك فلم تمض إلا فترة قصيرة حتى كانت معظم القارة قد وقعت تحت نير الاستعمار الأوروبى.

٤ـ نقطة هامة أخرى أثارتها قرارات مؤتمر برلين هى مدى قانونية القرار الذى اتخذه المؤتمر فيما يتعلق بالكنغو أى مدى اتفاق هذا القرار مع الأسس العامة للقانون الدولى.

فالسؤال الذى أُثير فى هذا المجال هو ـ هل من سلطة هذا المؤتمر أن يمنح هذه الأرض الأفريقية لما سُميت (بهيئة دراسة الكنغو الأعلى)؟

أثر مؤتمر برلين على الخريطة السياسية لأفريقيا:

جاء مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥ تتويجاً لجهود ومحاولات القوى الأوربية لتنظيم عملية التكالب والسيطرة على القارة الأفريقية، ويعتبر هذا المؤتمر خاتمة المطاف لذلك الصراع الدولى الأوربى على تلك القارة وثمرة من ثمار الدبلوماسية الأوروبية فى تكالبها على السيطرة على قارة برمتها مثل قارة أفريقيا.

وتكشف لنا النظرة الشمولية لخريطة أفريقيا قبل انعقاد المؤتمر أن حوالى ١٠٪ من مساحة أفريقيا كان فى ذلك الوقت واقعاً تحت السيطرة الأوربية، ويتمثل هذا الجزء الضئيل فى استحواذ فرنسا على الجزائر، وبريطانيا على حوالى مائة وثلاثين ألف ميل مربع فى جنوب أفريقيا، ولكن بعد المؤتمر وفى أقل من عشرين عاماً تلت هذا المؤتمر استولى الأوروبيون على الجزء الباقى من القارة وقد تمت معظم هذه الأعمال من التقسم بعد مؤتمر برلين الذى أسفر فى النهاية على تغيير ملامح الخريطة السياسية لقارة أفريقيا بعد أن نظم عمليات السيطرة والإحتلال، فاحتلت **بلجيكا** الكونغو وكانت **بريطانيا** قد احتلت مصر عام ١٨٨٢ وأعلنت حمايتها على الصومال فى عام ١٨٨٤، وهى مناطق كانت تابعة لمصر وضمت بتسوانا لاند، وجنوب أفريقيا ونيجيريا، وأفريقيا الشرقية البريطانية، وتوسعت فى غينيا وسيراليون وساحل الذهب وأعلنت حمايتها

على أوغندا فى عام ١٨٩٤ وبسطت نفوذها على السودان باسم مصر بعد ذلك بفترة قليلة.

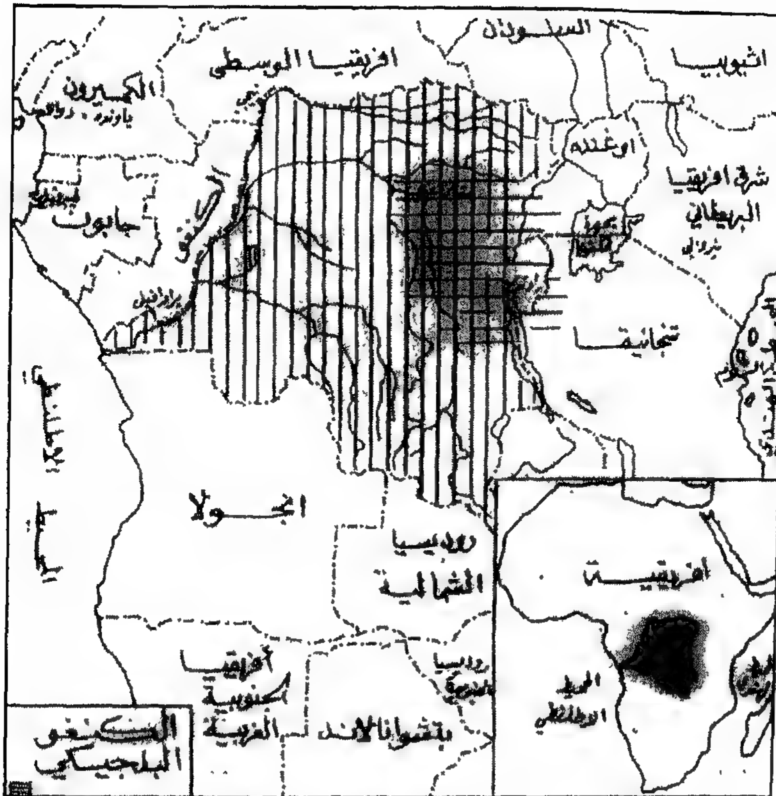
أما **فرنسا** ـ فكانت تحتل تونس عام ١٨٨١ ثم توسعت فى السنغال واحتلت منطقة الكونغو الفرنسية والصومال الفرنسى وساحل العاج ومدغشقر فى تلك الفترة أيضاً.

أما **ألمانيا** ـ فإنها كونت مستعمراتها كلها فى جنوب غرب أفريقيا والكاميرون وتوجولاند وأفريقيا الشرقية الألمانية.

وتوسعت **البرتغال** فى غينيا البرتغالية بعد هذا المؤتمر مباشرة (غينيابيساو) وفى أنجولا وأفريقيا الشرقية البرتغالية، واحتلت **إيطاليا** ليبيا عام ١٩١٢، وسقطت مراكش (المغرب) تحت السيطرة الأجنبية حيث احتل الأسبان جزءً من شمالها واستولى الفرنسيون على المنطقة الجنوبية، وخضعت (طنجة) لنظام دولى واستمر الوضع كذلك حتى قامت الحرب العالمية الأولى وانهزمت ألمانيا واقتسمت الدول الأوروبية مستعمراتها فى أفريقيا حيث حصلت **بريطانيا** على مستعمرة أفريقيا الشرقية (تنجانيقا) وعلى جنوب غرب أفريقيا الإلمانية وجزء من الكاميرون أضيف إلى نيجيريا، وعلى جزء من توجولاند أضيف إلى ساحل الذهب. **بينما حصلت فرنسا على الجزء الباقى.**

وتنتهى بذلك قصة الصراع الأوروبى على أفريقيا وتخرج **ألمانيا** زعيمة عملية التقسيم والتكالب من كل هذه الغنيمة صفر اليدين، وتظل بصمات مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤/ ١٨٨٥ وآثاره السياسية تنعكس على القارة الأفريقية حتى بعد استقلالها.

ويعتبر مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥ من **أهم المؤتمرات** فى تاريخ أفريقيا ويعد نقطة بارزة فى الصراع الاستعمارى على القارة، ففى هذا المؤتمر تم وضع **أسس تقسيم أفريقيا** بين الدول الأوروبية دون مراعاة لأى تكافؤ اقتصادى أو



شكل رقم (١٢) الكنغو البلجيكى

لغوى وحضارى، فقد قسم المؤتمرون القارة إلى أشلاء لا تتكافل مع نفسها لكنها تشبع أطماع الدول الأوروبية المستعمرة..

ولم تنته آثار مؤتمر برلين السيئة باستقلال المستعمرات، فلعنة هذا التقسيم العشوائى تلاحق الدول الأفريقية الجديدة فى صورة النزاع على الحدود أو ادعاء سيادة أو رغبة فى تكامل إقتصادى بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية.

إن كثيراً من الوحدات السياسية المكونة اليوم بحدودها الحالية ليس لها من المقومات الجغرافية أو البشرية ما يمكن أن يساعدها على البقاء أو الاستمرار كوحدة سياسية، فعندما انعقد المؤتمر استباح الإستعمار كل وسيلة فأصبح ظهر القارة يئن من التمزق الذى لا ضابط له، وجسمها يئن من كثرة ما استنزف من خيراته والأقسام الحالية فى القارة إنما تمثل التوسع السياسى لكل قوة استعمارية فى حدود التوازن بين مجموع القوى[1].

التطورات التى مر بها الكنغو بعد مؤتمر برلين:

١ـ كان مؤتمر برلين بمثابة إعلان لقيام دولة الكنغو الحرة (Free State Congo) تحت إدارة جمعية الكنغو التى يرأسها الملك ليوبولد دون تحديد واضح لحدودها.

٢ـ وفى الإقليم الشرقى: فى المنطقة بين بحيرة تنجانيقا وشلالات ستانلى كان العرب الذين قدموا من الشرق ووصلوا إلى أعلى الكنغو يسيطرون على المنطقة، وكان على رأسهم **حميد بن محمد المرجبى** الذى اشتهر باسم (تبوتيب) والذى سبق أن استعان به ستانلى فى الكشف عن مجرى نهر الكنغو.

واستطاع المرجبى أن يكون دولة عربية فى هذه المناطق، كانت عاصمتها (كاسونجو) وظل يحكمها حتى سنة ١٨٩٠، وخلفه ابنه المدعو (سيفو) وقد ذكر بعض الكتاب البلجيك وغيرهم أن هذه الدولة العربية كانت قد بلغت درجة كبيرة من التقدم وكانت بها قصور مؤثثة بأفخر الأثاث، كما كانت بها

(١) للمزيد يرجع إلى مشكلات الحدود بين الدول الأفريقية بعد الاستقلال ـ فى هذا الكتاب

مساجد ومدارس عربيـة يدرس فيها الطلاب القرآن الكريم وبـعض علوم الدين والحساب.

٣ـ وقد آضطرت دولة الكنغو الحرة سنة ١٨٨٧ إلى الاعتراف بسلطة الزعيم العربى حميد بن محمد المرجبى فى هذه المنطقة على أن يعمل لإستتباب الأمن فى هذه الجهات وأن يسمح بإقامة ممثل للسلطات البلجيكية فى بلاطه(١).

وانتهز العـرب هذه الفرصة فاستطاعـوا الحصول على ما يحتـاجون إليه من الأسلحة دون اعتراض من ممثلى دولة الكنغو الحرة، كما أن النجاح الذى حققه الزعيم العربى كان حافزاً لقبائل عدة لإعلان انضمامها تحت زعامته.

ولكن العرب كانوا يدركون أنه حالما تشعر السلطات الحاكمة فى دولة الكنغو الحرة بـقوتها ـ فـإنها لا تـلبث أن تحاول الـقضاء عـلى نفوذهـم، وقد زادت مخاوفهم حين عـمدت حكومة الكنغو إلى تحويل التجـارة الأفريقية إلى غرب القارة مما ترتب عليـه إضعاف مركز العرب الذين كانوا يعتمـدون على صلتهم بإخوانهم فى شرق القارة وفى الجزيرة العربية لترويج البضائع الأفريقية التى هى مصدر ثروتهم والتى ترتكز عليها قوتهم.

وقد شجـع نجاح حركة المـهدى فى السودان العرب فى هـذه المناطق على الوقوف فى وجه السلطة التى مدت نفوذها إلى الكنغو والتى كانوا ينظرون إليها على أنـها سلطة أجـنبية دخيـلة على هذه الـبلاد. وهكذا كان كـل طرف فى الحقيقة يعد نفسـه للمعركة القادمة التى لابد منها وبدأ الإصـطدام بين القوتين فى عام ١٨٩٢ .

٤ـ واستطاعت قـوات العرب بعد ذلك أن تحرز عدة انتـصارات على قوات دولة الكنغو ـ لكنهـم لم يستطيعوا أن يصمدوا أمام القوات البلـجيكية المسلحة بأسلـحة حديثـة، وفى ١٧ أبريل ١٨٩٢ تقـدمت القوات البـلجيكـية صوب

(١) للتفاصيل الكاملة عن الصراع بين العرب والمستعمرين البلجيك فى الكنغو يرجع إلى:
يواقيـم ررق مرقس: حمـيد بن محـمد المرجبى والـوجود العربـى فى الكنغـو (رسالة ماجـستير مـعهد البحوث الأفريقية جامعة القاهرة ١٩٧٥).

(كاسونجو)، وسقطت المدينة العظيمة عاصمة الدولة العربية هناك فى أيديهم وقد ذهل البلجيكيون لما وجدوه من مظاهر الحضارة والتقدم بها.

واستغل البلجيكيون العمال المهرة من سكان المدينة من نجارين وحدادين وزراع وغيرهم لتعليم فئات أخرى هذه الصناعات والمساهمة فى إقامة الحصون والقلاع والقرى الجديدة فى الأماكن المحيطة بالعاصمة كاسونجو[١].

ولنا أن نتساءل الآن هل استطاع البلجيكيون بحق أن يقيموا حضارة أزهى من تلك التى وجدوها فى هذه الجهات والتى قوضوا اركانها؟

وألا يهز هذا دعواهم بأن من أهم أهدافهم أن ينشروا الحضارة والمدنية الغربية بين الشعوب الأفريقية البدائية.

٥ ـ ولم تقف أطماع ليوبولد عند هذا الحد فحين ظهر أن إقليم (كاتنجا) غنى بالنحاس أسرع (ليوبولد) لعقد اتفاقيات مع زعماء القبائل فى هذه الجهات للحصول على امتيازات فى هذا الاقليم.

٦ـ واتجهت أطماع الملك ليوبولد أيضاً إلى مد نفوذه من **الكنغو شرقاً إلى النيل** وأتاحت الظروف المحيطة بمصر والسودان ـ فرصة ذهبية لتحقيق هذه الأطماع فإضطراب الأحوال فى مصر خاصة بعد خلع الخديوى إسماعيل وظهور الحركات الوطنية التى كان على رأسها أحمد عرابى، بالإضافة إلى قيام الثورة المهدية فى السودان ـ أفسح المجال للأطماع البلجيكية فى حوض النيل.

وحين وصلت أوروبا فى سنة ١٨٨٦ أخبار تُفيد بأن (**أمين باشا**)حاكم المديرية الإستوائية فى مركز حرج بسبب الثورة المهدية التى قطعت صلته بالشمال ـ وجدت الدوائر الاستعمارية فى أوروبا خاصة فى بريطانيا ـ فى ذلك فرصة مناسبة للتدخل وألف رئيس الجمعية البريطانية لشرق أفريقيا لجنة لجمع الأموال للشروع فى تكوين حملة النجدة التى سيرأسها ستانلى، وللصلة التى

(١) Hinde, Sidney: The Fall of the Congo Arabs (London 1897)P.17.

ملاحظة:

المؤلف الكابتن سدنى هند ـ طبيب إنجليزى دخل فى خدمة القوات البلجيكية التى كانت تعمل ضد العرب فى هذه الجهات فى عام ١٨٩٢.

كانت بين ليوبولد ملك **بلجيكا وستانلى** الذى عمل معه مدة طويلة ـ وجد ليوبولد باب أمل جديد لتحقيق أطماعه فى الإستيلاء على أعالى النيل، واجتمع ليوبولد مع ستانلى قبل سفره فى حملة الإنقاذ، ووصل ستانلى إلى القاهرة فى يناير ١٨٨٧ ثم استأنف مهمته باعتباره رئيساً لحملة الانقاذ، وعندما قابل ستانلى **أمين باشا** على شاطئ بحيرة البرت فى مايو ١٨٨٨ إقترح عليه: [١].

أ ـ إما الإنسحاب هو ومن معه من الضباط والجنود إلى مصر.

ب ـ أو يبقى فى المنطقة كمدير فى خدمة دولة الكنغو.

جـ أو يعمل فى خدمة الجمعية البريطانية لشرق أفريقيا.

على أن أطماع الملك البلجيكى إصطدمت بأطماع الدول الأجنبية الأخرى، فبالإضافة إلى إنجلترا كانت لفرنسا أطماع فى وادى النيل.

على أن إنجلترا رأت مصلحتها فى أن تتفق مع بلجيكا، وفعلاً تم توقيع معاهدة **بين الطرفين فى ٢ مايو ١٨٩٤** فى بروكسل أتفق فيها على أن تؤجر بريطانيا إلى الملك ليوبولد ملك بلجيكا ودولة الكنغو الحرة المناطق الواقعة قرب بحيرة البرت وتتبع تقسيم المياه بين النيل والكنغو.

على أن هذه المادة أثارت أزمة بين إنجلترا وكل من ألمانيا وفرنسا انتهت بإتفاق حكومة جلالة ملك بريطانيا مع الملك ليوبولد على إلغاء هذه المادة من الإتفاقية وصدر تصريح بذلك فى يونية سنة ١٨٩٤.

وأعطى الملك ليوبولد لمدة حياته فقط المنطقة التى أطلق عليها إسم **(حاجزلادو)** على أن تعود هذه المنطقة إلى حكومة السودان فى ظرف ستة أشهر من إنقضاء مدة تملك ليوبولد لها[٢].

---

(١) على إبراهيم عبده: المنافسة الدولية فى أعالى النيل (١٨٨٠ ـ ١٩٠٦) القاهرة ١٩٠٦ ص ١٣٧.

(٢) عمر طوسون: تاريخ مديرية خط الإستواء العربية من فتحها إلى ضياعها (١٨٦٩ ـ ١٨٨٩) جـ٣ (القاهرة ١٩٣٧) ص ١٨٢.

وطبقاً لهذه الإتفاقية التى عقدت بين انجلترا وبلجيكا أعُيدت هذه المنطقة إلى حكومة السودان فى ١٦يونية سنة ١٩١٠ عقب وفاة الملك ليوبولد الثانى.

الكنغو مستعمرة بلجيكية حكومية

ظل الوضع فى دولة الكنغو الحرة كما هو حتى عام ١٩٠٨. وفى هذا العام وافق البرلمان البلجيكى على إنهاء (**دولة الكنغو الحرة**) وإعتبار الكنغو مستعمرة بلجيكية حكومية تتبع فى إدارتها وزارة المستعمرات البلجيكية.

والذى دعا إلى هذا الإجراء أن الأصوات قد أخذت ترتفع فى كل أنحاء العالم ضد أعمال القسوة والسخرة التى يُعامل بها الوطنيون فى دولة الكنغو الحرة.

فقد ظهر للرأى العام العالمى أن أبشع أنواع الجرائم والمخالفات للقانون الدولى ترتكب فى الكنغو بواسطة ممثلى الملك - فإن الملك ليوبولد الثانى لم يكد يحصل على إعتراف العالم به حاكماً على دولة الكنغو الحرة طبقا لقرارات مؤتمر برلين حتى ألقى جانباً المبادئ السامية التى كانت المبرر الذى إستند عليه ليكسب موافقة الدول إلى جانبه، ووضع بدلاً من ذلك سياسة قائمة على إحتكار تجارة المطاط والعاج، هذا بالإضافة إلى تسخير الأهالى بطريقة بشعة لتحقيق سياسة الإستغلال التى رسمها، فأصدر عدة قوانين أصبحت الكنغو بموجبها ضيعة تُستغل وتستثمر لحساب التاج.

وعلى أساس القوانين السالفة الذكر أصبح كل من يوجد عنده أية كمية من المطاط أو العاج سارقاً وتوقع عليه أقصى العقوبات، وكان على ضباط البوليس أن يراقبوا العمال الذين يجبرون على العمل فى جمع المطاط والعاج، وحُدد لكل قدر معين يقدمه يومياً، ومن يعجز عن ذلك لأى سبب تعرض لأشد أنواع العقاب وكان القتل بالرصاص وقطع الأيدى من العقوبات التى تمارس بكل بساطة والتى يقدمها المشرفون على العمال كدليل على إخلاصهم وتفانيهم فى العمل.

وساعدت السياسة التى اتبعتها سلطات (دولة الكنغو) فى إخفاء الحقيقة عن

كثير من الشخصيات والبعثات الأجنبية التى لم يكن يُسمح لها إلا بزيارة أماكن معينة فى الكنغو حيث كانت تتركز الغالبية الأوروبية من المستوطنين، هؤلاء الزوار يشاهدون مظاهر المدنية الأوربية متمثلة فى المبانى والمدارس والمستشفيات وغيرها فكانوا يكونون فكرة غير صحيحة عن الأوضاع فى الكنغو.

واستمرت وسائل الإرهاب لإجبار رؤساء القبائل فى الكنغو على تقديم العمال اللازمين للعمل ولتنفيذ ما يؤتمرون به، وكان عدم تحقيق أرباح مقبولة لرأس المال الذى يستغله البلاط الملكى البلجيكى فى الإستثمار فى الكنغو معناه المزيد من أعمال القسوة والوحشية والسخرة.

وظل الوضع كذلك حتى كُشف القناع عن حقيقة ما كان يجرى بالكنغو فأجبر الملك ليوبولد على التنازل لحكومته عن إدارة الكنغو (١).

وتمثلت شخصية داود الذى استطاع فى النهاية أن يتغلب على جوليات الجبار ويؤدى لإنهاء السيطرة الشخصية للملك على الكنغو فى شخصية كاتب فقير يدعى موريل (Morel) كان يعمل فى مصنع للسفن فى ليفربول من المصانع التى كانت مشتركة مع الملك ليوبولد فى أوجه نشاطه الإستغلالى فى الكنغو.

وأرسل هذا الكاتب لمكتب الشركة فى انتورب للقيام بعمل الحسابات المتعلقة بأجور نقل البضائع والركاب من الكنغو وإليها. وقد أتاح له هذا العمل أن يسمع عن بعض المآسى التى تحدث فى الكنغو، ولما لم يستطع أن يقفل فمه عن الحديث عما سمعه فقد فصل من عمله فدفعه ذلك إلى أن يكسب رزقه عن طريق الكتابة لبعض الصحف والناشرين البريطانيين عن الأحوال فى (دولة الكنغو الحرة).

لكن هذا الجدل كله أثار الرأى العام فى بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ووصل الأمر إلى حد أن مجلس العموم البريطانى طلب من القنصل البريطانى فى الكنغو ومن القناصل السابقين به تقارير وافية عن

(١) يذكر جونسون أن مد الخطوط الحديدية من مناطق المطاط وغيرها بالداخل إلى موانى الكنغو الساحلية كان من الأسباب الرئيسية لتسرب الأخبار عما يجرى هناك

Johnston, H.: A History of Colonization of Africa (1913) P.347.

الأوضاع فى الكنغو، وقد ناقش المجلس هذه التقارير فى عام ١٩٠٣ ونشريت بعض الصحف البريطانية صوراً كاريكاتورية للملك ليوبولد جالساً على عرش من جماجم الكنغوليين ومحاطاً بحقائب الذهب.

وتألفت **لجنة تحقيق بلجيكية** بناءً على توجيه من البرلمان البلجيكى لتقصى الأخبار وتقديم تقرير عن الوضع فى الكنغو، وقدمت اللجنة تقريرها وأعترفت فيه بكل هذه المساوئ، وترتب على ذلك أن تألفت لجنة أخرى لإقتراح وسائل الإصلاح وقد أعلنت هذه اللجنة مقترحاتها فى عام ١٩٠٨ وترتب على هذا أن صدر المرسوم بإنهاء (دولة الكنغو الحرة) التى وجدت بناءً على قرارات مؤتمر برلين.

وتحول الكنغو إلى مستعمرة بلجيكية فى ١٧ أغسطس ١٩٠٨ وأستمر كذلك حتى أعلن قيام جمهورية الكنغو المستقلة فى يونية سنة ١٩٦٠.

نظام الحكم البلجيكى فى الكنغو:

كان إهتمام سلطات (دولة الكنغو الحرة) موجهاً إلى ضمان خضوع البلاد للحكم الجديد والولاء له.

ولذا وضع نظام إدارى يحقق هذا الهدف، فوضعت السلطة التنفيذية فى يد (**حاكم عام**) يساعده عدد من الموظفين، وتوالى على دولة الكنغو الحرة عدد من الحكام أشهرهم ستانلى وكان أول حاكم لها من قبل الملك، وكان يساعد الحاكم (**نائب الحاكم العام**) بالإضافة إلى السكرتير العام للدولة وعدد آخر من الموظفين.

وقسمت البلاد إلى ١٤ إقليماً يدير كل منها مندوب أو مدير يمثل سلطة الدولة فى إقليمه وينفذ تعلماتها وهو مسئول أمام الحاكم العام.

وعهد الملك ليوبولد إلى **مجلس فى بروكسل** يتكون من رئيس ومستشارين بمهمة **السلطة التشريعية**، وإن كان قد منح الحاكم العام سلطة إصدار القوانين للظروف العامة، ويعين الملك كبار موظفى الدولة وأعطى الحاكم العام سلطة تعيين باقى الموظفين.

ومن جهة الأجور كان أجـر العامل الأفريقى لا يزيد عن سـبع أجر العامل الأوربى الذى يقوم بنفس العمل.

وكانت نظرة البلجيـكيين للكنغوليين على أنهم أطفـال قصر يحتاجون دائماً للرعـاية والتوجية دون أن يـكون لهم حقـق مناقشة المسائل التى تخـصهم أو التساؤل عن أسباب ما يحدث وهو ما عبر عنه نظام (الوصاية الأبوية).

وقد تعـرض كثيرون مـن الأفارقة لأعمـال القسوة والـتعذيب والإلـقاء فى السجون بغير ذنب واضح.

ويقسـم بعض المؤرخين تـاريخ البلاد الإقتصـادى إلى ثلاث فترات متـميزة هى:

١ـ الفترة الأولى (١٨٨٥ ـ ١٩٠٨): وهى فترة الإستغلال غير المنظم وهى الفترة التـى قامت فيها ماسميت بـدولة الكنغو الحرة، وفى هذه الفـترة أستغل الأهالى وأسـتغلت أراضيهـم إلى أبعد حد، فقـد أعتبرت أرض الكنـغو ومن عليها ملكاً للملك ليوبولد الثانى.

٢ـ الفترة الـثانية (١٩٠٨ ـ ١٩٢٠): فترة إستثمـار المواد الخام والمعادن من أجل الإتجار بها كمـا هى دون بذل أى جهد لتقدم الأهالى أو تحـسين أحوالهم أو تدريبهم على استغلال موارد بلادهم.

٣ـ الـفتـرة الثـالثـة (١٩٢٠ ـ ٣٠ يونيـة ١٩٦٠): فترة التـصنيع والـتقدم الزراعى، مع عدم إتـاحة الفرصة للكنغولـيين لمباشرة الحقوق السـياسية وذلك عملاً بسياسة الوصايـة الأبوية التى أشرنا إليها سابقاً والتى تنـظر للشعب على إنه غير كفء للإضطلاع بمهام الحكام والإدارة.

وحين تسـلمت الحكومة الـبلجيكيـة إدارة الكنغو سنـة ١٩٠٨ بدأت تبذل بعض الجهد فأنـشأت إدارة للصحة فى ليوبولد فيـل، وفى سنة ١٩٢٢ أنشأت معهداً لطب المناطق الحارة فى انتورب.

وكان نشاط الشركات والـهيئات الأهلية والتبشيريـة فى هذا المجال أكثر من نشاط الحكومة البلجيكية ـ لكـن تركز إهتمام هذه الشركات أولاً على خدمات

موظفيها خاصة الأوربيين منهم ثم أخذ هذا النشاط يتجه أيضاً للوطنيين فى الثلاثينات من هذا القرن.

ومع ذلك فإن الاحصائيات الرسمية التى نُشرت لعدد المستشفيات والأطباء ومساعديهم من القائمين على علاج الأفريقيين - تدل دلالة واضحة على أنه حتى هذه الناحية الانسانية لم تكن تلقى من اهتمام الأوربيين حتى ما تحتمه مبادئ الاستغلال السليم.

الحركة الوطنية واستقلال الكنغو:

حرصت بلجيكا على فرض ستار حديدى يحول دون إتصال الكنغو بالتيارات التى تجرى فى القارة، كما منعت قيام الأحزاب السياسية - لكن لم تستطيع أن تحافظ على هذه العزلة العجيبة إلى الأبد فكان لابد أن تهز الكنغو أحداث الحرب العالمية الثانية وما تموج به القارتان الأفريقية والأسيوية من حركات تحررية.

وحاولت بلجيكا أن تواجه المشكلة بحل آخر فأصدرت بعض التشريعات عام ١٩٥٧ بإنشاء مجالس المديريات والمجلس الإستشارى العام للكنغو. ولكن عدد الأفريقيين فى هذه المجالس بوضعها السابق شرحه لم تكن البديل السليم للنظام التشريعى الذى يطالب به الكنغوليين، بالإضافة إلى المشكلات الأخرى الخاصة بالأجور والمساواة فى الحقوق لكافة المواطنيين دون مراعاة اللون، وكذلك الإصلاحات الإجتماعية التى أخذ بعض الكنغوليين يشعرون أن مجتمعهم فى مسيس الحاجة إليها (ولم يلبث أن ظهرت **عدة أحزاب وطنية** مثل حزب أباكو الذى رأسه كازافوبو، وحزب **الحركة الوطنية الكنغولية** وكان على رأسه (**باتريس لومومبا**) وحزب التضامن الأفريقى الذى رأسه انطون جيزنجات (Anto nie Gizenga).

وكانت المظاهرات العنيفة التى اجتاحت ليوبولد فيل فى يناير ١٩٥٩ نذيراً بتطور الحوادث فى الكنغو مما دعا ملك بلجيكا الملك بودوان (Baudouin) لأن يُصدر بياناً يعد فيه بمنح الكنغو الإستقلال، كما تشكلت بعثة برلمانية للتحقيق فى أسباب الإضطرابات وما تراه من وجوه الإصلاح.

وتجددت الإضطرابات فى أواخر عام ١٩٥٩ خاصة فى (ستانلى فيل) عاصمة الإقليم الشرقى وموطن (باتريس لومومبا) الذى أُعتقل بتهمة تدبير الإضطرابات.

واضطرت السلطات البلجيكية للإفراج عن باتريس لومومبا ليشترك فى مؤتمر المائدة المستديرة فى بروكسل الذى عُقد فى مستهل عام ١٩٦٠ وحضره ممثلون للأحزاب الكنغولية المختلفة وأنهى المؤتمر جلساته فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٠، وتقرر إعلان استقلال الكنغو يوم ٣٠ يونية ١٩٦٠.

واجريت الانتخابات وتولى على أثرها لومومبا رئاسة الحكومة ـ ولكن حاولت بلجيكا أن تحقق بالخيانة والدسيسة ما لم تستطع تحقيقة بالوسائل العادية فعزل لومومبا فى ستمبر عام ١٩٦٠ واعتقل ثم نقل إلى كاتنجا وحل محله عميل بلجيكا (تشومبى) وأغتيل لومومبا فى ١٧ يناير ١٩٦١[1].

لكن رغم ذلك استطاعت الكنغو أن تحافظ على استقلالها وأن تدخل بعد ذلك عضواً فى منظمة الوحدة الأفريقية منذ قيامها فى عام ١٩٦٣، وفى ٢٤/١١/٦٥ تولى السلطة فى البلاد الرئيس موبوتو سيسيكو، وفى ٢٧/١٠/٧١ تغير إسم البلاد إلى جمهورية زائير وهو الإسم الذى كان يعرف به حوض الكنغو قبل الإستعمار.

إنهاء حكم موبوتو:

حكم موبوتو البلاد حكما دكتاتوريا ـ وانفرد بالسلطة واستغل ثروة البلاد الطائلة للاثراء وقد قامت فى الأقليم الشرقى (شابا) حركة انفصالية لكن نجح موبوتو ـ بمساعدة قوات من المغرب ومن فرنسا ـ فى قمع هذه الحركة ـ وقد حثته الدول التى أيدته فى حربه ضد الخارجين على حكومته على إدخال النظم الديمقراطية فى نظام حكمة.

وقد شهدت الكونغو فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين

(١) للمزيد من المعلومات عن الحركة الوطنية فى الكونغو يرجع إلى:
Le Marchand, René: Political Awakening in the Belgian Congo (1964).

اضطرابات عدة وكان موبوتو فى الفترة الآخيرة من حكمه مريضا بسرطان المثانة ويعالج فى هولندا.

وقد نجح (رولان كابيلا) فى ١٧ مايو عام ١٩٩٧ فى أن يدخل العاصمة كنشاسا على رأس عدد من المسلحين من قبائل التوتسى سرا وأعلن كابيلا عزل موبوتو وغير اسم زائر إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لكن حدثت حركة تمرد ضد حكم رولان كابيلا ـ وفى ١٠يوليو ١٩٩٩ وقع فى لوزكا عاصمة زامبيا اتفاق لوقف أطلاق النار فى الكونغو ووافقت عليه كل من أوغندة ورواندا اللتين كانتا تدعمان المتمردين وكذلك زيمبابوى، وانجولا وناميبيا التى أيدت كابيلا. لكن لم تنفذ بنود الاتفاق ـ وفى ١٥ يناير ٢٠٠١ أغتيل رولان كابيلا برصاصة أطلقها عليه أحد حراسة وقرر المؤيدون لكابيلا أن يخلفه ابنه (جوزيف كابيلا) فى الحكم وفى قيادة القوات المسلحة [١].

(١) للمزيد من المعلومات يرجع لكتابيا: مشكلات أفريقية.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

(١) كوامى، انكروما: نحو تحرير المستعمرات (ترجمة عبدالعزيز عتيق) (١٩٥٨).

(٢) راشد، البراوى: الكنغو وحقيقة مؤامرة الإحتكار (١٩٦١).

(٣) رياض، زاهر: استعمار القارة الأفريقية واستقلالها (القاهرة ١٩٦٦).
الأمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر (القاهرة ١٩٤٨).

(٤) محمد صبرى: أفريقيا بين الدول الأوربية (القاهرة ١٩٥٩).

(٥) محمد صفى الدين: تاريخ مديرية خط الإستواء المصرية من فتحها إلى

(٦) عمر طوسون ضياعها (١٨٦٩ ـ ١٨٨٩) ٣ أجزاء (القاهرة ١٩٣٧).

(٧) على إبراهيم عبده: المنافسة الدولية فى أعالى النيل (القاهرة ١٩٥٨).

(٨) عبدالملك عوده: السياسة والحكم فى أفريقيا (القاهرة ١٩٥٩).

(٩) شوقى الجمل: مشكلات أفريقية معاصرة

(١٠) عبدالله عبدالرازق: مشكلات وقضايا أفريقية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(1) Banning, Emile: Le Partage Politique de I"Afriqued'apres Les transactions internationales Les Pleus recente 1885 á 1888 (Bruxelles 1888).

(2) Beck: Congo Belge (N. D).

(3) Brauach, George: Belgian Administration in the Congo (London 1961).

(4) Burdon, Adolphe: Les Arabes dans L' Afrique Centrale (Paris 1885).

(5) Castelein, S. J. The Congo State, Its origin, Rights and Duties, The Charges of its occurers (London 1908).

(6) Comelian, Jean: Stanley et Loepold.

(7) Crowe, Sybile, E.: The Berlin West African Conference (1884 - 1885). (London 1942).

(8) Delcommune, Alexandre: L' Avenu du Congo Belge menac (Bruxelles 1919).

(9) Dumont, J. H.: La cable Ronde Belgo congolaise (Bruxelles 1961).

(10) Gardiner, A. G. The Life of Sir William Harcourt 2 Vols. (London 1923).

(11) Gunther, Joh,: Inside Africa (1953).

(12) Hertslet, E. The Map of Africa by Treaty Vol. 2 (London 1909).

(13) Hinde, Sidney Langford: The Fall of the Congo Arabs (London 1897).

(14) Johnston, H. H. : A History of Colonization of Africa by Alien Races (Cambridge 1913).

(15) Keltie, Sir John Scott: The Partition of Africa (London 1985).

(16) Keith, Arther Berriedale: The Belgina Congo and The Berlin Act (Oxford 1919).

(17) Lemarchand, René: Political Awakening in the Belgian Congo (1964).

(18) Moeel, E. D. : King Leopold's Rule in Africa.

(19) Morel, E. D.: The Future of the Congo (London 1909).

(20) Mount, Morres, V.: The Congo Independent State (London1906).

(21) Roper, J. J.: Labour Problems in West Africa (London 1958).

(22) Slade, Ruth: King Leopld's Congo (London 1962).

(23) Slade, Ruth: The Belgian Congo (London 1961).

(24) Stanley, Henry, M.: The Congo and the founding of its Free State (2 Vols. 1885).

(25) Stemmans, A.: La Reprise du Congo par La Belgique (Bruxelles 1949).

(26) Theodor, Semor: La Congo (Bruxelles 1919).

الفصل السابع

الاستعمار الإيطالى فى أفريقيا

المحتويات :

١ - علاقة إيطاليا بأفريقيا فى العصور القديمة والوسطى وأوائل العصور الحديثة.

٢ - اتجاه إيطاليا بعد تحقيق وحدتها إلى شرق أفريقيا قبل اتجاهها لشمال القارة وأسباب ذلك.

٣ - الظروف التى تكونت فيها مستعمرة إريتريا.

٤ - أطماع إيطاليا فى الحبشة - معاهدة أوتشيالى.

٥ - معركة عدوة ١٨٩٦ ونتائجها.

٦ - وصول الفاشيست للحكم فى إيطاليا وغزو أثيوبيا فى عام ١٩٣٥.

٧ - الصومال الإيطالى.

٨ - إيطاليا فى شمال أفريقيا.

٩ - الدعوة السنوسية انتشارها ومبادئها ومواجهتها للغزو الإيطالى لليبيا.

١٠ - أدوار الحرب الإيطالية الليبية.

١١ - كفاح عمر المختار ضد الإيطاليين.

١٢ - سياسة إيطاليا الاستعمارية فى أفريقيا.

١٣ - الحرب العالمية الثانية وتصفية المستعمرات الإيطالية فى أفريقيا.

نزلت إيطاليا ميدان الاستعمار متأخرة ويرجع ذلك لأسباب فى مقدمتها تأخر الوحدة الإيطالية - لكن علاقة إيطاليا بأفريقيا علاقة قديمة ترجع إلى (الإمبراطورية الرومانية) وامتدادها إلى هذه القارة، وبعد ذلك لعبت إيطاليا كدولة موحدة وكذا كدويلات دوراً آخر على المسرح الأفريقى - فبيزا ، وجنوه، والبندقية كانت بينها وبين شمال أفريقيا علاقات توطدت وتوثقت عُراها فى العصور الوسطى.

أضف إلى هذا الدور الخطير الذى لعبته الموانى الإيطالية وخاصة جنوه، والبندقية فى نقل تجارة الهند والشرق من الموانى المصرية إلى أوربا واستمر هذا النشاط حتى العصر الحديث.

وكانت إيطاليا قد توحدت تحت تاج بيد منت، ونودى بالملك فيكتور عمانوئيل ملكًا على إيطاليا الموحدة فى فبراير عام ١٨٦١ ، ولم تنضم البندقية وروما لهذه المملكة الإيطالية إلا فيما بعد - فلم تكتمل الوحدة الإيطالية إلا فى عام ١٨٧١م.

واتجهت أنظار الإيطاليين بعد تحقيق وحدتهم إلى **تونس** بعد أن احتلت فرنسا الجزائر فى ١٨٣٠ على أن تردد الإيطاليين ترك المجال للفرنسيين فاحتلوا تونس نهائيًا سنة ١٨٨١ ، وكان لاحتلال فرنسا لتونس أثر عميق فى مملكة إيطاليا الفتية إذ اعتبره الإيطاليون ضربة موجهة لمصالحهم فى البحر المتوسط.

أولا - إيطاليا فى شرق أفريقيا:

أراد الإيطاليون أن يعوضوا ما فاتهم نتيجة احتلال فرنسا لتونس بالتوسع فى منطقة البحر الأحمر وشرق أفريقيا، وسنحت لهم الفرصة عقب تمزق وحدة وادى النيل نتيجة الثورة المهدية فى السودان والاحتلال البريطانى لمصر وإجبار مصر على سحب قواتها من السودان.

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو:

لماذا اتجه الإيطاليون فى ذلك الوقت إلى شرق أفريقيا ولم يسرعوا للانقضاض على ليبيا الولاية العثمانية الباقية فى شمال أفريقيا.

لعل السبب الذى من أجله أجلّت إيطاليا اتخاذ خطوة حاسمة فى ليبيا بعد احتلال الفرنسيين لتونس هو إسراع الدولة العثمانية بإرسال ١٠,٠٠٠ جندى إلى ليبيا لحمايتها مما أصاب تونس - مما اضطر الإيطاليين لأن يقرروا أن الوقت لم يحن بعد للعمل فى هذه المنطقة.

هذا بالإضافة إلى أن ظروف مصر وأملاكها فى السودان وعلى سواحل البحر الأحمر شجعت الإيطاليين على الاتجاه لشرق أفريقيا لتحقيق أطماعهم الاستعمارية هناك - خاصة أنهم وجدوا تشجيعا من انجلترا لذلك .

سنحاول أن ندرس الظروف التى أحاطت بتكوين الامبراطورية الإيطالية فى شرق أفريقيا فى ذلك اوقت.

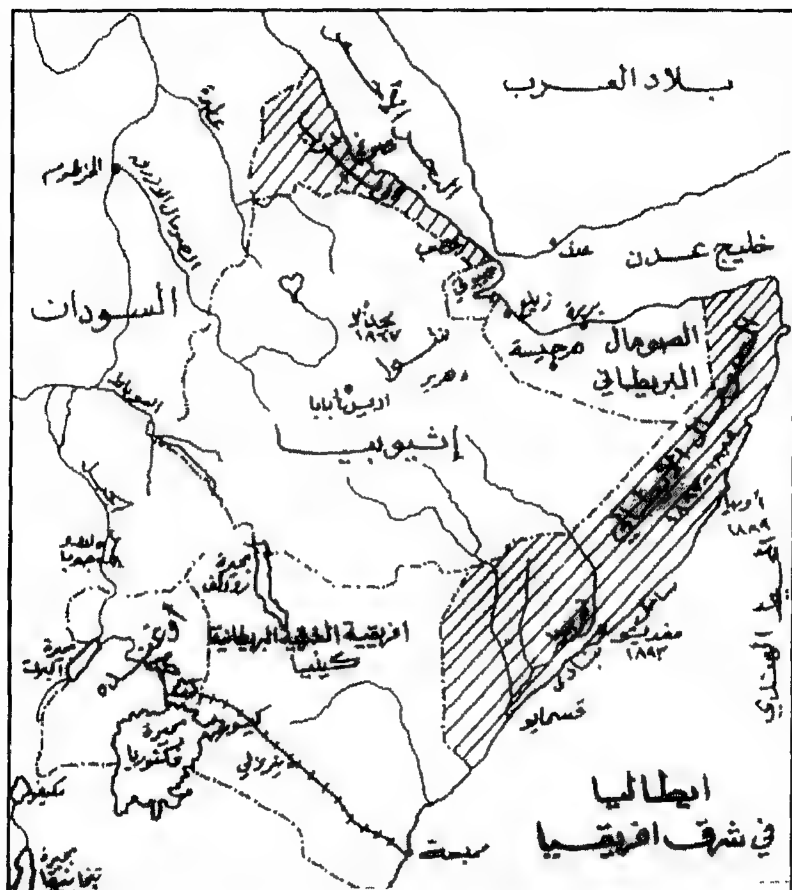
١- اريتريا (Eritrea)

ترجع نواة النفوذ الإيطالى فى شرق أفريقيا إلى النشاط التبشيرى فى هذه الجهات، ومن أشهر المبشرين الذين لعبوا دوراً بارزا فى هذا المجال القس سابيتو (Sapetto) وكان قد وفد إلى الحبشة فى عام ١٨٣٨ فى جماعة من المبشرين وزار إقليم بوغوص وعاش بين القبائل هناك سنوات عدة، وحين عاد إلى إيطاليا فى عام ١٨٦٩ كانت قد اختمرت فى ذهنه فكرة أن إيطاليا يجب أن يكون لها ميناء على البحر الأحمر تتخذ منه ركيزة لنشاطها هناك خاصة بعد أن أصبحت لهذا البحر أهمية ملاحية خاصة بعد افتتاح قناة السويس للملاحة فى عام ١٨٦٩ .

ولقيت آراء سابيتو ترحيبا من السنيور روباتينو (Rulbation) مدير شركة **روباتينو الإيطالية** للملاحة ، وكان هذا الأخير يبحث مسألة إنشاء خط ملاحى للشركة بين البندقية وموانى الهند والصين عن طريق قناة السويس والبحر الأحمر فكلف القس سابيتو بالتوجه إلى البحر الأحمر للبحث عن بقعة صالحة لتأسيس محطة تجارية للشركة الإيطالية لخدمة الخط الملاحى المقترح وأن يقوم بشراء البقعة التى يقع فيها اختياره عليها إذا تمكن من ذلك [١].

---

(١) عن سواكن ومصوع تحت الإدارة المصرية انظر:
شوقى الجمل: سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (القاهرة ١٩٧٤).



شكل رقم (١٣) إيطاليا فى شرق أفريقيا

١- تحقيقا لـهذه الرغبة عاد القس سابـيتو إلى المناطق الواقعـة على ساحل البحـر الأحمر واستـطاع أن يستـأجر من بعـض شيوخ القـبائل باسـم شركة روباتينو منطقة واسعة على (**خليج عصب**) ورفع عليها العلم الإيطالى وكانت كل سواحل البحر الأحمر الأفريقية فى ذلك الوقت خاضعة للنفوذ المصرى.

وحين علم محافظ سواحل البحر الأحـمر المصرى بخبر هذه الاتفاقات بين مشايخ القبائل والأجـانب بادر بإرسال احتجاج إلى القس سابيتـو باعتباره ممثل شركة روباتينو على هذه التصرفات غير القانونية وأوضح فى احتجاجه أن **كل الساحل حتـى (رأس حافون) ملك للحكـومة المصرية** وليـس من حق شـيوخ القبائل أو غيرهم التصرف فى هذه المناطق[١].

وجرت محادثات طويلة بين مصر والدولة العثمانية فى هذا الشأن وتدخلت الحكومة الإيـطالية فى المسألـة لمساندة الشركة الإيطـالية وبذا لم تصبـح المسألة مشكلة بين الحكومة وشركة بل صارت مشكلة سياسية.

على أن إيـطاليا وإن كانت قـد جددت أكثر من مرة ادعـاءها بأحقيتـها فى وضع يدها على عصب لكنها لم تتخـذ إجراءًا فعليا لاحتلال هذه المنطقة حتى يوليو ١٨٨٢ حيـن أيقظ ضرب الاسكندرية بالقـنابل أوربا ونبهها إلى الـتغيير الذى يوشك أن يخـل بموازين النفوذ الأوربى فى أفريقـيا فاشترت **الحـكـومـة الإيطـاليـة** ميناء عصب من الشركة الإيطاليـة، وهكذا أصبحت لإيطاليا ركيزة يمكن أن تتوسع منها فى الساحل الأفريقى.

وقـد **أيدت بريطانيـا إيطاليا** فى أول الأمر لتتخذ منها حـليفًا لها فى المسألة المصريـة ولتتخذ مـنها درعا تقـاوم به توسع حكـومة الدراويش بالإضـافة إلى الوقوف فى وجه الأطمـاع الفرنسية فى هذه الجهات ، هـذا على الرغم من أن بريطانيا كانت قـد عقدت مع مصر فى ٧ سبتمبر ١٨٧٧ معاهـدة اعترفت فيها بسيادة مصر على كل سواحل الصومال لغاية رأس حافون[٢].

(١) شوقى الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر (القاهرة ١٩٥٨) وثيقة ٣٧ ، وثيقة ٧٧.

(٢) نص هذه المعاهدة موجود فى شوقى الجمل: نفس المرجع السابق وثيقة ٦٦.

وتشجعت إيطاليا بتأييد بريطانيا لها وأسرعت بنشر الوثائق الخاصة باحتلال عصب، وتقدمت الحكومة الإيطالية لمجلس النواب الإيطالى بمشروع قانون لتنظيم هذه المستعمرة (مستعمرة عصب) وأقر البرلمان الإيطالى هذا المشروع فى ٥ يوليو ١٨٨٢ .

وهكذا يعتبر يوم ٥ يوليو ١٨٨٢ تاريخ ميلاد امبراطورية إيطاليا الاستعمارية عبر البحار، ولم تكد إيطاليا تثبت أقدامها فى عصب حتى أسرعت باستكمال سلطانها شمالا وجنوبا.

٢- واتجهت أنظار الإيطاليين لميناء (مصوع) الهام خاصة أن الأنباء قد تواترت بعزم مصر على إخلائه، وترجع أهمية هذا الميناء إلى أنه خرج طبيعى على البحر الأحمر لكل الأقاليم الشمالية فى الحبشة.

وكان هذا الميناء وميناء (سواكن) تابعين لإيالة جدة العثمانية وكان يطلق على هذه الجهات اسم (ولاية الحبش) لأن هذه الأقاليم هى التى تشرف على الحبشة . وقد ألح الخديو إسماعيل على الدولة العثمانية فى أن تضم مينائى سواكن ومصوع لمصر فى مقابل أن يؤدى للخزانة العثمانية ما كانت تجبيه من جمارك تلك الثغور، وكللت جهود مصر لضم الميناءين بالنجاح فصدر فرمان فى مايو ١٨٦٥م بوضع الميناءين تحت إدارة الحكومة المصرية(١).

وتذرعت إيطاليا بمقتل أحد الرحالة الإيطاليين فى مصوع على أيدى أفراد الدناكل وسيرت سفنها الحربية عبر قناة السويس إلى مصوع، وكان موقف الحكومة الإنجليزية مشجعًا للإيطاليين على المضى فى خطتهم، كما شجعهم أيضًا تخاذل الدولة العثمانية عن اتخاذ أى إجراء حازم عندما أبرقت إليها مصر بأنباء السفن الحربية التى عبرت القناة فى طريقها لمصوع.

وفى ٥ فبراير ١٨٨٥ وصلت سفينتان إيطاليتان إلى ميناء (مصوع) واحتلت

---

(١) عن سواكن ومصوع تحت الإدارة المصرية - انظر:
شوقى الجمل : سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (القاهرة ١٩٧٤).

القوات الإيطالية المراكز الهامة والقلاع بالميناء ورفعت عليها العلم الإيطالى فى ٢٥ فبراير ١٨٨٥.

ورغم **احتجاجات الدولة العثمانية** على اعتداء إيطاليا على الحقوق المشروعة للدولة، ورغم تأييد روسيا وفرنسا والنمسا والمجر لتركيا فى موقفها الخاص بصيانة حقوقها فى هذه الجهات - فإن إيطاليا استمرت فى تنفيذ خطتها معتمدة على تأييد بريطانيا.

وعمدت إيطاليا بعد استيلائها على مصوع إلى القضاء على آخر مظهر للسيادة المصرية فيها بإجبار وكيل محافظة مصوع المصرى على مغادرتها، وأعلنت الحكومة الإيطالية فى ٢٥ يوليو **السيادة الإيطالية على مصوع**.

والطريف إنه رغم سحب الإدارة المصرية من مصوع وزوال كل مظهر من مظاهر التبعية فيها لمصر - فقد ظلت مصر تدفع الجزية الخاصة بمصوع للباب العالى.

وتوغلت القوات الإيطالية فى الأراضى الداخلية فيما يلى مصوع غربا كما مدت سلطانها شمالا حتى وصلت إلى ١٠٠ ميل جنوب شرق سواكن، وفى الجنوب أصبحت المناطق الإيطالية متاخمة للممتلكات الفرنسية فى شرق أفريقيا ومقابلة لباب مندب.

وفى ١٨٩٠ أصدرت إيطاليا مرسوما بتوحيد الممتلكات الإيطالية فى ساحل البحر الأحمر فى مستعمرة واحدة سميت باسم **(اريتريا)**.

هكذا استطاع الإيطاليون تكوين هذه المستعمرة بتأييد بريطانيا وتشجيعها لهم.

٢- أطماع إيطاليا فى الحبشة

منذ أن وضعت إيطاليا أقدامها فى الساحل الأفريقى اتجهت أنظارها إلى الحبشة فأخذت الحكومة الإيطالية تتحرك من الساحل لتكتشف المناطق المتجهة صوب الحبشة وكان هذا بالطبع بموافقة حلفائهم الإنجليز.

١- وكانت قد عقدت بين الإمبراطور يوحنا امبراطور الحبشة وبين بريطانيا فى عام ١٨٨٤ معاهدة صداقة ، لكن انجلترا[١] - ولم يكن قد مضى عام على معاهدتها هذه مع الحبشة - سمحت لإيطاليا **باحتلال مصوع** فى فبراير ١٨٨٥، واحتج الإمبراطور الحبشى الذى كان قد نفذ ما تعهد به من مساندة المصريين على إخلاء حامياتهم فى المدد المحددة من المهديين ، وأشار إلى أن ذلك فيه مخالفة صريحة للاتفاق الذى تم بينه وبين الإنجليز الذى نص فيه على أن بريطانيا تضمن حرية نقل التجارة للحبشة ومصوع، على أن يعود إقليم (بوغوص) فى الشمال للحبشة - وكان المصريون قد أخلوه.

٢- ورسمت إيطاليا سياستها تجاه الحبشة بعد ذلك على أساس مساعدتها **منليك** (Menelık) حاكم شوا (Shoa) الحبشى والمنافس للإمبراطور يوحنا على العرش وأمدته بالسلاح للوقوف فى وجه الإمبراطور نفسه.

وفى عام ١٨٨٦ حدث صدام بين الإيطاليين والأحباش، حين تقدم ٥٤٠ مقاتلا إيطاليا داخل الأراضى الحبشية فحاصرهم أحد قادة الأحباش وأوقع بهم هزيمة ساحقة فى ٢٥ يناير ١٨٨٧، وشعرت إيطاليا بالصدمة الموجهة إليها وكاد نطاق الحرب يتسع بين الطرفين لولا تدخل انجلترا التى وُفقت فى ترتيب صلح مؤقت بين الإيطاليين والإمبراطور يوحنا الذى رحب بهذا الصلح لأنه يتيح له فرصة التفرغ لمحاربة الدراويش بالإضافة إلى مواجهة ثورة منليك وغيره من رؤوس الحبشة المناهضين له ، على أن يوحنا وإن كان قد انتصر على الدروايش فى (معركة القلابات) فى عام ١٨٨٩ لكنه أصيب بجرح مميت.

وانتهزت إيطاليا فرصة انشغال الإمبراطور الحبشى يوحنا بالحرب ضد الدراويش ثم فرصة موته ، واشتداد الخلافات الداخلية بين حكام المقاطعات - فتقدمت واحتلت (إقليم تيجرى) وأصبحت بذلك تتحكم فى الطرق الجبلية المؤدية إلى الحبشة.

---

(١) عقدت إنجلترا هذه المعاهدة مع الإمبراطور يوحنا بعد حملتها التى أرسلتها بقيادة نابير Napierضد سلفه الإمبراطور تيودور - انظر التفاصيل فى :

Wolf Leonard: Empire & Commerce in Africa (1920) P.146.

٣- وقد آلت السلطة فى الحبشة بعد ذلك إلى منليك حليف الإيطاليين، على أن هذا الحادث الذى يبدو لأول وهلة أنه يخدم مصالح الإيطاليين فى الحبشة لم يؤد فى الحقيقة لهذه النتيجة المنتظرة، فقد ظن الإيطاليون أن منليك مدين لهم بالوصول للعرش فيجب ألا يخالف لهم أمرًا واستنادا لذلك وبموافقة انجلترا - استمرت إيطاليا فى تنفيذ سياستها التوسعية فى الحبشة.

وحدث فى مايو سنة ١٨٨٩ أن أبرمت إيطاليا مع منليك المعاهدة الشهيرة المعروفة باسم (**معاهدة أوتشيالى** Uecialli) على اسم المدينة الحبشية التى وقُعت فيها ، وقصة هذه المعاهدة طريفة لأنها توضح أسلوبا آخرًا من الأساليب التى اتبعتها الدول الاستعمارية فى القارة الأفريقية فقد كُتبت هذه المعاهدة من نصين أحدهما إيطالى والآخر حبشى، وجاء نص المادة (١٧) فى النص الإيطالى مختلفا عن النص الحبشى المكتوب باللغة الأمهرية . وقد جاء فى النص الحبشى ما يعنى أن للإمبراطور الحبشى الحرية فى أن يستعين بالحكومة الإيطالية فى علاقاته مع الحكومات الأخرى، بينما يقضى النص الإيطالى بأنه على الإمبراطور أن يستعين بالحكومة الإيطالية فى علاقاته مع الحكومات الأخرى وكان معنى هذا فى زعم إيطاليا أن ملك الحبشة قد وافق على تكليف الحكومة الإيطالية بإدارة جميع شئون الحبشة الخارجية مع الدول والحكومات الأخرى.

واتضح ما تهدف إليه إيطاليا من هذه المعاهدة حين أبلغت الدول العظمى بأن ملك الحبشة قد وافق على تكليف الحكومة الإيطالية بإدارة جميع شئون الحبشة الخارجية مع الدول والحكومات الأخرى وأنها تقوم بتبليغ الدول بهذا الأمر بناء على ما تقضى به المادة ٣٤ من قرارات مؤتمر برلين الصادرة فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥[(١)] وكان معنى ذلك أن الحبشة **أصبحت محمية إيطالية** وظل إمبراطور الحبشة لا يعلم شيئًا عن الاتجاه الإيطالى إلى أن أوضحت فرنسا للإمبراطور مرمى التبليغ الإيطالى، فما كان من الإمبراطور إلا أن أرسل خطابًا

(١) المادة ٣٤ من قرارات مؤتمر برلين تقضى بضرورة إخطار أية دولة من الدول فى حالة فرض نفوذها على أرض جديدة فى أفريقيا - انظر: Hartslet , Sir Edward: The Map of Africa By Treaty VOL2 P.P 454-57.

دوريا للدول الكبرى يؤكد فيه عدم موافقته على جعل بلاده تحت الحماية الإيطالية وأنه مقيد بالنص الحبشى الذى وقع عليه الطرفان.

وكان رد إيطاليا على اعتراضات الإمبراطور الحبشى أنه إذا كانت الترجمة الأمهرية غير مطابقة للنص الإيطالية فإن المسئول عن هذا الخطأ هو سكرتير الإمبراطور ومترجمه فقط.

وكان طبيعيًا ألا تعترف كل من فرنسا وروسيا بما ادعته إيطاليا من حمايتها للحبشة بموجب تفسير النص الإيطالى لمعاهدة أوتشيالى.

وهكذا كان لابد أن تصطدم القوتان ، قوة الإيطاليين وقوة الأحباش ووراءكا منهما الدول الأوربية التى وجدت فى هذا الصراع فرصة لتحقيق مآربها، فكان لابد أن يُرفع الستار عن فصل آخر من هذه التمثيلية الدولية واستعدت إيطاليا لغزو الحبشة وتحقيق أطماعها فيها.

معركة عدوة ونتائجها

اعتبر الإيطاليون إلغاء منليك لمعاهدة أوتشيالى بمثابة إعلان للحرب فتقرر من جانبهم إعلان الحرب على الحبشة، وأخذوا يزحفون على أقاليم الأمهرا والتيجرى وتقدموا صوب أكسيوم وواجهوا مقاومة عنيفة فى تقدمهم نحو هذه المدينة المقدسة. وأعطى الدفاع عن هذه المدينة لمنليك شهرة عظيمة فلقد أضحى فى نظر الأحباش بطلا يدافع عن كيان هذه البلاد، ولم تنجح إيطاليا فى تفرقة الأحباش حيث انضم كل الرؤوس البارزين إلى صفوف الإمبراطور منليك.

أحداث المعركة:

فى أوائل مارس عام ١٨٩٦ كان الجيش الإيطالى فى طريقه إلى عدوه العاصمة القديمة لإقليم تيجرى [١].

وقد ترك الإيطاليون قوة مكونة من ٢٧٨٥ رجلا لحماية المخازن والمعسكر فى انتسكيو (Entiscio) ولكن اثنين من جواسيس الرأس ألولا أخبراه وقد كان

---

(١) Smith Mack , D: Italy , a Modern History . P.P.179 -80.

على بعد ميل شمال أديس أبابا بأن العدو الإيطالى فى طريقه إلى عدوه وفى الحال أخبر ألولا منليك والقواد الآخرين واستعد الأحباش للمعركة، وقبل شروق الشمس اكتشف الأحباش أن الجناح الأيسر للجيش الإيطالى كان بالفعل قد استقر على المنحدرات الغربية للتلال المواجهة لهم وانقسم الجيش الإيطالى إلى عدة مجموعات بقيادة رؤساء كل مجموعة وبقى الجنرال براتيرى مع القوات الاحتياطية.

وبدأت المعركة بهجوم بالمدفعية ، وقد أحدث الإيطاليون خسائر فادحة لجموع الأحباش، ولكن بعد وصول البنادق الحبشية السريعة الطلقات تمكن الأحباش من صب نيران بنادقهم على الإيطاليين وتمكنوا من إسكات مدافعهم التى نفذت ذخيرتها وبالتدريج أحاطت القوات الحبشية بالجيش الإيطالى، وجاءت الموجة الأخيرة من التقدم الحبشى وصارت عملية المقاومة أمرا مستحيلا لأن ذلك سوف يؤدى إلى مجزرة للباقين على قيد الحياة من الإيطاليين، ولم يبق سوى الاستسلام، وهكذا وبعد أن نفذت كل الذخيرة، استسلمت البقية الباقية من الجناح الأيسر للقوة الإيطالية للحبشة، وأصبحت القوات الحبشية حرة الحركة ويمكنها أن تساعد بقية القوات ضد كتيبة الجنرال اريموندى (Arimondi) قائد كتيبة المشاة الإيطالية، وحاول اريموندى وقواده من الإيطاليين أن يمنعوا تقدم الأحباش دون جدوى ، وبدأ القواد الإيطاليون تنظيم عملية الانسحاب لكن وسط هذه الكوارث وتلك الفوضى انقض الأحباش على الإيطاليين الذين قاوموا بكل ما استطاعوا من قوة.

كانت الكارثة ضخمة بالنسبة للإيطاليين فقد بدأ انسحاب القوات الإيطالية تحت ضغط الهجوم الأثيوبى ، وأرسل الرأس الولا إلى الإمبراطور منليك يطلب منه قوات الفرسان من الجلالكى يقطع على الإيطاليين خط انسحابهم، ولو استخدم الرأس الولا قوات الفرسان ضد بقية الجيش الإيطالى لأجبره على الاستسلام نهائيًا، ولما عادت الفلول الباقية من الجيش الإيطالى المنهزم إلى قواعدها ، وقد انتشر الرعب فى كل ارتيريا بعد هذه الهزائم وهرب المزارعون الإيطاليون إلى أسمرة ومن هناك إلى مصوع ، كما هربت الجماعات المدنية من الأوربيين من أسمرة وكيرين إلى المناطق المحصنة على الساحل.

أما بقية الجيش الإيطالى فقد شقت طريقها نحو القلاع بالقرب من أسمرة، وكان الشيء الوحيد الذى منع الإمبراطور منليك من مواصلة تقدمه هو نقص المؤن اللازمة للجيش ، ولو سمح للرأس الولا بالتقدم بقواته فمما لا شك فيه أن الأثوبيين كان فى استطاعتهم الاستيلاء على كل هضبة الحماسين ، ومنطقة البوغوص حيث كانت القوات الإيطالية بعد الهزيمة فى حالة سيئة وغير قادرة على المقاومة الفعالة.

وبعد المعركة استطاع الإمبراطور منليك أن **يأسر** ٤,٠٠٠ رجلا من الإيطاليين وكان من بينهم عدد كبير من الضباط وأحد القواد، كذلك استولى على كل المدفعية الإيطالية وتقدر بحوالى ٦٥ مدفعًا و١١,٠٠٠ مسدس وهكذا دفع الإيطاليون الثمن غاليا فلقد لقى حوالى ٦,٠٠٠ جندى مصرعهم وجرح ١,٤٢٨ جنديا وبلغت الخسائر أكثر من نصف القوة التى شاركت فى المعركة وهى بلا شك خسارة لم تجرِ لجيش أوروبى حديث[١].

أما عن خسائر الأحباش فإنها بلغت حوالى ستة آلاف قتيل وحوالى ثمانية آلاف جريح ولم يتم أسر أسير واحد وفى الوقت الذى **تحطمت فيه القوة الإيطالية** ظل الجيش الحبشى بعد المعركة فى حالة جيدة واستطاع الامبراطور منليك بعد يوم واحد من المعارك أن يهزم الإيطاليين وكانت الهزيمة أبشع ما منيت بها أمة فى القرن التاسع عشر وكان فى مقدور جيش منليك أن يتقدم خلف الإيطاليين ويلقى بهم فى البحر لولا وجود بعض الخلافات الداخلية ولقلة المؤن اللازمة لجيشه[٢].

معاهدة الصلح (معاهدة أديس أبابا ١٨٩٦).

حققت الحبشة نصرًا كبيرا على القوات الإيطالية وضمنت لنفسها جيلا أو جيلين من الاستقلال ، وغيّر الإيطاليون موقفهم من الحبشة بعد انتصارات

---

(١) Marcus , Harold: the Life and Times of Menelik I I , P .173.

(٢) Budge, E.Q.W : History of Ethiopia, P39.

ملاحظة : للدراسة المستفيضة لمعركة عدوة ونتائجها يرجع إلى عمر محرم أحمد عبد الرحمن : معركة عدوة وآثارها على الصراع الاستعمارى فى شرق أفريقيا (١٨٩٦ - ١٩٣٥) رسالة ماجستير غير منشورة - معهد البحوث الأفريقية ١٩٩٠.

الإمبراطور منليك ، وفى ١٣ أغسطس أبلغت الحكومة الإيطالية الدكتور نيرازينى (Nerazzini) المفاوض الإيطالى فى مباحثات السلام مع أثيوبيا أن حكومته ستوافق على **الإلغاء غير المشروط لمعاهدة أوتشيالى** والاعتراف بسيادة واستقلال الحبشة، وقد ساعدت هذه التسهيلات الأساسية على سرعة إجراء المفاوضات من إجل السلام ، والتى انتهت بتوقيع معاهدة أديس أبابا فى ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦[١].

وقد أكدت هذه المعاهدة الجديدة الاستقلال الكامل للحبشة وأبرزت النصر العظيم لسياسة منليك الخارجية، وأعلنت المادة الأولى انتهاء الحرب وألغت المادة الثانية من معاهدة أتشيالى، وفى المادة الثالثة اعترفت إيطاليا بالسيادة **والاستقلال للحبشة**، واحتفظت المادتان الرابعة والخامسة بالوضع السابق للحدود وتركت المسألة للمفاوضات فى المستقبل ، وهكذا صارت معركة عدوة أعظم انتصار عسكرى فى تاريخ الحبشة كما أنها أعظم هزيمة عسكرية تحل بقوة أوروبية على أيدى الأفارقة طوال القرن التاسع عشر[٢].

لقد شكلت الهزيمة كارثة لا تتفق مع سجل إيطاليا كقوة عظمى، ولقد فتحت هزيمة عدوة عهدا جديدا فى العلاقات الحبشية كما أنها غرست فى نفوس الأحباش شعورًا بالقوة والكبرياء، وسهلت من عملية نمو الروح القومية عند الأحباش.

الأحداث التى تلت معركة عدوة:

١- مكانة أثيوبيا:

بعد معركة عدوة بدأ التنافس بين الدول الأوروبية خاصة انجلترا وفرنسا وإيطاليا على **صداقة أثيوبيا** وانتهج منليك سياسة التلاعب بأطماع كل دولة أوربية على حساب الأخرى ذلك لأن كل دولة كانت ترغب فى تحقيق توازن لسياستها مع الدول الأخرى فى المنطقة والاستفادة من استقلال الحبشة ، بل وأخذت كل دولة لها حدود معها تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة، وأدركت

(١) Marcus , Harold: Op. Cit . P.176.

(٢) Bear, George : TheComing of the Italian Ethiopian War , London 1967, P.3.

بريطانيا أهمية مصادر النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر العطبرة لكل من مصر والسودان ولذا صممت على العمل لحماية هذه المجارى المائية(١).

وفى هذا المجال اهتم الفرنسيون أيضًا باحتكار خط حديد جيبوتى أديس أبابا باعتباره مشروعًا سيدر عليهم دخلا كبيرًا بالإضافة إلى أنه يعطى لفرنسا فرصة التوسع وبسط النفوذ فى أثيوبيا.

وأما **إيطاليا** فإنها لم تنس هزيمة عدوة مطلقًا وصار اعتقادهم أن مستقبلهم الاستعمارى فى أى مكان يتوقف على السيطرة وبسط انفوذ على أثيوبيا والمناطق الداخلية ما بين أرتيريا وممتلكاتهم على ساحل الصومال.

وإلى جانب هذه المصالح المتضاربة أصبح للحبشة ذاتها أطماع وأحلام وتوسعات فى المنطقة بعد معركة عدوة الشهيرة وهو الأمر الذى سيدخلها فى حلقة الصراع بين القوى الأوربية ويجعلها شريكًا فى التنافس الدولى فى وادى النيل.

٢- الحبشة والحكومة المهدية فى السودان:

بعد أن تولى منليك مقاليد الأمور فى أثيوبيا فى الثالث من نوفمبر ١٨٨٩ كتب الخليفة التعايشى له فى العام التالى رسالة شرح فيها ما حدث لسلفه الإمبراطور يوحنا، وطالبه بالدخول فى الإسلام والانتظام فى سلك المهدية على أساس جعله أميرًا من طرف المهدى على بلاده(٢).

هذا فى الوقت الذى كان منليك قد أرسل خطابا دوريا فى أبريل ١٨٩١ أعرب فيه عن رغبته فى **استعادة أملاك الحبشة القديمة** حتى الخرطوم وبحيرة نيانزا وأراضى الجالا(٣).

وهنا يظهر التعارض والتناقض بين مطلب كل من الطرفين - لكن سياسة الإيطاليين نبهت الخليفة والإمبراطور منليك إلى ضرورة تحسين علاقاتهما أمام

---

(١) Ibid, P.5

(٢) شقير نعوم : مرجع سابق ص ٣٦١.

(٣) Jones , A. and Mororoc, Elizabeth: A History of Ethiopia, P.142.

الخطر الإيطالى ، وفعلا حدث فى أوائل عام ١٨٩٣ أن أرسل الخليفة التعايشى الزاكى طمل إلى القضارف لكى يوقف الإيطاليين الذين يمدون نفوذهم فى أرتيريا جنوبا وغربا(٣).

وفى ربيع ١٨٩٥ عندما أعلنت الحرب بين الحبشة وإيطاليا أرسل منليك إلى الخليفة فى أم درمان أحد المسلمين فى أثيوبيا ويدعى (محمد الطيب) حاملا رسالة شفوية تتضمن **تحسين العلاقات بين الدولتين** . وجاء رد الخليفة فى أغسطس من نفس العام وطلب الخليفة رسالة مكتوبة، لكن منليك لم يرد على الخليفة إلا بعد هزيمة الإيطاليين فى عدوة فى أول مارس عام ١٨٩٦ .

وفى الخامس والعشرين من أبريل عام ١٨٩٦ كتب الإمبراطور الحبشى إلى الخليفة عن نجاحه وانتصاره على الإيطاليين ، ومؤكدا له الرغبة المستمرة فى العمل من أجل السلام مع كل القوى سواء أكانت مجاورة له أو بعيدة عنه(٢).

وفى تلك الفترة لم تحدث عملية تقارب معينة ، أو اقتراحات محددة لتحسين العلاقات بين الطرفين - لكن منليك أحس أن هزيمة الإيطاليين فى عدوة قد جعلته فى غير حاجة إلى الخليفة، إلا أن هذه النغمة لم تدم طويلا حيث أدرك منليك أن المعركة فى حد ذاتها لم تحل المشكلة مع القوى الأوربية، خاصة أن **انتصارات اللورد كتشنر** المبكرة فى النيل قد جعلت منليك قلقًا، ولذا كتب فى يوليو ١٨٩٦ إلى الخليفة فى أم درمان يقول: «أن الانجليز الحمر قد تقدموا نحو دنقلة ، وأنا أرسل إليك لكى أحذرك ضدهم إن عدوك هو عدوى، وعلينا أن نقف كحلفاء أقوياء»(٣).

وكان الخليفة مستعدا من ناحية المبدأ لقبول التحالف وأرسل إلى أديس أبابا مبعوثه الخاص محمد عثمان، ولكنه حاول وضع شروط يصعب تنفيذها ومنها أن يقطع منليك كل علاقته مع الأوروبيين (٤).

(١) شكرى ، محمد فؤاد: مصر والسودان ، ص٤٢٢.

(٢) المهدية ١/ ٣٤/ ١٢ عبد الله إلى منليك

(٣) المهدية ١/ ٣٤/ ٢٦ منليك إلى عبد الله ٢٥ أبريل ١٨٩٦.

(٤) المهدية ١/ ٣٤/ ١٢ عبد الله إلى منليك سبتمبر وأكتوبر ١٨٩٦.

وأجاب منليك أن علاقاته مع الأوربيين قاصرة فى الحقيقة على التجارة التى تعد ضرورية لدولته ، وعرض منليك إمداد الخليفة بالأسلحة والمعدات، وحاول منليك إقناع الخليفة بأن **سياسة التعاون** بين الدولتين (الحبشية والدولة المهدية تحظى بالتأييد التام، ويبدو أنه لم يوقع تحالف رسمى بين منليك والخليفة - لكن فى فبراير ١٨٩٧ طلب منليك من الرؤوس أن يكتبوا خطابات شخصية إلى الخليفة يهنئونه على إقامة العلاقات الودية، وفى خطاب ديسمبر من نفس اعام خاطب منليك الخليفة عبدالله التعايشى باعتباره السيد والصديق العزيز ، وفى ربيع عام ١٨٩٨ استقبل الخليفة وفدًا أثيوبيا وأطلق المدفعية تحية له[١].

على أن **العلاقات بين الحبشية والمهدية** قد وصلت إلى ذروتها بعد معركة عدوة وتبودلت بعثات عديدة بين الطرفين، وكان من الممكن أن تسفر هذه المساعى عن مزيد من العلاقات بين الدولتين لولا القوى الأوروبية التى أحست أن هزيمة عدوه فتحت المجال نحو تنافس دولى فى المنطقة، وأدت هذه الهزيمة إلى سعى كل من انجلترا وفرنسا إلى التقرب لمثليك على أمل الحصول على مزيد من المكاسب ، وتحول بلاط الأمبراطور منليك إلى ساحة كبرى لاستقبال الوفود الرسمية من فرنسا وبريطانيا، كل يسعى إلى عقد المعاهدات مع الامبراطور المنتصر وقد أدى هذا التكالب إلى سعى منليك أيضًا إلى تغيير سياسته محاولا الاستفادة من هذا التقارب الأوروبى الذى وجد فيه فرصة لتحقيق أطماعه وأحلامه.

٣- معركة عدوة والصراع الفرنسى الإنجليزى فى أعالى النيل:

فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت انجلترا تسعى من أجل تنفيذ مشروع الكاب - القاهرة . ومن أجل تحقيق هذا الهدف تباطأت فى الرحيل عن مصر، واستمر احتلالها إلى أجل غير مسمى ، ويعنى تنفيذ هذا المشروع فى ذلك الوقت إبعاد النفوذ الفرنسى عن وادى النيل، هذا فى الوقت الذى

(١) Sanderson, G.N: Competition in the UpperNile Journal of African History I I I, I (1962) p.P.69 - 90.

كانت فيه فرنسا تسعى لإقامة مشروع مماثل يرمى إلى إقامة حزام فرنسى عبر القارة الأفريقية من الشرق إلى الغرب وذلك بالتوسع من ممتلكاتها فى الشرق والغرب صوب نهر النيل، وقامت انجلترا بتشجيع إيطاليا على تأسيس مناطق نفوذ لها على طول ساحل البحر الأحمر الغربى حتى تمنع فرنسا من الوصول إلى حوض نهر النيل(١).

رغم هذا فإن السياسة البريطانية فى حوض النيل لم تضع حدا لأطماع فرنسا للوصول إلى النيل عن طريق تدعيم نفوذها فى الحبشة، وحانت الفرصة عندما نشب الخلاف بين الإمبراطور منليك وإيطاليا حول تخطيط الحدود بينهما فقامت فرنسا بإغراء الأمبراطور منليك فأصدر منشوراً إلى جميع الحكومات الأوروبية فى العاشر من أبريل ١٨٩١ أفاد فيه بأنه سيحاول إرجاع حدود الحبشة القديمة حتى الخرطوم شمالا وحتى بحيرة نيانزا جنوبًا(٢).

ولقد وقفت فرنسا إلى جانب الحبشة فى حربها ضد إيطاليا وازداد هذا النفوذ الفرنسى فى الحبشة لدرجة أن الأمبراطور منح مستشاره الخاص المهندس السويسرى الفريد الج (Alfred Alg) تصريحا بتنظيم شركة لدراسة مشروع الخط الحديدى من الميناء الفرنسى جيبوتى ديسير فى مقاطعات هرروكافا واينتوتو إلى النيل أبيض، ورسمت فرنسا سياستها واستراتيجيتها على أساس التسلل إلى حوض النيل من الغرب ابتداء من مستعمرتى تشاد والكونغو الفرنسى ومن الشرق ابتداء من مستعمرة جيبوتى مروراً بالأقاليم الحبشية(٣).

وعقب هزيمة عدوة – وجهت فرنسا نظرها نحو أديس أبابا أسوة ببقية الدول الأوربية الأخرى – ففى خريف عام ١٨٩٦ قررت حكومة فرنسا الدخول فى مفاوضات مع منليك لتجديد معاهدة ١٨٤٣ التى كان قد وقعها الرحالة الفرنسى هيركورت مع ملك شوا لتخطيط الحدود بين الحبشة والصومال

---

(١) Burns , E.: Abyssina and Italy, London 1935 , P.36.

(٢) انظر نص المنشور فى:

Darcy , J.:France et Angleterre, cent Anees ed pivalits pp.368-370.

(٣) بطرس فرج الله سمعان: العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين ، القاهرة ، ١٩٧٤ . ص١٢٧.

الفرنسى، وفى ديسمبر من نفس العام قررت الحكومة الفرنسية إيفاد **ليون لاجارد** (Leon Lagarde) حاكم الصومال الفرنسى فى بعثة إلى أديس أبابا من أجل الوصول إلى اتفاق سياسى مع الإمبراطور منليك يخدم أغراض فرنسا وذلك بتسهيل مرور حملتين فرنسيتين فى بلاده بهدف الوصول إلى النيل، وكانت فرنسا تأمل أن تحرز نجاحا كبيراً عندما يتم إنجاز الخط الحديدى بين جيبوتى والنيل الأبيض[١].

واستطاع (لاجارد) أن يوقع معاهدة سرية مع الأمبراطو منليك فى ٢٠ مارس سنة ١٨٩٧ بخصوص السيطرة على حوض النيل الأعلى، فى نفس الوقت الذى تم فيه توقيع **الاتفاق الفرنسى الأثيوبى** بشأن الحدود بين المنطقة الفرنسية وبين الحبشة وقد تعهدت فرنسا فى هذه الاتفاقية بتأييد الأمبراطور ليتمكن من السيطرة على منطقة النيل وجاء فى البند الثانى من هذه الاتفاقية الموافقة على رفع العلم الفرنسى على الشاطئ الأيسر للنيل كما يرفع الأمبراطور علمه على الشاطئ الأيمن . وجاء فى البند الثالث أنه لا يحق للفرنسيين احتلال أى منطقة من شرق النيل الأبيض ، كما لا يحق لهم دخول تلك المنطقة إلا إذا دعت الضرورة لذلك[٢].

واعتبرت فرنسا هذا الاتفاق مع منليك بمثابة تحالف حقيقى بين فرنسا وأثيوبيا[٣].

وبمجرد أن عاد لاجارد إلى فرنسا أرسلت فرنسا ثلاث بعثات إلى أثيوبيا بهدف الوصول من الشرق **أى من أثيوبيا إلى أعالى النيل** بمساعدة الأحباش - فى نفس الوقت الذى اتجهت فيه فرنسا لإرسال حملة أخرى من مستعمراتها بغرب القارة لنفس الهدف.

ففى ٢٤ فبراير ١٨٩٦ أصدر وزير المستعمرات الفرنسى تعليمات نهائية إلى **مارشان** (Marchand) ليقود حملة على النيل ويرفع العلم الفرنسى على فاشودة

(١) يونان لبيب رزق العلاقات الخارجية للدولة المهدية على يد عبد الله العايشى ص ١٤٥.
(٢) Hertslet , M, Vol. I I P.421.
(٣) Lagarde to Monotaux , 24 Dec ,1887.

وكانت بريطانيا تراقب الوضع فى السودان وتمنع أية دولة أوربية منافسة لها من الاستيلاء على هذه المناطق(١).

وقد تعثرت الحملات الآتية من الشرق (من أثيوبيا) بينما وصل مارشان إلى فاشودة فى الخامسة من مساء الأحد الموافق ١٠ يولية ١٨٩٨ ورفع العلم الفرنسى على أنقاض القلعة المصرية القديمة هناك(٢).

وقد التقت آمال فرنسا هذه وسعيها نحو السيطرة على أعالى النيل مع أمال الأمبراطور منليك الذى كان يسعى أيضا نحو السيطرة على أجزاء من السودان وقد أرسل بالفعل عدة حملات آخرها الحملة التى قادها الرأس ماكينون والتى وصلت إلى النيل الأزرق فى عام ١٨٩٨م، ولم يكن من السهل القيام بكل هذه الحملات سواء من جانب فرنسا أو الحبشة إلا بعد هزيمة الإيطاليين فى عدوة تلك الهزيمة التى كانت أول هزيمة كبرى تلحق بجيش أوروبى أمام شعوب سوداء منذ أن خرجت أوربا إلى ما وراء البحار فى حركة التوسع الأمبريالى فى آسيا وأفريقيا(٣).

كانت هزيمة عدوة عاملا قويا فى تدعيم علاقات فرنسا بالحبشة، كما كانت فرصة لتحقيق حلم الفرنسيين فى الوصول إلى النيل وتحطيم فكرة ربط المستعمرات البريطانية من الكاب إلى القاهرة ، وقد وضح هذا تماما فى محاولات فرنسا الاستفادة من الوضع فى الحبشة بعد هزيمة عدوة، وكانت فكرة إرسال حملات من الحبشة بعد هزيمة عدوة لملاقاة حملة مارشان القادمة من الغرب - إحدى النتائج الهامة التى ارتبطت بهزيمة عدوة ، ولو نجحت الحملات القادمة من الشرق مع الحملة القادمة من الغرب لتغير الموقف فى وادى النيل ولتغيرت الخريطة السياسية فى هذه المنطقة(٤).

لكن هزيمة عدوة وما أعقبها من تحالف بين الفرنسيين والأمبراطور منليك

(١) بطرس فرج الله سمعان : مرجع سابق ص ٨٤.

(٢) شوقى الجمل: مرجع سابق ص ٥١٤.

(٣) Cliffen , Morrison , Beall: Fashoda , The Incident and its Diplomatic Setting, P.12.

(٤) الجمل ، شوقى، تاريخ سودان وادى النيل وعلاقاته بمصر ، الجزء الثالث ١٩٨٠ ص١٥٣.

كانت من المسائل التى أثارت قلق الحكومة البريطانية التى صار لديها من الأدلة ما يقطع بين الأمبراطور منليك ما كان له أن يحقق انتصاره الساحق فى عدوة دون الأسلحة الضخمة التى تلقاها من فرنسا وروسيا، وكان على انجلترا فى هذه الفترة أن تغير سياستها وأن تسعى فوراً لاسترداد السودان للقضاء على هذا التحالف الفرنسى الحبشى الذى يمكن أن يؤثر على أملاك بريطانيا فى شرق أفريقيا.

وقد كانت بريطانيا تعتمد على إيطاليا فى شرق أفريقيا للقضاء على أى توغل فرنسى فى وادى النيل من ناحية الشرق، لكن بعد هزيمة عدوه كان رد الفعل البريطانى سريعا ، ففى ١٢ مارس ١٨٩٦ زحفت القوات البريطانية نحو دنقلة لتخفيف ضغط قوات التعايشى على الإيطاليين(١) لأن حكومة سالسبورى أحست بأن انهيار إيطاليا ونجاح قوات التعايشى سوف يعرضان المصالح البريطانية للخطر(٢).

ولكن صدور هذا القرار بإرسال جيش لاسترداد السودان من يد قوات التعايشى كان مرجعه أسباب أخرى حيث اجتمع لدى بريطانيا من الأدلة ما يقطع بأن الأحباش لم يستطيعوا الانتصار فى عدوة إلا بفضل الذخائر والأسلحة التى كانت تأتيهم من مصادر روسية وفرنسية(٣).

ومن المرجح أن المصادر الفرنسية أمدت الأحباش أنفسهم بالأسلحة وكان هناك ما يدل على أن المفاوضات قد بدأت بين الفرنسيين والأحباش عقب الانتصار الباهر الذى أحرزه منليك فى عدوة وأن هذه المفاوضات أسفرت عن اتفاق الطرفين على أن يجهز الفرنسيون حملة تزحف من مراكزهم فى السودان الغربى صوب السودان الأوسط لترفع العلم المثلث الألوان على ضفاف النيل الأبيض بينما يزحف الأحباش بدورهم من جهة الشرق حتى يلتقوا بالفرنسيين

(١) F.O.132. Map of East Africa , Op.Cit. P.537.

(٢) Granville , J.A.S.: Lord Salisbury and Foreign Policy , London , 1964.

(٣) Churchill, W.S: The River War , London, 1929, P.100

فى فاشودة ومن ثم يعمل الطرفان على توطيد سلطانهما فى جميع ربوع السودان والقضاء على السيادة المصرية فى تلك الجهات(١).

وكان النصر الذى حققه الأحباش على الإيطاليين فى عدوة فى أول مارس ١٨٩٦ وتهديدهم **للقوة الإيطالية فى كسلا** الحافز الحقيقى وراء قرار الحكومة البريطانية إرسال حملة بقيادة سردار الجيش المصرى هربرت كتشنر لاحتلال دنقلة فى ١٢ مارس ١٨٩٦(٢).

وبعد هزيمة الإيطاليين فى عدوة تطايرت أنباء حول **تقدم المهديين** نحو كسلا، وطلب السفير الإيطالى فى لندن فى ١٢ مارس ١٨٩٦ من سالسبورى أن يأذن للجيش المصرى بالقيام بعمليات عسكرية لتخفيف الضغط على الحامية الإيطالية فى كسلا ، فأبرقت الحكومة البريطانية إلى كرومر بقرار الزحف على دنقة وبالفعل تلقى كتشنر برقية تحمل نفس المعنى(٣).

وهكذا كانت هزيمة عدوة هى الفرصة التى ينتظرها سالسبورى وقد شرح أهدافه بصفة خاصة إلى كرومر فى اليوم التالى لموافقة الوزارة على **حملة دنقلة** حيث أفاد بأن القرار قد اتخذ أساسًا بسبب الرغبة فى **مساعدة الإيطاليين فى كسلا**.

والغريب أن الحكومة البريطانية **لم تأخذ رأى خديوى مصر** قبل اتخاذ قرار إرسال الحملة وأفاد كرومر فى رسالة بعث بها إلى سالسبورى بأن الخديوى يشكو أساسا من الزحف نحو دنقلة وأن ما حدث لخدمة المصالح الإيطالية وأنه لم يستشره قبل اتخاذ قرار إرسال الحملة(٤).

وبالرغم من المصاعب التى واجهت الجيش المصرى فى هذه الحملة يقول اللورد كرومر فى تقريره السنوى عام ١٨٩٦ وإن تقدم الحملة كان ناجحًا وإنه بضحايا قليلة فى الأرواح وتكاليف بسيطة لم تكن متوقعة قد **أعيدت السلطة**

---

(١) شكرى ، محمد فؤاد ، مصر والسيادة على السودان ، القاهرة ١٩٤٦، ص ٦٣

(٢) الجمل ، شوقى . تاريخ سودان وادي النيل الجزء الثالث ص ١٥٤.

(٣) Lagarde to Montaux 24 Dec.

(٤) Salisbury to Cromer , 15 March 1896, Zethland P.223..

المصرية جنوبا حتى مروى والتقى الجيش المصرى بقوات التعايشى فى المتمة فى أول يونية ١٨٩٧ ودارت معركة هزم فيها فى موقعة أبى حمد واسترجع الجيش المصرى بربر وشندى فى عام ١٨٩٨.

واستمرت القوات المصرية فى تقدمها حتى قضت على **الخليفة عبد الله التعايشى** فى واقعة جديدة فى ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ وانتهت الثورة المهدية فى السودان ورفع كتشنر **الرايتين المصرية والإنجليزية** على أطلال سراى الحاكم العام وكان هذا إيذانًا بوضع السودان تحت الحماية البريطانية.

وبعد ذلك صدرت التعليمات لكتشنر لمتابعة السير فى النيل الأبيض لاحتلال فاشودة وعليه أن يخبر القائد الفرنسى بأن وجود هذه القوة الفرنسية فى فاشودة وفى أى جزء من وادى النيل يُعد بمثابة اعتداء على حقوق مصر والحكومة البريطانية.

وخرج كتشنر من أمْ درمان فى ١٠ سبتمبر، وفى ١٨ سبتمبر صار على بعد ١٢ ميلا من فاشودة ووصلها بالفعل فى ٢١ من نفس الشهر على رأس كتيبتين من الجنود السودانيين وبعد مناقشة حامية وافق مارشان على رفع الراية المصرية على مسافة ٧٠٠ ياردة من الراية الفرنسية على أن ينتظر أوامر حكومته، وترك كتشنر قوة سودانية بقيادة الميجور جاكسون وتوجه جنوبًا لأنه توقع قدوم الأحباش إلى نهر السوباط ووصل إلى نقطة تقاطع السوباط مع النيل الأبيض وهناك أقام حامية، وبهذا تأكد كتشنر من أن مارشان قد عزل تماما فى الداخل وأنه محاصر فى فاشودة.

واضطر مارشان إلى السفر للقاهرة للاتصال بحكومته التى وجدت أنه من الأفضل ألا تثير حربا مع انجلترا بسبب مسألة فاشودة وبالفعل أرسلت الحكومة الفرنسية فى ٤ نوفمبر ١٨٩٨ تأمر رجالها بالانسحاب من فاشودة، وأبحر الفرنسيون إلى بلادهم عن طريق الحبشة فى نفس العام[١].

(١)- El Gamal Shawiky: An unpublished document in the History of the Anglo French Competition for the Domination in Upper Nile , PP.9-22.

وانتقد الفرنسيون وزير الخارجية هانوتو (Hanotaux) لأنه لم يخصص الرجال والمؤن الكافية للحملة وأنه جعل منها مغامرة فرقة مرتزقة ، لكن الفشل الذى أحل بهذه الحملة جاء نتيجة فشل المساعدة الحبشية من الشرق .

وأدرك الإنجليز بعد حملة مارشان أن هناك مخططًا فرنسيًا يسعى لعرقلة إتمام مشروع تأسيس أمبراطورية من البحر المتوسط إلى رأس الرجاء الصالح ولذا قرر الإنجليز العمل على منع أية دولة من الاستيلاء على منطقة أعالى النيل التى تعتبر حجر الزاوية فى الإمبراطورية البريطانية فى أفريقيا.

وهكذا كان قرار بريطانيا بالزحف نحو دنقلة واسترداد السودان بأى ثمن وتطبيق سياسة جديدة نحو السودان هو الذى حمل اللورد كتشنر فى النهاية إلى رحلة الألف ميل من حدود مصر إلى القلعة الصغيرة فى فاشودة وكان عاملا أساسيًا وقويا فى إحباط المخطط الفرنسى الأثيوبى للوصول إلى النيل والتوسع على حساب الأملاك المصرية هناك ، ولقد نجحت بريطانيا فى استبعاد فرنسا والقوى الأخرى عن أعالى النيل، وأثبتت أنها القوة العظمى فى وادى النيل بعد إقصاء الفرنسيين بعد حادثة فاشودة، ولم يبق أمامهم من منافس إلا الإمبراطور منليك الذى كانت له أطماع واسعة فى حوض النيل بعد هزيمة الإيطاليين فى عدوة عام ١٨٩٦ ، حيث حدد مطامعه التى كان قد أفصح عنها فى خطابه الدورى إلى القوى الأوروبية فى ١٠ أبريل ١٨٩١ والذى أوضح فيه حدود أثيوبيا القديمة والتى امتدت إلى الخرطوم وبحيرة فيكتوريا(١).

٤- موقف انجلترا من الحبشة بعد معركة عدوة:

أ- بعثة رينيل رود:

وجدت بريطانيا أن أفضل وسيلة وسط هذه الصراعات المتشابكة ووسط العلاقات القوية بين فرنسا وأثيوبيا أن تأخذ باب الحذر من ناحية منليك وذلك بالعمل على إنشاء علاقات طيبة معه لضمان وقوفه على الحياد عند استئناف الحرب الفاصلة للقضاء على الدولة المهدية فى السودان، ولتحقيق هذه الغاية

(١) Marcus , Harold: Ethio - British Negotiations concerning the western Border with Sudan 1886 - 1902, Journal of African History IV, I, 1963, P.84.

أرسلت بعثة جيمس رينيل رود (Rennell Rodd) من رجال الوكالة البريطانية فى القاهرة وأحد مساعدى اللورد كرومر(١).

وقد تعددت أسباب هذه البعثة والتى تتلخص فى النقاط الآتية:

١- نشاط الإرساليات التبشيرية الفرنسية فى أثيوبيا حيث أرسلت فرنسا لاجارد إلى أديس أبابا ليبذل ما فى وسعه لتسهيل مرور حملتين فرنسيتين إلى النيل(٢).

٢- كان الروس يعملون على التوغل فى الحبشة وخشى الإنجليز أن يسعى الروس والفرنسيون إلى تشويه صورة انجلترا وأغراضها فى حوض النيل.

٣- كان هدف البعثة بذل قصارى الجهد من أجل جمع المعلومات عن الأحوال الداخلية الحبشة ذاتها، وأن تسعى أيضًا إلى بحث الحدود بين الصومال البريطانى والحبشةوكذلك عقد معاهدة تجارية تتضمن مبدأ اعتبار بريطانيا أكثر الدول أولوية فى الحبشة(٣).

لكل هذه الأسباب أصدرت انجلترا الأوامر إلى رينيل رود فى بداية فبراير ١٨٩٧ بالذهاب إلى أديس أبابا ليوضح للأمبراطور منليك أن العمليات العسكرية التى تقوم بها الحكومة المصرية فى السودان إنما الغرض منها هو استرجاع المديريات التى كانت سابقا تحت الحكم المصرى، وليست هناك أية نوايا عدوانية ضد إثيوبيا، كما أخطر رود بعدم المعارضة فى الاعتراف بتخطيط الحدود الأثيوبية بين خطى عرض عشرة وخمس عشرة درجة شمالا بما لا يتجاوز منطقة النفوذ التى أعطيت لإيطاليا فى البروتوكول الذى وقع فى ١٥ أبريل ١٨٩١.

وقد ضمت البعثة الكابتن ونجت (Wingate) رئيس المخابرات العسكرية فى الجيش المصرى، وكانت هذه الرحلة فى حد ذاتها مغامرة استغرقت ست أسابيع، فى الوصول إلى زيلع ، ونجح ونجت فى إرسال بعض المندوبين لمعرفة

(١) شكررى ، محمد فؤاد ، مرجع سابق . ص ١٥٧
(٢) شكررى ، محمد فؤاد ، مرجع سابق . ص ١٥٧
(٣) Salisbury to Rodd, London 24 febr.1897.

الأخبار وتقصى الحقائق قبل وصول البعثة إلى أديس أبابا، واستطاع ونجت أن يحصل على نسخة من خطاب الأثيوبيين إلى الخليفة فى أم درمان ومنه يتضح نية منليك فى الرغبة فى الاستيلاء على جزء كبير من مناطق الخديو السابقة، واستطاع ونجت أن يحصل على أصل الخطاب بعد معركة أم درمان فى العام التالى[١].

وفى ١٤ مايو ١٨٩٧ تمكنت البعثة من توقيع المعاهدة بين الطرفين والتى جاء فى مادتها الخامسة تعهد منليك بأن يمنع بكل ما يملك من قوة مرور الأسلحة والذخائر من أرضه ومن كل أملاكه إلى المهديين الذين يعلن أنهم أعداء أمبراطوريته وبهذه المادة استطاعت بريطانيا أن تقوض كل المحاولات التى بذلت من أجل تحسين العلاقات بين منليك والخليفة التعايشى ، وحققت بريطانيا بهذه المعاهدة استراتيجيتها القائمة على أساس منع أى دولة أوربية من الاقتراب من النيل وقد وصف رود الاتفاقية بأنها أدت إلى إقامة علاقات ودية فى منطقة كان نفوذ بريطانيا فيها قد انهار وضمنت حياد منليك فى الصراع مع الدراويش وهو ما سهل لهما عملية إرسال حملة دنقلة ثم التوجه إلى فاشودة للقضاء على المحاولات الفرنسية من أعالى النيل، وحققت بريطانيا هدفها وأجبرت فرنسا على الانسحاب من فاشودة ، ولم يبق سوى تخطط الحدود بين أثيوبيا والسودان[٢].

فلقد اكتشف رينيل رود أن منليك قد أرسل منشوراً دوريًا إلى القوى الأوربية فى عام ١٨٩١ ويدعى فيه حقوقًا واسعة تشمل كل الأراضى الممتدة غربًا إلى النيل. وعلى ذلك فقد رأى رود أنه من الحكمة تأجيل كل المسائل المتعلقة برسم الحدود فى هذا الجانب الغربى[٣].

وكان منليك سعيدًا لأنه صار فى موقف يسعى الجميع إلى إرضائه بعد هزيمة الإيطاليين فى عدوة ، ولم يستطيع رود أن يحصل منه أكثر من وعد

---

(١) Wingate Ronald: Wingate of the Sudan , London ,1955 P.P 110-111.

(٢) بركات على - مرجع سابق ص ١٥٤ .

(٣) F.O Rodd. Feb. 1897, F.O.132..

بألا يقدم الإمبراطور أسلحة إلى اتباع التعايشى والوقوف على الحياد فى الحرب التى قد تنشب ضدهم[١].

لكن البعثة لم تستطع أن توقف **النشاط الفرنسى** الذى كان يهدف للزحف نحو النيل من الشرق ومن الغرب.

وكان فشل البعثة البريطانية حتميا لأن فرنسا كانت أكثر سخاء مع منليك فى إعطائه الأرض شرق النيل، أما سالسبورى فلم يستطع لأن حملة النيل لم يكن القصد منها استبدال الخليفة التعايشى بالإمبراطور منليك وكان من الواضح أمام رود أن المسألة لن تحل إلا بالمدافع الضخمة وبمجرد أن يشق كتشنر طريقه إلى الخرطوم ويتحكم البريطانيون فى النيل حتى فاشودة - فإن الإمبراطور منليك سوف يفهم القضية البريطانية[٢].

ب- اتفاقية ١٥ مايو ١٩٠٢ (الحدود بين السودان والحبشة):

استطاعت بريطانيا أن تضع نهاية للتحالف الفرنسى - الحبشى بالقضاء على أطماع فرنسا فى أعالى النيل بعد حادثة فاشودة وانسحاب مارشان.

أما موقف بريطانيا من **توسعات منليك فى السودان** بعد معركة عدوة - فقد رأينا كيف أن البعثة الإنجليزية إلى أديس أبابا فى عام ١٨٩٧ لم توفق إلا فى إعلان منليك بعدم تقديم مساعدات لاتباع التعايشى لكن مطالب منليك فى السودان كانت أكثر مما توقعه البريطانيون.

ولقد طالب ونجت بالاحتلال الحقيقى لهذه المناطق لأن ذلك هو الوسيلة الوحيدة للضغط من أجل مفاوضات الحدود فى هذه المنطقة[٣]. ولكن بسبب الخوف من تحالف منليك مع الفرنسيين اقترح **رود** ترك الموقف والمناطق المتنازع عليها ليحل فى المستقبل حيث تكون النوايا الطيبة متوافرة، والنيات الحسنة بين الطرفين قائمة[٤].

(١) شكرى، محمد فؤاد: مرجع سابق ص ٤٦٢.
(٢) Rodd to Salisbury, No. 21, Vey Confidential, 14 May 1897.
(٣) F.O 403 255 Memo of Wingate, May 1897.
(٤) F.O 403 255 Rodd to Menelik, 14 May 1897.

أدركت الخارجيةالبريطانية هذا الوضع الحرج فقامت عام ١٨٩٨ بتعيين جون هارنجتون (John Harrington) ضابطًا قنصليا فى زيلع وليكون مندوبًا عن جلالة ملكة بريطانيا فى إثيوبيا[١].

وأخبر كرومر هارنجتون بضرورة إزالة أية شكوك لدى الأمبراطور منليك بخصوص سيادة إنجلترا فى مصر والسودان وألا يعترف بأية إدعاءات حبشية فى المناطق التى كانت تحت الحكم المصرى وطالبه بعدم الرد على أى إستفسار حول الإدعاءات الإثيوبية فى أى منطقة دون الرجوع لحكومته[٢].

وقد إستطاع هارنجتون بعد وصوله إلى أديس أبابا أن يضع أصابعه على أسس سياسة **الأمبراطور منليك التوسيعية** والتى تقوم على أساس الاحتلال الفعلى لأى منطقة يدعى السيادة عليها، ولهذا إتفق اللورد كرومر وهارنجتون على ضرورة القيام بعدة عمليات عسكرية ضد اتباع التعايشى حتى يمكن أن تحل مشكلة الحدود مع إثيوبيا[٣].

ومن الواضح أن الأمبراطور منليك كان يتخذ من حرب البريطانيين مع المهديين وسيلة لتحقيق توسعاته فى الشمال والجنوب الغربى،وكانت الدوريات الحبشية تعمل فى إتجاه المتمه (Mattama) واستولت قواته بالفعل على بنى شنجول (Beni Shangul) قبل سقوط أم درمان فى يد حملة الاسترداد التى قادها كتشتر[٤].

ولكن سقوط أم درمان غيّر الموقف السياسى فى الحبشة وأحس منليك أن إنجلترا هى القوة القادرة على إحداث الضرر لهم، وكانت هزيمة المهديين قد جعلت الطرفين يسرعان فى التوسع لكى يكون موقف كل منهما أفضل عند المساومات وأصيب منليك بإحباط عندما وجد البريطانيين يتقدمون نحو المناطق التى يدعى تبعيتها له[٥].

---

(١) F O 403 255 Salisbury to Cromer, 24 November 1897.

(٢) F.O.1 35 Cromer to Harrington, 5 March 1898

(٣) F.O.403 274 Cromer to Salisbury, 5 March 1898.

(٤) F.O 403 274 Harrington to salisbury, 30 APrl, 1898

(٥) أنظر الخريطة رقم ( ).

وعندما دعمت بريطانيا موقفها على الحدود الشمالية الغربية لإثيوبيا ـ طلبت بريطانيا من هـارنجتون أن يفتح باب المفاوضات مع الأمبراطـور منليك وكانت التعليمـات الصادرة إليه أن يخبر الأمبراطـور منليك بعدم وجود نوايا بـريطانية للتوغل فى داخل المنـطقة التابعة للحبشة، وأن بريطانيـا لا تطالب إلا بالمناطق التى كانـت تتبع مصر سابقـاً وأن بريطانيا علـى استعداد لسماع أية مـقترحات بخصوص تعديل خط الحدود القديم(١).

وبدأت أول جـولة من منـاقشات التـفاوض علـى الحدود فى أوائل إبـريل ١٨٩٩ ومنذ البداية أعلـن هارنجتون أن بريطانيا لن تقبل إعـلان منليك الصادر فى عام ١٨٩١، هذا فـى الوقت الذى إدعى فيـه الأمبراطور الحبشـى إحتلال البريطانيين لمناطق كانت ترفرف عليـها الأعلام الحبشية واشتكى منليك قائلاً إن **القلابات** كانت دائماً إثيوبية ـ لكن هارنجتون نفى ذلك وأخيراً تم الإتفاق على أن يقدم هارنجتـون خريطة بمناطق الإدعاءات البـريطانية والتى سبق أن إحـتلتها مصر.

وبدأت جلـسة ثانية مـن المفاوضات فى ٢٢ أبـريل، وفى هذه الجلـسة كان منلـيك يركز عـلى **(بنى شنـجول)** التى تـتحكم فى جزء من تجـارة السودان بالإضافة إلـى وجود الذهب بها ـ لكن هـارنجتون رد عليه بأن حكـومة جلالة الملك توافق على أية حقوق له فى هذه المـناطق وإنتهت المباحثات فى ١٩ مايو بسبب الخلاف حـول بنى شنجول. وبقيـت مشكلة **(المتـمـه)** تلـك المديـنة الإستراتيجية والمركز التجارى الهام فى مـديريات القلابات والتى تقع على بعد ٩٥ كيلو متراً شرقى جوندار، وكانت إدعاءات منليك فى الإحتفاظ بهذه المدينة بسبب المسيحيـين بها ولأن الملك يوحنا قد قُتل هناك ولأن دمـاء الأثيوبيين قد سالت فى هذه المدينة، وعندما عرض هـارنجتون الأمر على رينيل رود أفاد بأن كل ما يهم بريطـانيا هو الحصن الذى يقع فى المدينة الجديـدة وأنه يمكن إعطاء منليك المدينة القديمة شرقى خور اتباكارا.

---

(١) F.O 403 275, Harrington to Salisbury, 6Nov.1898.

وأقتنع منليك بهذه التسوية وتمت الموافقة على تقسيم عائد سوق المتمه فى ١٤ مايو ١٩٠٠[١].

وهكذا رضيت الحكومة البريطانية بنتائج مفاوضات **هارنجتون** الذى نجح فى الحصول على مناطق على الحدود أكثر من التعليمات التى كانت قد أعطيت له[٢].

وأخيراً وقعت **بريطانيا والحبشة** إتفاقية فى ١٥ مايو ١٩٠٢ والتى تعتبر فى الواقع نهاية الصراع الإستراتيجى بين الدول الأوربية على أعالى النيل، كما تعد إنتصاراً لسياسة كل من رودس وتشامبرلين حيث أعطت البريطانيين كل ما كانوا يسعون إليه فيما بين حدود مصر وأوغنده.

وهكذا تم **تخطيط الحدود بين السودان والحبشة** بحيث يقع النيل الأبيض والإجزاء السفلى من العطبرة والنيل الأزرق والسوباط داخل دائرة النفوذ البريطانى، كما نصت المادة الثالثة من المعاهدة على أنه لا يحق لمنليك أن يشيد أى عمل على النيل الأزرق وبحيرة تانا (Tana) ونهر السوباط من شأنه منه جريان المياه إلى النيل إلا بالإتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا وحكومة السودان[٣].

وفى نفس اليوم عقد معاهدة أخرى بين **إيطاليا والحبشة وإنجلترا** حددت فيها الحدود بين الحبشة وأريتريا وبين السودان واريتريا[٤].

وبعد المعاهدة السودانية الأثيوبية فى عام ١٩٠٢ صارت سياسة بريطانيا نحو الحبشة دفاعية صرفة وفضل البريطانيون قيام الدول الأوربية ذات المصالح المشتركة **مثل فرنسا وإنجلترا وإيطاليا** بتسوية المشكلات مع أثيوبيا وفعلاً وقعت إتفاقية ٤ يولية ١٩٠٦ بين الدول الثلاث، نصت فى مادتها الأولى على إحترام الدول الثلاثة لإستقلال أثيوبيا والإحتفاظ بالوضع الإقتصادى الراهن ونصت

---

(١) F.O 403 299 Harrington to Salisbury 14 May 1900

(٢) F.O 403 287 Memo by Robb, 4 Aug, 1899.

(٣) عنده، على إبراهيم: مرجع سابق ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٤) P.436. Hertalet, E. Map of Africa by Treaty, vo 12,P. 433, Ibid

المادة الرابعة على تأكيد بريطانيا بعدم التدخل فى مياه أعالى النيل. وفى ١٣ دسمبر إعتمدت أثيوبيا هذه الإتفاقية(١).

تقييم لنتائج معركة عدوة:

مما سبق يتضح أن معركة عدوة من المعارك التاريخية الفريدة التى تركت آثاراً عميقة فى تاريخ الدولتين المتحاربتين (أيطاليا والحبشة) بل إمتدت آثارها إلى العديد من الدول الأخرى وظلت هذه الآثار لسنوات طويلة.

ويمكن أن نوجز بعض هذه الآثار فيما يلى:

١ـ أحدثت هذه المعركة تقارباً بين الأمبراطور منليك والخليفة عبدالله التعايشى فى السودان، حيث بدأت سلسلة من المراسلات بين الطرفين كان الهدف منها **تحسين العلاقات بين الدولتين**، وإظهار الرغبة المستمرة فى العمل من أجل السلام. وقد إتفق الطرفان بعد المعركة على أن الرجل الأبيض هو عدوهما وأنه لابد من التحالف بينهما للوقوف ضد هذا المخطط الإستعمارى، وحذر الأمبراطور منليك الخليفة عبدالله ضد الفرنسيين والإنجليز، بل وطالبه بالتشدد معهم، وهكذا كانت هزيمة عدوة عاملاً قوياً فى **تحسين العلاقات بين الحبشة والسودان**، وتبودلت البعثات الدبلوماسية بينهما، وكان فى الإمكان أن تسفر هذه البعثات عن المزيد من العلاقات الطيبة لولا وقوف القوى الأوربية فى وجه هذا التحالف والذى لم يصل إلى الدرجة المرجوة منه بسبب تدخل بريطانيا السافر وإجبارها منليك على إنهاء علاقاته بالخليفة التعايشى وفى نفس الوقت **عجلت الأحداث بالقضاء على الدولة المهدية** فى السودان حتى لا تترك السودان فريسة للقوى الأوروبية الأخرى.

٢ـ كانت معركة عدوة فاتحة **التكالب الإستعمارى على منطقة القرن** الأفريقى بصفة عامة وعلى وادى النيل بصفة خاصة، والحقيقة هى أن مخططى السياسة البريطانية قد رسموا سياستهم الأفريقية على أساس امتداد النفوذ البريطانى من **القاهرة شمالاً حتى الكاب** جنوباً، وفى نفس الوقت بنى سياسيو

(١) Ibid: P. 436.

فرنسا اتسراتيجيتهم على أساس التوسع من قاعدة (أبوك) فى القرن الأفريقى حتى المحيط لأطلسى غربا، ووجدت بريطانيا من إيطاليا خير حليف لها يقف أمام التوسع الفرنسى فى وادى النيل والقرن الأفريقى وفى نفس الوقت وجدت **فرنسا من الحبشة** الحليف الذى يمكن أن يقوض المخططات البريطانية ووقفت بجانبه تشد أزره وتمده بالسلاح والعتاد حتى جاء النصر الكبير للأحباش على الإيطاليين فى عدوة ولما وجدت بريطانيا أن حليفها (الإيطاليين) قد هزم فى هذه المعركة وأن فرنسا بدأت تخطط للتوسع فى وادى النيل ـ كان هذا من شأنه خلق **المزيد من الصراع بين القوى الأوروبية** حول أعالى النيل ومنطقة القرن الأفريقى وظهر هذا جلياً فى حادثة **فاشودة** التى تمثل قمة التنافس الأوربى فى وادى النيل بعد معركة عدوة، حيث إلتقت آمال الأمبراطور منليك الذى كان يسعى نحو السيطرة على أجزاء من السودان مع آمال فرنسا التى كانت تسعى للتوسع فى أعالى النيل وقد وضحت سياسة الطرفين فى الزحف **الفرنسى بالإتفاق مع إثيوبيا** نحو فاشودة وفى الحملات العديد التى أرسلها الأمبراطور منليك إلى النيل الأزرق بعد هزيمة الإيطاليين فى عدوة.

٣ـ أحدثت هذه المعركة تغييراً كبيراً فى **السياسة البريطانية تجاه وادى** النيل فلقد رسمت بريطانيا سياستها منذ إخلاء السودان من المصريين على التريث والتمهل فى عملية السيطرة على المنطقة حتى تكون الفرصة سانحة لذلك وإتخذت من **إيطاليا حارساً** لها فى المنطقة واعتبر صانعو السياسة البريطانية أن إمبراطورية منليك ما هى إلا مجال نفوذ إيطالى ـ لكن بعد هزيمة الإيطاليين فى عدوة وجدت بريطانيا أن حليفها قد تهاوى وأن المنطقة صارت نهباً للقوى الأوربية التى إعتبرتها **أرضاً لا صاحب** لها، وأحست بريطانيا أن منليك بالتعاون مع الفرنسيين يسعى للإستيلاء على مناطق فى أعالى النيل وأن هناك تنسيقاً بين حملات حبشية وفرنسية تلتقى فى أعالى النيل وعجلت بالفعل فى **إسترداد السودان** بأسرع ما يمكن حتى لا تقع منطقة أعالى النيل فى أيدى دولة أجنبية معادية، فكان قرار الزحف نحو دنقلة فى ١٢ مارس ١٨٩٦ لتخفيف الضغط على الإيطالين، ثم إعداد حملات إسترداد السودان **والقضاء على**

الدولة المهدية ثم مواجهة الفرنسيين فى فاشودة وإجبارهم على الإنسحاب منها والمحافظة على منطقة أعالى النيل بعيدة عن القوى الأوروبية المتنافسة فى المنطقة وبالطبع حدثت كل هذه التحولات والتغييرات فى السياسة البريطانية بعد هزيمة عدوة، وبعبارة أخرى كانت هزيمة الإيطاليين فى عدوة سببا فى المنافسة الحبشية فى وادى النيل.

٤ـ أحدثت هذه المعركة تغيراً فى موازين القوى فى المنطقة وبدلاً من إعتماد بريطانيا على إيطاليا ووقوفها بجانبها وتمكينها من بسطب سيطرتها ونفوذها على مناطق من القرن الإفريقى وبعض المناطق التى كانت خاضعة للسيادة المصرية اتجهت بريطانيا للحبشة.

فبعد هزيمة عدوة وظهور الأمبراطور منليك على مسرح الأحداث السياسية فى المنطقة أخذت بريطانيا تتقرب إليه وتسعى للتحالف معه وبالفعل كانت بعثة رينيل رود إلى بلاط منليك بعد هزيمة عدوة حلقة من حلقات السياسة البريطانية للتودد نحو منليك وللقضاء على التحالف بينه وبين الخليفة فى السودان وحتى نضمن وقوفه على الحياد فى الحرب المرتقبة بين بريطانيا والمهديين. وبإختصار فإن معركة عدوة كانت عاملاً قوياً فى تغيير دفة السياسة البريطانية واتجاهها نحو تحالف مع الأمبراطور منليك أسوة بالتحالف الذى حدث بين منليك والفرنسيين كما كانت عاملاً قوياً فى تقلص الأطماع الإيطالية فى المنطقة إلى حين.

٥ـ ترتب على هزيمة عدوة أن صارت الحبشة دولة ذات بأس وحول، وأخذت وفود الدول الأوروبية تسعى من أجل التحالف مع الأمبراطور الحبشى، وفى نفس الوقت أحس منليك أن الوقت حان وأن الفرصة التى كان ينتظرها قد جاءت إليه بعد نكسة الإيطاليين فى عدوة وكسر شوكة غطرستهم وتوسعهم فى ممتلكاته فراودته الأمال فى تحقيق حلمه القديم الذى أعلنه فى عام ١٨٩١ والذى طالب فيه بسط سطوته وتوسيع مجال نفوذه حتى الخرطوم والنيل الأبيض، وبدأ بالفعل فى مشاركة الدول الأوروبية فى عمليات التقسيم فى القارة الأفريقية وبسط النفوذ لكن أحلام الأمبراطور لم تلبث أن تحطمت

على صخرة الواقع عندما قضت بريطانيا على الدولة المهدية، وحاولت إسترداد كل ما كانت الأيدى المصرية قد إمتدت إليه وهنا حدث التعارض بين منليك والبريطانين الذين قلصوا نفوذ هذا الأمبراطور وحرموه من التوسع فى وادى النيل وقضوا على نشوة النصر التى كان الأمبراطور يسعى وراءها لتحقيق الآمال والأحلام.

٦ـ ساعدت هزيمة الإيطاليين فى عدوة على تحقيق الإستقرار والسكينة فى هذه المنطقة نحو أربعين عاماً عاشت فيها منطقة القرن الأفريقى ووادى النيل فى هدوء وسلام، ولكن الهزيمة النكراء التى لحقت بالإيطاليين جعلتهم فى حالة من الخزى والعار ولم يهنأ بال الايطاليين إلا بعد زحف الجيوش الإيطالية الفاشستية على إثيوبيا لغسل عار هزيمة عدوة، وقد إكتسحت القوات الإيطالية إقليم تيجرى وأنفتح الطريق إلى أديس أبابا والتى دخلتها القوات الإيطالية فى مايو ١٩٣٦وهرب الأمبراطور هيلاسلاسى إلى بريطانيا التى وعدته بإعادته إلى العرش ومساندته فى ترسيخ حكمه على كل أمبراطوريته،وقد ترتب على هذه الأحداث تعرض منطقة وادى النيل إلى خطر هذا الغزو الأيطالى فقد كانت هزيمة عدوة وما لحق بإيطاليا من ذل ومهانة سبباً جوهرياً فى الهجوم على إثيوبيا عام ١٩٣٦ وكأن معركة عدوة التى ضمنت الإستقرار والأمان لفترة من الزمان لم تنقذ المنطقة من ويلات الحرب مرة أخرى.

٧ـ كانت هزيمة عدوة عاملاً فعالاً وقوياً فى تدعيم **علاقات فرنسا مع إثيوبيا**، كما كانت فرصة لتحقيق حلم الفرنسيين فى الوصول إلى النيل وتحطيم فكرة ربط المستعمرات البريطانية بين القاهرة والكاب، وكانت فكرة إرسال حملات من إثيوبيا بعد هزيمة عدوة لملاقاة حملة مارشان القادمة من الغرب إحدى النتائج الهامة التى إرتبطت بهزيمة عدوه ولو تم التنسيق بين هذه الحملات لتغيرت الخريطة السياسية فى حوض وادى النيل.

٣. الصومال الإيطالى

لم يكتف الإيطاليون بما ضموه من أملاك مصر المطلة على البحر الأحمر فى شرق أفريقيا ـ لكنهم أخذوا يتطلعون إلى سواحل المحيط الهندى التى يتطل على ممتلكات سلطان زنجبار، وكانت الدول الإستعمارية الأخرى وفى مقدمتها إنجلترا وألمانيا قد زاد نشاطها فى هذه الجهات ـ فقد شاعت فى تلك السنوات التى عُرفت بسنوات إغتصاب أفريقيا ـ طريقة إجبار السلاطين والشيوخ المحليين على توقيع إتفاقات تمنح الشركات الأجنبية والدول حقوقاً تصل إلى حقوق الملكية الكاملة وفرض الحماية على الأراضى التى تحت نفوذ هؤلاء السلاطين أو الشيوخ.

وفى عام ١٨٨٥ أرسلت إيطاليا بعثة لزيادة مناطق الصومال وكتابة تقرير عنها والبحث عن ميناء قريب من مصب نهر جوبا يمكن أن تتخذه إيطاليا نقطة إرتكاز لمشروعاتها فى هذه المنطقة ولمحاولة عقد معاهدة مع سلطان زنجبار شبيهة بالمعاهدات التى كانت شائعة فى ذلك الوقت ـ وقد وفقت البعثة فعلاً فى ٢٨ مايو ١٨٨٥ فى الحصول على توقيع السلطان على هذه المعاهدة المطلوبة.

وقد إعتمدت إيطاليا فى تنفيذ مشروعها على موافقة إنجلترا التى كانت تخشى من أطماع فرنسا بالذات، ولذلك فقد كان الإنجليز يرحبون بوجود قوة أوروبية أخرى غير معادية لهم فى المناطق التى لم يروا فيها فى ذلك الوقت مجالاً لنشاطهم، ولهذا لم يعارضوا فى بوجود الإيطاليين فى هذه المناطق من الصومال.

ودأب الإيطاليون فى الحصول على توقيعات عدة شيوخ بوضع بلادهم تحت الحماية الإيطالية وبناءً على ذلك وعلى مانص عليه مؤتمر برلين / ١٨٨٤ ١٨٨٥ قامت الحكومة الإيطالية فى ٢٠ مايو ١٨٨٩ بإبلاغ الدول بسط حمايتها على بلاد الصومال الواقعة بين الصومال الإنجليزى ـ الذى مدت إنجلترا سلطانها عليه بعد إجبارها مصر على إخلاء هذه المناطق المواجهة لمدخل البحر الأحمر

عند بـاب المندب وبين أراضى سـلطان زنجبار وأطلـقت عليه إسم (الـصومال الإيطالى).

وإتجهت أنظار إيطاليا بعـد ذلك لمد نفوذها إلى ميناء **قسمـايو** وغيرهـا من الموانى الهامـة الواقعة على ساحل المحيـط الهندى، وكانت الحكومـة الإيطالية تعلم أن الأمر لا يتوقـف على موافقة سلطاين زنجبار ـ صـاحب الحق الشرعى فى المنطقة بقدر توقفه على موافقة **الحكومة البـريطانية** فسعت للحصول على هذه الموافقة ونجحت فى مسعاها.

وأعلنـت إيطاليا لـلدول فى (١٥ نوفمـبر ١٨٩٩) حمايـتها على الـساحل الشرقى لأفريقيا الممتد من الحدود الشمالية لقسمايو حتى نهاية سلطنة أوبيا.

وجرت مفـاوضات بين حكـومتى روما ولنـدن لتحديد مـناطق النفـوذ بين إيطاليا وإنجلترا.

وهكذا ألت إدارة هذه الجهات بـشرق أفريقيا لإيطاليا وظلت إيـطاليا تبسط نفوذها عليها حتى الحرب العالمية الثانية(١).

ثانياً. إيطاليا فى شمال أفريقيا

إتجهت إيطاليا من جديد إلى البحر المتـوسط، فقد كان هذا ميدانها الطبيعى للتوسع لأسباب تعرضنا لبعضها من قبل ونجملها فيما يلى:

١ـ كان ساحل أفريقـيا الشمالى **أقرب السواحل الأفـريقية لإيطالـيا** فمـن الطبـيعى أن يكون هو المجـال المناسب لتوسـع دولة كإيطالـيا لا تمكنها قـوتها البحـرية من تكوين وإدارة مـستعمرات فـى مناطق نائـية بعيدة كثـيراً عن الأم الكبرى.

٢ـ كان من أهداف إيطاليا التوسعية إيجاد **مجال للهجرة** والعمل للإيطاليين ومهما يكن مدى صحة هذا الإدعاء من عدمه فإن شمال أفريقيا كان أنسب من شرقها كمجال لنشاط الإيطاليين.

---

(١) للمزيد من التفاصيل يرجع إلى Hollis, Christopher: OP. Cit.
وكذلك رجب حراز: التوسع الإيطالى فى شرق أفريقيا (١٩٦٠).

٣ـ بالإضافة إلى هـذين العاملين الجغرافـيين فهناك عامل تاريـخى فقد كان الإيطاليون يعتـبرون أنفسهم ورثة (**الإمبراطـورية الرومانـية**) فكان طبـيعياً إذا فكـروا فى التوسـع أن يكون شمـال أفريقيـا الذى كان يعـتبر من أهـم أجزاء الإمبراطورية الرومانية القديمة ـ المجال الأول لهذا التوسع.

ولهذا الأسـباب إتجهت أنـظار الإيطاليـين إلى تونـس لكن ـ كمـا ذكرنا ـ سبقتهم فـرنسا لإتخاذ عمل إيجابى فى هذه الجـهات فى سنة ١٨٨١ ـ وحدث بعـد أن إستولـى الفرنـسيون علـى تونس أن إحـتلت إنجـلترا مـصر ١٨٨٢، وأصبحت (**ليبيا**) الواقعة بين تونس ومصر الولاية العثمانية الوحيدة فى شمال أفريقيا التى لم تمتد إليها أصابع الإستعمار الأوروبى.

لكن إيطاليا كما رأينا إتجهت لشرق أفريقيا بدلاً من إتجاهها لشمالها كما كان متوقـعاً، ولعل مـن أسباب هذا الـتصرف الغـريب من الإيطـاليين أن الـدولة العثمانية أسرعت كما ذكرنا من قبل إلى إرسال قوة كبيرة إلى ليبيا لحمايتها من المصير الذى وقعت فيه تونس.

على أن إيطاليا كان يهـمها أيضاً أن تكسب **موافقة بريـطانيا** على سيـاستها بإعتبارها القوة البحرية الكبرى، وقد ظلت سياسة التقرب من إنجلترا من أسس السياسة الإيطالية طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وحين تم التقارب بـين إنجلترا وفرنسا وأسفر ذلك عـن الإتفاق الودى سنة ١٩٠٤ كان بنوده أن يتجه الـتوسع الفرنسى إلى مراكش وأن تترك لـيبيا لنشاط الإيطاليين.

وهكذا ضمنت إيطاليا إقرار كل من المعسكرين (بريطانيا، وفرنسا) لأطماعها فى ليبيا.

على أن **الأحوال الداخليـة فى تركيا** وفى ليبيا ذاتها عجلت بإتخاذ إيطاليا الخطوة الحاسمة، فـفى عام ١٩٠٨ قامت فى تركيا ثورة تزعمـها حزب (تركيا الفتاة) للـمطالبة بالإصلاحات الدسـتورية وغيرها من الإصلاحـات العصرية، وأضطر السلطان عبدالحميد الثانى للإذعان لطلب الثوار.



شكل رقم (١٤) إيطاليا فى شمال أفريقيا

أمـا الأوضاع الداخلية فـى ليبيا فكانت قد وصلت أيضـاً لدرجة كبيرة من السوء فقد تـولى شئون ليبيا فـى الفترة بين عامى ١٨٣٥، ١٩١١ وهـى السنة التى هاجمت فيهـا إيطاليا ليبيا ثلاثة وثلاثون والياً، وهؤلاء الولاة لم يكونوا أكفاء كمـا تعرضت البلاد لـلمجاعات بسـبب قلة الأمطار وزادت الحـالة سوء بسبب إنتشار الكوليرا فى طرابلس عام ١٨٥٠م(١).

على أن إهتمام الدولة العـثمانية بتقوية ليبيا وتنظيم شـئونها ظهر من جديد منذ أعلنت فرنـسا حمايتها على تونس كما ذكرنـا فاهتمت الدولة بـتحـصيـن طـرابـلـس وزادت الحاميـة فى البلاد ـ لكنـها أضطرت فى عام ١٩١١ قـبيل الهجوم الإيـطالى لسحب جـزء كبير من الجيـش وإرساله إلى اليمـن لإخضاع الثورة التى قامت فيها.

ويرتبط تـاريخ ليبيا فى هـذه الفترة الحاسمـة بظهور الـدعوة الـسـنـوسـيـة وأنتشارها(٢).

والسنوسية دعوة إسلامية إصلاحية تدعو الناس إلى أن يعودوا إلى الإسلام الصحيح وتنسب إلـى (السيد محمد بن على السنوسى الـكبير) وقد بدأ دعوته فى الحجـاز حيث أسس زاويـته الأولى سنة ١٨٣٧ ثـم غادر الحجاز فـى سنة ١٨٤٠ إلى مصر ووصل إلى بنغازى، وفى عـام ١٨٤٢ أنشأ (الزاوية البيضاء) فى الجبل الأخضر ثم نقل مركزه إلى (الجغـبوب) وأقام مركزاً كبيراً له ولأتباعه ومريدية فى سبتمبر ١٨٥٩ بعد إن كانت السنوسية قد إستقرت أركانها فى برقة ووادى وطرابـلس، وخلفـه فى الدعوة إبـنه الأكبـر السيد المـهدى (١٨٥٩ ـ ١٩٠٢)، وقد نقل مركز السنوسية من الجغبوب إلى (واحة الكفرة) وفى عهده بلغت السنوسية الذروة الإنتشار.

والخليفة الثـانى هو السيد أحمد الـشريف (١٩٠٢ ـ ١٩١٨) وهو إبـن أخ المهدى وهو الذى قاد الليبيين فى جهادهم ضد الإيطاليين.

---

(١) نقولا، زيادة: ليبيا من الإستعمار الإيطالي إلى الإستقلال (القاهرة ١٩٥٨) ص . ص ٤٣ ـ ٥١.
(٢) للمزيد من التفاصيل يرجع إلى: محمد فؤاد شكري: السنوسية دين ودلة (القاهرة ١٩٤٥).

على أنه من الملاحظ أن الحكومة العثمانية لم تهتم بأمر السنوسية فطالما كان السنوسيون يعترفون بالخلافة العثمانية لم يكن هناك مايضير هذه الخلافة.

ومن جهة **إيطاليا** عمدت فى السنوات الأولى من القرن الحالى إلى إتخاذ قرارات إيجابية لتحقيق أهدافها فى ليبيا، فأخذت تفتح المدارس فى طرابلس وبنغازى، كما عملت لفتح فروع لبنك روما فى ليبيا هذا بالإضافة إلى نشاط القنصليات الإيطالية فى طرابلس وبنغازى وكذلك نشاط الجماعات التبشيرية الإيطالية.

وتذرعت إيطاليا بأن هناك خطراً يهدد الرعايا الإيطاليين نتيجة المعاملة السيئة التى يلقونها من رجال السلطة التركية فى طرابلس وإنه ترتب على ذلك تعطيل نشاط الإيطاليين التجارى والعلمى، وإنها مضطرة لكى تصون كرامتها ومصالحها أن تحتل طرابلس وبنغازى، وأرسلت بذلك للباب العالى فى ٨ سبتمبر ١٩١١م.

وفى ٢ أكتوبر ١٩١١ بدأ الأسطول الإيطالى فى إطلاق مدافعه على ميناء طرابلس ولم تجد إستغاثة تركيا بالدول الكبرى للتوسط بينها وبين إيطاليا حتى توافق على قبول حل وسط يصون كرامة تركيا (١).

ويمكن إجمالاً أن نقسم الحرب بين الليبيين والإيطاليين:

يمتد الدور الأول من سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩١٧،ويقع الثانى بين عامى ١٩٢٢ ـ ١٩٣٢ أما الفترة الفاصلة بينهما من ١٩١٧ إلى ١٩٢٢ فقد كانت فترة هدنة وإتفاقات ومعاهدات.

الفترة الأولى ١٩١١-١٩١٧:

وقع عبء الدفاع عن البلاد من المبدأ على كاهل السكان الذين حولوا الحرب إلى حرب عصابات لقى فيها الجيش الغازى مقاومة عنيدة لم يكن يتوقعها.

---

(١) Mc. Cure: Italy in North Africa (London 1913) P.25.

وقد إستطاعت القوات الإيطالية **إحتلال** (طرابلس، وطبرق، ودرنه، وبنغازى) ولكن هذا الإحتلال لم يكن سهلاً، فقد كلفهم الكثير من الضحايا، ولم يلبث السنوسيون أن هبوا للدفاع عن البلاد ضد العدو الغازى ونادى السيد **أحمد الشريف** بالجهاد، وقام شيوخ الزوايا السنوسية يؤلبون القوم ضد الغزاة وإستجاب لهذا النداء الألوف.

على أن تركيا لم تلبث أن إنسحبت من الميدان لتتفرغ للحرب فى البلقان، فعقدت فى ١٧ أكتوبر ١٩١٢ **معاهدة أوشى** (لوزان) التى نصت على أن توقف تركيا وإيطاليا القتال، وتسحب تركيا جنودها من ليبيا، وإذاع السلطان العثمانى منشوراً منح فيه أهل ليبيا الإستقلال الداخلى، وأصدر ملك إيطاليا بدوره منشوراً إلى أهل ليبيا يذكر فيه أن بلادهم أصبحت خاضعة خضوعاً تاماً للسيادة الملكية الإيطالية ويعفو عن الليبيين الذين يخلدون للهدوء ويعدهم بالمحافظة على الشعائر الدينية الإسلامية ويسمح لهم بذكر إسم جلال السلطان الأعظم بصفته خليفة المسلمين فى الصلوات العامة.

وهكذا **خرجت تركيا من ميدان القتال** وصارت الزعامة السنوسية هى كل شئ فى مقاومة المستعمرين الإيطاليين.

ودارت معارك فى (برقة) لكن لم يستطع الإيطاليون السيطرة على المناطق الداخلية، وحين إشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ إنضمت إيطاليا إلى الحلفاء وأدى ذلك إلى أن تمنع بريطانيا وصول الإمدادات إلى المجاهدين الليبيين عن طريق مصر مراعاة لحليفتها، وقام السيد أحمد الشريف بتشجيع الأتراك والألمان للهجوم على حدود مصر الغربية وعلى الواحات المصرية بالصحراء الغربية ـ لكنهم قرروا الإنسحاب والعودة من جديد إلى ليبيا بعد أن فشلوا فى الدخول إلى وادى النيل ذاته[١].

الهدنة بين الطرفين:

جرت إتصالات بين السنوسين والإيطالين والإنجليز إتفق فيها على عقد

(١) للمزيد من التفاصيل ـ يرجع إلى:
محمود الشنبطى: قضية ليبيا (القاهرة ١٩٥٠).

هدنة بين جميع الأطراف، وعقب ذلك فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ عُقدت (**إتفاقية الرجمة**) وقد قسمت بموجبها برقة إلى قسمين شمالى يخضع للسيادة الإيطالية وجنوبى ويشمل الجغبوب والكفرة وبعض الواحات الأخرى التى إمتد إليها نشاط السنوسيين ويكون إدارة مستقلة هى **الإمارة السنوسية** ويتمتع (السيد محمد إدريس) بلقب أمير على أن يكون اللقب وراثياً وتكون (**إجدبية**) عاصمة الإمارة السنوسية على أن يسرح الأمير الوحدات العسكرية التابعة له فى فترة ثمانية شهور.

أما **طرابلس** فقد أعلن الزعماء العرب فيها إستقلالها وقيام حكومة وطنية فيها وإجتمع الزعماء الطرابلسيون وإتخذوا فى نوفمبر ١٩٢٠ قرارات تقضى بتوحيد الجهاد فى برقة وطرابلس وبتوحيد الزعامة فى البلاد بإنتخاب أمير مسلم تكون له السلطات الدينية والمدنية حتى يمكن الوقوف أمام العدو صفاً واحداً وأُختير السيد **محمد إدريس السنوسى** أميراً للقطرين طرابلس وبرقة.

الفترة الثانية ١٩٢٢-١٩٣٢:

بإستيلاء الفاشيين على الحكم فى إيطاليا فى أكتوبر ١٩٢٢ - بدأت مرحلة أخرى من الحرب الليبية، فقد شن الإيطاليون حرباً برية وجوية وبحرية على موانئ ومدن طرابلس وأضطر الأمير السنوسى للإنسحاب لمصر تاركاً أمر قيادة حركة الكفاح فى برقة للسيد (عمر المختار) وسقطت مدن طرابلس الواحدة بعد الأخرى فى يد الإيطاليين وقاد حركة المقاومة فى الداخل السيد عمر المختار كما سنوضح بعد[1].

كفاح عمر المختار ضد الإيطاليين:

ولد عمر المختار فى عام ١٨٦٢، وهو من قبيلة المنفه، وقد توفى والده عندما كان يقوم بأداء فريضة الحج فى سنة ١٢٢٤هـ (١٨٧٧/٧٨م). وأوصى به والده فى لحظة أحتضاره الشيخ الغريانى من أعيان بنغازى. فبعد عودتهم

(١) عن حياة السيد عمر المختار وكفاحه أنظر:
محمود شلبى: عمر المختار - ضحية الإستعمار الوحشى (القاهرة ١٩٥٧).

من الحج أرسله الشيخ الغرياني إلى واحة **الجغبوب** ـ مركز السنوسية حيث إلتحق بالمدرسة القرآنية بها، ثم إنتقل إلى واحة الكفره بصحبة المهدي السنوسي، ولما توفي شيخ زاوية القصور من زوايا الجبل الأخضر إختاره المهدي ليكون شيخاً للزاوية، وإختاره المهدي السنوسي بعد ذلك ليتولي قيادة بعض القبائل الثائرة ضد الفرنسيين في واداى ثم عاد بعد ذلك إلي زاويته الأصلية (القصور).

ومنذ بدأ الإيطاليون يوطدون أقدامهم في ليبيا فى عام ١٩١١ ـ بدأ جهاده ضد الوجود الإيطالى هناك بعناد وإصرار حتى فى الفترة التى إتفق فيها السنوسيون والإيطاليون على عقد هدنة بين الطرفين (١٩١٧ ـ ١٩٢٢).

وبإستيلاء الفاشيين على الحكم فى إيطاليا فى أكتوبر ١٩٢٢ـ وإعلانهم نقض إتفاقيات الصلح المعقودة مع السنوسيين ـ وشنهم حرباً برية وجوية وبحرية على المناضلين الليبيين ـ أضطر الأمير السنوسى للإنسحاب لمصر تاركاً أمر قيادة **حركة الكفاح فى برقة** للسيد عمر المختار فأصبح رئيساً لجميع (الأدوار)، وسقطت مدن طرابلس الواحدة بعد الأخرى فى يد الإيطاليين، وإضطر عدد كبير من المجاهدين الليبيين للخروج من بلادهم إلى تونس ومصر للدفاع عن قضية بلادهم فى الخارج بينما بقيت حركة المقاومة الداخلية مستمرة فى الداخل يتزعمها السيد عمر المختار.

وقد نظم عمر **المختار حركة المقاومة** ففرض على القبائل عدد من المقاتلين، وقدر من المال لدعم حركة الجهاد ـ وقد حرص الإيطاليون ـ بالإتفاق مع الإنجليز ـ على قفل باب الإمدادات والنجدات التى كانت تأتى للمجاهدين من مصر فمدوا الاسلاك الشائكة بطول الحدود بين ليبيا ومصر بطول ٢٧٠ كيلو متراً وأقيمت حصون لمراقبة هذه الحدود، وجرت مفاوضات بين الوزارة المصرية التى كان يرأسها إسماعيل صدقى باشا وبين الإيطاليين إنتهت بالإتفاق فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٥ على ترك **واحة الجغبوب للإيطالين** مقابل تنازل إيطاليا عن بئر فى جهة السلوم لمصر، وبموجب هذا الإتفاق أصبحت إيطاليا تبسط نفوذها على مراكز السنوسيين فى الجنوب وكان هذا بالطبع مخيباً لآمال السنوسيين.

وقد قوبل هذا الإتفاق بإنتقاد لاذع من كثير من الكتاب العرب والمصريين(١).

وقد شهدت الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٢٩ محاولات مستميتة من الإيطاليين لإخضاع ليبيا نهائياً لحكمهم، وأستخدموا **وسائل العنف** وقامت طائراتهم بضرب الأهالى من الجو بقصد إرهابهم وحملهم على إعلان خضوعهم لإيطاليا دون جدوى.

وفى عام ١٩٢٩ عُقدت هدنة بين الطرفين رغبة فى الوصول إلى صلح، وأصدر المشير **بادوليو** الذى كان والياً عاماً على طرابلس ـ وهو من أبرز قواد القوات المسلحة الإيطالية ـ منشوراً فى ٩ فبراير ١٩٢٩ **يعد** فيه أفراد المقاومة الليبيين بالعفو على شرط إلقاء السلاح والإستسلام الكامل ـ لكنه فى نفس الوقت هدد بالبطش بكل من يرفض الإستسلام وقال فى منشورة «إذا ما أُرغمنا على القتال فسوف نخوضها حرباً شعواء بأساليب ووسائل جبارة ستبقى ذكراها عالقة بالأذهان فلن يتذوق ثائر واحد، لا هو ولا أسرته أو قطعانه أو ورثته طعم الهناء.. أننى جازم على تحطيم كل شىء، رجالاً، وأرزاقاً ومتاعاً.. إننا موجودون هنا وسنبقى إلى الأبد»(٢).

وفى ٢٧ مارس ١٩٣٠ وصل **جراز يانى** (Graziaani) إلى بنغازى ـ بعد تعيينه حاكماً لبرقة، وكان مصمماً على وضع حد للثورة الوطنية فى البلاد، فرسم سياسة صارمة لتحقيق هذا الهدف فصادر جميع الأسلحة التى كانت مع أفراد الشعب، وأنشأ **(المحكمة الطائرة)** التى كانت تنتقل بكامل هيئتها جواً إلى مختلف أرجاء برقة لمحاكمة من يتهم بالإشتراك فى أى عمل ضد السلطات الإيطالية ـ على مشهد من الأهالى وإصدار أحكامها بالإعدام التى كانت تنفذ فى الحال..(٣).

---

(١) محمد فؤاد شكري· مرجع سابق ص ٣٦٣..

(٢) عما جاء فى منشور بادوليو يرجع إلى:
إنزو سانتار يللى، جورجو روشا، رومين راتنيرد ولويجي توليا:
عمر المختار، وإعادة الإحتلال الفاشي لليبيا (ترجمة عبدالرحيم سالم طرابلس ١٩٨٨) ص ٨٧.

(٣) في العام الأول من ولاية جرازيانى نظرت هذه المحكمة فى ٥٢٠ قضية، وأصدرت بشأنها ١١٩ حكماً بالإعدام نفذت على الفور، وكان يرأس المحكمة الطائرة الجنرال أوليفيري (Olivieri) أنظر: نفس المرجع السابق ص١١٠

كذلـك أقفل **الزوايا الـسنوسية**، كما إتجه إلى جمع الأهـالى وحشرهم فى معتقلات جـماعية أو طردهم من أراضيهـم أو مراعيهم إلى المناطـق الفاصلة، وترك لرجاله الحبل على الغارب **للبطش** والفتك دون رادع، وشكل حرازيانى **مجمـوعات صحـراوية** سريعة الحركة لمطاردة الأعـراب والقضاء على مصادر رزقهم، وركز جـرازيانى جهده علـى تضييق الخناق عـلى عمر المختار والـبقية الباقـية من المخلصيـن له الذين بقـوا معه رغم نضـوب مصادر تموينهـم، فقد أخذت **منطقة الجبل** تفرغ من سكانها فأصبحت صحراء قاحلة خالية من الحياة بعد أن نزح السكان فى أفـواج متتالية جارين قطعان أغنامهـم وإبلهم وحاملين معهم أمتـعتهم وخيامهم وقد أصر جـرازيانى على تعقب عمر المخـتار وأتباعه حتى لايترك لـه لحظة واحدة يسترد فيها أنـفاسه فأصبح البطل المـكافح عجوزاً طريداً بينما طائرات العدو تحلق فى أجـواء الجبل وتكشف مجاهله فيحاول هو وأتباعـه الإختفاء من هـدف إلى هدف ومن غـابة إلى أخرى ومن كـهف إلى كهف، وفى فجر يـوم ١١ سبتمبر ١٩١٣ تمكنت الطائرات الإيـطالية من رصد مجموعـة من الخيالة تقـرب من الخمسين فـارساً تتجه صوب مـرسى سوسه ـ فأخطـرت سرية للصـوارى التى إنطلـقت على الـفور فى مطاردة المجـموعة، وحاولت مجـموعة المجاهدين الـهرب نحو غابة شـنشن وسط خمائـل بعض الأشجار القـزمية المتشابكـة ـ لكن حالة جياد المـقاومة التى ظلت مـدة طويلة مرهـقة بدون راحة وعـدم تناول علـف كاف ـ حالت دون إفـلاتهم فأدركـهم الصوارى وأصيب جواد عمر المختار إصابة قاتلة.

وأقتيد عمر المختار تحت حراسة صوب مرسى سوسه، وفى يوم ١٢ سبتمبر نقل إلى بـنغازى على متن طراد ـ ووصـل نبأ أسره إلى بادوليـو الذى كان فى ذلك الوقت فى إيـطاليا ولم يتردد عن المطـالبة بقطع رأس هذا القـائد العجوز الذى كان يبلـغ من العمر ٧٣ عاماً فأرسل برقـيه إلى دى بونو (E. De Bono) الوكيل الدائم لوزارة المستعمرات يقول فيها «إذا ثبت أن المقبوض عليه هو عمر المختـار بعينـه، أرى من الأنسب إجـراء محاكـمته وإصدار الحـكم عليـه الذى سيقضى بدون شك بإعدامة»(١).

(١) نشر جورجو روشا مجموعة البرقيات المتبادلة بين المسئولين الإيطاليين في ليبيا ووزارة المستعمرات في هذه الفترة.

أما جرازيانى الذى كان موجوداً فى روما ويتأهب للسفر إلى باريس ـ فقد أسرع بالعودة إلى بنغازى.

وقد جرت محاكمة صورية للسيد عمر المختار فقد كان الحكم قد صدر ضده بالإعدام قبل المحاكمة، ففى برقية ثانية من بادوليو الذى كان قد طار إلى روما ـ إلى جرازيانى ذكر فى حديث إلى وزارة المستعمرات، أعدوا العدة لإجراء محاكمته جنائياً على الفور، ولا يمكن أن تنتهى المحاكمة إلا بصدور حكم الإعدام، حسب الأعراف المحلية، رتبوا تنفيذ الإعدام داخل أخطر ميادين إعتقال الأهالى المحليين(١).

وقد جرت عملية شنق عمر المختار فى يوم ١٦ سبتمبر ١٩١٣ على مشهد من ٢٠,٠٠٠ شخص بين معتقلين وأعيان إستدعوا خصيصاً لهذه المناسبة ـ ويذكر جرازيانى «إن هذه العملية أحدثت إنفعالاً شديداً فى جميع الحاضرين»(٢).

ويعلق جورجو روشا على هذه العملية بقوله «إن هذه العملية الصاخبة والمثيرة كانت تتويجاً يتناسب مع سياسة إتسمت بالاضطهاد والقمع الوحشى، إن فرنسا تلك الدولة الإستعمارية، كانت أكثر تبصراً وحكمة، فقد عرفت كيف تتحاشى إصدار حكم بالإعدام على قائدين شهيرين، هما عبدالكريم الخطابى، وعبدالقادر الجزائرى، أما إيطاليا الفاشية فليس من شيمها أن تتخلى عن الثأر، رغم الفوائد التى كانت تجنيها لو هى عفت عنه أو عاقبته بطريقة أخرى بدلاً من تحويل زعيم عجوز ناهز السبعين إلى شهيد لقضية إستقلال العرب والعقيدة الإسلامية، كما أصبح بالفعل»(٣).

ويذكر نفس المرجع ـ إن المحامى العسكرى الإيطالى الذى كُلف بالدفاع عن المتهم ـ وهو النقيب لونتانو (Lontano) عاقبة جرارياني بعد المرافعه بحبسه فى

(١) برقية من بادليو إلى حزاز يانى في ١٤ سبتمبر ١٩٣١ ـ أنظر. جورجو روشتا وآخرين ١٤٢.
(٢) نفس المصدر السابق ص ١٤٤.
(٣) نفس المصدر ونفس الصفحة.

زنزانه إنفرادية لمدة عشرة أيام لأنه «بعد تكليفه رسمياً بالدفاع عن زعيم المقاومة الذى كان قد إعترف بكل بند من بنود الإتهام ـ ترافع عنه بحماس وإشادة، محاولاً تبرير ما إقترفه المتهم بلهجة تتعارض مع ما يتطلبه الدفاع عن متهم إعترف بجريمته، فضلاً عن عدم مراعاته للظروف الخاصة السائدة، والبيئة التى إنعقد فيها المحاكمة»(١).

بعد إعدام عمر المختار إستطاعت إيطاليا لفترة أن تشدد قبضتها على ليبيا ففرضت نظاماً لحكمها بإعتبارها جزءاً من المملكة الإيطالية.

ولما أعلنت الحرب العالمية الثانية ودخلت إيطاليا الحرب ضد الحلفاء ـ وجد الليبيون المهاجرون إلى مصر الفرصة سانحة لبداية صفحة جديدة من الكفاح فى سبيل تحرير بلادهم، وكانت القاهرة مركز نشاط الليبيين فقد أُقيمت بها فى أغسطس ١٩٤٠ (جمعية وطنية كبيرة) برئاسة الأمير محمد إدريس المهدى لبحث وسائل مقاومة الحكم الفاشى وإقامة حكومة وطنية.

وقد كان الليبيون عوناً كبيراً للحلفاء فى حملاتهم ضد قوات المحور فى شمال أفريقيا حتى إنتهى الأمر **بإخراج الإيطاليين نهائياً** من ليبيا فى فبراير ١٩٤٣.

على أن خروج الإيطاليين من ليبيا لم يعقبه تمتع الليبيين بإستقلالهم، فقد أقيمت فى ليبيا ثلاث إدارات عسكرية فتولت الإدارة العسكرية البريطانية إدارة إقليمى برقة وطرابلس، بينما تولت الإدارات العسكرية الفرنسية إدارة إقليم فزان.

وظل الوضع كذلك حتى قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تصبح ليبيا دولة مستقلة موحدة ذات سيادة فإنتهت الإدارات العسكرية فى أقاليم ليبيا وقامت دولة ليبيا الموحدة المستقلة.

---

(١) نفس المصدر ونفس الصفحة.

ملاحظة: لمن يريد الإطلاع على وقائع المحاكمة يرجع إلى ملاحق الكتاب السابق ذكره: جورجو روشتا وآخرون: عمر المختار وإعادة الإحتلال الفاشى لليبيا ص ٢٣٦ وما بعدها.

سياسة إيطاليا الإستعمارية فى أفريقيا:

لم يحقق الإستعمار الإيطالى فائدة تذكر للمواطنين، كما لم يحقق ما كانت تهدف له إيطاليا من كسب إقتصادى، أو فتح مجال الهجرة للإيطاليين.

ففى إرتيريا بذل الإيطاليون جهداً كبيراً للنهوض بميناء مصوع، ومدوا خطاً حديدياً من مصوع إلى أسمرة - لكن لم تنجح الجهود المبذولة لتنمية الزراعة بها، ولم تتقدم بشكل ملحوظ الصناعات التى حاولت إيطاليا إدخالها، كما لم تنجح محاولات تشجيع الإيطاليين للهجرة إليها.

وفى الصومال: وجُدت عقبات عدة أمام محاولات إستغلالها إقتصادياً، وعجزت الشركات الإيطالية التى حاولت إستغلال هذه البلاد عن أن تحقق نجاحاً يذكر، كما أن العوامل المناخية حالت دون الرغبة فى الهجرة إليها، وقد أشار التقرير الذى قدمته الإدارة البريطانية فى عام ١٩٤١ إلى الحالة السيئة للسكان.

وفى إثيوبيا: حاولت إيطاليا الفاشستية بعد إحتلاها فى عام ١٩٣٦ الإستيلاء على أراضى الرؤوس الأحباش وإستغلالها - لكن تركز نشاط الإيطاليين فى زراعة القمح، وقصب السكر، والمطاط، والقطن، وفى مجال الصناعة تركز على إنتاج بعض الصناعات الإستهلاكية كالطوب، والأسمنت، والأحذية، وعصر الزيوت، وصناعة المكرونة، ولم تنجح جهود الإيطاليين فى العثور على البترول فى أثيوبيا.

وفى ليبيا: كان إتجاه إيطاليا كما عبر عنه أجوستينى (AGOSTINI) وهو أحد الكتاب الإيطاليين «أن تصبح ليبيا ملجأ رئيسياً للجنس الإيطالى فى أفريقيا وأن تمد إيطاليا الأم بالمواد الخام وتصبح أبها؟؟ سوقاً للمنتجات المصنعة»(١).

ورغم السياسة التى إتبعتها إيطاليا لتشجيع هجرة الإيطاليين والإستقرار فى ليبيا ولطمس هوية ليبيا ذاتها بتغيير أسماء الشوارع والمدن وإنتزاع الأراضى

(١) Agostini , G.: Italy and Her EmPire (Translated by C. Cope) (1939).

الزراعية من أصحابها وتوزيعها على الإيطاليين ومحاولة إدخال بعض الصناعات المنسوجات وغيرها وإقامة البنوك والشركات الإيطالية ـ فإن الأوضاع لم تستقر للإيطاليين ولم يستطيعوا أن يجنوا ثمار سياستهم الإستغلالية هذه.

تصفية المستعمرات الإيطالية فى أفريقيا:

كان قيام الحرب العالمية الثانية وإنضمام إيطاليا لجانب المحور إيذاناً بتصفية مستعمراتها فى أفريقيا.

وعرض موضوع مصير المستعمرات الإيطالية لأول مرة فى مؤتمر وزراء الخارجية سنة ١٩٤٥ وأتفق أخيراً على مبادئ بخصوص هذه المستعمرات أهمها: (١).

١ـ تتنازل إيطاليا عن جميع حقوقها فى مستعمرتها.

٢ـ إلى أن تصدر الجمعية العامة قراراتها فى شأن تقرير مصير هذه المناطق تبقى خاضعة للإدارة العسكرية الحالية.

٣ـ يتقرر مصير هذه الأقاليم على أحد هذه الأوجه:

الإستقلال أو الإنضمام إلى أحد الأقاليم المجاورة أو الوصاية على أن تتولاها عصبة الأمم؟ أو أى عضو من الأعضاء منفرداً.

وبخصوص ليبيا:

فى الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٥؟ تقرر أن تكون ليبيا التى تشمل برقة وطرابلس وفزان ـ دولة مستقلة ذات سيادة على أن يتم ذلك فى موعد لا يتجاوز أول يناير ١٩٥٢، على أن يضع ممثلو السكان فى برقة وطرابلس وفزان دستوراً يتضمن شكل الحكم الذى يرتضونه لبلادهم.

وقد لقيت الادارة العسكرية البريطانية فى برقة وطرابلس والقرن وفزان حتى ديسمير ١٩٥١.

وفى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ أعلن الملك إدريس السنوسى أن ليبيا أصبحت دولة

---

(١) عبدالملك عودة. السياسة والحكم فى أفريقيا (١٩٥٩) ص ٣٩٦.

مستقلة ذات سيادة، وهكذا استطاعت ليبـيا أخيراً أن تظفر بإستقلالها ووحدتها بعد كفاح مرير طويل.

وبخصوص إثيوبيا:

قاد الإمبراطور هيلا سلاسى بمعاونة الإنجليز جيشاً من الإثيوبيين الذين فروا من بطش الإيـطاليين ودخل إثيوبـيا وإستولى على أديس أبـابا فى عام ١٩٤١ وأعاد لإثيوبيا حريتها وإستقلالها.

وبخصوص الصومال:

قررت الجمعـية العامة للأمم المتـحدة فى دورتها الرابـعة فى عام ١٩٤٥ أن تصبح الصومال دولة مستقلة ذات سيـادة ويصبح هذا الإستقلال نافذاً فى نهاية عشر سـنوات من موافقـة الجمعية العـامة على إتفـاقية الوصايـة، وأن توضع الصومال خـلال الفترة المذكورة تحت الوصـاية الدولية، وأن تكون إيطـاليا هى السلطة القائمة بالإدارة فى فترة الإنتقال ويساعدها ويقدم لها النصيحة (مجلس إستشارى) يتكون من ممثلى كولومبيا ومصر والفلبين، وأخيراً وافقت هيئة الأمم المتحدة فى نوفمـبر عام ١٩٦٠ على إستقلال الصوماليين البـريطانى والإيطالى وإتحادهـما فى دولة واحـدة إتخذت لنـفسهـا إسم (جمهـورية صومالـية) أى الصومال الكبير ـ لكن الصومال تطالب بضم ثلاثة أقاليم أخرى لها (أوجادين، والصـومال الفرنـسى السابـق، والصومال الـكينى) بـإعتبار أن مـواطنيهـا من الصوماليين.

وقد اخـتير عـبدالرشـيد على شـير ماركـى كأول رئيـس وزراء للصـومال المستقل.

وفى ٢١ أكتوبر ١٩٦٩ حدث فى الصومال أنـقلاب عسكرى وصار الرئيس محمد سـياد برى رئيسا للـجمهورية ـ لكن شـهد الصومال أضطربـات داخلية متعدده بسبب تدهور الأحوال الأقتصادية والسياسة واتهام النظام الحاكم بمحاباته لقبـائل معينـة ـ وأدت حركات التمرد لـسقوط نظام سـيادبرى فى مطـلع عام

١٩٩١ وأضطر سيادبرى للهروب من العاصمة مقديشيو - وتطورت الصراعات الداخلية فى الصومال وسقط آلاف من القتلى والجرحى وحاولت الأمم المتحدة التدخل وتجريد الميلشيات المسلحة من أسلحتها لكنها فشلت وأضطرت للأنسحاب من الصومال - وجرت عدة محاولات أفريقية وعقدت عدة مؤتمرات للمعالجة دون جدوى وبمبادرة من جيبوتى تم إنتخابات برلمان صومالى وأنتخب عبدالقاسم صلاد حسن رئيسا للجمهورية وأدى اليمين الدستورية فى ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠ وبذل جهودا مضنية لحث المعارضة له للاعتراف بالنظام الجديد.

اريتريا:

منذ سنة ١٩٤٢ أخذت إثيوبيا تسعى لضم اريتريا إليها، وقد تقرر أن تنضم اريرتيا مع إثيوبيا فى (إتحاد فدرالى) تحت سيادة التاج الإثيوبى وفى سبتمبر ١٩٦٢ تحول الإتحاد الفدرالى إلى إتحاد كامل - لكن الارتيريين ظلوا يكافحون فى سبيل إستقلال بلادهم، وتزعمت (جبهة تحرير ارتيريا) الحركة الوطنية وإنتهى الأمر بإستقلال ارتيريا وانتخب الرئيس أساسى أفورقى رئيسا للجمهورية الجديدة التى إنضمت فى عام ١٩٩٣ لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

وفى ٦ مايو ١٩٩٨ قام صراع على الحدود بين أثيوبيا وإريتريا للحرب بين الدولتين - وفى ديسمبر عام ٢٠٠١ أعلن أن الدولتين توصلتا لاتفاق بالعاصمة الجزائرية لوضع حد للنزاع بعد عامين من الصراع المسلح.

وهكذا تحررت ثلاث مناطق فى شمال وشرق أفريقيا من الإستعمار الأوربى.

مراجـــع

أولاً. المراجع العربية:

(١) تقارير الأمانة العامة لمجلس الجامعة العربية عن المسألة الليبية.

(٢) إبراهيم، زكى: فظائع الحروب أو منظر الحرب فى طرابلس الغرب.

(٣) أبو القاسم سعيد يحيى، البارونبى: حياة سليمان باشا زعيم المجاهدين الطرابلسيين (القاهرة ١٩٤٨).

(٤) أحمد، الطرابلس: جهاد الأبطال فى طرابلس الغرب (القاهرة ١٩٥٠).

(٥) أحمد، رمزى: فزان بين يدى الأتراك والطليان والفرنسيين (١٩٤٩).

(٦) أنتونى، جوزينكا: ليبيا فى العهد العثمانى (ترجمة يوسف العسلى) (١٩٤٦).

(٧) السيد محمد رجب، حراز: التوسع الإيطالى فى شرق أفريقيا (١٩٦٠).

(٨) الطيب، الأشهب: برقة العربية بين الأمس واليوم.

(٩) الطيب، الأشهب: السنوسى الكبير.

(١٠) بشير، السعداوى: فظائع الإستعمار الإيطالى الفاشستى فى طرابلس وبرقة (١٩٥٠).

(١١) جلال، يحيى: مصر الأفريقية والأطماع الإستعمارية فى القرن التاسع عشر (القاهرة ١٩٦٧).

(١٢) جلال، يحيى: تاريخ المغرب الكبير (١٩٦٦).

(١٣) جلال، يحيى : التنافس الدولى فى شرق أفريقيا (١٩٥٩).

(١٤) حسن سليمان، محمود: ليبيا بين الماضى والحاضر (١٩٦٣).

(١٥) راسم، رشدى: طرابلس الغرب فى الماضى والحاضر (١٩٥٣).

(١٦) راشد، البراوى: ليبيا والمؤامرة البريطانية (١٩٥٣).

(١٧) زاهر، رياض تاريخ إثيوبيا (القاهرة ١٩٦٦).

(١٨) زاهر، رياض: شمال أفريقيا فى العصر الحديث (١٩٦٧).

(١٩) سامى، حكيم: حقيقة ليبيا (١٩٦٨).

(٢٠) سيد، البهنيهى: قصة الإحتلال الإيطالى وألاعيب الإستعمار البريطانى فى خفايا القضية الليبية (١٩٥٣).

(٢١) شوقى، الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر (القاهرة ١٩٥٨).

(٢٢) شرقى الجمل، عبدالله عبدالرازق: قضايا ومشكلات أفريقية (٢٠٠١).

(٢٣) عبدالملك، عوده: السياسة والحكم فى أفريقيا (القاهرة ١٩٥٩).

(٢٤) على إبراهيم، عبده المنافسة الدولية فى أعالى النيل (القاهرة ١٩٥٨).

(٢٥) محمد إبراهيم، لطفى: تاريخ حرب طربلس (١٩٤٦).

(٢٦) محمد على، الشافعى: طرابلس الغرب وبرقة فى براثن الإستعمار الإيطالى (١٩٤٠).

(٢٧) محمد فؤاد، شكرى: السنوسية دين ودولة (١٩٤٥).

(٢٨) محمد فؤاد، شكرى: ميلاد دولة ليبيا الحديثة (١٩٥٧).

(٢٩) محمود، شلبى: عمر المختار ـ ضحية الإستعمار الوحشى (١٩٥٧).

(٣٠) محمود، الشنيطى: قصة ليبيا (١٩٥١).

(٣١): مصطفى، عبدالله: المجمل فى تاريخ ليبيا (١٩٤٧).

(٣٢) نقولا، زيادة: ليبيا فى العصر الحديث (١٩٦٦).

(٣٣) نقولا، زيادة: محاضرات فى تاريخ ليبيا من الإستعمار الإيطالى إلى الإستقلال (القاهرة ١٩٥٨).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(1) Banning, Emile: Le Partage Politique de I"Afriqued'apres Les transactions internationales Les Pleus recente 1885 á 1888 (Bruxelles 1888).

(2) Beck: Congo Belge (N. D).

(3) Brauach, George: Belgian Administration in the Congo (London 1961).

(4) Burdon, Adolphe: Les Arabes dans L' Afrique Centrale (Paris 1885).

(5) Castelein, S. J. The Congo State, Its origin, Rights and Duties, The Charges of its occurers (London 1908).

(6) Comelian, Jean: Stanley et Loepold.

(7) Crowe, Sybile, E.: The Berlin West African Conference (1884 - 1885). (London 1942).

(8) Delcommune, Alexandre: L' Avenu du Congo Belge menac (Bruxelles 1919).

(9) Dumont, J. H.: La cable Ronde Belgo congolaise (Bruxelles 1961).

(10) Gardiner, A. G. The Life of Sir William Harcourt 2 Vols. (London 1923).

(11) Gunther, Joh,: Inside Africa (1953).

(12) Hertslet, E. The Map of Africa by Treaty Vol. 2 (London 1909).

(13) Hinde, Sidney Langford: The Fall of the Congo Arabs (London 1897).

(14) Johnston, H. H. : A History of Colonization of Africa by Alien Races (Cambridge 1913).

(15) Keltie, Sir John Scott: The Partition of Africa (London 1985).

(16) Keith, Arther Berriedale: The Belgina Congo and The Berlin Act (Oxford 1919).

(17) Lemarchand, René: Political Awakening in the Belgian Congo (1964).

(18) Moeel, E. D. : King Leopold's Rule in Africa.

(19) Morel, E. D.: The Future of the Congo (London 1909).

(20) Mount, Morres, V.: The Congo Independent State (London1906).

(21) Roper, J. J.: Labour Problems in West Africa (London 1958).

(22) Slade, Ruth: King Leopld's Congo (London 1962).

(23) Slade, Ruth: The Belgian Congo (London 1961).

(24) Stanley, Henry, M.: The Congo and the founding of its Free State (2 Vols. 1885).

(25) Stemmans, A.: La Reprise du Congo par La Belgique (Bruxelles 1949).

(26) Theodor, Semor: La Congo (Bruxelles 1919).

الفصل الثامن

المحتويات:

١. نشاط الشركات التجارية الألمانية والبعثات التبشيرية فى أفريقيا فى الفترة السابقة للنشاط الحكومى.

٢. العوامل التى أدت إلى اتجاه بسمارك إلى الاستعمار فى أفريقيا:

أ. قوة الرأى العام الألمانى.

ب. الحاجة للمواد الخام والأسواق.

ج. الوضع السياسى فى ألمانيا ذاتها.

د. مواجهة هجرة الشباب الألمانى للخارج.

هـ. سياسة الدول الأوربية الأخرى فى أفريقيا

و. استكمال ألمانيا لوحدتها.

٣. المناطق التى امتد إليها نفوذ ألمانيا الاستعمارى فى أفريقيا:

أ. فى جنوب غرب القارة.

ب. في توجو والكاميرون.

ج. في شرق أفريقيا.

د. الأطماع الاستعمارية الألمانية في مديرية خط الاستواء المصرية.

٤. سياسة ألمانيا الاستعمارية فى أفريقيا.

٥. موقف الوطنيين من المستعمرين الألمان.

٦. ثورة الماجى ماجى نتائجها.

٧. نهاية الاستعمار الألمانى فى أفريقيا.

بدأت علاقات ألمانيا مع أفريقيا فى فترة سابقة للفترة التى أطلق عليها الكتاب فترة التكالب الاستعمارى على أفريقيا والتى أسفرت عن عقد المؤتمر الكبير فى برلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ والتى دعت إليه ألمانيا ذاتها، ولعل الملاحظة التى تستحق التسجيل هنا هى أن الدولة الداعية لهذا المؤتمر ـ أى ألمانيا ـ ظلت حتى الثمانينات من هذا القرن لا تمتلك فى أفريقيا موضع قدم.

لكن رغم أن الحكومة الألمانية **لم يكن لها حتى عام ١٨٨٤** ـ وهو العام الذى عقد فيه مؤتمر برلين ـ **أية مستعمرات** محددة فى أفريقيا فإن الألمان كأفراد أو كمستكشفين أو تجار أو كمبشرين كان لهم نشاط ملحوظ فى أفريقيا قبل ذلك التاريخ. بعد ذلك اندفعت الحكومة الألمانية والشعب الألمانى فى تيار الاستعمار.

وكانت **البعثات التبشيرية** الألمانية بالإضافة إلى الرحلات بقصد المغامرة أو **الكشف الجغرافى** ثم بغرض التجارة ـ قد نشطت مع غرب أفريقيا منذ القرن السابع عشر، وفى عام ١٨٦١ أسس بعض الرأسماليين من ميناء همبرج (Hamburg) الألمانى شركة كان لها نشاط كبير مع ساحل أفريقيا الغربى ـ ولم يقتصر نشاط الألمان على الساحل الغربى للقارة، فقد كان لبعض الأسر فى هنوفر (Hanover) أيضاً نشاط كشفى فى الساحل الأفريقى الشرقى.

وأخذ **الكتاب الألمان** الذين اشتهروا بالصراحة ـ يشيرون إلى ضرورة إيجاد مستعمرات لألمانيا لترويج تجارتها أسوة بالدول الأوروبية الأخرى.

وفى عام ١٨٧٨ أُنشئت (الجمعية الألمانية للدراسات الأفريقية) فى برلين وكان لهذه الجمعية نشاط كشفى كبير فى القارة الأفريقية(١).

والملاحظ أن نشاط الألمان كله فى هذه الفترة قام على أكتاف **كبار التجار**، والرأسماليين، **ورجال البعثات الدينية** البروتستانتية، والمكتشفين، وليس على أكتاف الحكومة الألمانية إذ أن الزعيم الألمانى بسمارك (Bismarak) ظل

(١) Taylor, A. : Germany's First Bid for Colonies (London 1938) p.5.

زمناً طويلاً يعارض السياسة الاستعمارية ويعمل على تجنيب بلاده مشاكلها، ولكن لم يلبث أن تغير الوضع بسرعة تدعو للدهشة، فلقد اندفعت الحكومة الألمانية فى تيار الاستعمار حتى إنه فى غضون عام واحد تقريباً كانت ألمانيا قد كونت أمبراطوريتها الأفريقية.

وكان طبيعياً أن يتساءل الكتاب عن الأسباب التى دفعت الحكومة الألمانية والشعب الألمانى للإندماج فى تيار الاستعمار بعد هذا العزوف عنه لعدة سنوات.

ولعل عدة عوامل هى التى أدت إلى أن يغير بسمارك من سياسته تجاه الاستعمار منها:

أولاً: قوة الرأى العام الألمانى:

ممثلاً فى التجار ورجال المال والإرساليات الدينية، فقد اشترك هؤلاء، كما ذكرنا فى النشاط الذى كان سائداً فى ذلك الوقت، وكانت نتيجته مجموعة الاتفاقات والمعاهدات التى بنت على أساسها الدول الاستعمارية حقوقاً لها ولرعاياها ولشركاتها فى البلاد الأفريقية.

والدليل على قوة هذا العامل أن الأماكن التى ركزت ألمانيا أقدامها فيها فى (توجو، والكميرون، وأفريقيا الجنوبية الغربية، وأفريقيا الشرقية) ـ كانت هى نفس المناطق التى سبق عام ١٨٨٤ ـ **أن قوى التجار ورجال المال الألمان** علاقاتهم بها.

فقد كان لتجار همبورج مثلاً تجارة واسعة مع موانى شرق أفريقيا (زنجبار) على الخصوص، ومع عدد من جزر المحيط الهندى، وتألفت شركة من كبار الرأسماليين فى همبرج للتجارة مع هذه الجهات، وواجهت الشركة صعوبات مالية وحاول المشرفون عليها أن يحملوا الحكومة الألمانية على التدخل، وهددوا ببيع الشركة إلى مؤسسة بريطانية إذا لم تتدخل الحكومة، وتطورت هذه المشكلة لكنها أدت لمد النفوذ الألمانى على أفريقيا الشرقية الألمانية (تنجانيقا).

وفيما يتعلق بجنوب غرب أفريقيا بدأ النشاط الألمانى فيها تاجر كبير أيضاً من تجار ميناء بريمن (Bremen) الألمانى، وقد نجح هذا الرجل فى إنشاء محطة تجارية فى جنوب غرب أفريقيا وواجهته صعوبات عدة فطلب من الحكومة الألمانية حماية مصالحه وحصل سنة ١٨٨٣ على وعد من بسمارك بذلك.

وفيما يتعلق بنفوذ الألمان فى الكميرون فيرجع الفضل فيه أيضاً إلى تاجر من كبار تجار همبورج يُدعى ويرمن (WOERMEN) كان صديقاً لبسمارك، وقد قدم مذكرة عن أهمية هذه المنطقة وعن المسائل التى يرى أن من واجب الحكومة الألمانية أن تتخذها لحماية مصالح ألمانيا التجارية فى الكميرون، وكان ويرمن أيضاً هو المحرك لنشاط الحكومة الألمانية فى منطقة توجو.

ثانياً: الحاجة للمواد الخام والأسواق وحل أزمة البطالة:

إن التقدم السريع فى الصناعة الألمانية ترتب عليه تراكم المصنوعات ورخص أثمانها، بل أدى إلى تعطل العمال وانخفاض الأجور - هذا بالإضافة إلى الرغبة فى الحصول عى منتجات البلاد الحارة اللازمة للصناعة. ومن ثم اتجه التفكير إلى ضرورة الحصول على المستعمرات لحل أزمة التعطل ونقص الأجور والمواد الخام، وإيجاد أسواق للمصنوعات الألمانية.

ثالثاً: الوضع السياسى فى ألمانيا ذاتها:

كانت الحركة الإشتراكية قد أخذت تنتشر فى ألمانيا، وظهرت جماعة من الفلاسفة الألمان من أمثال كارل ماركس (KARL MARX) الذين تبنوا هذه المبادىء وكتبوا عنها، وقد خشيت الحكومة الألمانية نتائج انتشار هذه الحركات ورأت أن اتجاه ألمانيا لميدان الاستعمار قد يفتح الباب أمام العمال ويحل بعض المشكلات الاقتصادية ويوجه الأنظار إلى الخارج بدلاً من التركيز على المشاكل الداخلية التى قد تؤدى للإصطدام بين الطبقات.

رابعاً: كانت قد سرت بين الشباب الألمانى نزعة الهجرة إلى الخارج:

وقد هاجرت فعلاً أعداد من الشباب إلى الولايات المتحدة، وكندا وأستراليا

وقُدر عدد هؤلاء المهاجرين بين عامى ١٨٢٠، ١٨٧٠ بمليونين وثلاثة أرباع المليون ـ لكن شعرت الحكومة الألمانية أن هذه الهجرة يترتب عليها أن يخسر الوطن الأصلى باستمرار زهرة شبابه بينما تكسب من وراء ذلك القوى الاستعمارية الأخرى التى سبقت ألمانيا فى استغلال هذه الجهات التى تجذب الشباب للهجرة إليها، ولذا فكان الحل لهذه المشكلة من وجهة نظر الحكومة الألمانية أن توجد مستعمرات تابعة للأم الكبرى ويشجع الشباب الألمانى للهجرة إليها والعمل بها دون أن يفقد صلته وولاءه لوطنه الأصلى.

خامساً: سياسة الدول الأوروبية الأخرى الاستعمارية فى أفريقيا:

أدت هذه السياسة الاستعمارية إلى التكالب الاستعمارى على القارة، ونذكر على الخصوص فى هذا المجال سياسة ليوبولد الثانى ملك بلجيكا فيما يختص بالكنغو، فقد فتحت عيون الدول الأوروبية الأخرى، فأسرعت تأخذ كل دولة نصيبها من القارة الأفريقية.

سادساً: استكمال وحدة ألمانيا الداخلية:

فكان لابد بعد قيام الاتحاد الألمانى ـ وحل مشاكل ألمانيا الداخلية ـ أن توجه نظرها إلى الخارج أى إلى التوسع، ويقول شارل لوكاس (Charles Lucas) «لقد ثبت تاريخياً صحة النظرية القائلة بأن الوحدة فى الداخل كان يتبعها دائماً التوسع فى الخارج». "Unity at Home is Followed by expantion abroad:[1].

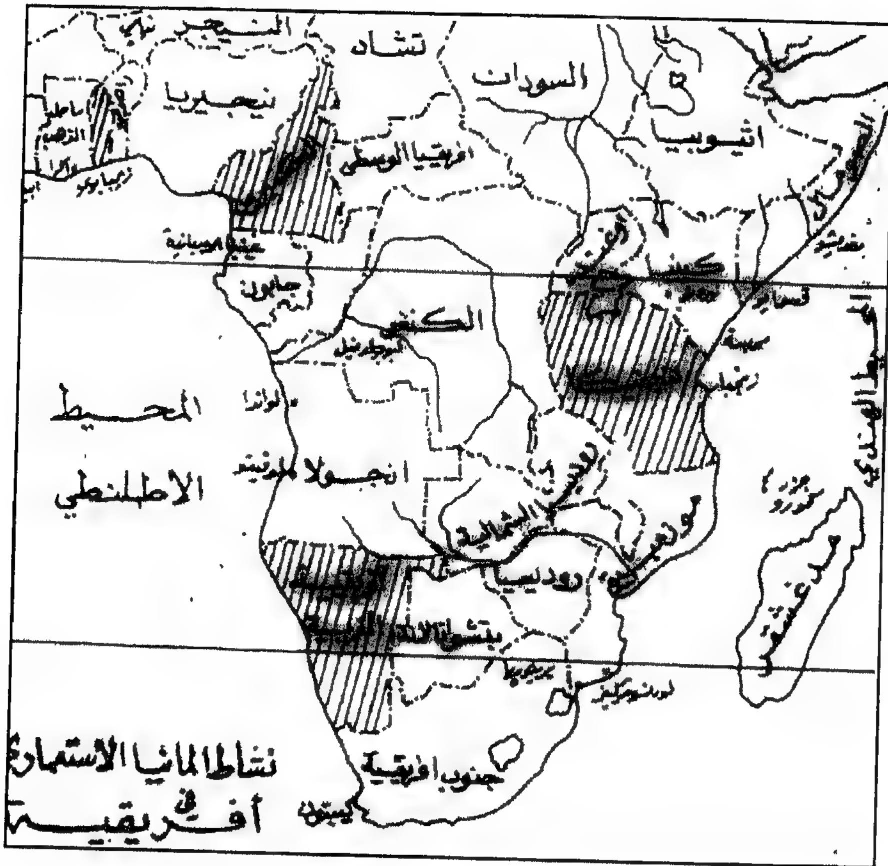
المناطق التى امتد إليها نفوذ ألمانيا الاستعمارى فى أفريقيا

أولاً. فى جنوب غرب القارة:

ذكرنا أن البعثات التبشيرية الألمانية كانت قد بدأت نشاطها فى جنوب أفريقيا

---

(١) Lucas, Charles: The Partition and Colonization of Africa (Oxford 199) p. 78.



شكل رقم (١٥) نشاط ألمانيا الاستعماري في أفريقيا

فى المنطقة الممتدة شمال نهر الأورنج وذلك منذ السبعينات من القرن الثامن عشر.

ومع موجات **المبشرين** جاءت أعداد **من التجار** وكبار الرأسماليين، وكما ذكرنا سابقاً كان هؤلاء التجار بنفوذهم بعد الثورة الصناعية فى أوربا، وبمصالحهم الاقتصادية التى يهمهم حمايتها ـ القوة التى دفعت الحكومة الألمانية بعد ذلك إلى ميدان الاستعمار فى غرب أفريقيا وجنوبها الغربى.

وكانت البعثات التبشيرية والتجارية الألمانية تشكو من تعرض أفرادها للهلاك دون وجود أية جهة يمكن أن تقدم لهم العون، وحين شكت لبسمارك من ذلك أرسل وبالاتفاق مع البرتغال وانجلترا ـ خطط حدود المنطقة الخاضعة لنفوذ الألمان فى أفريقيا الغربية فأصبحت تمتد شمالاً حتى حدود أنجولا البرتغالية وفى الجنوب حتى نهرالأورنج وتحدها شرقاً بتسوانا البريطانية.

ثانياً: فى توجو والكميرون:

كان للتجار الألمان **نشاط تجارى** مع ساحل أفريقيا الغربى وساحل غانا بصفة خاصة وكانوا يضغطون باستمرار على الحكومة الألمانية لدفعها لتثبيت أقدامها فى هذه الجهات ووضع ممثلين لها فيها تساندهم قوات عسكرية حتى يضمن التجار مصالحهم المالية والتجارية هناك.

وأرسلت الحكومة الألمانية **الدكتور ناختيجال** (Dr. Nachtigal) لبحث الإمكانيات المتاحة فى هذه الجهات لنشاط التجار وأصحاب رؤوس الأموال الألمان[1].

ووصل الدكتور ناختيجال فى يوليو ١٨٨٤ إلى المنطقة الواقعةإلى الشرق من

---

(١) كان د. جوستاف ناختيجال (Gustave Nachtigal) طبيباً بالجيش الألماني ـ لكنه كان ميالاً للرحلات، فاستقال من الجيش وقام برحلة من شمال أفريقيا (طرابلس) مخترقاً الصحراء الكبرى إلى بحيرة تشاد ثم رحل إلى واداي، ودارفوار عن طريق النيل وقد عين ممثلاً لألمانيا في أفريقيا فعمل لتوطيد نفوذ ألمانيا هناك.

المستعمـرة الإنجليزية فى ساحل الـذهب (بين ساحل الذهب وداهـومى) حيث استطاع أن يعقد اتفاقات مع الزعماء المحليـين وأعلن قيام محمية توجو الألمانية (Togo Land).

وبعد ذلك أبحر الدكتور ناختيجال صوب **الكميرون** حيث كانت تجرى من مدة مساومـات مع أحد الزعماء المحـليين هناك ليـوقع على وثيقـة تمنح الألمان حقوقـاً فى هذه الجهـات مقابل هديـة سخية وعده بـها التجـار الألمان، ونجح ناختيجال فـى مهمته ورفع العلم الألمانـى معلناً بسط النفوذ الألمـانى على هذه الجهات (Cameroons).

وقد أثار هذا الـعمل الخلاف بين ألمانيـا وفرنسا وظل الخلاف بين الـدولتين قائماً حتى بدأت **فرنسا** تتجه لمد نفوذها إلى مراكش (المغرب) فى شمال أفريقيا فوقـفت ألمانيـا فى وجه الأطمـاع الفرنسـية فى هذه الجـهات ـ لكن وصـلت الدولتان فى ١٩١١ إلى اتفـاق يطلق يد فرنسا فى مراكش فى مـقابل أن تتنازل فرنسا لألمانيا عن إدعاءاتها فى منطقـتى الكميرون وتوجو هكذا سوت الدولتان خلافاتهما على حساب الشعوب الأفريقية.

ثالثاً: فى شرق أفريقيا:

تحدثنا عن العلاقات التجارية والكشفية التى قام بها الألمان فى ساحل أفريقيا الشرقى وخاصة فى منطقة زنجبار منذ منتصف القرن الثامن عشر.

وكانت حـركة التجارة فى هـذه المناطق من شـرق أفريقيا فى أيـدى العرب والهنود من زمن طويـل ـ لكن سلطان زنجبار فتح بلاده للـتجارة مع الشركات التجارية الأوروبية وشـجع البيوت التجارية الأوروبية علـى أن تمد نشاطها إلى بلادها وكانـت التجارة الأوروبية مع هذه المـناطق هى المفتاح الذى فـتح الباب للنفوذ الأوروبى.

وفى ٣ مارس ١٨٨٤ أسس الدكتور **كارل بيترز** (Dr. Karl Peters) وبعض الاستعماريين الألمان جـمعية أطلقوا عليها اسم (الجمعية الألمـانية للاستعمار)،

وأعلن بيترز صراحة أن غرض الجمعية هو القيام بمشروعات استعمارية فى أفريقيا.

واستمرت هذه الجمعية مدة ثلاثة أشهر تناقش اختيار جزء من أفريقيا الذى تستطيع أن تنفذ فيه مشاريعها الاستعمارية، وأخيراً استقر قرارها على استعمار جزء من الساحل الشرقى للقارة الواقع خلف (دار السلام) على أن تقوم بتنفيذ ذلك حملة على رأسها دكتور كارل بيترز، وأن تبدأ عملها فى أكتوبر من نفس العام.

وقد وضعت الحملة أمام نظرها احتمال معارضة بريطانيا، ولذلك اتخذت احتياطات قوية لكى لا تعرف أغراضها الحقيقية ومنها أن بيترز نفسه كان يتخفى وراء أسماء مختلفة وقد خدمته فى ذلك إجادته للغة الإنجليزية.

وفى ١٠ نوفمبر ١٨٨٤ هبط بيترز ومن معه للساحل الأفريقى الشرقى واختفوا فى الداخل وبعد ثلاثة أشهر فقط عادت الحملة ومعه أكثر من عشر معاهدات عُقدت مع شيوخ وسلاطين بعض الأقاليم المجاورة لهذا الساحل الشرقى، وبموجب هذه المعاهدات تنازل هؤلاء الشيوخ للشركة الألمانية التى يمثلها بيترز ورفاقه عن مساحات واسعة من الأراضى تصل إلى ٦٠,٠٠٠ ميل مربع.

وفى ١٢ فبراير ١٨٨٥ وصل بيترز إلى برلين ومنحت الحكومة الألمانية (شركة شرق أفريقيا الألمانية) مرسوماً بتأسيسها(١).

وفى ٣ مارس ١٨٨٥ أخطرت الحكومة الألمانية الدول الموقعة على معاهدة برلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ بما حصلت عليه الشركة الألمانية من أراضى وحقوق سيادة فى شرق أفريقيا وذلك بناء على نص المادة ٣٤ من قرارات المؤتمر.

وأحدث الإخطار الألمانى فزعاً فى دوائر لندن، وفى زنجبار نفسها ـ فأرسل

---

(١) تحولت الجمعية الألمانية للاستثمار إلى شركة سُميت (شركة شرق أفريقيا الألمانية) وصدر مرسوم تأسيسها فى ٢٧ فبراير ١٨٨٥ بعد عودة بيترز من مغامراته في شرق أفريقيا.

السلطان (برغش) سلطان زنجبار إحتجاجاً إلى الأمبراطور الألمانى على وضع جزء من أراضيه تحت السيادة الألمانية(١).

أما من ناحية الألمان فقد كانوا يدركون أن العقبة الحقيقية أمام سلطانهم على هذه الجهات ليست فى زنجبار بل فى لندن.

وفى ٦ مارس ١٨٨٥ أخطر سفير ألمانيا فى لندن اللورد جرانفيل (Granville) بالحماية الألمانيةوالامتيازات التى حصلت عليها الشركة، وأرسل جرانفيل الرد البريطانى وأشار فيه إلى عدم معارضة الحكوة البريطانية فى استثمار ألمانيا لبعض هذه الأجزاء التى ذكرتها ـ لكن هناك مشروعاً يقوم به بعض الرأسماليين البريطانيين لاستعمار الجزء الواقع بين ساحل ممبسة وبحيرة فكتوريا التى تعتبر منابع النيل والتى ترغب بريطانيا فى ربطها بالساحل بخط حديدى.

كان هذا الرد البريطانى بالطبع مشجعاً لأصحاب المشروعات الاستعمارية الألمانية.

وقد رأت انجلترا وألمانيا تجنباً لتضارب مصالحهما فى هذه المنطقة من شرق أفريقيا ـ تأليف لجنة لتحديد نفوذ سلطان زنجبار بالإضافة إلى حدود منطقتى النفوذ الإنجليزية والألمانية، ودعيت الحكومة الفرنسية للاشتراك فى اللجنة الدولية المقترحة لبحث مسألة حدود أملاك سلطان زنجبار.

وبدأت هذه (اللجنة الثلاثية) عملها فى ١٠ ديسمبر ١٨٨٥، وكان هناك اتفاق كامل بين أعضاء اللجنة على أن جزر زنجبار وبمبا والجزر الصغيرة المحيطة بها والأراضى التى لا تبعد عنها مسافة تزيد على ١٢ ميلاً كلها أجزاء لا شك فى أنها من ممتلكات سلطان زنجبار.

وقامت اللجنة بزيارة الساحل الأفريقى وزارت الموانى المختلفة جنوبى دار السلام وأيقنت من وجود أعلام سلطان زنجبار وحامياته العسكرية فى هذه

---

(١) Woolf, L. :Empire and Commerce in Africa p. 246 (N. D).

الموانى مما يجزم بخضوعها له ـ لكن مدى امتداد نفوذ السلطان وإدارته إلى الداخل كان موضوع نقاش وخلاف بين أعضاء اللجنة.

وقد استطاع بسمارك أن يحسم هذا الخلاف فصرح لحكومة باريس باستعداد ألمانيا ترك حرية العمل لفرنسا فى جزر كومورو إذا وصلت الدولتان لاتفاق بشأن الأمور المختلف عليها، كما لوحت ألمانيا لانجلترا باستعدادها للعمل بمفردها إذا لم تصل الحكومتان لاتفاق، وبناء على ذلك أرسلت كل من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية لممثليها فى اللجنة للتوصل إلى اتفاق مع المندوب الألمانى حتى تخرج اللجنة بقرار جماعى.

وجاء فى التقرير الذى وضعته اللجنة «إنها وجدت لسلطان زنجبار حقوق سيادة لا تذكر على جزر زنجبار وبمبا، ولامو وكذلك على أجزاء ساحلية تمتد لمسافة عشرة أميال من الساحل فيما بين أفريقيا الشرقية البرتغالية جنوباً ومقديشيو شمالاً».

وكان لابد بعد ذلك من اتفاق الدولتين على اقتسام المنطقة الداخلية الواقعة خلف الشريط الساحلى الذى اعترفت اللجنة بتبعيته لسلطان زنجبار.

ووصل الطرفان فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٦ إلى اتفاق يقضى بما يلى:(١)

١ ـ تعترف كل من انجلترا وألمانيا بسلطة السلطان على جزر زنجبار، وبمبا، ولامو وكذلك الساحل لمسافة عشرة أميال إلى الداخل.

٢ ـ تقسم الأراضى الداخلية الواقعة خلف الشريط الساحلى إلى منطقتى نفوذ الشمالية بريطانية والجنوبية ألمانية.

٣ ـ تؤيد انجلترا ألمانيا فى مفاوضتها مع السلطان للحصول على امتيازات فى جمارك دار السلام لشركة شرق أفريقية الألمانية.

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن هذا التفاق يرجع إلى :

جلال يحيى: التنافس الدولى فى شرق أفريقيا (القاهرة ١٩٥٩) ص ٢٠٧ وما بعدها.

وأبلغت انجلترا الاتفاق للسلطان فى ٣ ديسمبر ١٨٨٦ فى خطاب يحوى النصيحة بقبول ما اتفقت عليه الدولتان، كما يحوى التهديد بسوء العاقبة إذا عارض ـ كما أرسلت ألمانيا سفينة حربية ألمانية أمام زنجبار.

وأمام هذا التهديد **وافق السلطان صاغراً** على ما فرضته عليه الدولتان فوقع على الاتفاقية البريطانية الألمانية فى ٤ ديسمبر ١٨٨٦ وبذلك استطاعت ألمانيا أن تحصل على الجزء الجنوبى من شرق أفريقيا، وكان نصيب بريطانيا منطقة صغيرة نسبياً من ساحل شرق أفريقيا لكنها كانت تشتمل على مينائين هامين (ممبسة ومالندى) وقد فتح هذا الإقليم الذى كان من نصيب بريطانيا المجال إلى أوغندا الواقعة على طول الساحل الشمالى لبحيرة فكتوريا ولمناطق أعالى النيل.

ونلاحظ أن الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا وألمانيا اتبعت فى بقية أجزاء القارة النظرية السياسية التى اتفق عليها فى مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥ وتقضى «بأن الدولة صاحبة السيادة على منطقة ساحلية تصبح ذات سيادة أيضاً على ظهير هذه المنطقة فى الداخل (Hinter Land Theory)، وبناء على هذه القاعدة **كان يجب الاعتراف بسيادة السلطان على المناطق الداخلية** لأنه ثبت أن له سيادة فعلية لا خلاف عليها على السواحل التى تُعتبر منفذاً لهذه الأجزاء ـ لكن بدلاً من ذلك نجد انجلترا وألمانيا تقتسمان المنطقة الداخلية ثم تعودان للاستحواز على المناطق الساحلية كمنافذ للمناطق الداخلية.

وهذه فى الواقع ليست سوى عملية اغتصاب لا تساندها إلا القوة المسلحة ـ لكن ليس لها أى سند من القانون الدولى.

على أن الاتفاقية الألمانية الإنجليزية لم تتعرض لمنطقة الحدود الواقعة غرب منطقة نفوذ كل من الدولتين مما أدى لمشاكل جديدة بينهما.

وقد استطاعت الدولتان فى أول يولية سنة ١٨٩٠ **أن تصلا إلى اتفاق نهائى** اعترفت فيه ألمانيا بالحماية البريطانية على زنجبار «فى مقابل اعتراف بريطانيا

بالحماية الألمانية على الجزء من شرق أفريقيا الذى عُرف فيما بعد باسم **(مستعمرة شرق أفريقيا الألمانية)** وقد حرصت انجلترا فى هذه الاتفاقية على أن تبعد الألمان عن أقاليم النيل العليا.

وفى ١٤ مايو ١٩١٠ عُقد اتفاق بين ألمانيا وبلجيكا حددت بمقتضاه حدود الكنغو الشرقية المشتركة مع الحدود الغربية لمستعمرة شرق أفريقيا الألمانية.

رابعاً: الأطماع الاستعمارية فى مديرية خط الاستواء المصرية:

حين سقطت الخرطوم فى أيدى المهدى وأتباعه فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ وانقطعت صلة مديرية خط الاستواء المصرية ومديرها **أمين باشا إدوارد شنيتزر** (E. Schnitzer) بالشمال ـ ذاعت فى أوربا أخبار عن الحالة السيئة التى كان عليها **أمين باشا** فى خط الأستواء وأن الواجب يحتم إرسال حملة لإنقاذه هو ورجاله.

ووافقت الحكومة البريطانية على الحملة على أن تتحمل الحكومة المصرية نصف تكاليفها البالغة ٢٠,٠٠٠جنيه، ووافقت الحكومة المصرية على هذا العرض بل سنرى أنها تحملت الجزء الأكبر من المعدات اللازمة للحملة التى أختير لقيادتها (ستانلى) لمعرفته السابقة بالمنطقة.

والحقيقة التى ستبرز بوضوح من مجريات الأحداث التالية أن الاهتمام بأمين باشا لم يكن الدافع له إنسانياً، بل كان الدافع الأول والحقيقى **سياسياً** ـ فقد كانت الأنظار كلها فى ذلك الوقت الذى بدأ فيه التكالب الاستعمارى على القارة الأفريقية متجهة إلى المديرية الغنية ذات الموقع الهام التى يديرها أمين باشا)[1]. فستانلى كان رسولاً **يعمل لحساب أكثر من دولة استعمارية**، فكان فى المقام الأول يعمل لحساب مشروعات انجلترا الاستعمارية، كما أنه يخفى

---

(١) لمن يريد تفاصيل عن مديرية خط الاستواء المصرية يرجع إلى:
عمر طوسون (الأمير) : تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها ١٨٢٩ ـ ١٨٨٩ ـ ٣ أجزاء (١٩٢٧).

ورقة أخرى يلعب بها إذا لم تنجح محاولته الأولى، وذلك بأن يعمل لحساب الملك ليوبولد ملك بلجيكا الذى كان قد نجح فى مؤتمر برلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ فى أن يضع يده على الكنغو وكان يمد بصره لحوض النيل والمديرية الاستوائية بالذات.

وسافر ستانلى من لندن فى ٢١ يناير ١٨٨٧ إلى القاهرة حيث قابل الخديوى توفيق ونوبار باشا، واختار ستانلى أن يسافر من مصر إلى زنجبار وبعد أن ينتقى حماليه يستأنف الرحيل بهم بحراً حول رأس الرجاء الصالح إلى مصب نهر الكنغو على الساحل الأفريقى الغربى ثم يعبر القارة بعد ذلك من الغرب إلى الشرق حتى يلتقى بأمين باشا.

ووصل ستانلى إلى بحيرة ألبرت فى ١٣ ديسمبر ١٨٨٧ بعد أن فقد أكثر من نصف رجاله وقابل أمين باشا بعد ذلك ستانلى وتسلم منه الأوامر الصادرة إليه، وكان الإعياء والتعب ظاهرين على ستانلى ومن معه، وقد ذكر ستانلى نفسه إن رجاله الزنجباريين كانوا بجانب جنود أمين باشا ذوى الهيئة الحسنة أشبه بجيش من المتسولين.

وعرض ستانلى على أمين باشا ثلاثة اقتراحات هى:

١ ـ اقتراح الخديوى توفيق المتضمن أن يعود أمين باشا ورجاله إلى مصر.

٢ ـ اقتراح الملك ليوبولد ـ ملك البلجيك بأن يبقى أمين باشا حيث هو بصفته والياً على المديرية الأستوائية نيابة عن الملك ويوضع تحت تصرفه ما يحتاجه لنفقات الإدارة والجنود إلى أن تنتظم أمور المديرية.

٣ ـ أن يتبعه بجنوده إلى الركن الشمالى الشرقى من بحيرة فكتوريا ويبنون محطة هناك ويعملون لحساب شركة أفريقيا الشرقية البريطانية.

على أنه حين عرض أمين باشا على رجاله اقتراحات ستانلى ثاروا وتطور الأمر إلى حد التمرد على أمين باشا.

واتفق أخيراً على أن يبحر أمين باشا مع ستانلى ومن يرغب من رجاله، ووصل ستانلى ومن استطاع الوصول سالماً من رجال الحملة إلى شاطىء بحيرة فكتوريا الجنوبى وبعد أن استراحوا تابعوا السير حتى حدود أفريقيا الشرقية الألمانية حيث وجد أمين باشا مندوباً جاء لاستقباله ومعه خطاب ترحيب به من مندوب الأمبراطور الألمانى فى أفريقيا الشرقية الألمانية.

وقد حدث حادث لأمين باشا حال دون متابعة السفر مع باقى الحملة، أما من تبقى من أفراد قافلته فقد أبحروا مع ستانلى إلى مصر فوصلوها فى ١٤ يناير ١٨٩٠، وقيل إن القافلة كانت مؤلفة عند بدء الرحلة من أكثر من ٧٠٠ نسمة لكن لم يصل منهم سالماً إلى الساحل الأفريقى إلا مائتا شخص والباقون قيل إنهم تركوا فى الطريق بين ميت أو مريض أو هربوا من سوء معاملة ستانلى لهم(١).

أما أمين باشا ففى أثناء إقامته بالمستشفى انهالت عليه الشهادات الفخرية من الجامعات والجمعيات العلمية وأعلن بعد ذلك انضمامه للألمان واستعداده لأن يقود حملة لحسابهم إلى داخل القارة ليقوم بعقد المعاهدات مع زعماء المنطقة الواقعة حول بحيرة فكتوريا.

على أن حياة أمين باشا انتهت بمأساة، ففى يوليو ١٨٩١ وصل إلى منطقة البحيرات الاستوائية فى محاولة لتجنيد بعض جنوده السابقين للعمل فى خدمة الحكومة الألمانية ـ لكنه لم يوفق فى ذلك إذ أخبره الجنود أنهم يعتبرون أنفسهم من رعايا الحكومة المصرية ولا يستطيعون خدمة غيرها، وفى أثناء عودته قبض عليه بعض الأهالى وهو يجتاز غابات الكنغو وأعدموه فى أكتوبر ١٨٩٢ وكان عمره عند وفاته اثنين وخمسين عاماً.

---

(١) Stanley, Henry. In Darkest Africa 2 Vols (1890).

وكذلك Casati, G.: Ten Years in Equatoria and the Return with Emin Pasha (London 1891).

سياسة ألمانيا الاستعمارية:

بدأ الاستعمار الألمانى كما رأينا على يد الشركات التجارية، ولم يستقر الأمر لهذه الشركات منذ البداية، فقد شُغلت بالعمل لتثبيت أقدامها فى المناطق التى استولت عليها والتوسع فيها للداخل بالإضافة إلى اهتمام الشركات بتحقيق أكبر ربح ممكن، كما أن المستعمرين الألمان فوجئوا بثورات وطنية عارمة فى كل مكان وعجزت الشركات بإمكانياتها المحدودة من مواجهتها فلجأت إلى الحكومة الألمانية تطلب المعونة، وأنتهى الأمر بتنازل الشركات عن حقوق سيادتها للحكومة واكتفت بالعمل فى الميدان التجارى[(١)].

وكان على رأس الإدارة فى المستعمرات الألمانية (**الحاكم العام**)، وقد قسمت المستعمرة إلى أقاليم على رأس كل منها (**مدير**) يعتبر الحاكم المحلى المسئول عن إدارة إقليمه لكنه يتلقى تعليماته من الحاكم العام، وكان بعض هؤلاء المديرين عسكريين فى الأقاليم الهامة وبعضهم من المدنيين فى المناطق الهادئة الأمنة، ويعاون الحكم العام (مجلس استشارى) من مستشارين فى مختلف الشئون الحربية والمالية والصحية والقضاء والزراعة ... الخ.

ولم تحقق الإدارة الألمانية فى ظل حكم الشركات تقدماً ملحوظاً فى وجوه الإصلاح الضرورية فى المستعمرات إلا بالقدر الذى تطلبته **ضرورات الاستغلال** ـ لكن حين انتقلت الإدارة من أيدى الشركات الاستعمارية إلى الإدارة الأمبراطورية تحسن الحال فى المستعمرات بعض الشيء، وقد ظهر ذلك فى الاهتمام بفتح المدارس والمستشفيات وتمهيد الطرق ومد السكك الحديدية وإن بقيت مظاهر القسوة فى معاملة الأهالى والسخرة فى الأشغال العامة.

موقف المواطنين من المستعمرين الألمان

قوبل المستعمرون الألمان **بالثورات** فى كل مكان حاولوا تثبيت أقدامهم فيه فى شرق أفريقيا أم غربها.

---

(١) تنازلت شركة شرق أفريقيا الألمانية عن حقوق سيادتها للحكومة الألمانية في يناير ١٨٩١ .

ففى الشرق تكتل ضد المستعمرين الأفريقيون ـ الوطنيون والعرب الوافدون الذين عرفوا هذه المنطقة من قديم الزمان، وكذلك الهنود وغيرهم من الأسيويين الذين كانت لهم صلات بشرق القارة ووقف الجميع فى وجه المستعمرين.

وسنلقى الأضواء على بعض هذه الثورات:

١ ـ ثورة بوشيرى بن صالح :

ولم تجد شركة شرق أفريقيا الألمانية التى سيطرت على (شرق أفريقيا الألمانية) الطريق مفروشاً بالورد، ولم تنعم بالسكينة والأمان، فقد واجهتها منذ الوهلة الأولى **مقاومة عنيفة من قبل العرب** على الساحل، وظهر فى هذا الميدان زعيم يدعى بوشيرى بن صالح (Bushiri bin Saleh)، اتخذ من دمينة شمبى مركزاً لنشاطه وتصدى للألمان وهاجمهم بعنف فى كل مكان، ولما عجزت الشركة الألمانية عن مواجهة الموقف استنجدت بالحكومة الألمانية التى عينت هيرمان فو ويرمان (Herman Von Werman) وأمدته بقوة ضخمة استطاعت مهاجمة الثوار وأجبرتهم على الانسحاب للداخل[١].

واشتدت الثورة فى الداخل، لكن بسبب سيطرة الألمان على السواحل ـ قطع الدعم الخارجى عن الثوار، وانتهى الأمر بالقبض على بوشيرى لكن حتى بعد القبض عليه وإعدامه فى ١٥ ديسيمبر ١٨٨٩ لم تتوقف المقاومة ضد الاستعمار الألمانى[٢].

ولم يتحسن الموقف بين الحكومة الألمانية والثوار فقد ظل الساحل بل والمناطق الداخلية خلف مدينة كلوه فى حالة من التأهب والاستعداد لمقاومة الوجود الألمانى، واستمر الحال على هذا المنوال حتى انفجرت ثورة أكثر عنفاً وأوسع انتشاراً وأعظم خطراً تلك هى ثورة الماجى ماجى (Majı Maji) فى عام

(١) شوقي، الجمل: مرجع سابق. ص ٤٥٠ .

(٢) زاهر، رياض: استعمار أفريقيا ص ٢٣٢ .

١٩٠٥ والتى هددت بشكل خطير الاستعمار الألمانى وزادت الحركة أعمال العنف والإرهاب الذى مارسته السلطات الألمانية ضد الثوار[١].

٢ ـ ثورة الماجى ماجى :

تعتبر هذه الثورة أكثر الحركات الوطنية أهمية فى شرق أفريقيا وكان نجاحها المحلى قد ساعد على امتدادها من بحيرة نياسا وساحل كلوة وشاركت فيها كل القبائل الإسلامية والوثنية فى محاولة منها لطرد الألمان وقامت عمليات الاغتيال للموظفين الرسميين وأعضاء البعثات التبشيرية والمزارعين الأوروبيين والتجار[٢] وقد شجع هذا النجاح على اندلاع الثورة وزيادة المقاومةضد المستعمرين الألمان فى أماكن مختلفة.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن: ما الأسباب التى أدت إلى قيام هذه الثورة ضد الألمان فى شرق أفريقيا؟.

للإجابة على هذا السؤال نشير إلى أن ثورة الماجى ماجى كغيرها من الثورات التى قامت بها القوى الوطنية الأفريقية ضد الحكم الأجنبى قد تعددت أسبابها مع أنها تتفق فى المضمون فهى ثورة ضد المستعمر وأساليبه ووسائله فى استغلال الشعوب، فقد ثار الشعب الأفريقى فى شرق أفريقيا ضد وسائل الألمان الاستعمارية فى فرض الضرائب وأهمها ضريبة الكوخ (Hut tax) التى أُدخلت عام ١٨٩٥، بالإضافة إلى فرض نظام العمل الجماعى سواء فى رصف الطرق أو فى المزارع الأوروبية، كما ثار الأفارقة ضد نظم الحكم المحلية التى لم يتقبلها السكان[٣].

ويرى (Johnston) أن سبب الثورة يرجع إلى سوء الحكم وإلى فرض

---

(١) Moffett, J. P. , Handbook of Tanganyika, p71.

(٢) Johnston, Harry; The History of the Colonization of Africa by Alien Races, p. 413.

(٣) Chidzero,B. T. G; Tanganyika and International Trusteeship, p. 8.

الضرائب وخاصة ضرائب العمل على السكان والتى لم يألفها الوطنيون خصوصاً عندما كان العمل الإجبارى يتم لصالح المزارعين الأوروبيين[١].

ولخص جوليوس نيريرى (Julius Nyerere) أسباب الثورة حينما أشار إلى أن السعى نحو الحرية كان من أبرز الأسباب وراء القيام بهذه الثورة[٢].

بدأت الحركة بعنف عندما ثار أكثر من ثمانية آلاف أفريقى فى مدينة ماهنج (Mahenge) وذلك فى الثالث عشر من يوليه عام ١٩٠٥ ويثير هذا العدد الضخم العديد من التساؤلات حول كيفية تنظيم هذه القوى بهذا الشكل فى منطقة لم تكن قد عرفت بعد التنظيم السياسى، ولعل هناك أكثر من تفسير لهذه الظاهرة ومنها أن الثوار انتظموا حسب تجمعات سياسية أو ثقافية أدت إلى تكتلهم، ومنها أيضاً أن الضغوط الاقتصادية الناجمة عن الحكم الألمانى أدت لهذا التجمع وأخيراً ربما يكون تعبئة الناس بهذا العدد الضخم قد تمت على أساس أعمق من التركيب القبلى وأعنى بذلك العامل الدينى، وربما تفاعلت كل هذه العوامل معاً مع عنصرى الزمان والمكان وأدت فى النهاية إلى ثورة ضد الحكم الألمانى.

وخلاصة القول أن الثورة قد بدأت كحركة شعبية بين الفلاحين الذين عانوا من مساوىء الحكم الألمانى ثم قوى من خطورتها انتشار المعتقدات الدينية التى وصلت بها إلى الذروة.

وكانت البداية الحقيقية للثورة عندما حاول أحد حكام شرق أفريقيا الألمانية زراعة القطن على نطاق واسع ونظراً لأن هذا المحصول قد فشلت زراعته فى الساحل الشمالى فقد اقتصرت التجربة على الجنوب، واعتقد الألمان أن الزراعة الفردية لا تُجدى لانتاج القطن على نطاق واسع ولذا فقد أصدر الحاكم الألمانى أوامره بوضع خطة لزراعة القطن وطالب بتنفيذها فى منطقة التجارب

---

(١) Johnston, H.; Op. Cit, p. 413.

(٢) Nyerere, Julius; Freedom and Unity. p. 50.

بالقرب من نهر (روفيجى)، واحتاج الأمر إلى أن يعمل السكان مجبرين فى هذه المزارع الجماعية الأوروبية على أن تقوم الإدارات الاستعمارية بتقديم البذور والإشراف على الزراعة ثم القيام بعمليات التسويق وتقسيم العائد فى النهاية بواقع الثلث لكل من الرؤساء والحكام والمشرفين على المشاريع الجماعية والثلث الأخير للعمال.

وطبقاً لهذا المشروع فإن كل قرية **أُجبرت على زراعة القطن فى مساحات** مخصصة وكان تمويل المشروع يتم من جانب مجموعة من صناع المنسوجات الألمان الذين كانوا يبحثون عن مصدر بديل للقطن الأمريكى الغالى الثمن[١].

وابتدأ تنفيذ المشروع فى منطقة دارالسلام فى سبتمبر عام ١٩٠٢ وكان اختيار أرض المزارع يتم بناءً على توصيات الرؤساء والمفتشين وكانت المحاصيل السابق زراعتها فى هذه المنطقة هى الذرةوالشعير والسمسم والأرز، وهى **محاصيل يحتاجها الأهالى** للاستهلاك الشخصى وقد رفض الأهالى فى البداية العمل فى هذه المزارع الجماعية وفضلوا دفع ضرائب عن أكواخهم وأرسلت الحكومة الألمانية لجنة لتقصى الحقائق واكتشفت هذه الجنة أن المشروع قد قضى على اقتصاديات الأسر فى هذه المناطق وأن الحكام هم المستفيدون فقط.

وليس معنى وجود التوافق الزمنى بين بداية تطبيق مشروع القطن وقيام الثورة أن هذا المشروع كان السبب الرئيسى أو الوحيد للثورة ـ لكن يمكن القول بأن هذا المشروع كان من الأسباب الهامة لقيام الثورة وما يؤكد ويؤيد هذا القول:

أولاً: بالرغم من أن مشروع القطن لم يكن منتشراً فى كل مناطق الثورة فإنها بدأت حيث ينفذ المشروع.

ثانياً: إن الثورة بدأت فى أوائل موسم جنى القطن.

---

(١) Higji, Karim' A Colonial Ideological Apparatus in Tanganıyka under the Germans in Tanzania under colonial rule (ed) Kanıki, M. H; p. 211.

ثالثاً: عانى الكثيرون من زعماء الثورة من مشروع القطن وكان عدد كبير منهم على رأس الثوار.

رابعاً: كان القطن فى نظرالوطنيين رمزاً للتواجد الأجنبى بدليل أنه فى عدة مناطق أحرق الثوار المحصول فى الحقول.

وتؤكد هذه الشواهد أن **مشروع القطن** كان سبباً جوهرياً لقيام الثورة ولذا فقد ذكر بعض الكتاب أن ثورة الماجى ماجى هى فى الحقيقة (ثورة القطن) وعلى هذا فإن اقتلاع جذور القطن كان مجرد إنذار للسلطات الألمانية وإعلاناً لبدء قيام الثورة[١].

وإذا كانت الثورة قد قامت أساساً نتيجة لمعاناة الفلاحين وحنقهم على الحكم الأجنبى ممثلاً فى المزارع الجماعية فسرعان ما ظهرت عوامل أخرى لتعبئة الناس وحفزتهم على الثورة، **(فالعامل الدينى)** مثلاً كان عاملاً قوياً وراء الثورة ضد الوجود الألمانى فى تنجانيقا وصار هذا العامل بعيد الأثر فى إحداث الثورة حيث تفوق على عوامل الولاء للقبيلة أو العشيرة.

فالماجى وهو الماء المقدس الذى قبله كل ثائر كان يوزع باسم الثورة لكى يحمى الثوار ضد الطلقات النارية الأوروبية وكان يجمع الناس تحت هدف واحد دون أن تكون لهم وحدة سابقة وكان الاعتقاد السائد أن هذه القوة الدينية كفيلة بوحدتهم وحمايتهم[٢].

وفسر الألمان هذا الدافع الدينى بأنه من السحر وقد ألهم الرجال الشجاعة وغرس فى نفوسهم شعوراً بالولاء وحباً فى التضحية لم يتوفر لدى الألمان أنفسهم[٣].

---

(١) Liffe, John; A Modern History of Tanganyika, p. 169.

(٢) Carl Al Roy; The Involment of Peasants in International Wars, Center of International Studies, Princeton University, Research Monograph No. 24,.

(٣) I Liffe, John; p. 170. 1966.

ويبدو أن الشرارة الأولى بدأت من نجارمبى (Ngarambi) على نهر روفيجى حيث توجد **عائلة من الأطباء السحرة** الذين يدربون أتباعهم وهم يتلقون الماء ويرشونه على أتباعهم فيمنحهم الحصانة ضد أى سوء وضد الأسلحة الأوروبية بالذات[١].

ومما لا شك فيه أن هذا السحر كان قادراً على تجميع الناس تحت هدف واحد ونحو غرض معين، واتخذ الثوار من شعور عدم الرضا سبيلاً لتحقيق أغراضهم، وقد نجح الزعماء فى التخطيط للثورة بشكل محكم لدرجة أنه لا يمكن القول أنها جاءت نتيجة قرارات فجائية عشوائية.

لقد نشأت الثورة **بسبب غضب الفلاحين** واتسعت من خلال المؤتمرات الدينية وظهرت الثقة بالنفس عندما هاجم أكثر من ثمانية آلاف محارب ـ مسلحين بالحراب فقط معسكراً ألمانيا وحاولوا القبض على بنادق جنود المستعمر بأيديهم وترتب على هذا خسائر فادحة فى صفوف الثوار العزل أمام الأسلحة الأوروبية الحديثة لكنهم فعلوا ذلك إيماناً بقوة الماجى[٢].

بالإضافة إلى ذلك اشتملت حركة الماجى ماجى على الاعتقاد فى **عالم مثالى** (Utopia) يحكمه إله جديد سوف يقضى على كل الآثام بين البشر، وهكذا نجد أن الحركة كغيرها من الحركات الأفريقية ضد الحكم الاستعمارى المبكر تطلبت مفهوماً جديداً وأيديولوجية من جانب الزعماء الدينيين لكى تساعد على انتشارها وتعطيها نوعاً من الوحدة الشاملة لأن الثورة نشبت بين سكان لا تنظيم لهم وقد صار الماجى (الدواء) رمزاً للوحدة والالتزام ومكن الثورة من التوسع والانتشار ودخلت فى مناطق لها تنظيم قبلى قوى فأفقدها الجانب الدينى وتغلب عليه الجانب القبلى وخلاصة القول أن الثورة عكست الأيديولوجية السياسية والمعتقدات الدينية فى المنطقة.

(١) I Liffe, John; The Organisation of the Maji Maji Rebellion, p. 499.

(٢) Hatchi, John; Tanzania, p. 8

أحداث الثورة وتطورها:

شهد عام ١٩٠٥ ذروة الكفاح الوطنى ضد الحكم الألمانى على أرض تنجانيقا ففى العقدين السابقين لعام ١٩٠٥ لم تمر سنة دون حدوث مصادمات عسكرية ضد الألمان لكن هذه المقاومة كانت محلية ضعيفة ومنعزلة داخل مناطقها أما عام ١٩٠٥ فقد سجل الانفجار الثورى فى الجزء الجنوبى ضد الوجود الألمانى(١).

ففى الثالث عشر من **يولية ١٩٠٥** بدأت الثورة فى منطقة جبال ماتمبى (Matumbi)، ومن هذه النواة انتشرت أعمال العنف شمالاً وجنوباً أى أن مركز الثورة كان الجزء الأوسط والأعلى من نهر روفيجى ولكنها امتدت شمالاً ثم توسعت تدريجياً.

ولما بدأت الثورة أعلن الأهالى الحرب **باقتلاع جذور القطن** ودقوا الطبول لدعوة جيرانهم للانضمام إليهم وحاصروا منزل الحاكم الموالى للألمان لكنه هرب قبل أن تصل إليه أيدى الثوار وامتدت الثورة بعد ذلك وتطورت بشكل واسع(٢).

وفى ٣٠ يوليه قامت كل عشيرة بمهاجمة مركز السلطة الألمانية المجاورة لها وطاردوا الحكام الأجانب واتجه السكان إلى المدن الساحلية بعد أن اقتلعوا عيدان القطن من المزارع التابعة للمزارعين الألمان وبعد أن أحرقوا المستعمرة التجارية الخاصة بالتجار الألمان الأسيويين الذين لجأوا إلى الجبال.

وقد أثار الهجوم السلطات الألمانية التى كانت قد تجاهلت من قبل تحذيرات الحاكم الموالى لهم فأرسل الألمانى أحد ضباطه مع قوة مكونة من مائتى جندى إلى كلوه لمهاجمة وكر الثوار هناك لمن هذا الضابط وجد مقاومة عنيفة من الثوار وأحسن أن روحاً معنوية قوية غير عادية تسود بينهم، كما جاء فى تقريره(٣).

---

(١) Hirji, Karim; Op. Cit. p. 214.

(٢) I Liffe, John; Amodern History of Tanzanyika p. 171.

(٣) كانت القوة العسكرية لدى الحاكم الألمانى جوتزن ٥٨٨ جندياً و٤٥٨ من قوات البوليس فى الجنوب.

ولما انتشرت أخبار الثورة تحركت عدة قبائل وأعلنت التعبئة وهاجمت المراكز التجاريةوبرز بين قادة الثوار أحد الوطنيين فى تنجانيقا ويدعى **عبد الله مابادا** (Abdullah Mabanda)، وهو ينتمى إلى أحد الأسر العربية العريقة ومن القواد المهرة الذين أظهروا براعة حربية فائقة، وقد حصل على الماجى أى الماء المقدس وأثناء عودته التقى بثلاثة من الجنود الألمان الذين كانوا قد كلفوا بعمليات البحث والتقصى عن الثوار، لكنه نجح فى قتلهم وبعد ذلك أخذ ينظم قواته وبدأ بمهاجمة مراكز الألمان ولم يقتصر الأمر عند هذا الحدث بل أخذ يهاجم القوات الألمانية على الساحل وأجبرهم على الانسحاب إلى الداخل.

وانتشرت أخبار الحرب ناحية الشمال عبر نهر روفيجى إلى المناطق المحيطة بدار السلام كما امتدت جنوباً.

وفى شهر أغسطس ظهر قائدان آخران من جماعات الموارا هما القائد سليمان ممبا (Selemani Memba) وجومبى جبريل (Jumbe Gabriel)، وقد امتد نشاطهم إلى مراكز الإرساليات فى الوادى أجبروا بعض الجماعات هناك على الانضمام إليهم ووصل القائد سليمان إلى مقر الإرسالية الألمانية فى ٢٨ أغسطس ولما وجدها مهجورة حطم المكان وأجبر الحراس على الإدلاء عن مخبأ رجال الإرساليات الذين كانوا قد فروا إلى مالندى (Malende).

ولما وصلت أخبار تدمير الثوار لمقر الإرسالية إلى الحاكم الألمانى فى ٣١ أغسطس ١٩٠٥ وأرسل إلى الحكومة الألمانية يطلب بعض التعزيزات، وقد أمر القيصر الألمانى بإرسال طرادين من الصين ومن المحيط الهادى إلى دار السلام لإثارة الرعب فى قلوب الثوار.

وفى ٥ سبتمبر تلقى الحاكم جوتزن أخباراً مثيرة حيث أن الثوار قدا ستولوا على عدة مدن وامتدت الثورة إلى المرتفعات الجنوبية وتوسع القتال جنوباً وغرباً ووصل الثوار إلى حافة الجبل.

القضاء على الثورة:

اضطرت الحكومة الألمانية أخيراً **لإرسال التعزيزات** بعد أن وصلت أخبار الثورة إلى هذا الحد وظهر أن الأمر خطير يهدد الوجود الألمانى كله فى شرق أفريقيا وعندما وصلت التعزيزات فى أكتوبر ١٩٠٥ استطاع الحاكم الألمانى أن يقضى على الثورة تدريجياً حيث تحركت ثلاث حملات إلى الداخل.

وكانت **الأسلحة الأوروبية** الحديثة واستخدام النظم الحربية التى لم يألفها الثوار عاملاً فعالاً فى تشتيت جهود الوطنيين وأرغمتهم على الاستسلام، ولم تكن هناك اشتباكات عسكرية بين القوات الألمانية وجموع الثائرين ذلك لأن الألمان اعتمدوا أساساً على سياسة **تدمير المحاصيل** مما ترتب عليه انتشارالدمار والخراب والجوع وكان هذا دافعاً قوياً وكافياً أجبر الثائرين على إلقاء ما لديهم من سلاح والاستسلام فى النهاية.

لقد قامت خطة الألمان على أساس **إحداث مجاعة** فى كل المناطق الثائرة لأن الثوار كانوا يعتمدون على الموالين لهم من السكان المحليين فى تقديم ما يحتاجون إليه من غذاء وطعام، ولذا قرر الألمان القضاء على كل ما يحتاج إليه الثوار من طعام ومأوى، كما نجح الألمان فى محاصرة الثوار فى اتجاه بحيرة نياسا التى كانت تغلق الطريق نحو الاتجاه غرباً، وفى ١٢ إبريل ١٩٠٦ أصدر القائد الألمانى يوحنا (Johannes) أوامره لقوة تتكون من ٢,٨٠٠ جندى بالتقدم نحو معاقل الثوار التى كانت تحت قيادة الزعيم الوطنى **مبييلا** (Mbeyela) والذى كان قد صد طابوراً ألمانياً وانتهت المعركة بمصرع هذا الزعيم الأفريقى بعد أن كبد العدو خسائر فادحة وبعد أن قاوم مقاومة عنيفة.

لكن**المجاعة** غطت الأرض وأتت على الأخضر واليابس وتساقط الناس من شدة الجوع لدرجة أن الإحصائيات أشارت إلى موت العديد من السكان من الجوع فقط، ناهيك عن مصرع ما لا يقل عن ٣٠٠,٠٠٠ وطنى شاركوا فى ثورة الماجى ماجى[(١)].

---

(١) I Liffe, John; Op. Cit. p. 200.

لقد كان عنف القضاء على الثورة والقبض على الزعماء الذين قادوا جموع الثائرين وإحداث الخراب والدمار وبالتالى المجاعة بين هذه القوى ـ من أسباب ضعف روح المقاومة عند شعب تنجانيقا(١).

لقد كانت المجاعة سبباً فى فشل أى محاولة من جانب الوطنيين لتنظيم الحركة الشعبية التى تستطيع أن تقاوم الألمان وكانت الثورة فى حاجة إلى قوى تنظيمة أقوى مما كان يتوقعه الأفارقة الذين تكبدوا خسائر فادحة فى الأرواح نتيجة الحرب والمجاعة المدمرة التى أعقبت هذه الحرب وأدت فى النهاية إلى مصرع ما لا يقل عن ربع مليون أفريقى(٢).

ويقودنا الحديث عن الثورة وعن فظائع الألمان فى القضاء عليها إلى دراسة **الآثار التى تركتها هذه الثورة** الأفريقية المبكرة ضد السلطة الألمانية وضد نظام السخرة وضد نظام العمل فى المزارع الأوروبية وضد الضرائب على الأفارقة، ولعل من أبرز الآثار قبل الخوض فى تفاصيل ما ترتب على هذه الثورة أن نذكر أن المجاعة كانت أبرز ما خلفه الألمان بعد أن اتبعوا سياسة حرق الأرض بشكل لا يسمح بزراعتها فترة طويلة بعد الحرب.

ويصف أحد شهود العيان ما حل من دمار وخراب فى مناطق الثوار فيقول:

«لقد جاءت ثلاث سنوات من المجاعة ومن نجا منها كان بحكم القضاء ورحمة الله، لقد كانت حقاً مجاعة قاسية لدرجة أن الناس أنكروا ذريتهم وأنكر الرجال زوجاتهم، مات الناس جماعات وفرادى وكانت الأسود والحيوانات المتوحشة تلتهم الواحد منهم بعد الآخر»(٣).

---

(١) Hirgı, Karimi; Op. Cit p. 211.

(٢) اختلفت التقديرات لعدد التقلى فتذكر بعض المصادر أنهم ٧٥ ألف والبعض الآخر يشير إلى ٢٥٠ ألف وآخرون يقدرون عدد القتلى بحوالى ٣٠٠ ألف أفريقى ويرجع هذا التضارب إلى عدم القدرة على حصر أعداد القتلى خاصة الذين ماتوا من المجاعة وليس من الحرب ضد الألمان.

(٣) Gwassa, G. C,K. and Johniliffe; Records of the Maji Maji Rising. Part I, Nairobı, 1968, pp 27 - 28 .

لقد كانت الحرب مدمرة حيث أتت على قرى كاملة فى جنوب تنجانيقا وظلت حتى يمونا هذا خالية من السكان، وظلت آثار الدمار والحرائق والأمراض واضحةوأحست السلطات الألمانية بخطورة هذا النقص الشديد فى الأيدى العاملة بعد القضاء على الثورة(١).

النتائج التى ترتبت على الوسائل التى أخمدت بها الثورة:

أولاً: النتائج السياسية :

أحدثت هذه الحرب المدمرة نوعاً من الفوضى وصار الناس فى حالة من الهمجية والتوحش، يعيش كل إنسان حسب قانونه الخاص، وفقدت تنجانيقا أعداداً ضخمة من الطبقة الأرستقراطية، واستمرت البلاد فترة من الزمان حتى ظهرت قيادات جديدة وبعبارة أخرى آخرى فإن الحرب دمرت مجتمعات كاملة وقضت على جيل من القيادت الإفريقية ورغم فشل الثورة ونجاح الألمان فى القضاء عليها - فإنها هزت الإمارة الألمانية، فلم يكن ممكناً أن يديروا شؤون المستعمرة حسب هواهم وخوفاً من احتمال قيام ثورات أخرى فى المستقبل، وخوفاً من تورط الحكومة الألمانية فى تحمل مسؤليات مبنية على نتائج سوء الإدارة - فقد عينت الحكومة الألمانية لجنة التقصى الحقائق ومعرفة أسباب تذمر الأهالى ومعاقبة كل من استغل سلطاته ضد الوطنيين وكان ذلك بداية الإصلاحات التى طرأت على الجهاز الإدارى ونصت على أن يكون عقد العمل مكتوباً، ونظمت العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، وحظى العمال الأفارقة بنصيب من العدالة وهكذا تمثل ثورة الماجى ماجى نقطة تحول فى الإدارة الألمانية فى شرق أفريقيا لكن الفترة كانت قصيرة لدرجة أن هذه العلاقة الجديدة لم تنضج بالشكل المناسب، وقبل أن تفقد ألمانيا مستعمراتها فى الحرب العالمية الأولى قامت ببعض الانجازات الفعالة لصالح الأفارقة فقد لجأت ألمانيا إلى

(١) Marsh Zoe and G. W. Kingsnorth: An Introduction to the History of East Africa, p. 226.

تعيين بعض الزعماء من المثقفين الأفارقة لأن المجاعة والحرب قضت على الأسر الحاكمة وكان على الحكومة الألمانية بعد القضاء على ثورة الماجى ماجى أن تعين حكاماً آخرين وقامت بالفعل بتعيين زعماء من المثقفين الذين تلقوا تعليمهم فى مدارس البعثات التبشيرية كما عينوا بعض المدرسين فى وظائف الإدارة المحلية(١).

وعلى هذا نجد أنه فى الوقت الذى كسب فيه الألمان معركة فى الميدان الحربى فإن ثورة الماجى ماجى جعلت السياسة الاستعمارية **تُعيد النظر فى النظم التى طبقتها** قبل قيام الثورة، وأُجبر الألمان على إحداث تغيرات جوهرية فى نظام الحكم بالإضافة إلى قيام السلطات الألمانية برسم سياسة تنمية طويلة الأجل أطلق عليها «الاستعمار العلمى» لكن هذه السياسة لم تحقق الثمار المرجوة منها بسبب قيام الحرب العالمية الأولى وضياع المستعمرات الألمانية.

ثانياً: النتائج الاقتصادية:

ترتب على هذه الثورة الأفريقية تغير فى طبيعة المنطقة فلم نعد نرى الأشجار الضخمة، **وعم الجدب والقحط** وانتشرت المجاعة وانخفض عدد السكان بشكل آثار دهشة المبشرين الذين جابوا المنطقة قبل الثورة وأحسوا بالفارق الشديد والخلخلة الكبرى فى أعداد السكان حيث مات البعض من المجاعة كما ذكرنا من قبل ومات آخرون من البرد والمرض، كما أن الحيوانات المفترسة قد التهمت أناساً كثيرين كانوا يهيمون على وجوههم بحثاً عن الغذاء والمأوى، وأتت الحرب على الأخضر واليابس وتركت المنطقة فى حالة من الخراب والدمار وخسرت تنجانيقا معركة فى حربها الطويلة مع الطبيعة(٢).

---

(١) I Liffe, John; Op. Cit. p. 200.Schlunk, M. German Education Polıcy, the Scho'l System in the German Colonies, in D. G. Scanton (ed) Traditions of African Education p. 42.

(٢) I Lıffe, John; Amodern History of Tanganyika, p. 201.

وبعد القضاء على الثورة بدأ اهتمام **البنوك الألمانية** والشركات التجارية بتحويل المستعمرة إلى سوق واسعة لصناعتها، هذا بالإضافة إلى اعتبارها مورداً تعتمد عليه فى الحصول على المواد الخام وجعلها وسيلة لحل مشكلة ميزان المدفوعات الألمانى(١).

وعلى هذا قدمت الحكومة الألمانية مساعدات وإعانات لكل من الإدارة الاستعمارية والشركات الألمانية وخاصة (شركة شرق أفريقيا الألمانية) ووصلت هذه الإعانات إلى حوالى مليون فرنك سنوياً(٢).

وبعد القضاء على ثورة الماجى ماجى عينت الحكومة الألمانية **حاكماً جديداً** يدعى البارون فون روشنبرج Baron Von Rechenberg كما كلفت أحد رجال البنوك البارزين بإعادة تنظيم الشركات الألمانية فى تنجانيقا وقد قام الاثنان فى عام ١٩٠٧ بجولة فى ربوع المستعمرة الألمانية يرافقوهما عشرة من رجال الأعمال وأبرز رجال الصناعة، وواجه الحاكم الجديد عداوة قوية من المستوطنين الألمان لأنه رفض الاستجابة لكل مطالبهم، وبدأت سياسة اقتصادية تهدف لجعل المستعمرة مكتفية ذاتياً من الناحية الاقتصادية.

ثالثاً: النتائج الدينية والثقافية:

لقد فقد كثير من الأفارقة **الثقة فى المعتقدات الوطنية** التى كانت سائدة وكان فشل الماجى (الماء المقدس) فى مقاومة الألمان سبباً فى تحول عدد كبير من الزعماء إلى الدين الإسلامى والديانة المسيحية وقد لاحظ أليفى Iliffe أن الفترة ما بعد ثورة الماجى ماجى كانت فترة توسع فى التبشير المسيحى فى تنجانيقا(٣).

(١) Pierard, R. V; The Durnbury Reform Plicy and German East African Tanzania, Notes and Records, No. 67, p. 33.

(٢) Lubetsky, R; Sectoral Development and stratification in Tanganyika 1890 - 1914, p. 15.

(٣) I Liffe, John· The Age of Improvement and Differation in A History of Tanganyika, p. 131.

وينطبق هذا بشكل واضح على المناطق الجنوبية التى دمرتها الحرائق حيث بدأ عدد كبير من الناس يعتمد على **البعثات التبشيرية**، ويحدثنا رونالد أوليفر عن الزيادة السريعة فى أعداد الذين بدأوا يُقبلون على التعليم المسيحى بعد فشل الثورة فقد إزداد الإقبال على المدرسين الأوروبيين ورجال الإرساليات الذين ساعدوا على التبشير المسيحى بين هذه الجماعات(١).

وفى منطقة ماهنج (Mahenge) حدث تحول نحو الدين الإسلامى خصوصاً بين الرجال الذين حاربوا الألمان، وازداد عدد الذين انتظموا فى المدارس الإسلامية وبدأ الرؤساء المحليون يبنون المدارس فى القرى لتعليم الطلاب كما حدث فى منطقة تابورا (Tabora).

ولقد بدأت السياسة الاستعمارية الألمانية تركز على **التدريب المهنى**، ووضح ذلك أيضاً فى السياسة التعليمية التى طبقتها ألمانيا واعتبرت أن المدارس التى تمولها الحكومة الألمانية هى مهد الثقافة الألمانية فى أفريقيا، وقد وضحت هذه السياسة فى تقرير مارتن Martin الذى أوضح أن التلاميذ الذين يتخرجون من المدارس التى تمولها الإدارة الألمانية يشكلون طبقة خاصة تربط بين المستوطنين الألمان وبين الوطنيين الأفارقة(٢).

ولجأت الإدارة الاستعمارية الألمانية بعد ثورة الماجى ماجى كما ذكرنا إلى تعيين زعماء للمجموعات القبلية من **المثقفين الأفارقة** ذلك لأن الثورة قضت على الأسر الحاكمة وعلى نظم الإدارة الوطنية ـ لذلك أضطر الألمان إلى الاستعانة بالرجال الذين تعلموا ودرسوا فى مدارس الإرساليات أو فى المدارس الحكومية بل أنهم عينوا بعض المدرسين فى وظيفة الحكام المحليين(٣).

وهكذا نجد بعد ثورة الماجى ماجى أن **السياسة التعليمية** فى (تنجانيقا) تعكس التغيرات فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، وكان تقرير

---

(١) Oliver, Ronald' The Missionary Factor in East Africa, London 1952,p. 198.

(٢) Schlunk, M; Op. Cit. p. 34.
I Liffe, John; Op. Cit. p. 183.

(٣) Schlunk, M; Op. Cit. p. 34.

مارتن شلينك (Martin Schlunk) فى عام ١٩١١ شاملاً، ويعكس نظام التعليم فى المستعمرات الألمانية ويُعد هذا التقرير صورة لوجهة نظر الحكومة الألمانية ووجهة نظر البعثات التبشيرية ويوضح أيضاً أنه لابد من تعليم الأفريقى لأجل خدمة الأغراض الاستعمارية وتحويل المستعمرة إلى مناطق تابعة لألمانيا ومفيدة من الناحية الاقتصادية(١).

ومن الملامح البارزة لسياسة التعليم بعد ثورة الماجى ماجى ما صدر من قرارات تمنع استخدام وسائل العنف والعقاب البدنى مع التلاميذ فى المدارس، وفى نفس الوقت حدث تعاون وثيق بين سياسة الحكومة الألمانية وسياسة رجال الإرساليات فى المجال التعليمى بعد ثورة الماجى ماجى(٢).

الخاتمة

من العرض السابق لثورة الماجى ماجى نجد أنها قد وضعت بداية المقاومة الحقيقية والفعالة للقوى الأجنبية، وكان انتشارها واتساع نطاقها عاملاً فعالاً فى استمرارية المقاومة حتى تحقق الاستقلال، ولم تحدث هذه المقاومة من فراغ بل كانت لها استمراريتها فى المجتمع التنزانى وأثرت بدورها على عقول الأجيال القادمة، فلقد ولدت الثورة شعور الولاء وأحدثت تفاعلاً بين الجماعات المتباينة ثقافياً واجتماعياً، وكانت هذه بداية القومية الجماعية حيث أوجدت المقاومة الأفريقية للتدخل الألمانى شعوراً بالبحث عن الاستقلال المفقود، وكانت عملية القومية الشاملة قد قويت بمرور السنين وخلقت كوادر جديدة أخذت تمارس الكفاح، واستمرت العملية الديناميكية حتى وجدت الوسيلة الناجعة التى ساعدت على تحقيق الاستقلال الذى وضعت ثورة الماجى ماجى أولى لبناته.

ولقد حدد الرئيس جوليوس نيريرى هذه العملية الديناميكية المستمرة فى بيان له أمام اللجنة الرابعة للأمم المتحدة فى العشرين من ديسمبر ١٩٥٦ عندما قال: «إن الكفاح ضد الألمان قد أثبت لشعبنا ضرورة طرد الأجانب، فلقد حارب

(١) Schlunk, M; op. Cit. p. 34.

(٢) IMacria, Wright' German Mission in Tanjanyika 1819 - 1914. pp. 123 - 133.

أفراد الشعب لأنهم لم يعتقدوا فى حق الرجل الأبيض فى حكمهم أو فى تمدينهم، لقد ثاروا ثورتهم الكبرى ليس بدافعالوعد بقسم خرافى بل استجابة لنداء قلوب كل الرجال وفى كل العصور للثورة ضد السيطرة الأجنبية»[١].

٣.ثورات أخرى:

واجهت الألمان فى غرب القارة ثورات عنيفة كالتى واجهتهم فى شرقها، ففى الكميرون كان عليهم أن يواجهوا قبائل تنظر إليهم نظرة العداء واضطروا لبناء الحصون فى أماكن متعددة وتزويدها بالمرافق والأسلحة حيث تكون على أهبة الاستعداد دائماً.

وفى جنوب غرب أفريقيا كان الألمان فى حروب مستمرة مع قبائل (الهوتنتوت)، وساعدت طبيعة المنطقة الجبلية على صعوبة تعقب الجيوش النظامية للقبائل المغيرة، وكان استيلاء الإدارة على أراضى القبائل وقيام شركة جنوب أفريقيا الألمانية باستغلال هذه الأراضى دون مراعاة لحقوق الوطنيين الأفريقيين ـ من الأسباب التى أثارت الفتن والقلاقل ضد الألمان.

واستمر الوضع كذلك حتى عام ١٩٠٨ حين استطاعت القوات الألمانية أن تسيطر على الموقف، كما أن الألمان كانت قوتهم قد استنزفت هم أيضاً فى هذه الحروب، فلجأوا لمهادنة الأهالى ومحاولة كسب ودهم ليتفرغوا لاستغلال هذه الجهات فى المناطق المرتفعة فى الداخل ليمارسوا نشاطهم التجارى، بينما بقيت الأراضى الزراعية فى أيدى سكانها كما هى.

نهاية الاستعمار الألمانى فى أفريقيا:

لما قامت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) شنت قوات الحلفاء هجوماً على المستعمرات الألمانية من مستعمراتها المجاورة واحتلتها.

ولما هُزمت ألمانيا فى الحرب ـ تقرر حرمانها من جميع مستعمراتها كعقوبة لها ـ واستولت عصبة الأمم على هذه المستعمرات وعهدت بإدارتها للدول

(١) Nyerere, Julius; Op. Cit. p. 41.

المنتصرة فى ظل ما سُمى (بنظام الانتداب)[١] وهو يعنى أن تقوم الدول المنتدبة بإدارة الإقليم وأن تعمل على رفع مستوى سكانه وأن تقدم تقارير سنوية إلى (لجنة الانتداب) توضح فيها مدى ما حققته الإدارة فى الإقليم من تقدم خلال العام المنصرم.

وبمقتضى هذا النظام:

١ ـ وضعت أفريقيا الشرقية الألمانية (تنجانيقا) تحت الانتداب البريطانى.

٢ ـ وقسمت (توجو) إلى قسمين أعطى القسم الأكبر لفرنسا فضمتها لمستعمرة داموهى، بينما أعطى القسم الآخر لانجلترا فضمتها لمستعمرة ساحل الذهب.

٣ ـ كما قسمت (الكميرون) الألمانية إلى قسمين ـ قسم لفرنسا ضُم إلى أفريقيا الاستوائية الفرنسية والآخر لانجلترا ضُم إلى نيجيريا البريطانية.

٤ ـ وضعت جنوب غرب أفريقيا ـ تحت انتداب اتحاد جنوب أفريقيا.

ولما قامت (هيئة الأمم المتحدة) بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) عهدت بإدارة المستعمرات الألمانية لنفس الدول السابقة فى ظل نظام (الوصاية).

وهكذا كانت نهاية الحرب العالمية الأولى بمثابة تصفية للاستعمار الألمانى فى أفريقيا وإن لم يؤدِ ذلك لاستقلال هذه المستعمرات فقد اقتسمتها ـ كما رأينا ـ الدول الكبرى الأخرى المنتصرة فى الحرب.

وظلت هذه المستعمرات تكافح بعد ذلك فى سبيل حريتها.

وفيما يتعلق بتنجانيقا:

فقد حصلت على استقلالها الكامل فى ديسمبر ١٩٦١ وحصلت زنزبار على استقلالها فى ديسمبر ١٩٦٣ وانضمت الدولتان فى دولة موحدة فأعن قيام جمهورية تنزانيا الموحدة فى عام ١٩٦٤ وعاصمتها (دارالسلام).

---

(١) نصت المادة ١١٩ من اتفاقية فرساى على أن تتنازل ألمانيا عن كل حقوقها على المناطق التى كانت تمتلكها فيما وراء البحار ـ وأن تخضع هذه الأقاليم لنظام الانتداب.

أما توجو:

فقد انضمت **توجو البريطانية** إلى غانا بعد استقلالها فى عام ١٩٥٧، أما توجود الفرنسية فقد أصبحت جمهورية فى ٢٧ أبريل ١٩٦٠ وعاصمتها (لومى)، وقد استقلت **الكميرون** الفرنسية فى يناير ١٩٦٠ وانضم إليها الجزء الجنوبى من الكميرون فى ١٩٦١ فتشكلت جمهورية الكاميرون الاتحادية وعاصمتها (ياوندى).

جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا):

بعد الحرب العالمية الأولى أوكلت عصبة الأمم **بإدارة جنوب غرب أفريقيا** إلى المملكة المتحدة التى أوكلت بدورها إدارة الإقليم لاتحاد جنوب أفريقيا، وعند قيام الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ أحلت (نظام الوصاية) محل نظام الانتداب، وحاولت جنوب أفريقيا ضم الإقليم إليها وطبقت فيه نظام التفرقة العنصرية أسوة بما هو مطبق فى جنوب أفريقيا ذاتها، وفى عام ١٩٦٦ قررت الأمم المتحدة إنهاء إدارة جنوب أفريقيا للإقليم وأعلنت فى عام ١٩٦٨ تسمية الإقليم باسم (**ناميبيا**)، ورفضت جنوب أفريقيا الخضوع لقرارات الأمم المتحدة ومنها القرار ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ الملزم لها بإنهاء إدارتها للإقليم، وشكل الوطنيون الأفارقة المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية ـ **سوابو** (SWABO) لقيادة الكفاح الوطنى، وبعد عدة جولات من المفاوضات ربطت جنوب أفريقيا انسحابها بانسحاب القوات الكوبية من أنجولا[(١)].

وانتهى الأمر فى ديسمبر ١٩٨٨ بالتفاق على انسحاب جنوب أفريقيا من ناميبيا وأُجيت فى ناميبيا فى نهاية عام ١٩٨٩ انتخابات فاز فيها حزب سوابو بالأغلبية وأصبحت ناميبيا جمهورية مستقلة وانتخب السيد (إنجوموا) زعيم حركةسوابو كأول رئيس للجمهورية بعد ٧٣ عاماً من الاحتلال وعاصمتها (وندهوك)

(١) للمزيد من التفاصيل عن مشكلة ناميبيا يرجع إلى:
إبراهيم نصر الدين: قضية ناميبيا فى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.
رسالة ماجستير عبر منشورة ـ معهد البحوث الأفريقية ١٩٧٦ .
وكذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

(١) جلال، يحيى: التنافس الدولى فى شرق أفريقيا (القاهرة ١٩٥٩).
(٢) جميل عبيد: المديرية الاستوائية (١٩٦٨).
(٣) رياض، زاهر: استعمار القارة الأفريقية واستقلالها (القاهرة ١٩٦٦).
(٤) سعد زغـلول، عبد ربه: الاسـتعمار الألمـانى فى شرق أفريـقيا (١٨٨٤ ـ ١٩١٤) (رسالة دكتوراه غير منشورة).
(٥) شكرى، محمد فؤاد: مصر والسودان، وتاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر (القاهرة ١٩٥٨).
(٦) عمر، طوسون: تاريخ مديرية خط الاسـتواء المصرية ثلاثة أجزاء (القاهرة ١٩٣٧).
(٧) محمـد، صفى الديـن: أفريقيـا بين الدول الأوروبيـة (١٨٢٠ ـ ١٨٩٩) (القاهرة ١٩٥٩).
(٨) محمد عبد الغـنى سعودى، عبد الله عبد الرازق: ناميبـيا (نشرة البحوث والدراسات الأفريقية) رقم ١٠ ـ ١٩٧٧ .
(٩) محيى الدين محـمد مصلحى: ناميبيا ـ دراسة فى الأسالـيب الاستعمارية لاستغلال القوة البشرية الأفريقية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(1) Amery, L. S, :German Colonial Claim (London 1939).
(2) Bullock, A. L. C. :Germany's Colonial Demands (Oxford 1933).
(3) Busch, M. : Bismark. Some Secret Pages ef bis History (2 Vols, N. D.).
(4) Casati, G. : Ten Years in Equatoria and the Return with Emin Pacha (2 Vols. London 1891).
(5) Clarke, p. H. : A short History of Tanganyika (London 1962).
(6) Cole, J. S. F. & Denison, W. N. : Tanganyika (London 1964).
(7) Coupland, R. : East Africa and Its Invaders (Oxford 1961).

(8) Crowe, S. E. : The Berlin West African Conference (London 1942).

(9) Hertslet, E. : The Map of Africa by Treaty (Vol . 3 London 1909).

(10) Ingham, K. : A History of East Africa (London 1962).

(11) Jameson, J. S. : The Story of the Rear Column of the Emin Pasha Relief Expedition (London 1890).

(12) Jephson, A, J. M. : Emin Pasha and the Rebellion at the Equator (London 1890).

(13) Jonson, G. K. & Kraft H.H. : Germany's Colonial Problems (London 1937).

(14) Junker, W. : Travels in Africa During the years 1876 - 1877 (1890).

(15) Langer, W. : The Diplomacy of Imperialism (1890 - 1902) (New York 1951).

(16) Lewin, P. E. :Germany and Africa (London 1939).

(17) Lofchie, Miael, F. : Zanzibar, Background to Revolution (New York 1965)

(18) Oliver, R. : History of East Africa (Oxford 1963).

(19) Peters, C. : The German Emin Pasha Expelition (London 1891).

(20) Robertson, G. C. :, Bismark.

(21) Rudin, H. R. : Germans in the Cameroons (1939).

(22) Schweinfurth , G. : Emin Pasha in Central Africa (London 1888).

(23) Scweitzer, G. : Emin Pasha, his Life and Work (2 Vols. London 1898).

(24) Seott, E. P. : Stanley & his Heroic Relief of Emin Pasha (London 1890).

(25) Steer, G. L. :Judgement on German Africa (London 1939).

(26) Taylor, A. J. P. Germany's First Bid for Colonies 1884 - 1885 (London 1938).

(27) Toronsend, M. : The Rise & Fall of German Colonial Empire, (New York 1930).

(28) Woolf, L. : Empire & Commerce in Africa (London . 1920).

الفصل التاسع

الاستعمار الفرنسى فى أفريقيا

المحتويات :

أولاً : أمبراطورية فرنسا الثانية في العصر الحديث :

١. فرنسا في شمال أفريقيا :

أ. أطماع فرنسا في مصر.

ب. الجزائر وأسباب تفكير فرنسا في حملتها عليها.

. مراحل الحملة.

. مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري للاستعمار الفرنسي للجزائر.

جـ. تونس. ظروفها في القرن التاسع عشر المشابهة لظروف مصر في عصر إسماعيل. احتلال فرنسا لتونس.

د. مراكش. التنافس الدولي عليها لموقعها. كيف وصلت فرنسا لاتفاق مع الدول الأخرى.

٢. فرنسا في أفريقيا الغربية والوسطى (الاستوائية).

أ. أفريقيا الغربية الفرنسية.

ب. أفريقيا الاستوائية الفرنسية.

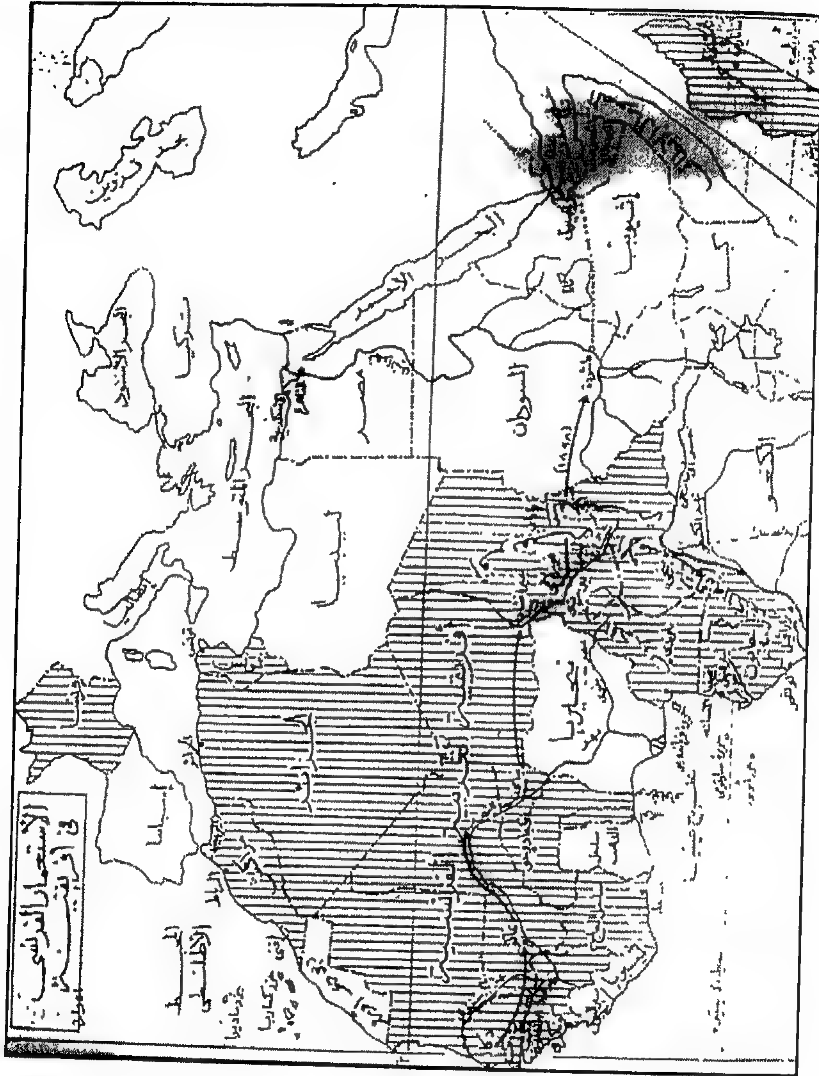
٣. الكميرون وتوجو.

٤. فرنسا في سواحل أفريقيا الشرقية ومدغشقر.

٥. محاولات فرنسا لمد نفوذها إلى أعالي النيل.

ثانيا . سياسة فرنسا الاستعمارية في أفريقيا.

ثالثاً: نهاية الاستعمار الفرنسي في أفريقيا.



خريطة رقم (١٦) الاستعمار الفرنسى فى أفريقية

استطاعت فرنسا في تاريخها الاستعماري في العصر الحديث أن تكون أمبراطوريتين :

الأولى: بدأت في القرن السابع عشر وتقوضت أركانها بعد هزيمة فرنسا على أثر حروب نابليون سنة ١٨١٤، وشملت كندا والهند وبعض جزر المحيط الهندي.

أما الثانية: فتبدأ باحتلال الجزائر عام ١٨٣٠ واستطاع الفرنسيون في هذه المرحلة أن يمدوا نفوذهم في شمال أفريقيا إلى الجزائر، وتونس وأخيراً إلى المغرب، وفي غرب القارة إلى ما أطلق عليه اسم (أفريقيا الغربية الفرنسية) وهي مناطق تبلغ مساحتها نحو سدس مساحة القارة الإجمالية.

كما مدوا نفوذهم إلى ما سُمي بأفريقيا الاستوائية الفرنسية، أما في شرق أفريقيا فإنهم لم ينجحوا في تثبيت أقدامهم إلا في المنطقة التي عُرفت (بالصومال الفرنسي) بالإضافة إلى جزيرة مدغشقر التي احتلتها فرنسا فترة من الزمن، ولم تنجح محاولات الفرنسيين المتعددة لربط مستعمراتهم في غرب القارة بمستعمراتهم في شرقها باتخاذ موطىء قديم لهم في أعالي النيل[(١)].

وكما اصطدمت فرنسا وهي تعمل لبناء أمبراطوريتها الأولى بانجلترا مما أدى إلى تصفية هذه الأمبرطورية ـ فقد اصطدمت أيضاً بها وهي تعمل لبناء أمبراطوريتها الثانية ـ لكن الاتفاق الذي أُبرم بين الدولتين في ١٨ أبريل سنة ١٩٠٤ والذي أطلق عليه اسم **(الاتفاق الودي)** وضع حداً لهذا الصدام.

وسندرس الظروف التي مدت فرنسا فيها نفوذها إلى كل من المناطق السابق ذكرها في أفريقيا.

---

(١) كانت من أهداف هانوتو (Hnaotau) وزير خارجية فرنسا ربط (دكار) في غرب أفريقيا و(جيبوتي) في الشرق بطرق مواصلات، وتكون فرنسا هي المتحكمة في البلاد الواقعة على جانبي هذا الخط.

أولاً: فرنسا فى شمال أفريقيا

١ ـ أطماع فرنسا فى مصر :

أدركت فرنسا من زمن بعيد أهمية البحر المتوسط والبلاد المطلة على هذا البحر.

ومن الدول الأفريقية المطلة على البحر المتوسط التى اتجهت إليها أنظار الفرنسيين مصر.

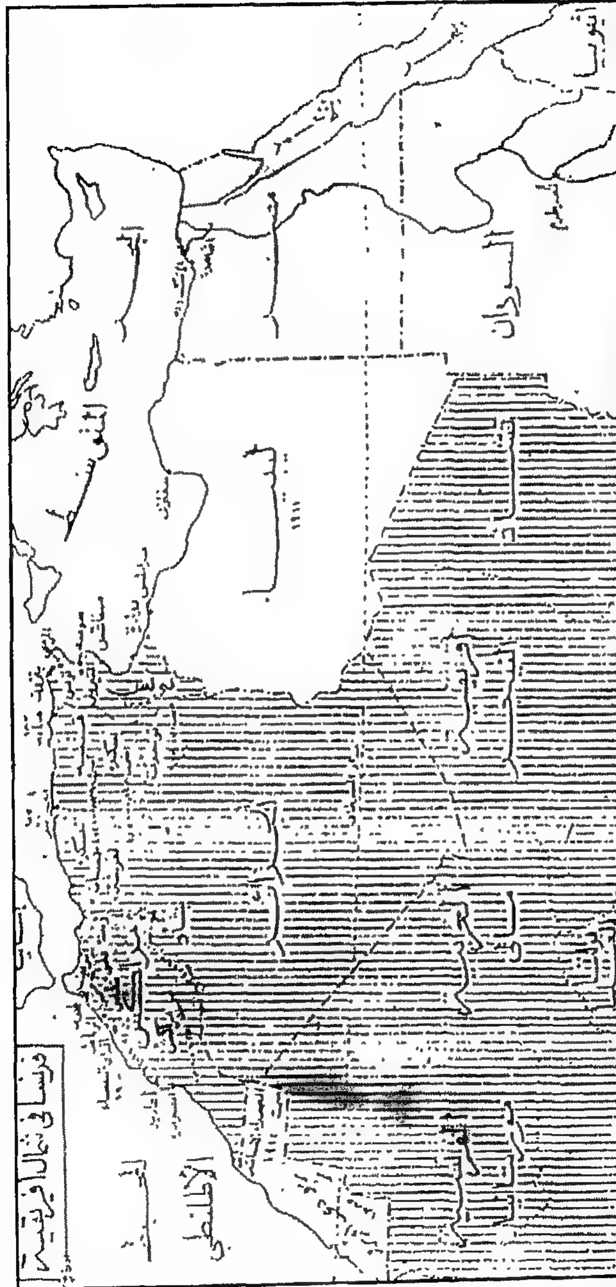
والمعروف أن أنظار الفرنسيين اتجهت صوب مصر مرات قبل حملتهم المشهورة عليها فى سنة ١٧٩٨، فقد اتجهت أنظارهم إليها أيام الحروب الصليبية.

ومهما قيل عن أسباب ودوافع الحملة التى قادها نابليون بونابرت على مصر فلا ريب فى أن من أهم هذه الدوافع التطاحن الاستعمارى والحربى بين انجلترا وفرنسا الذى أعقب الكشوف الجغرافية ـ لكن الفرنسيين لم يبقوا فى مصر أكثر من ثلاث سنوات (١٧٩٨ ـ ١٨٠١).

فقد أدركت انجلترا بصفة خاصة إدراكاً عملياً ـ أهمية احتلال مصر وأهمية بسط نفوذها على الطريق الحيوى المؤدى للهند.

وانتهى هذا الفصل من الصراع بجلاء الفرنسيين عن مصر سنة ١٨٠١ وظهر التنافس بين الفرنسيين والإنجليز بعد ذلك فى موقف كل من الدولتين من محمد على وعلاقاته بالدولة العثمانية وتدخلهما فى تحديد هذه العلاقات، ذلك التدخل الذى انتهى بوضع حد لنشاط محمد على.

ومن مظاهر هذا الصراع أيضاً موقف الدولتين من مشروع حفر قناة السويس الذى ظفرت به شركة ديليسبس، ومن الأزمة المالية فى عهدى إسماعيل وتوفيق، ومن الثورة العرابية، وأخيراً انفردت انجلترا بالعمل فاحتلت مصر سنة ١٨٨٢ . .



شكل رقم (١٧) خريطة فرنسا فى شمال أفريقية

ب. الجزائر:

اتجهت أنظار الفرنسيين إلى المغـرب العربى بعد أن وقفت انجلترا حائلاً دون تحقيق أطماعهم فى مصر والشام وبعد أن فقدوا مستعمراتهم فى الهند وكندا.

ولما أصاب **الدولة العثمانية الضعف** فى القرن السابع عشر وانشغلت بالدفاع عن كيانهـا ـ ضعفت سلطاتها فى بـلاد المغرب، وصارت السلطة الحقـيقية فى أيدى رؤساء القرصان والقوات غير النظامية، ومنذ سنة ١٦٧١ أصبحت مقاليد الأمور فى الجزائر فى يد الحاكم الملقب بـ (الـداى) بينما كان يُطلق على الحاكم فى تونس منذ سنة ١٧٠٥ لقب (الباى).

وقد انتشرت **القرصنة** على السواحل حتى أنها أصبحت مورداً هاماً من أهم موارد الدولة وتذرعت فرنسا بهذه المسألة ـ مسألة محاربة القرصنة التى وجدت فى مظهرها الإنسانى ما يجعلها وسيلة صالحـة للاستناد عليها لتحقيق أطماعها فى الجزائر.

والمسألة الأخرى التى تذرعت بها فرنسا هى مسألة **إهانة قنصلها فى الجزائر** وترجع جذور هذه المسألـة إلى أن فرنسا أثناء الثورة الفرنسـية كانت فى شديد الحاجة لـلقمح، وقـد سمح الداى بمد فـرنسا بحـاجتها منـه ـ لكنه الحـكومة الفرنسية لم تدفع ثمن ما اشتـرته من قمح وظلت تماطل فى ذلك، وحدث فى عام ١٨٢٧ أثناء احتفال رسمى أن أُثيرت المسألة بين الداى والقنصل الفرنسى، وكان رد النقصل جافاً وجارحاً مما أثار الداى فأمر القنصل بالخروج من حضرته وكتب القنصل إلى حكومته طالباً اتخـاذ الوسائل اللازمة للمحافظة على كرامة فرنسا[١].

على أنه من الأسباب الرئـيسية التى جعلت الحكومة الفرنـسية تقرر فى عام ١٨٣٠ إرسال حملة لغزو الجزائر أن مثـل هذه الحملة ستجعل **أنظار الـشعب الفرنسى متجهة إلى الخارج** وستساعد على تقوية الملكية.

---

(١) جلال يحيى: السياسة الفرنسية فى الجزائر (١٩٥٩) ص ٢٥ وما بعدها.

وكان موقف الملكيــة العائدة إلى فرنسا بعد هزيمة بــونابرت فى حاجة إلى مغامرة عسكرية كهذه تقويها وتدعمها، فقد كان الشعب ينظر دائماً إلى حكومة شارل العــاشر (Charlesx) على أنها الحكومة التــى أتت على أكتاف الأجانب أعداء فرنسا.

وفى ٢٥ مايو ١٨٣٠ أبحرت من الموانى الفرنسيــة قوة بحرية فرنسية كبيرة، وفى ١٤ يونيو بدأ إنزال الجنود فى (سيدى فرج) **غربى مدينة الجزائر** وبعد أن استــولوا على شــبه جزيرة ســيدى فرج ـ تقــدموا صوب مديــنة الجزائر ذاتــها واستطاعت مدافع الفرنسيين أن تنسف جزءً كبيراً من قلعتها وأن تُشعل النار فى مخازن الذخيرة بها وأضطر الداى فى ٥ يوليــو إلى قبول شروط الفرنسيين التى فرضوها عليه وتسليم المدينة لهم **وأهم ما اشتملت عليه هذه الشروط**:[١]

١ ـ تسليم جميع حصون مدينة الجزائر للفرنسيين.

٢ ـ يضمن القائد الفرنسى حرية الداى وممتلكاته الشخصية.

٣ ـ تترك الحرية للداى فى الإقامة أو الرحيل إلى أى مكان يريده.

٤ ـ عدم اتخاذ أية إجراءات إنتقامية ضد الجنود الجزائريين.

٥ ـ كفالة حرية الشعب الجزائرى فى إقامة شعائر الدين الإسلامى.

نابلى وأرسل القائد الفرنسى قوة احتــلت بعض موانى الجزائر ـ لكن عندما حاولت القــوات الفرنسية التــوغل فى الداخل قوبلت بمــقاومة عنيفة اضــطرتها للتراجع.

والحقيقة أن نفوذ الفرنسيين فى هذه الفترة لم يتعد **أسوار مدينة الجزائر**.

وقد ظهر عجــز الفرنسيين عن احتــلال الجزائر واضحاً فى سرعة تــغييرهم للقواد هناك، فقد تعاقب عدد كبير منهم فى فترة وجيزة.

على أن مــحاولات الفرنــسيين لــلتوغل فى الــداخل لم تنــجح كثيــراً فقد

(١) زاهر رياض: شمال أفريقيا فى العصر الحديث (١٩٦٧).

اقتصرت سلطتهم على احتلال النقاط الساحلية، بينما واجهتهم فى غرب الجزائر وفى شرقها مقاومة عنيدة.

أما فى الغرب فقد وجد الوطنيون فى (الأمير عبد القارد) قائداً استطاع أن ينظم حركة المقاومة ضد الفرنسيين.

الأمير عبد القادر الجزائرى
ومقاومته للاستعمار الفرنسى للجزائر

اقترن اسم **الأمير عبد القادر الجزائرى** بالاحتلال الفرنسى، وصار علماً من أعلام المقاومة فى بلاد شمال أفريقيا، وكانت مقاومته رد فعل واع عكس روح قومه، وكان الأمير عبد القادر زعيماً من طراز جديد لم تعرفه الجزائر من قبل[1].

ويحاول بعض المؤرخين عقد مقارنة بين كفاح هذا الزعيم الجزذرى وبين زعماء المغرب كالمرابطين والموحدين الذين قاموا بجهادهم على أسس دينية، ويحاول البعض الآخر ربط حركته فى الجزائر بالدور الذى قام به محمد على فى مصر، ومهما اختلفت الآراء فإن كفاح الأمير عبد القادر كان **كفاحاً من نوع خاص**.

فقد كان كفاحاً يختلف فى طبيعته عن كل أنواع الكفاح فى شمال أفريقيا، فبعد أن احتل الفرنسيون مدينة الجزائر اجتمع العلماء وشيوخ الطرق الصوفية وطلبوا من (الشريف محيى الدين) **شيخ الطريقة القادرية** قبول البيعة ورأى الشريف أن ولده عبد القادر الشاب أقدر على حمل هذا العبء، وقبل الأمير عبد القادر البيعة، واتخذ من مدينة (المعسكر) مقراً له وكان عمر الأمير حين بايعته القبائل فى غرب الجزائر أميراً عليها فى عام ١٨٣٢ ـ ٢٤ عاماً[2].

---

(١) انظر تفاصيل قصة هذا الزعيم الجزائرى فى: محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث . ص ص ٢٢٧ ـ ٢٥٨ .

(٢) يمكن الرجع إلى نص البيعة فى كتاب :
محمد عبد القادر الجزائرى: تحفة الزائر فى مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر (الإسكندرية ١٩٠٣) جـ ١ ص ٩٨

نظم الأمير شؤون إمارته واستولى على **تلمسان** وفرض حصاراً على الفرنسيين فى وهران ومستغانم، واضطر القائد الفرنسى الجنرال دى ميشيل (Des Michels) أن يفاوض الأمير، وتم توقيع صلح بين الطرفين فى ٢٨ فبراير ١٨٣٤ وتقرر فى هذا الصلح وقف الخصومة، واحترام الفرنسيين للدين الإسلامى، وحرية التجارة، وتعيين وكيل لكل طرف لدى الطرف الآخر لنفيذ الاتفاق[1].

واعتبر الأمير عبد القادر هذا الاتفاق بمثابة **هدنة مؤقتة**، كما كانت المعاهدة فرصة لكى يجمع الأمير القبائل التى لم تدخل فى طاعته، ونجح فى بسط نفوذه على غرب الجزائر نفسها، ولما أحسست فرنسا بخطور هذا التحريك ـ بدأت تتعاطف مع القبائل وتغريها للانضمام إلى جانبها، وعقدت فلاً **(معاهدة التينة)** مع الزعماء المحليين فى ١٦ يونيه ١٨٣٥ . واعتبر عبد القادر هذا التفاق خارقاً لمعاهدته مع الفرنسيين وتأزمت الأمور وخرجت قوة فرنسية بقيادة الجنرال تريزول (Trizel) التقطت بقوات الأمير عند المقطع، وهُزِمَ الفرنسيون هزيمة نكراء واضطرت فرنسا إلى إعادة كلوزيل مع قوة ضخمة للقضاء على الأمير عبد القادر، لكن القوات الجزائرية صمدت أمام هذا الغزو الفرنسى، واضطرت فرنسا إلى إرسال الجنرال **بيجو (Bugeaud)** إلى هوان لمقاومة الجزائريين، وساطتع بيجو فك الحصارعن تلمسان وانتصر على قوات الأمير عبد القادر فى معركة نهر سكاك فى يولية ١٨٣٦ واضطرت فرنسا فى النهاية وأمام عنف المقاومة إلى عقد اتفاق جديد مع الأمير عرف باتفاق تافنا (Tafna) فى ٢٠ مايو ١٨٣٧ .

وقد نص اتفاق تافنا على:

أولاً: اعترف الأمير بسلطة فرنسا على الساحل وأرض وهران ومتيجة ومستغانم.

---

(١) محمد خير فارس : مرجع ابق، ص ٢٣٦ .

ثانياً: اعترف فرنسا بسلطة الأمير عبد القادر فى تافنا وتلمسان وتيطرى.

ثالثاً: للأمير حرية شراء الأسلحة من فرنسا وللمسلمين حرية إقامة شعائرهم .

رابعاً: تعيين وكلاء من قبل الطرفين لدى الطرف الآخر.

واستطاع الأمير عبد القادر حسب هذا الاتفاق أن **يسيطر على ثلثى الجزائر**، وأتاح له الاتفاق فرصة تنظيم شؤونه وتكوين جيشه وإعداده بشكل منتظم.

وسعى الأمير عبد القادر إلى تكوين حكومة تختلف عن حكومات الجزائر التركية السابقة واعتمد على نفوذ الطرق الصوفية، وكان يشركهم معه فى قراراته بفتاوى شرعية، وكسب جانب رجال الدين فى المغرب، **وبنى دولته** على المساواة وعدم التمييز بين الناس، وأصلح القضاء وأوجد مجالس الاستئناف وكان حريصاً على تطبيق العدالة ووحد الضرائب وعممها على الجميع بدون استثناء وكانت الضرائب تجبى عيناً أو نقداً[١] .

ونظم الأمير الجيش الذى وصل عدد جنوده إلى حوالى خمسة عشر ألفاً، وكّون الأمير أركان الحرب وكتيبة الأسرار، وأدخل على الجيش عدة تعديلات، وبنى الحصون الخاصة وأنشأ داراً للسلاح وداراً لسك العملة، وباختصارحاول الأمير **إقامة دولة عصرية** استعداداً للقاء الفرنسيين الذين كانوا يتحينون الفرصة للقضاء عليه، وبالفعل ما أن سويت مشكلات الفرنسيين فى شرقا لجزائر بإستيلائهم على مدينة (قسنطينة) حتى بدأت فرنسا تفكر فى شروط معاهدة تافنا من جديد وحدث الخلاف وقرر الأمير إرسال وفد لباريس لحسم النزاع - لكن حكومة فرنسا أفادت أن المفاوضات من اختصاص حاكم الجزائر، فعاد الوفد يجر أذيال الخيبة وكان واضحاً أن القوة هى السبيل الوحيد لفرض ما يريده الأمير، وليحافظ على شروط المعاهدة مع الفرنسيين.

ولما قام الجنرال الفرنسى (فالى) **بجولة استطلاعية** فى سهل المتيجة اعتبرها

---

(١) أنظر تفاصيل هذا النظام الإدارى فى :

شوقى الجمل : المغرب العربى الكبير فى العصرالحديث ص ص ٢٧٢ ـ ٢٧٥ .

الأمير خَرْقاً للمعاهدة. وعزلت فرنسا الجنرال فالى وعينت بيجو مكانه وكان هذا يعنى بداية مرحلة جديدة فى علاقات فرنسا مع الأمير.

وبالفعل وضع بيجو نظاماً حربياًجديداً ضد الأمير عبد القادر. واعتمد خطة مؤداها شغل الأمير فى معارك متعددة حتى يستنزف قواه البشرية والمادية والاعتماد على سرعة الحركة والتنفيذ، وحَولّ الجيش إلى **طوابير صغيرة سريعة** الحركة وتخلص مما كان يعوق حركة الجندى من معدات وملابس ثقيلة، واستطاع بيجو أن يستولى على مدينة (**المعسكر**) التى اتخذها الأمير عاصمة له فى عام ١٨٤١ وخربها إلى جانب القرى المجاورة، وفى العام التالى استولى على تلمسان ومستغانم وعلى أهم المراكز فى إقليم وهران، وضيق الخناق على الأمير الذى اضطر **إلى الانتقال للصحراء**، ولما اشتد حصار الفرنسيين له فر إلى المغرب حيث كان المولى عبد الرحمن يناصره، ولكن هذا لم يمنع الجيش الفرنسى من التوغل فى المغرب، ونشبت معركة إسلى فى عام ١٨٤٤ انتصرت فيها فرنسا واضطر المغرب إلى توقيع اتفاق مع الفرنسيين فى ١٠ سبتمبر ١٨٤٤ عرف باسم (**اتفاق طنجة**) وقد نص على عدم تقديم مساعدة من جانب المغرب للأمير عبد القادر(١).

وبهذا الاتفاق فقد الأمير الدعم المغربى وصار وحيداً فى معركته ضد جيش منظم على أحدث السبل وبقوات أحكمت السيطرة على سواحل الجزائر ومنعت أى دعم يصل للأمير، وتساقطت قيادات الأمير الواحدة تلو الأخرى ولكنه لم يستسلم وظل يقاوم، وقد اتبع بيجو فى حربه ضد الأمير عبد القادر وأتباعه طريقة **الإرهاب، وإحراق الحقول واختطاف الأغنام** ولم يتورع عن إحراق القرى والملاجىء الجبلية التى لجأ إليها السكان فقضى على من فيها جملة، وقد عَبَّر بيجو عن خصائص هذه الحرب فى مجلس النواب الفرنسى

---

(١) محمد خير فارس: مرجع سابق ٢٥٧ .

بقوله: «يلزمنا أن نقوم بحملة اكتساح كبرى تشبه حملات القوط»[١]. وأخيراً بعد أن ضاقت به السبل ولم يجد من نصيـر يقف بجانبه قرر الأمير عبد القادر **الاستسلام** بعد أن أدى دوراً بطولياً مشرفاً استحق أن يسجله التاريخ بكل إعزاز فى تلك الفترة المبكرة من الاستعمار الأوروبى لشمال أفريقيا[٢].

تم استسلام الأمير فى ديسمبر عام ١٨٤٧ بعد هذا الجهاد المرير الذى استمر قرابة خمسة عشر عـاماً، وسجنا لأمير فى حصن فرنسى، ثم سـمح له بالسفر إلى **دمشق** عام ١٨٥٢ حيث توفى هناك عام ١٨٨٣ . وباستسلام الأمير تطوى صفحة من جهاد الشعب الجزائرى إلى حين ثم تبدأ فترة أخرى تواصل الكفاح ضد المستعمر الفرنسى.

جـ. تونس:

فى عام ١٥٧٤ أُلحقت تونس بالولايات العثمانية، وظل الوضع كذلك حتى ختام القرن السادس عشر حين ضعف سلطان الأتراك العثمانيين فلم يُصبح لهم على هذه الـبلاد إلا السيادة الإسميـة فقط وأصبحت الـسلطة الحقيقـية فى يد الحكام الذين عُرفوا **(بالبايات)**.

لكن منذ فتحت فرنسا الجزائر أخذت أنظارها تتجه إلى تونس، وشعر بايات تونس بـحقيقة هذه الأطـماع ـ لكن لم تـكن فرنسا وحـدها هى التى تتـطلع للإستيلاء على تونس فقد كانت تنافسها فى ذلك كل من انجلترا وإيطاليا.

ورغم الجهود التى بذلها البايات للنهضة بالبلاد وإصلاح شئونها فقد تورطوا فى علاقتهم المالية بالأجانب واستعانوا بالشركات الفرنسية والإنجليزية والإيطالية فى مشـروعاتهم وبذا مهـدوا الطريق أمام المسـتعمرين ليـحققوا أطماعـهم فى البلاد.

---

(١) هنرى كلود، أندريه، إيف لاكوست. الاستعمار الفرنسـى فى المغرب العربى (ترجمة محمد عنانى) د. ت ص ١٣٦ .

(٢) أنظر: جلال يحيى: مرجع سابق، ص ص ٥٦٨ ـ ٥٨٦ .

والأوضاع فى تونس فى هذه الفترة **شبيهة بتلك التى سادت مصر** فى عهد الخديوى إسماعيل، بل كانت النتائج التى ترتبت عليها متماثلة فى البلدين.

فالحركة الإصلاحية فى تونس ارتبطت بالمشكلة المالية التى نشأت بسبب إسراف البايات وطمع الوزراء وخراب ذممهم وعجز ميزانية الدولة عن مسايرة ما تطلبته وجوه الإصلاح المختلفة من نفقات خاصة بعد انتشار المجاعات والأمراض، وانتهى الأمر بارتباط تونس بالدول الأجنبية بسبب الديون التى تراكمت عليها، وأدى ذلك إلى الإشراف المالى عن طريق (لجنةدولية) وبذلك مُهد الطريق للاحتلال الفرنسى لتونس(١).

واستمرت الحكومة التونسية فى **الاستدانة** من الخارج، كما لجأت لإصدار سندات على الخزانة وأضطرت الحكومة لإعلان إفلاسها، وكانت فرنسا تترقب هذه الخطوة ولم يعوقها من التدخل فى ذلك الوقت إلا منع انجلترا وإيطاليا ـ فرنسا من أن تنفرد باتخاذ خطوة حاسمة بشأن تونس، فاتفق فى أبريل ١٨٦٨ على تشكيل (**القومسيون المالى**) كما أطلق عليه، وهو شبيه بصندوق الدين فى مصر، على أن الأمر الذى تحكم فى تحديد الدولة التى يمكن أن تستفيد من الموقف وتوجه ضربتها النهائية إلى تونس هو الظروف الدولية والعلاقات بين الدول الكبرى ومصالحها، وقد اهتمت فرنسا بالحصول على موافقة انجلترا بالذات فيما يتعلق بنياتها التوسعية فى تونس، وانتهزت فرنسا فرصة **ضم بريطانيا لجزيرة قبرص** لتحقق هدفها، وكانت هذه الجزيرة تابعة للدولة العثمانية، ففى انعقاد مؤتمر الدول الكبرى فى برلين برئاسة بسمارك المستشار الألمانى فى عام ١٨٧٨ دارت المساومات بين ممثلى هذه الدول، فأتفق على ألا تعارض بريطانيا فى أى تدخل فرنسى فى تونس مقابل عدم اعتراض فرنسا على اتفاقية قبرص التى كانت تُعتبر نقضاً للاتفاقيات الدولية السابقة بشأن عدم المساس بالأملاك العثمانية(٢).

(١) محمد بيرم. صفوة الأعتبار بمستودع الأمصار(القاهرة ١٣٠٢هـ) جـ ٢ ص ٢٤ .

(٢) Safwat. M. : Tunis and The Powers (1878 - 1881) (1944) p. 123.

ولم تبق من عقبة فى وجه فرنسا لتحقيق أطماعها فى تونس سوى **إيطاليا**.

وقد حاولت فرنسا أن تحول دون معارضة إيطاليا لها فى تونس فأشارت إلى أنه فى وسع إيطاليا أن **تحتل طرابلس** فتجد فيها خير العوض عن أطماعها فى تونس وأن فرنسا لن تعترض عليها إذا أقدمت على هذا العمل.

وبدت الظروف مناسبة فى نظر الفرنسيين للتدخل حين عبرت إحدى القبائل التونسية الحدود الفاصلة بين تونس والجزائر واقترفت بعض السرقات البسيطة المعتادة بين الرعاة، فأُعدت حملة فرنسية إدعت فرنسا أن مهمتها تأديب هذه القبائل التى لا يملك الباى عليها أى سلطان.

وفى ٢٩ أبريل ١٨٨١ عبر الجنود الفرنسيون الحدود واحتلوا (الكاف)، و(طبرقة) بدون مقاومة، كما أنزلت فرنسا بعض قواتها التى أبحرت من ميناء طولون فى (بنزرت).

وبعد احتلالهم لها تقدموا صوب العاصمة وقدم السفير الفرنسى إلى الباى نسخة من المعاهدة المطلوب التوقيع عليها، وأعطى مهلة خمس ساعات لقبول المساعدة أو رفضها، وأضطر الباى للتوقيع على المعاهدة، وسط هذا الجو الغريب من الإرهاب.

معاهدة باردو، ومعاهدة المرسى:

نص فى معاهدة باردو (Bardo Treaty) التى وُقعت فى ١٢ مايو ١٨٨١ على أن تحتل القوات الفرنسية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تقرر السلطات الفرنسية والتونسية أن الإدارة المحلية قادرة على المحافظة على الأمن.

وفى يونيو ١٨٨٣ وقع على باى الذى خلف محمد الصادق ـ بعد وفاته فى أكتوبر ١٨٨٧ ـ (**معاهدة المرسى**) التى منحت فرنسا السلطة الكاملة فى تونس[١].

---

(١) أنظر هذه المعاهدات فى:

نقولا زيادة: تونس فى عهد الحماية (١٨٨١ ـ ١٩٣٤) (القاهرة ١٩٦٣) ص ٢٣٨ وما بعدها.

د. مراكش:

سبق أن تعرضنا لظروف الحماية الفرنسية على مراكش عند الحديث عن الاستعمار الأسبانى وامتداد نفوذ أسبانيا لمنطقة الريف المغربية وسنسترجع هنا بعض الأحداث المتعلقة بعلاقة فرنسا بمراكش فى هذه الفترة.

فبعد أن استولت فرنسا على الجزائر ـ بدأت تهتم بمراكش، وشعرت فرنسا أكثر بأهميةسيطرتها على مراكش عندما ساعد سلطان المغرب الأميرعبد القادر الجزائرى فى كفاحه ضد المستعمرين الفرنسيين مما أدى لنشوب معركة إسلى سنة ١٨٤٤ بين فرنسا ومراكش، وقد انتهت هذه المعركة التى انتصرت فيها فرنسا (باتفاقية طنجة) فى ١٠ سبتمبر ١٨٤٤ .

ولم يكن يقف أمام تحقيق الأطماع الفرنسية فى المغرب سوى معارضة الدول الاستعمارية الأخرى صاحبة المصالح والأطماع فى هذه المناطق (انجلترا، وإيطاليا، وأسبانيا، وألمانيا).

ولذا اتجهت فرنسا لعقدة **سلسلة من الاتفاقيات الدولية** ـ مع الدول صاحبة المصلحة فى مراكش قبل أن تتخذ خطوة حاسمة تحقق فيها أهدافها التوسعية فى هذه البلاد[١].

١ ـ فعقدت فى سنة ١٩٠٢ اتفاقاً مع إيطاليا اتفق فيه على أن تترك إيطاليا لفرنسا اليد المطلقة فى مراكش فى نظير ترك فرنسا لإيطاليا حرية التصرف فى ليبيا.

٢ ـ وفى سنة ١٩٠٤ **وقع الاتفاق الودى** المشهور بين انجلترا وفرنسا الذى تبودلت فيه مصر بمراكش كما تُتبادل السلع، فقد أُتفق فيه على أن تترك إنجلترا يد يد فرنسا حرة فى المغرب فى مقابل ترك فرنسا يد انجلترا حرة فى مصر فلا تستمر فى مطالبتها بتحديد موعد لإنهاء احتلالها فى مصر[٢].

(١) عن هذه الاتفاقات يرجع إلى :

حسن صبحى: التنافس الدولى الاستعمارى الأوروبى فى المغرب (القاهرة ١٩٦٥).

(٢) للدراسة التفصيلية يرجع إلى: محمد حامد عبد الله إبراهيم: الاتفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا (٨ أبريل ١٩٠٤) وانعكاساته على الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا رسالة ماجستير ـ معهد الدراسات الأفريقية ١٩٩٢ .

٣ ـ ولم تبق فى الحقيقة من عقبة فى وجه فرنسا لتحقيق أطماعها فى مراكش سوى **ألمانيا** التى أثارها اتفاق الدولتين (انجلترا، وفرنسا) وتجاهلها هى ومصالحها فى مراكش ـ وتعبيراً عن موقفها من النفوذ الفرنسى فى مراكش ـ قام الأمبراطور (غليوم الثانى) بزيارة لطنجة فى مارس ١٩٠٩، وأُعلن فى خطاب ألقاه هناك بأن ألمانيا لا تسمح لأى دولة أجنبية بأن تمس سلطة الحاكم الشرعى للمغرب.

٤ ـ وانتهزت الحكومة المراكشية فرصة مساعدة ألمانيا لها فدعت إلى عقد مؤتمر دولى للنظر فى شئون مراكش، وقد عُقد هذا المؤتمر فى مدينة **الجزيرة الخضراء الأسبانية(ألجزيراس)** فى الفترة من ١٤ يناير حتى ٧ أبريل ١٩٠٦، وكانت نتيجته عكس ما سعت إليه حكومة المغرب التى دعت إليه.

وقد جاءت قرارات المؤتمر **مدعمة للنفوذ الفرنسى والأسبانى** فى المغرب تقرر أن يتولى فرنسيون الإشراف على قوات البوليس المراكشى فى المدن الواقعة على ساحل الأطلنطى، ويشرف الأسبان على بوليس المدن الواقعة على البحر المتوسط.

واتخذت فرنسا من إشرافها على البوليس المراكشى فى الموانى الهامة الواقعة على المحيط الأطلنطى فرصة لتقوية نفوذها فى هذه الموانى.

٥ ـ أما ألمانيا فقد تحركت أخيراً إذا أوفدت فى يوليو ١٩١١ طراداً إلى **(أغادير)** على المحيط الأطلنطى فيما يمكن أن نسميه تلميحاً باستخدام القوة العسكرية.

وجرت مفاوضات بين فرنسا وألمانيا، وقد رضيت فرنسا بالتنازل لألمانيا عن قطعة من الأرض الجرداء تقع فى **شمال (الكنغو الفرنسى)** فى مقابل أن تطلق ألمانيا يدها فى المغرب، فلا تُعرقل قيام حماية فرنسية على مراكش ولا تُعارض فى ممارسة فرنسا لشئون مراكش الخارجية.

هكذا استطاعت فرنسا أن تتخطى العقبات التى تعترض إعلان حمايتها على

مراكش، ولذا سفار رينو (Regnult) على رأس بعثة إلى فاس ومعه شروط المعاهدة المراد توقيعها، وفى ٣٠ مارس ١٩١٢ أضطر السلطان على توقيع معاهدة الحماية وقد عبّر السلطان للمقيم الفرنسى عن ضيقه بالضغوط الفرنسية بقوله: «لقد أخطأت فرنسا فى تشددها فى اتفاقية الحماية ـ فإن انجلترا تتمتع بكل إمتيازاتها فى مصر ولم تنطق بهذه الكلمة»(١).

وهكذا فرضت فرنسا حمايتها على المغرب واقتسمت هذه البلاد بينها وبين أسبانيا فتركت فرنسا لأسبانيا المنطقة الشمالية من المغرب التى عُرفت باسم (المنطقة الخليفية)، بينما احتفظت فرنسا بالمنطقة الجنوبية (**المنطقة السلطانية**)، واحتفظت طنجة بصفتها الدولية الخاصة وعينت فرنسا ليوتى (Loutey) أول مقيم لها فى مراكش.

ثانياً: فرنسا فى أفريقيا الغربية والوسطى

أ. أفريقيا الغربية الفرنسية (A. O. F.):

كانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية نشاطاً فى غرب أفريقيا، وكانت بداية هذا النشاط الفرنسى رحلات وصلت إلى (السنغال) بقصد تأسيس محطات تجارية فى هذه المنطقة وترتب على ذلك تكوى ما عُرف **بأفريقيا الغربية الفرنسية** (Afrique Occidental Francaise - A. O. F.) من سبع مستعمرات (السنغال، وموريتانيا، السودان الفرنسى ، غينيا الفرنسية، ساحل العاج، فولتا العليا، وداهومى، والنيجر).

وقد عَين الفرنسيون فى عام ١٨٥٤ الجنرال **فيد هرب** (Feidharbe) حاكماً على السنغال ليدعم نفوذ فرنسا فى هذه المناطق، فأخذ يتوغل فى الداخل وقد إصطدم الفرنسيون فى توغلهم بالممالك الإسلامية(٢). التى كانت قائمة فى هذه

---

(١) Cambon, H. : Histoire du Maroc (Paris 1952) p. 222.

(٢) عن الممالك الإسلامية بغرب أفريقيا أنظر:

عبد الرحمن زكى: تاريخ الدول الإسلامية السودانية بأفريقيا الغربية (القاهرة ١٩٦١).

الجهات، وبقبائل الطوارق والسنوسيين وغيرهم ـ كما إصطدموا بزعامات أفريقية مثل الزعيم (**أحمد وشيخو**) زعيم قبائل التكولور، و(**ساموري**)زعيم الماندنجو، و(**رابح الزبير**) الذى كان قد تقدم من دارفور بالسودان واستطاع إخضاع سلطنة برنو ووصل إلى جنوبى بحيرة تشاد(١).

واستطاع الفرنسيون فى النهاية القضاء على هذه المقاومة الوطنية وبسطوا نفوذهم على منطقة واسعة فى غرب أفريقيا.

ب.أفريقيا الاستوائية الفرنسية(A. E. F.):

امتد نفوذ الفرنسيين على الضفة اليمنى لنهر الكنغو نتيجة لجهود بعض المكتشفين والرواد الفرنسيين وفى مقدمتهم الكابتن **دى برازا** (De Braza) وقد امتد نفوذ الفرنسيين فى هذه المنطقة شمالاً حتى وصل لمنطقة نفوذهم فى شمال أفريقيا بعد استيلائهم على الصحراء ـ وتكوّن ما أطلق عليه اسم أفريقيا الاستوائية الفرنسية (Afrique Equatoriale Francaise - A. E. F.) من مستعمرات (تشاد، وأفريقيا الوسطى، والكميرون، والكنغو الفرنسية، وجابون)(٢).

وقد عقدت فرنسا عدة اتفاقات مع الدول الاستعمارية الأخرى حدَدت بمقتضاها مناطق نفوذها فى غرب القارة وفى المناطق الأستوائية التى امتد نفوذها إليها، وبذا أصبحت لها أمبراطورية ضخمة فى أفريقيا تشمل الجزائر وتونس ثم المغرب فى شمال أفريقيا وغرباً من داكار إلى حدود سودان وادى النيل، وتمتد جنوباً إلى سواحل الكنغو.

---

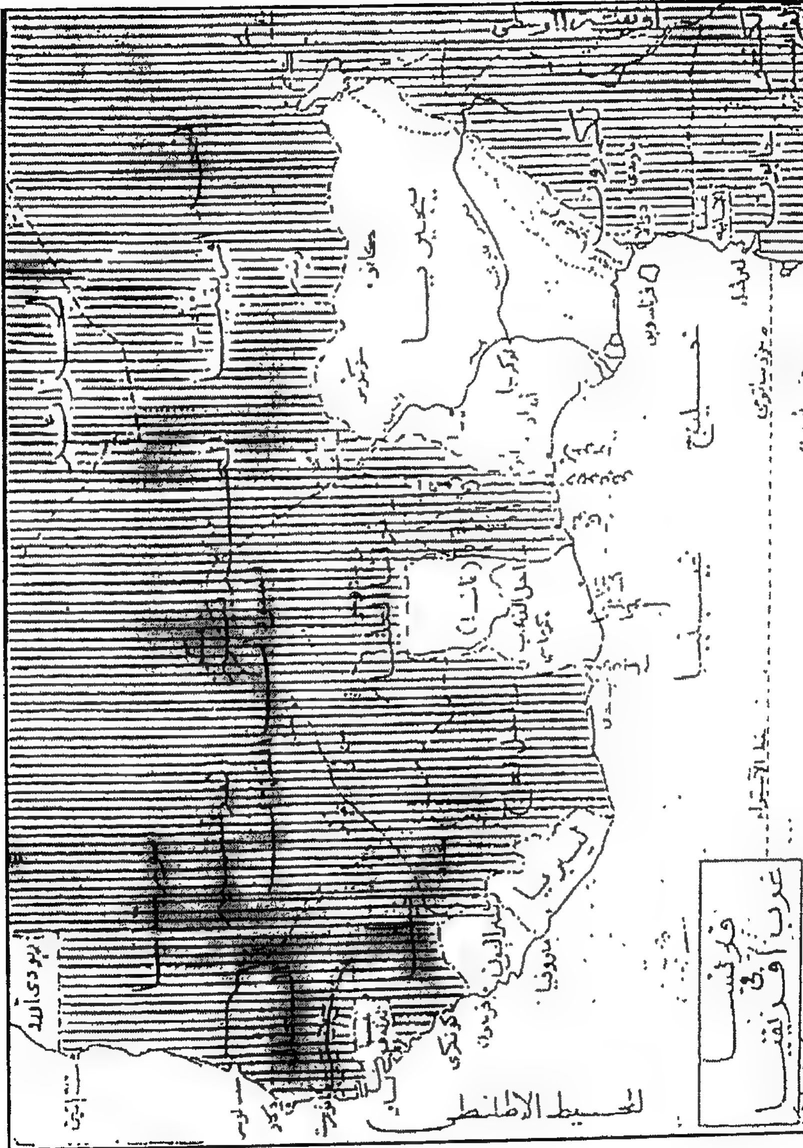
(١) عن المقاومة الوطنية ضد الفرنسيين أنظر.

ـ نصر الدين رشوان: دولة ساموري فى غرب أفريقيا (دكتواه معهد البحوث الأفريقية ١٩٧٨).

ـ حسن على منيسى محمد: رابح فضل الله الزبير ودوره فى مقاومة الاستعمار فى أفريقيا (ماجستير معهد البحوث الأفريقية ١٩٩٢).

(٢) عن دور دى برازا فى مد النفوذ الفرنسى فى الكنعو ـ أنظر:

محمد حسن محمد على: دى برازا ودوره فى مد النقوذ الفرنسى فى الكنغو (رسالة ماجستير معهد البحوث الأفريقية ١٩٩١).



شكل رقم (١٨) خريطة فرنسا فى غرب أفريقيا

ثالثاً: الكمرون وتوجو

لما هُزمت ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) حُرمت منجميع مستعمراتها وعَهدت عصبة الأمم بإدارة هذه المستعمرات إلى بعض الدول المنتصرة تحت إشراف عصبة الأمم فى ظل ما عرف (بنظام الانتداب).

وبناء على هذا النظام قُسمت توجو إلى قسمين القسم الأكبر (الغربى) جعل تحت الانتداب الفرنسى فضمته فرنسا إلى داهومى بينما ضمت انجلترا القسم الآخر (الشرقى) إلى ساحل الذهب.

أما الكمرون فقد قُسمت أيضاً إلى قسمين ـ قسم (شرقى) وضع تحت الانتداب الفرنسى فضمته إلى أفريقيا الاستوائية الفرنسية والآخر (الغربى) وضع تحت حكم إنجلترا فضمته إلى نجييريا البريطانية.

وحين قامت هيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) عهدت بهذه البلاد إلى نفس الدول السابقة فى ظل نظام الوصاية.

رابعاً: فرنسا فى سواحل أفريقيا الشرقية ومدغشقر

أ. فرنسا فى شرق أفريقيا:

يرجع اهتمام الفرنسيين والإنجليز بوجه خاص ـ بالسواحل الشرقية لأفريقيا إلى الاهتمام بالطريق الملاحى المؤدى إلى الهند.

واشتد النضال بين فرنسا وإنجلترا فترة من الزمن فى سبيل السيطرة على هذا الطريق كوسيلة لكل من الدولتين لتهديد مصالح الأخرى.

وكانت فرنسا قد اشترت فى سنة ١٨٦٢ من أحد مشايخ القبائل المحليين ميناءً صغيراً على خليج تاجوره يسمى (**أبوك**).

وبالطبع كانت هذه الوسائل التى اتبعتها الدول الاستعمارية لوضع أيديها على مناطق شاسعة من القارة ـ شائعة فى ذلك الوقت.

على أن فرنسا لم تقم باحتلال هذا الميناء احتلالاً عسكرياً حتى عام ١٨٨٢م

ـ حينما أيقظت الأحداث التى كانت تجرى فى مصر أذهان الفرنسيين إلى أهمية هذه المنطقة التى وضعت فرنسا يدها عليها فأسرعت بإرسال قواتها لاحتلالها وضغطت على السلطان المحلى ليتنازل لها عن بقية ممتلكاته المحيطة بهذه المنطقة، كما استولت فرنسا بالطرق ذاتها على ميناء **(جيبوتى)** سنة ١٨٨٨م، وتبلغ مساحة هذه المنطقة ما يقرب من ٥٧٩٠ ميلاً مربعاً وهى محصورة بين إرتريا وأثيوبيا والصومال البريطانى، وترجع أهمية هذه المنطقة الساحلية إلى إنها قريبة من منافذ البحر الأحمر، كما يمكن استخدامها كمنفذ لتجارة الحبشة.

وفى سنة ١٨٩٦ صدر مرسوم فرنسى بوضع هذه المناطق التى استولت عليها فرنسا فى شرق أفريقيا بالطرق التى ذكرناها تحت إدارة واحدة عُرفت باسم **(الصومال الفرنسى)** واتخذت جيبوتى مقراً للحاكم الفرنسى[1].

ب. فرنسا فى مدغشقر:

جزيرة مدغشقر جزيرة معروفة منذ القدم، فقد أشار إليها بطليموس الذى كتب فى القرن الثانى الميلادى، كما جاء ذكرها فى كتاب العرب قبل الإسلام.

وفى سنة ١٦٤٢ بدأت فرنسا محاولاتها لاستعمار الجزيرة فأرسلت حملة استطاعت أن تنزل فى جنوب شرق الجزيرة.

ولما أسست **شركة الهند الشرقية الفرنسية** سنة ١٦٦٤ أخذت الجزيرة لحسابها من الملك لويس الرابع عشر الذى كانت الجزيرة قد أُشتريت باسمه من أحد الأشراف الحاكمين ـ لكن حدثت مذبحة فى سنة ١٦٧٢ قتل فيها الوطنيون معظم الفرنسيين بالجزيرة.

وحاولت انجلترا منافسة فرنسا فى هذا الميدان فأستولت على ميناء **(تاماناف)**

---

(١) شوقى الجمل: تاريخ سودان وادى النيل جـ ٢ (١٩٦٩) ص ٢٢٤ .

كما عقدت معاهدات مع زعماء بعض القبائل فى الشمال الشرقى من الجزيرة. على أن الكتاب الفرنسيين من دعاة الاستعمار ـ ظلوا يحرضون حكومتهم على وضع يدها على مدغشقر بل وعلى طول الساحل الشرقى الأفريقى المقابل لها وعلى الدبشة.

وفى عام ١٨٨٣ أرسلت فرنسا أسطولاً هاجم جزيرة مدغشقر وضرب موانيها، وفى سنة ١٨٨٦ عقدت معاهدة بين حكومة مدغشقر الوطنية والفرنسيين اتفق فيها على أن تدفع حكومة الجزيرة للفرنسيين جزية سنوية وأن تعامل الرعايا الفرنسيين فى الجزيرة معاملة خاصة ممتازة.

وفى سنة ١٨٩٠ اعترفت انجلترا بحماية فرنسا على مدغشقر فى مقابل اعتراف فرنسا بحماية انجلترا على زنجبار.

خامساً: محاولات فرنسا مد نفوذها إلى أعالى النيل

أدى اتجاه أطماع كل من الفرنسيين والبلجيك إلى مد نفوذهم إلى منطقة أعالى النيل ـ إلى إثارة مشكلة جديدة فى العلاقات بين الدول الاستعمارية الكبرى فى ذلك الوقت هى مشكلة أعالى النيل والسودان.

ومنذ عام ١٨٩٦ أخذت الحكومة الفرنسية تفكرجدياً فى مد نفوذها إلى حوض النيل.

ولهذا الغرض تقرر أن ترسل حملة فرنسية للزحف صوب النيل من الشرق بعد الحصول على موافقة إثيوبيا على أن تسهل مرور الحملة الفرنسية عبر أراضيها، بينما تزحف حملة أخرى من الغرب على النيل، وقد أرسلت إنجلترا إلى الحبشة بعثة إنجليزية برئاسة رنيل رود (Renell Rodd) لتصفية الجو بين إنجلترا والحبشة لمواجهة الخطط الفرنسية.

وفى عام ١٨٩٦ أُرسلت حملة فرنسية بقيادة مارشان (Marchand) صوب النيل، وكانت تضم الحملة مائة وخمسين جندياً سنغالياً وستة ضباط أوروبيين

تحركوا من (الكنغو الفرنسى) حتى وصلوا إلى (فاشودة) التى بلغتها الحملة فى الساعة الخامسة من مساء الأحد ١٠ يوليو ١٨٩٨ ورفعت العلم الفرنسى على أنقاض القلعة المصرية القديمة هناك[١].

وقد اختلفت الآراء فيما يختص بأهداف هذه البعثة، هل كانت فرنسا ترمى إلى البقاء فعلاً فى هذه المنطقة لربط أملاكها فى غرب القارة بأملاكها فى الشرق أم كان الهدف مناواة انجلترا التى كانت تحتل مصر؟

وبعد (واقعة أم درمان) طلبت انجلترا من سردار الجيش المصرى السير (هربرت كتشنر) بمجرد علمه بأخبار احتلال الفرنسيين لفاشود ـ الزحف جنوباً وكانت التعليمات التى أصدرتها انجلترا لكتشنر تقضى بأن يحاول إقناع قائد الحملة الفرنسية ـ بأن وجوده فى وادى النيل إعتداء على حقوق بريطانيا العظمى والخديوى معاً.

وفى ٢١ سبتمبر ١٨٩٨ دخل كشتنر فاشوردة ودارت مناقشة عنيفة بينه وبين مارشان كادت تؤدى لاستخدام القوة ـ لكن اتفق القائدان على أن يرفع كتشنر العلم المصرى على فاشودة على مسافة ٥٠٠٠ ياردة جنوبى الموقع الفرنسى وأن ينتظر رد الحكومة الفرنسية على الرسالة التى بعث بها مارشان يطلب تعليماتها.

ولم تكن فرنسا فى ذلك الوقت مستعدة للاشتباك مع انجلترا فى قتال قد يعود عليها وعلى مستعمراتها بعواقب وخمية.. لذلك فقد أذعن وزير الخارجية الفرنسى للأمر الواقع وقرر مفاوضة الإنجليز لحل مسألة فاشودة سلمياً ـ وبناءً على ذلك صدرت الأوامر لمارشان بأن ينسحب مع بعثته عن طريق الحبشة ويرجع لفرنسا، وفى ١١ ديسمبر ١٨٩٨ تم جلاء الفرنسيين عن فاشوده.

---

(١) لمزيد من التفاصيل يرجع إلى:

على إبراهيم عبده: المتافسة الدولية فى أعال النيل (١٨٨٠ ـ ١٩٠٦) (القاهرة ١٩٥٨) ص ٢٥٠ .

سياسة فرنسا الاستعمارية فى أفريقيا

رسمت فرنسا سياستها الاستعمارية فى أفريقيا على أساس فلسفة معينة، ويختلف نظام الحكم الاستعمارى الفرنسى عن النظام البريطانى، فبينما يُعتبر نظام الحكم (غير المباشر) أحد المظاهر الرئيسية المميزة للحكم البريطانى فإن **(الحكم المباشر)** هو سمة النظم الحكومية التى أقامتها فرنسا فى قارة أفريقيا.

فبينما اعتمدت بريطانيا فى حكمها للأفريقيين على تعاون الرؤساء والزعماء الوطنيين، ولم تقض على المؤسسات القبلية والتقليدية الموجودة فى المجتمعات الأفريقية - فإن فرنسا قضت على جميع الزعامات القبلية والمحلية والنظم التى كانت موجودة أصلاً فى البلاد الأفريقية التى خضعت لها، وأخضعت هذه البلاد وشعوبها تحت حكمها المباشر، وحتى حين أضطرت فرنسا لتغيير سياستها الاستعمارية ومحاولة إشراك بعض العناصر الأفريقية فى الحكم - فإن الأمر لم يهدف لتنفيذ سياسة نظام الحكم المباشر - فقد ظلت السلطة الحقيقية فى يد القواد العسكيين والموظفين الفرنسيين[(١)].

والعجيب أن السياسة الاستعمارية الفرنسية بُنيت على بعض **المبادىء البراقة** فى مظهرها التى أعلنتها الثورة الفرنسية، فقد استند الفرنسيون على أن جميع سكان المستعمرات يجب أن يكونوا مواطنيين فرنسيين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، وعلى هذا الأساس قامت **نظرية الامتصاص أو الاستيعاب** (Asimilation) والمقصود بها صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين (استعمار ثقافى) ولغتهم وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية والسياسية على الأفريقيين حتى يستوعبوها تماماً فيصبح تفكيرهم واتجاههم فى مختلف نواحى الحياة تماماً كالفرنسيين، ويتطلب هذا بالطبع قطع كل صلة للأفريقى بتاريخه القومى وحضارته الأفريقية بمختلف مظاهرها ومقوماتها، ثم

---

(١) عبد الملك عودة. السياسة والحكم فى أفريقيا (١٩٥٩).

يتشرب تـدريجياً الثقـافة الفرنسية بمـا يتصل بها من تـقاليد ومظاهـر حضارية ويرتبط تاريخياً واجتماعياً وسياسياً بالأم الكبرى فرنسا.

وقد كانت كل مستعمرة فرنسية خاضعة لحاكم عام فرنسى يتلقى أوامره من وزير المستعمرات فـى باريس، ويعاون الوزير (المجلس الأعلى للـمستعمرات) بالإضافة إلى (مجالس استشارية) أخرى متخصصة فى بعض الشئون كالتعليم، والشئون الـصحية ويعاون الحاكـم العام فى المستعـمرة مجموعة من المـواطنين الفرنسيين تعينهم وزارة المستعمرات ليرأسوا الإدارات المختلفة بها.

وقد ألزمت الأحداث العالـمية والتى مرت بفرنسا ذاتها ساسـتها بأن يُراجعوا موقفـهم وسياسـتهم مع الدول الخـاضعة لنفـوذهم، وأدى هذا إلى عـقد عدة مؤتمرات لمناقشة علاقة فرنسا الأم بمسـتعمراتها، ومن أهم هذه المؤتمرات (مؤتمر برازافيل) فى ١٩٤٤م ، وقـد ترتب على ذلك أن أصدرت فرنسـا عدة دساتير لتطوير علاقـاتها بمستعمراتها الأفريـقية من أهمها دستورالجمهـورية الرابعة فى أكتوبر ١٩٤٦ ودستور ديجول فى ١٩٥٨ .

الذى نص عـلى منح المستـعمرات الفرنـسية استقـلالها ما عرف (بالحـملة الفرنسية) التى تشبه اللوفولث البريطانى.

نهاية الاستعمار الفرنسى فى أفريقيا

١ ـ رأينا كيف مدت فرنسا نفوذها إلى شمال أفريقيا، وغربها وشرقها.

وقد لقى الفرنـسيون مقاومة عنيفة لعـل أبرزها مقاومة **الأميـر عبـد القـادر الجـزائـرى** فى الجزائر، وقبائل الـصحراء الغربية وزعمائها متمـثلة فى قبائل الطوارف، وفى شخـصيات مثل **أحمد وشـيخو وساموری ورابـح فضل الله**، وقد أشرنا إلـى ذلك فى حينه، وقـد نجحت فرنسا بـأسلحتها أن تـخمد هذه المقاومة الوطنية إلى حين.

٢ ـ لكن لم تـستطع فرنسا أن تقـف فى وجه التيار التحـررى الذى اجتاح القارة خاصة بعد الحرب الـعظمى الثانية نتجة الشعارات الـتى نادى بها الحلفاء

أثناء الحربين الأولى والثانية، والاحتكاك الحضارى بين الأفارقة وغيرهم، وما وصل إليه بعض الأفارقة من مستوى ثقافى، ولم تنجح محاولات الفرنسيين لتهدئة هذه الحركات.

ولعل آخر هذه المحاولات هى الدستور الذى وضعه **ديجول** فى عام ١٩٥٨ الذى بموجبه تقرر استقلال الأقاليم الخاضعة لفرنسا وأن تكون فرنسا مع الجمهوريات الأفريقية التى تقبله رابطة (**الجماعة الفرنسية**)، وهى شبيهة بنظام الكومنولث البريطانى[1]. وقد قبلت جميع الأقاليم الخاضعة لفرنسا هذا الوضع ماعدا **غنيا** التى فضلت أن تستقل دون ارتباط بفرنسا.

٣ ـ وأضطرت فرنسا فى عام ١٩٦٠ لأن تُذعن للأمر الواقع فاعترفت عام ١٩٦٠ **باستقلال دول الجماعة الفرنسية**، وعقدت مع كل منها معاهدة تحدد نوع العلاقة بين البلدين، فأعلن فى عام ١٩٦٠ استقلال (السنغال) وأصبحت جمهورية، وأصبح ليوبولد سنجور أول رئيس للجمهورية، وكذلك فى نفس العام أعلن قيام جمهورية (مالى) بزعامة مود يبوكيتا، وبالمثل حصلت فى نفس العام (ساحل العاج) على استقلالها وأصبحت جمهورية مستقلة، وكذلك استقلت داهومى فى نفس العام ، وفى ١٩٧٦ غُيِّر اسمها إلى جمهورية (بينين).

كما أُعلن قيام جمهورية فولتا العليا التى يغير اسمها فى عام ١٩٨٤ إلى (بوكينا فاسو)، كذلك أُعلن فى عام ١٩٦٠ استقلال دول أفريقيا الاستوائية الفرنسية فاستقلت (تشاد)، (وجمهورية أفريقيا الوسطى) التى تولى رئاستها جان بوديل بوكاسا فى ١٩٧٢ واتخذ منذ عام ١٩٧٦ لقب أمبراطور أفريقيا الوسطى.

وأصبحت **الكنغو بوازفيل** منذ ١٩٦٠ جمهورية واتخذت منذ ١٩٧٠ اسم (جمهورية الكنغو الشعبية).

---

(١) لمزيد من التفاصيل يرجع إلى :

Mortmer, Edward: France and the Africans, A Political History (London 1961)

وكذلك جمهورية (الجابون) وقد تولى رئاستها فى ١٩٦٧ الرئيس **بونجو** الذى أشهر إسلامه فى عام ١٩٧٣ وغير اسمه إلى عمر بنجو.

٤ ـ وفيما يتعلق بدول شمال أفريقيا لم يمتد النظام الذى وضعته فرنسا فى عام ١٩٥٨ إلى هذه الدول فظلت فرنسا تنظر **(للجزائر)** على أنها أراضى فرنسية فيما وراء البحار، وظل الجزائريون يكافحون ومن ورائهم الدول العربية خاصة مصر ـ تمدهم بالسلاح والعتاد وتسند حقهم فى الحرية فى المحافل الدولية حتى أُطلق على الجزائر بلد المليون شهيد، وأخيراً اضطرت فرنسا لعقد **(معاهدة إيفيان)** فى مارس ١٩٦١ مع المجاهدين الجزائريين وبموجبها اعترفت باستقلال الجزائر.

لكن بعد استقلال الجزائر واجهت الجزائر مجازر إرهابية تحاول حكومة الرئيسى الجزائرى على التقرير تعليقه وضع جنرالها.

واستطاع الحبيب بورقيبة أن يفاوض الفرنسيين وأن يحصل بالتدريج بالسياسة التى رسمها على استقلال (تونس) خطوة خطوة فأعترفت فرنسا لتونس فى عام ١٩٥٥ بالحكم الذاتى، وفى ٢٠ مارس ١٩٥٦ تم الاتفاق بين الفرنسيين والتونسيين على استقلال تونس.

وفيما يتعلق **بالمغرب الأقصى** (مراكش) فقد لعب **الملك محمد الخامس** دوراً سياسياً هاماً فى صف الحركة الوطنية وقد زار الملك المغربى طنجة فى عام ١٩٤٧ حيث ألقى خطاباً أكد فيه التمسك بوحدة المغرب الجغرافية وبحقه فى الحرية والاستقلال ـ وقد أقدمت فرنسا فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٢ على خلع الملك محمد الخامس من عرشه وأحلت محله محمد بن عرفة ـ لكن زاد هذا من ثورة الشعب المغربى مما اضطر فرنسا فى عام ١٩٥٦ لإعادة الملك محمد الخامس إلى بلده وسافر وفد مغربى لباريس للتفاوض مع الفرنسيين وانتهى الأمر بتصريح مشترك صدر فى ٣ مارس ١٩٥٦ اعترفت فيه فرنسا **بوحدة المغرب واستقلاله**، ووافقت الدول التى كانت تتولى إدارة منطقة طنجة على

إلغاء النظام الدولى وعلى وضع طنجة تحت سيادة المغرب على أن يمارس هذه السيادة ابتداء من أول يناير ١٩٥٧[١].

٥ ـ وفيما يتعلق بالصومال الفرنسى (جيبوتى) فقد ظلت فرنسا تتمسك بالنفوذ فيه وقد برزت بعد الحرب العالمية الثانية زعامات فى الصومال الفرنسى لعل من أبرزها محمود حربى الذى كان رئيساً لنقابة عمال ميناء جيبوتى وتزعم الحركة التى تنادى باستقلال الأقاليم الصومالية ووحدة الشعب الصومالى.

وفى عام ١٩٦٨ غَيّرت فرنسا اسم الإقليم (عفر وعييسى) إشارة إلى القبائل التى تسكنه ولمواجهة مطالبة جمهورية الصومال بالإقليم كجزء من الصومال ـ ورغم محاولة فرنسا إيجاد حزب يؤيد ربط الإقليم بها ـ إلا أنها اضطرت فى ٢٧ يونيه ١٩٧٧ للاعتراف **باستقلال جيبوتى** ودخلت جيبوتى بعد ذلك الجامعة العربية فكانت الدولة ٢٢ من دول الجامعة.

★★★

(١) صلاح العقاد: مغرب الاستعمار الفرنسى (د. ت).

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

(١) أبو العباس أحمد خالد، الناصرى: الاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى - الجزء الثالث (١٩٥٦).

(٢) أحمد، الخطيب : الثورة الجزائرية (بيروت ١٩٥٨).

(٣) الحبيب، تامر: هذه تونس (القاهرة ١٩٤٨).

(٤) الفاضل بن عاشور: الحركة الأدبية والفكرية فى تونس (١٩٥١).

(٥) أحمد توفيق، المدنى: هذه هى الجزائر (القاهرة ١٩٥٦).

(٦) إسماعيل، سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار (١٣١٤هـ).

(٧) إسماعيل، محمد إسماعيل: نيجيرية، داهومى، والكاميرون (القاهرة ١٩٦١).

(٨) جلال ، يحيى: السياسة الفرنسية فى الجزائر (١٨٣٠ - ١٨٦٠) (القاهرة ١٩٥٩).

(١٠) حسن حسنى، عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس (١٣٧٣هـ).

(١١) حسن، صبحى: التنافس الدولى الاستعمارى الأوروبى فى المغرب (القاهرة ١٩٦٥).

(١٢) رشدى صالح، ملحس: سيرة محمد عبد الكريم الخطابى (القاهرة ١٣٤٣هـ).

(١٣) روادى، كارد: الحماية الفرنسية على مراكش.

(١٤) روجيه: التعاون الفرنسى الأسبانى فى المغرب.

(١٥) روم، لاندو: أزمة المغرب الأقصى (ترجمة إسماعيل على، وحسين الحوت) (القاهرة ١٩٦١).

(١٦) رياض، زاهر: استعمار أفريقية واستقلالها (القاهرة ١٩٦٦).

(١٧) رياض، زاهر: شمال أفريقيا فى العصر الحديث (القاهرة ١٩٦٧).

(١٨) سعد الدين، الزبير: الزبير باشا رجل السودان (القاهرة ١٩٥٢).

(١٩) شوقى، الجمل: تاريخ سودان وادى النيل ـ الجزء الثانى (القاهرة ١٩٦٩).

(٢٠) شوقى، الجمل: المغرب العربى الكبير (١٩٩٩).

(٢١) شوقى، الجمل: المغرب العربى (القاهرة ١٩٦٢).

(٢٢) صلاح، العقاد: مغرب الاستعمار الفرنسى (د. ت).

(٢٣) صلاح، العقاد: الجزائر المعاصرة القاهرة (١٩٦٣).

(٢٤) على إبراهيم، عبده: المنافسة الدولية فى أعالى النيل (١٨٨٠ ـ ١٩٠٦) (القاهرة ١٩٥٨).

(٢٥) عبد المجيد، بن خلدون: هذه مراكش (١٩٤٩).

(٢٦) عبد الملك، عودة: السياسة والحكم فى أفريقية (القاهرة ١٩٥٩).

(٢٧) عثمان، الكعاك: مراكز الثقافة فى المغرب (القاهرة ١٩٥٨).

(٢٨) علال، الفاسى: الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى (القاهرة ١٩٤٨).

(٢٩) عبد الرحمن، زكى: تاريخ الدول الإسلامية السودانية بأفريقيا الغربية (القاهرة ١٩٦١).

(٣٠) نقولا، زيادة: تونس فى عهد الحماية (١٨٨١ ـ ١٩٣٤).

(٣١) محمد بيرم الخامس: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار (القاهرة ١٣٠٢هـ).

(٣٢) محمد خير، فارس: المسألة المغربية (القاهرة ١٩٦١).

(٣٣) محمد، صفى الدين: أفريقيا بين الدول الأوروبية (القاهرة ١٩٥٩).

(٣٤) محمد عبد العاطى، جلال: الاستعمار الفرنسى فى مراكش (القاهرة ١٩٥٤).

(٣٥) محمد عبد السلام، بن عبود: تاريخ المغرب الجزء الثانى (١٩٥٧).

(٣٦) محمد محمد، حسنين: الاستعمارا لفرنسى (القاهرة ١٩٦٠).

(٣٧) محمد مصطفى، صفوت: الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه (١٩٥٢).

(٣٨) هنرى،كلود ـ بريستان، أندريه ـ لاكوست ، إيف: الاستعمار الفرنسى فى المغرب العربى (ترجمة محمد عنانى) (بيروت د. ت).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(1) Abbas, Ferhat: Le Jeune Algérien (1931).

(2) André, Julien Charles: Historie de L'Afrique du Nord (Paris 1952).

(3) Barlett, Vernon: Struggle for Africa (London 1953).

(4) Berard, V. : Affaire du Maroc. (Paris 1906).

(5) Bercque, Jacques: Le Maghreb entre deux guerres (Paris 1962).

(6) Bernard, Augustin: L'Algerie (Paris 1930).

(7) Bernard Angustin: Le Maroc (Paris 1931).

(8) Bourassen, R. : La Question du Maroc (Paris 1904).

(9) Cambon, Henri: Histoire du Maroc (Paris 1952).

(10) Catroux, G. : Lyautey Le Marocain (Paris 1952).

(11) Dekat, Angelino A. D. A. : Colonial Policy (2 Vols). (Netherlands 1931).

(12) Delairgnette, R. : Freedom & Authority in French West AFrica (London 1950).

(13) Deschamps, Hubert: Le sénégal et la Gambie (Paris 1904).

(14) Deschamps, Hubert: Methodes et Doctrines Coloniates Francaises.

(15) Documents Diplomatiques Francais 2 eme Serie Tome IV.

(16) Esuqer, G. : Histoire de l'Algerie (1950).

(17) Garanier, Christion: Le Sénégal porte de l'Afrique (Paris 1962).

(18) Guernier, R. : L'Afrique Occidentale Francaise (Paris 19049).

(20) Hamberg, Octave: Le France des Cinq Partiesdu Monde (Paris 1937).

(21) Hanotaux, P. : Histoire de la France Contemporaine (Paris 1931).

(22) Hanotaux, Gabriel: Historie des Colonies Francaise (Paris 1930).

(23) Hardi: Histoire des Colonies Francaise et L'Expansion de la France (Paris 1941).

(24) Hargreaves, John D. : Prelude To The Partition of West Africa . (London 1963).

(25) Henrique , Louis: Les colonies Francnises (Paris 1889).

(26) Hoskins: European Imperialiasm in Africa (1928).

(27) Johnston, Harry: A History of The Colonization of Africa (Cambridge 1913).

(28) Keltie, Sir John Scott: The Partition of Africa (London).

(29) Lucas, Sir Charles P. : The Partition & Colonisation of Africa (Oxford 1992).

(30) Maurois A. : Lyautey (Paris 1935).

(31) Morrimer , Edward: France & the Africans (1944 - 1960) (London 1964).

(32) Massey, W. T. : The Desert Campaign (London 1918).

(33) Raymond, André: Salisbury & Tunisian Question.

(34) Rezette, R. : Les Parties Politiques Morocaines (Paris 1955).

(35) Roberts, S. H. History of French Colonial Plicy (Vol . 1 - London 1929).

(36) Safwat, M. : Tunis & The Powers (1878 - 1881) (1943).

(37) Stengers, Jean: L' Impertialisme Colonial de la fin du XIXE siecle (Journal of African History II, 3 - 1962).

(38) Thompson, Virginia & Adoff, Richard: French West Africa (London 1958).

★★★

الفصل العاشر

الاستعمار البريطانى فى أفريقيا

المحتويات:

انجلترا تكون إمبراطوريتها العظيمة فى القرن التاسع عشر

١. نشاط انجلترا فى غرب أفريقيا: (جمبيا. سيراليون. احل الذهب. نيجيريا)

٢. نشاط انجلترا فى جنوب أفريقيا ووسطهما

. تكوين اتحاد جنوب أفريقيا

. دور سيل جون رودس فى مد نفوذ بريطانيا فى هذه الجهات

٣. انجلترا فى مصر والسودان:

أ. أطماع انجلترا فى مصر وتطور علاقاتها بها منذ الحملة الفرنسية عليها إلى الآن.

ب. دور انجلترا فى السودان بعد احتلال مصر.

٤. انجلترا فى شرق أفريقيا:

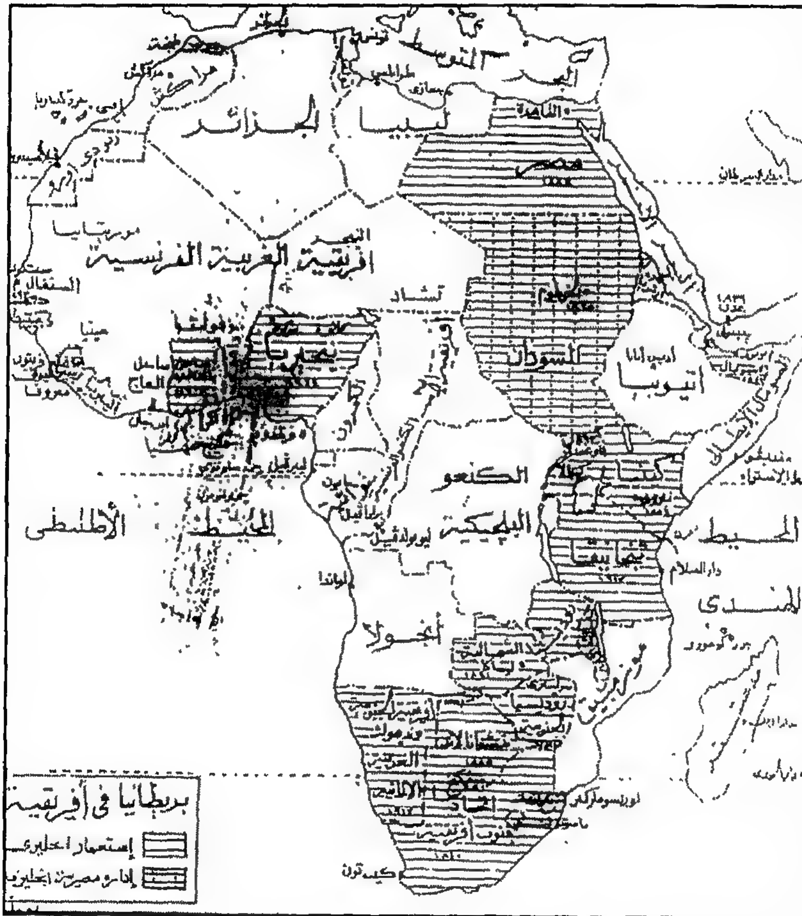
انجلترا فى زنجبار.

انجلترا فى كينيا.

انجلترا فى أوغندة.

٥. نظام بريطانيا فى حكم مستعمراتها الأفريقية.

٦. نهاية الاستعمار البريطانى فى أفريقيا.



شكل رقم (١٩) خريطة بريطانيا فى أفريقيا

يعتبر القرن التاسع عشر قرن السيادة البريطانية فقد إنطلقت بريطانيا فى هذا القرن تتوسع على حساب الشعوب الأخرى حتى كونت أوسع إمبراطورية بحرية عرفها التاريخ، وإستطاعت بريطانيا أن تبسط نفوذها على مساحة تقدر بربع اليابس على عدد من الكسان يبلغ ثلث سكانه (نحو أكثر من مليون ميل مربع، يسكنها ١٠٠٠ مليون نسمة) وتربط هذه الإمبراطورية خطوط ملاحية بمثابة الشرايين التى تنتشر فى كل أجزاء الجسم وتربط بينهما[١].

ولم تستطع بريطانيا أن تخرج إلى البحار فى أوائل عصر الكشوف الجغرافية حيث كانت السيادة للبرتغال والأسبان، على أن هزيمة (الأرمادا) الأسبانية فى عام ١٥٨٨ فتحت الباب أمام بريطانيا لتتطلع منه على العالم الخارجي ـ لكن كان على بريطانيا أن تواجه فى القرن السابع عشر قوة أخرى هى قوة كل من هولندا وفرنسا.

وفى القرن الثامن عشر لم يتبق أمام الإنجليز من منافس إلا فرنسا، وقد إستطاعت إنجلترا بقوتها البحرية الضخمة وبموقعها الجزرى الممتاز أن تتغلب على منافستها فرنسا حتى أضطرت هذه الأخيرة أن تضمن سلامتها عن طريق إتفاقها مع غريمتها فى الإتفاق المعروف (بالإتفاق الودى) فى عام ١٩٠٤.

وأتاح هذا لإنجلترا الفرصة لتكون إمبراطوريتها الضخمة التى وصُفت فى وقت من الأوقات بأنها لا تغيب عنها الشمس.

ونتتبع مراحل النفوذ البريطانى فى القارة الأفريقية فيما يلى:

(١) جمال حمدان: إستراتيجية الإستعمار والتحرير (١٩٦٨) ص ١٧٧ وما بعدها.

أولاً. إنجلترا فى غرب أفريقيا

١. جمبيا وسيراليون:

إمتد نفوذ إنجلترا فـى غرب أفريقيا إلى **جمبيا وسيراليـون،وساحل الذهب، ونيجيريا**، وترجع علاقة إنجلترا بسواحل القارة الغربية إلى أوائل القرن السادس عشر حيـن بدأ بعض البحارة الـبريطانيين يصـلون إلى غينيا وسـاحل الذهب وخليج بنين، ومن الذين ذاع صيتهـم فى هذا المجال الرحالة البريطانى **جـون هوكنز**(J.Howekens) الذى قام بعدة هرحلات لغرب أفريقيا فى السنوات بين ١٥٦٢، ١٥٦٧[١].

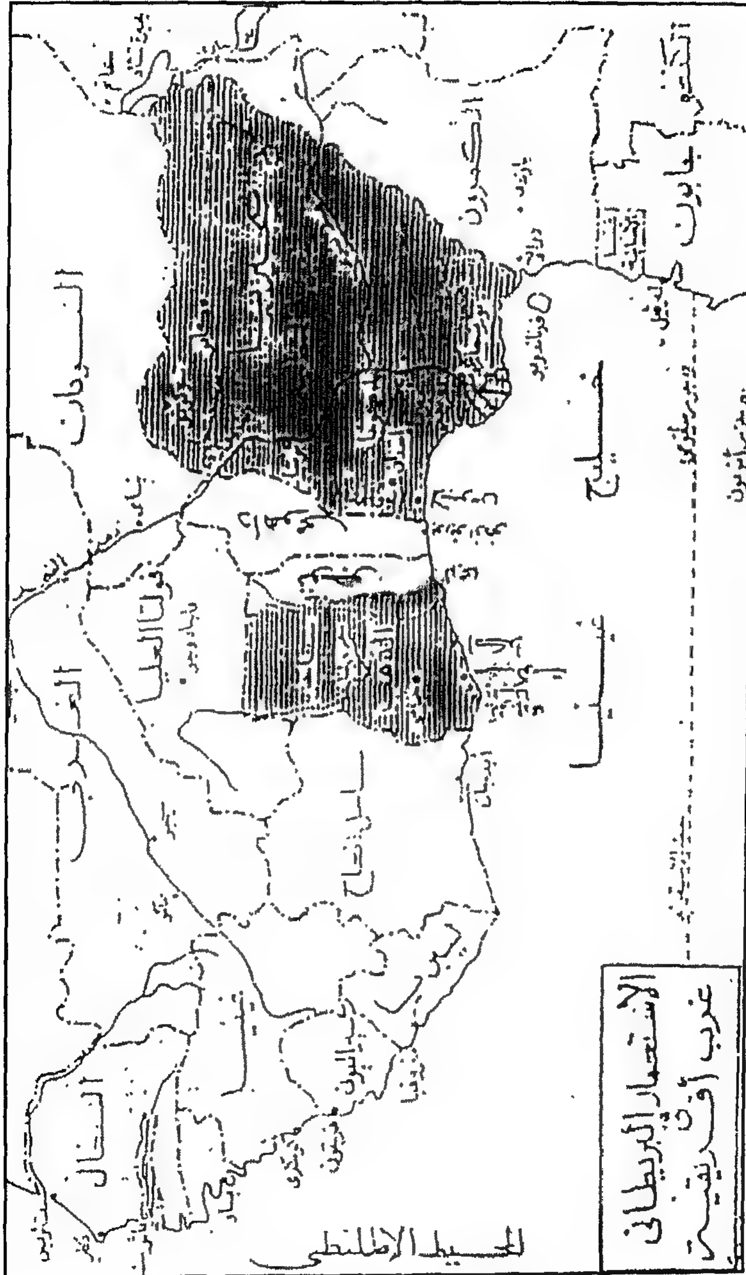
وقبل ختـام القرن السادس عشـر كانت هناك شركـة تجارية بريطانـية تزاول نشاطهـا فى غرب أفريقيا، وكـانت لها مراكز تجارية سـاحلية فى المنطـقة بين جمبيا وسيراليون.

وفى أثـناء الحروب النـابليـونية إسـتولى الإنجلـيز علـى مراكز الـفرنسـيين وحصونهم فى غـرب القارة ـ لكنهم أعادوها لفرنسـا بعد ذلك فى عام ١٨١٧ مما أدى إلى إهتـمام الإنجليز بمراكـزهم التجارية فى غـينيا بالذات حـيث أقاموا حصناً قرب مصـب النهر ثم بسطوا سيطـرتهم على **جمـبيـا** وعيـنوا حاكـماً لحكمها.

ويرجع نشاط الإنجليـز فى منطقة **سيراليـون** إلى القرن الســادس عشر حين زارها جون هوكـنز فأصبحت الـسفن الإنجليزيـة ترسو على السـاحل فى هذه المنطقة فى إنتظـار وصول الرقيق الذين يجلبهم الجلابة أو متـعهدو جمع الرقيق من داخل القارة لـيرسلوا لمناطق العـمل فى العالم الجديد أو لـلأسواق للإتجار بهم، وفى الـقرن السابع عشر أسـس الإنجليز قلعة فـى هذه المنطقة السـاحلية لحماية سفـنهم وتزويدها بحاجاتـها، وفى عام ١٧٨٧ تأسست شركة بـريطانية سُميت (**شركة سيراليون**) ومنحتها الحكومة البريطانية إمتيازاً لتأسيس مستعمرة

---

(١) Bosheu, Adu: Britain, The Sahara and the Western Sudan 1788 - 1861) (Oeford 1964).
(المؤلف محاضر للتاريخ بجامعة غانا)



شكل رقم (٢٠) خريطة الاستعمار البريطاني فى غرب أفريقيا

يسكنها على الأخص الزنوج الذين حاربوا فى صف إنجلترا إبان حرب الإستقلال الأمريكية حتى لا يُنكل بهم الأمريكان بعد إنتهاء هذه الحرب، ولما أصدرت إنجلترا فى عام ١٨٣٣ قراراً يحرم الرق فى كل أنحاء أملاكها - أُرسل عدد من الرقيق المحررين إلى سيراليون، هذا بالإضافة إلى من وفدوا للمنطقة من الأوروبيين الآخرين بأمل الهجرة والإستقرار فى هذه المنطقة الأفريقية، وهكذا أصبح سكان المستعمرة خليطاً غريباً من الزنوج المحررين بالإضافة إلى الأفريقيين الذين وفدوا من المناطق المجاورة والأوروبيين المهاجرين إليها.

وفى عام ١٨٢٠ ضمت إنجلترا مناطق نفوذها فى (جمبيا وسيراليون).

ب. وفيما يتعلق بساحل الذهب:

فقد كان البرتغاليون أيضاً من أوائل الأوروبيين الذين وصلوا لهذه المنطقة وأطلقوا عليها إسم (ساحل الذهب) بإعتبار أن الذهب كان من أهم المواد التى تتاجر فيها القبائل التى تسكن هذه المنطقة.

وبعد البرتغاليين جاء الهولنديون والفرنسيون ليشاركوا فى هذا النشاط التجارى، وإستطاع البريطانيون قبل القرن الثامن عشر أن يسهموا بنصيب وافر فى تجارة هذه المنطقة من أفريقيا ويتحكموا فى هذه التجارة عن طريق حصرنهم فى ساحل الذهب.

وكانت إنجلترا كما رأينا تمارس نشاطها هنا عن طريق (الشركات التجارية)، وكانت شركة أفريقيا الملكية (Royal African Co.) أكبر هذه الشركات.

على أن الإنجليز لم يلبثوا أن إصطدموا بمملكة الأشانتى القوية التى كانت تتخذ من مدينة خوماسى (Kumasi) عاصمة لها - خاصة أن إنجلترا لجأت لمساندة قبائل الفانتى فى حربها ضد قبائل الأشانتى عملاً بمبدأ فرق تسد.

ولما كثر تعرض البريطانيين لإعتداءات قبائل الأشانتى لجأت الحكومة البريطانية فى عام ١٨٥٠ إلى تعيين حاكم عام يقيم فى ساحل الذهب نفسها.

ولكن لـم تلبث أن نشـبت الحرب من جديـد بين البريـطانيين والأشـانتى وإستمرت لـفترات متقطعة طـوال خمس سنوات، وفى يسـنة ١٨٩٠ أرسلت الحكومة الإنجليزيـة إلى ملك الأشانتى تنصحه بقبول الحمايـة البريطانية على مملكته وقبول ممثل بريطانى فى (خـوماسى) تكون له بعض الحقوق والإمتيازات التى يتفق عليها، ولما ترددت حكومة الأشانتى فى قبول الحماية البريطانية عليها أرسلت إنجلترا فى عام ١٨٩٩ حملة دخلت خوماسى وإعتقلت ملك الأشانتى وعدداً كبـيراً من زعمائـهم وأرسلتهـم إلى جزيرة سيـشل فى المحيط الـهندى وأصبح الطريق ممهداً للإنجليز لتوطيد سلطانهم فى هذه البلاد ففرضوا حمايتهم عليها فى عام ١٩٠٢[١].

جـ وفيما يتعلق بنيجيريا:

فإن إسمـها يرتبـط بإسم نهـر النيجـر وقد أطلق المـستعمـرون الأوائل من البرتغال وغيرهم على هذا النهر ومجموعة الأنهار والنهيرات المتصلة به والأنهار المجاورة إسم (أنهار الزيت) لأن هذه المنطقـة إشتهرت بإنتاج أحسن أنواع زيت النخيل وأضخمها كمية.

كما يرتبـط إسم نيجيريا بأرض الزوج وهـى تسمية أطلقها أيـضاً على هذه المنطقة الأوربيون الأوائل[٢].

ولم تكن تسكن هـذه المنطقة مجرد قبائل بل ضمت عـدداً كبيراً من المالك كان لها نظمها الحـكومية وتاريخها المعروف من زمن بعيـد، فقد ضمت ممالك كانم، برنو، وإمبراطورية اليوربا (Yorupa)، وممالك بنين (Benin) بالإضافة إلى قـبائـل الهـوسا (Hausa) القويـة المنشرة فى شمـال نيجيريا خـاصة فى مقاطعات سوكوتو وكانو وقبائل (الإيمبو) فى الشرق ـ وكان الإسلام قد إنتشر منذ القرن الحادى عشر بين هذه الممالك والقـبائل، فقامت فيها ممالك متحضرة

---

(١) للمزيد من التفصايل يرجع إلى:

Ward: History of Ghana (London 1958).

(٢) Burns, Sir Alan· History of Nigeria (London 1956).

للمزيد من التفصايل يرجع إلى:

لها نظمها الإدارية والاقتصادية المستقرة وقد زارها عدد من الرحالةالعرب مثل الحسن بن الوزان (ليو الأفريقى) وإبن بطوطة، وعبدالرحمن بن عبدالله السعدى، وكتبوا عن هذه الجهات.

وكانت البرتغال قد وصلت منذ القرن الخامس عشر إلى خليج غينيا وتبعتها سفن الدول الأوروبية الأخرى التى أخذت تفد إلى هذا الساحل سعياً وراء الحصول على، العاج، وزيت النخيل والرقيق الذى ظل لمدة ثلاثة قرون السلعة الهامة التى تصدر لأمريكا بالذات.

وبدأت الرحلات الأولى للسفن الإنجليزية إلى خليج غينيا فى عام ١٥٥٣ وحتى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً، ولم تكن للبريطانيين سلطة رسمية تحمى مصالحهم التجارية وغيرها فى سواحل خليج غينيا ـ لكن إستطاعت إنجلترا أن تتفق مع أسبانيا فى عام ١٨٢٧ على السماح لمندوب بريطانى ليتخذ من جزيرة **فرناندوبو** (Fernando po) الأسبانية المواجهة فى خيج غينيا مقراً له ليستطيع أن يرعى المصالح البريطانية فى المنطقة المواجهة لهذه الجزيرة بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ قرار تحريم تجارة الرقيق.

ولم تبسط إنجلترا نفوذها على نيجيريا دفعة واحدة فبسطت سلطانها على منطقة (**لاجوس**) الساحلية فى عام ١٨٦١، ثم أخذت الشركات التجارية الإنجليزية تضاعف نشاطها فى المنطقة المحيطة بدلتا النيجر ومجراه الأدنى خاصة بعد أن أصبحت هذه الشركات تحتكر التجارة فى هذه الجهات فى زيت النخيل بالذات، بعد إن إنسحبت الشركات الفرنسية والأوروبية الأخرى من هذا الميدان.

وإستطاعت (الشركات البريطانية) أن تمد نفوذها على طول حوض النيجر وفرعه(**بنوى**) وحتى (**سلطنات الهوسا الإسلامية**) فى الداخل وشمالاً حتى سلطنة (سوكوتو)(١).

وإنتهى الأمر بأن حلت الحكومة البريطانية محل هذه الشركات فبسطت

(١) عبدالله عبدالرازق: المسلمون والإستيعمار الأوربى لأفريقيا (عالم المعرفة ـ عدد ١٣٩).

حمايتها على الأقاليم الساحلية والوسطى من نيجيريا وسميت بإسم (**محمية نيجيريا الجنوبية**) ثم على الأقاليم الشمالية من نيجيريا بإسم (**محمية نيجيريا الشمالية**) وإنضمت هذه الأقاليم الثلاثة (لاجوس والمحميتين) فى عام ١٩١٤ مكونة محمية نيجيريا.

وعُين **فردريك لوجارد** (F. Lugard) لخبرته السابقة فى هذه الجهات مندوباً سامياً بريطانياً لنيجيريا كلها بالصورة التى تخيلتها إنجلترا والتى حددت بالإتفاق بينها وبين القوى الإستعمارية الأوروبية الأخرى التى كان لها نشاط فى المنطقة(١).

وواجهت إنجلترا عدة ثورات بين قبائل الفوله لكنها إستطاعت إخضاعها وبعد أن إستقرت الأمور لبريطانيا فى نيجيريا إتجهت إلى إتخاذ الوسائل الكفيلة بإستغلالها على أحسن وجه.

وهكذا إستطاعت إنجلترا فى فترة ١٤ عاماً منذ أن حلت سلطة التاج البريطانى فى عام ١٨٠٠ محل شركة النيجر الملكية حتى عام ١٩١٣ - أن تبسط سلطانها كاملاً على هذه المساحة الشاسعة من أفريقيا.

(١) Crowdet, Michael: The Story of Nigeria (1966) P.P. 191 - 194.

ثانياً. إنجلترا فى جنوب أفريقيا ووسطها

١. قيام إتحاد جنوب أفريقيا:

ذكرنا عند الحديث عن الإستعمار الهولندى - أن الهولنديين كانوا أول من نزلوا فى منطقة **خليج تيبل** (Table Bay) حيث تقوم مدينة الرأس الأن، وأنهم أخذوا يواجهون مشكلة سد إحتياجاتهم الضرورية فإتجهوا للمناطق الصالحة للزراعة فى الشمال والشرق، وقد أطلق على هؤلاء المزارعين لفظ **البوير** (Boer).. لكن بدأ الهولنديون يواجهون القوى الإستعمارية الأخرى خاصة إنجلترا وفرنسا، وقد إحتل الإنجليز منطقة الرأس بموافقة ملك هولندا فى سنة ١٧٩٤ حين غزت فرنسا هولندا وأُعيدت المنطقة للهولنديين بمقتضى معاهدة (إميان) ١٨٠٢ لكن إستولت إنجلترا على هذه المنطقة مرة أخرى عام ١٨٠٦ وأقر موتمر فيينا ١٨١٥ ضم مستعمرة الرأس لإنجلترا.

على أن أطماع الإنجليز فى جنوب أفريقيا لم تقف عند هذا الحد، فحين ضاق البوير بالإدارة البريطانية فى منطقة الرأس وهاجروا فى عملية الزحف العظيم التى قاموا بها منذ عام ١٨٣٠ وإتجهوا إلى **ناتال** (Natal) ثم نجحوا فى تكوين دولة **الأورنج** الحرة وجمهورية **الترنسفال** - تعقبهم البريطانيون وعلى رأسهم سيسل جون رودس (Cecil John Rhodes) خاصة بعد إكتشاف الذهب حول جوهانسبرج (Johannesburg) بالترنسفال والماس فى كمبرلى (Kimberly) فى الصحراء الواقعة غرب الأورنج - وإنتهى الأمر بنشوب الحرب بين البوير والإنجليز، وإنتهت تلك الحرب بتوقيع معاهدة بريتوريا (Pretora) فى ٣١ مايو ١٩٠٢ وبموجبها فقدت جمهوريتا البوير إستقلالهما وضُمنت المستعمرتان للتاج البريطانى وقام **إتحاد جنوب أفريقيا** من (الرأس، وناتال، والترنسفال، والأورنج)[١].

هذا مجمل الأحداث التى أدت لوضع إنجلترا يدها على هذه المناطق الشاسعة من جنوب أفريقيا.

(١) Lockhart, J. & WoOd house, C: Cecil Rhodes, The clossus of South Africa (N.Y.1965)

ب ـ سيسل جون رودس ومد نفوذ بريطانيا إلى بتشواناالاند وروديسيا.

تاريخ حياة (سيسل جون رودس) ونشاطه فى جنوب أفريقيا يعطى مثلاً لأفكار وإتجاهات مجموعة من الإستعماريين البريطانيين من أمثال فردريك لوجارد (F.Lugard)، وكتشنر (Kitchener)، وتشرشل (J.Charchil)، وجوزيف تشمبرلين (J. Chamberlain)[1].

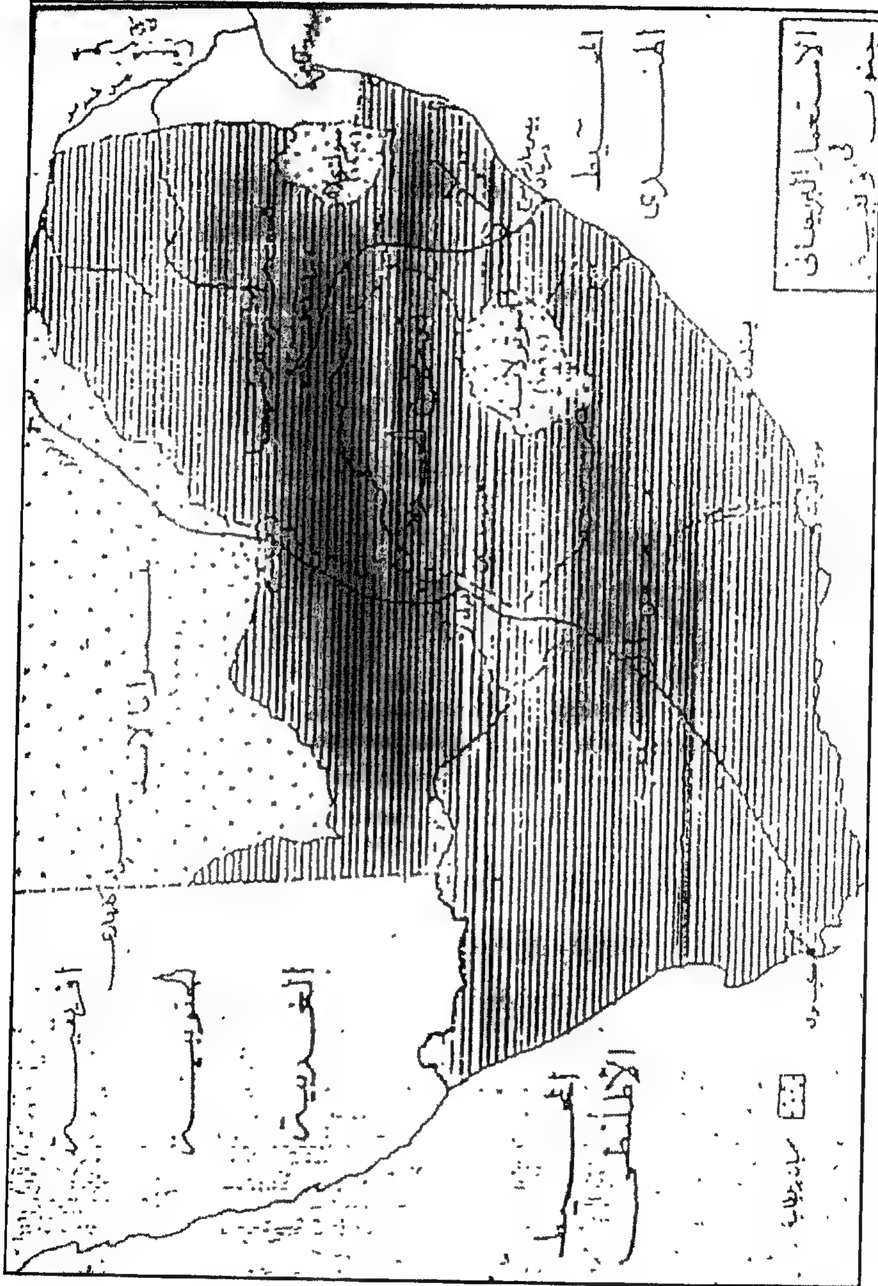
وحيث جاء رودس لجنوب أفريقيا فى عام ١٨٧٠ للإستشفاء كانت الأوضاع فيها لا تزال هادئة نسبياً. فقد كان البريطانيون يسيطرون على مستعمرة الرأس وكذلك على ناتال التى بسطت إنجلترا نفوذها عليها فى سنة ١٨٤٢، وكانت القبائل الأفريقية المحيطة بالمستعمرتين هادئة بصفة عامة، بينما كان البوير قد فضلوا الهجرة بعيداً عن النفوذ البريطانى لمنع الإصطدان بالإنجليز.

وقد إستخدم رودس الوسائل التى كانت شائعة فى ذلك الوقت لتحقيق أطماعه الإستعمارية، فإعتمد على (التغلغل الإقتصادى) لتقوية نفوذه فى هذه الجهات ومده إقاليم جديدة كما لجأ إلى وسيلة عقد المعاهدات مع الزعماء الأفريقيين لربطهم بعجلة الإمبراطورية البريطانية.

ففى عام ١٨٨٠ ساهم رودس بنصيب كبير فى تأسيس شركة دى بييرز للتعدين (De Beers Mining Co) وعُين سكرتيراً لهذه الشركة فإستغل منصبه هذا وأرباحه مت التعدين لتثبيت أقدام الإنجليز فى جنوب أفريقيا، على أن رودس حث الحكومة الإنجليزية على أن تسرع بمد نفوذها على منطقة بتشواناالاند (BochunaLand)، وقد تم ذلك فعلاً فى عام ١٨٨٦ وبذا قطع خط الرجعة على أطماع البوير فى مد نفوذهم إلى هذه المنطقة، وإعتبر رودس ذلك الخطوة الأولى فى مد نفوذ الإنجليز للشمال لتحقيق الحلم الذى كان يُنادى به ببسط سلطان إنجلترا على المناطق من الرأس إلى القاهرة، وربط هذه المناطق

---

(١) ولد رودس فى يوليو ١٨٥٣ فى إستراتفورد، وكان أبوه وليم رودس رجل دين، وقد جاء رودس لجنوب أفريقيا للإستشفاء لكنه لعب دوراً هاماً فى تاريح هذه البلاد ـ عن تاريخ حياته أنظر: Lock-art: OP CitP. 4



شكل رقم (٢١) خريطة الاستعمار البريطاني فى جنوب أفريقيا

بعضها بالبعض الآخر بالخطوط الحديدية والتلغرافية وربطها بعجلة الإمبراطورية البريطانية.

وإتجهت أفكار رودس لمد النفوذ البريطانى للشمال إلى مملكة الميتابلى (Matabele) الواقعة شمال شرق بتشوانالاند، وكان على رأسها ملك أفريقى الملك لوبنجويلا(Lobengula).

وإتفق رودس مع حاكم مستعمرة الرأس على إرسال مندوب بريطانى لمحاولة الحصول من لوبنجويلا على توقيعه على وثيقة تُعطى بريطانيا الحق فى التدخل فى شئون بلاده.

وأُختير موفات (Mofat) لهذه المهمة، ونجح فعلاً فى عام ١٨٨٨ فى الحصول على توقيع الملك لوبنجويلا على معاهدة، وكانت هذه المعاهدة شبيهة بالمعاهدات أو الإتفاقات التى إستطاع الإستعماريون أمثال جونستون (Johnston)، ولوجارد (F.Lugard) وغيرهما من الإستعماريين الحصول عليها من الحكام الأفريقيين وإعتمدوا عليها فى إستعمار مناطق شاسعة من القارة الأفريقية.

وهكذا وقع الملك لوبنجويلا فى هذا الشرك الذى نُصب له رغم أنه كان قد حُذر من أتباعه من يوم أن أصبح ملكاً من التوقيع على أى شىء للبيض، والآن وقد أهمل هذه الوصية فإنه فى الحقيقة قد خطا الخطوة الأولى نحو فقدان مملكته بل وفقدان حياته[1].

وأسرع رودس بإرسال صورة من الإتفاق لوزارة المستعمرات البريطانية ملُحاً على سرعة صدور التصريح بتأسيس الشركة التى ستقوم بإستغلال المناطق التى تضمنها هذا الإتفاق وأسرع هو بالسفر لإنجلترا يستحث الخطى لمنحه حق تأسيس الشركة الجديدة.

وإستخدم رودس سلاحه المعتاد والذى أشتهر به للوصول بسريعة إلى أهدافه فى الحصول على المرسوم المطلوب بتأسيس شركة لتنفيذ أهدافه.

---

(١) Franck. Thomas: The Struggle for Power In Rhodesia & Nyasland (London 1960)P.100

وفى ٣٠ أبريل عـام ١٨٨٩ وافق البرلمان البريـطانى على المرسـوم المطلوب بتأسيس شركة جنوب أفريـقيا البريطانية (British South African Company) وكان يرمـز لها بالحـروف الأولى (B.S.A.C)، ووقعت ملـكة بريطانيـا على المرسوم فـى ٢٩ أكتوبر عـام ١٨٨٩، وقد ذكر رودس إن هذا الـتاريخ يُعـتبر تاريخ ميلاد مستعمرة جديدة تضاف إلـى التاج البريطانى، وكان مُحقاً فى هذا القول، وهذا يوضح حقيقة ما كان يهدف إليه من تأسيس هذه الشركة التى كان المفروض أنها تقصر نشاطها على أعمال التعدين.

وبمجرد أن ظفر رودس بالمرسوم المطلوب بتأسـيس الشريكة ـ بدأ يعمل بكل قوته لدفع مشروعـه إلى أقصى درجة، وبدأ يعد قوة عسكريـة مسلحة بدعوى حماية الذين سيقومون بأعمال الحفر والتـنفيذ فى أعمال التعدين، وكان المفهوم بالطبع أن هذه القوة لن تستخدم للتوسع لكن للمحافظة على السلام والنظام.

وكان رودس قد أُنـتخب فى عـام ١٨٨٠ عضواً فى برلمـان جنوب أفريـقيا وأُعيد إنتخـابه فى عام ١٨٨٨، وقفز فى عام ١٨٩٠ إلى مـنصب رئاسة وزارة (مستعمرة الرأس)، وقد قبل هذا المنـصب ـ كما عبّر هو ـ فقط على أساس أن وجود حكومة صديقة فى مستعمرة الرأس يُعضد مشروعاته الأخرى فى الشمال ـ هذا وكان رودس فى الحقيقة يتحين الفرصة المـناسبة للقضاء على لو بنجويلا ملك المتابيلى ووضع بلاده تحت النفوذ البريطانى.

وبدأ رجال الشركة يتحرشون بالملك ويثيـرونه ليخلقوا المبرر للأعمال الحربية التى عـلى وشك أن تُتخـذ ضده، وقد شعر المـلك بذلك وعـلق عليه بـقوله لمندوب رودس «أعتقـد أنكم طلبتم البـحث عن الذهب فقط لكـن يبدو أنكم جئتم لتسلبوا شعبى منى»[(١)].

وكتب الملك شخصياً لـلملكة فيكتوريا يطلب حمايتـه من الشركة الإنجليزية التى تسئ إستغلال ما منحها من إمتيازات.

ولـم يكن رودس يأبه بكل هذا فى سبيل تحقيق أهدافه، فبدأت مدافعة تطبق

(١) التفصايل يرجع إلى:
شوقى الجمل: قصية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (١٩٧٧).

على (بولاوايو) وتحصد الأفريقيين من **قوات المتابيلى**، وإنتهى الأمر بزوال إمبراطورية المتابيلى، وكانت بداية النهاية عقد منحة الملك لأتباع رودس رغم تحذيرات الكثيرين له بألا يترك فرصة للبيض لأن تطأ أقدامهم أرض بلاده، ولكنه وقد فتح بابه للثعبان البريطانى ومنحه الدفء كان لابد أن يتجرع من هذا السم.

وكان الإسم الرسمى للمناطق الممتدة من الترنسفال إلى الطرف الجنوبى لبحيرة تنجانيقا والمتداول فى أوراق الشركة البريطانية هو إسم الرجل الذى ربط هذه البلاد بعجلة الإمبراطورية البريطانية فأصبحت تعرف بإسم (**روديسيا**).

هكذا إستطاعت إنجلترا أن تبسط نفوذها على مساحات واسعة فى جنوب القارة ووسطها وإتجهت الإدارة الإنجليزية إلى تجميع الأقاليم التى خضعت لها على هيئة إتحادات كما فى إتحاد جنوب أفريقيا وإتحاد وسط أفريقيا ليسهل حكمها وإدارتها.

وكان أمل رودس الذى يردده دائماً هو أن يمتد نفوذ بريطانيا من الرأس فى أقصى جنوب القارة إلى القاهرة فى أقصى الشمال أو كما يردد على أسماع من يقابلة (From Cape to Cairo all Red) وهذا يعنى أن تخضع كل هذه البلاد للنفوذ البريطانى.

ثالثاً. إنجلترا فى مصر والسودان

أ. إنجلترا فى مصر:

منذ بداية القرن التاسع عشر ـ منذ أن إشتركت إنجلترا فى طرد فرنسا من مصر وهى تسعى لوضع يدها على هذه البلاد فقد أدركت أكثر من قبل ـ أهمية هذه البلاد بموقعها الفريد لها وخطورة وقوعها فى أيدى قوة معادية.

وكان مجئ الفرنسيين لمصر ـ فى وقت كانت فيه العلاقات بين إنجلترا وفرنسا أشد ما تكون توتراً ـ نذيراً كافياً للإنجليز بمدى ما يمكن أن يصيبهم من ضرر إذا تحكمت فى مصائر هذا البلد قوة معادية لهم ـ وقد ذكر **بونابرت** بصراحة إنه لكى نُحطم إنجلترا يجب أن نضع أيدينا على مصر.

شكل رقم (٢٢) خريطة بريطانيا فى مصر والسودان وشرق أفريقيا

ولهذا لعب الإنجليز دوراً هاماً فى إخراج الفرنسيين من مصر، لكنهم لم يستطيعوا البقاء فيها والإبقاء على قوات كبيرة لهم محبوسة فى هذه البلاد بعد خروج الفرنسيين منها ـ فأضطروا لسحب قواتهم منها سنة ١٨٠٣، كما فشلت أيضاً خطتهم المبنية على تكوين حزب قوى موال لهم من (المماليك) وسماندته حتى يمسك بمقاليد الأمور فى مصر ليمكن لبريطانيا أن تحقق أغراضها عن طريق هذا الحزب ـ إذ لم يكد يطرد الفرنسيون من مصر حتى ظهر (محمد على) على المسرح تؤيده وتظاهره قوة شعبية بلغت من القوة أنها هزمت حملة إنجليزية أرسلتها إنجلترا عام ١٨٠٧ بقيادة (فريزر) لإحتلال مصر.

وفى نهاية عام ١٨٣٩ كانت فى قبضة محمد على الجزيرة العربية ـ ما عدا سواحلها الجنوبية والجنوبية الشرقية، وكان البريطانيون ينظرون إلى محمد على على إنه منفذ لسياسة فرنسية على أساس أن عدداً من الضباط ورجال البحرية الذين إستخدمهم لتدريب حبوشة الحديدة كانوا من الفينسيين.

وقد إتخذت الحكومة الإنجليزية خطوة حاسمة فأرسل بالمرستون (Palmerston) إلى قنصل إنجلترا فى القاهرة عام ١٨٣٩ ليخطر محمد على بأن إنجلترا لا تنظر بإرتياح إلى أى تقدم لنفوذه نحو البصرة أو بغداد، كما أنها أجبرت القوات المصرية على إخلاء البحرين وإحتلتها القوات الإنجليزية. وكان موقف إنجلترا من المشروع الذى ظفر به ديليسبس لحفر (قناة السويس) لربط البحرين المتوسط والأحمر مبنياً على هذا الإدراك لأهمية مصر بالنسبة لإنجلترا.

على أن إنجلترا إنتهزت فرصة الإفلاس الذى أوقع أسماعيل وسياسته المالية مصر فيها فتدخلت تدخلاً فعلياً فى شئون البلاد بإسم المحافظة على حقوق الدائنين من بين أتباعها، وظهرت المنافسة بين إنجلترا وفرنسا فى هذه الأثناء على النفوذ فى مصر فى الصور المختلفة التى إقترحتها كل من الدولتين لعلاج الأزمة المالية المصرية.

وإنتهى هذا الفصل من الصراع بين الدولتين المتنافستين بإنفراد إنجلترا بالعمل

دون فرنسا فأحتلت مصر فى يونية ١٨٨٢ بعد هزيمة العرابيين فى موقعة التل الكبير[١].

ومنذ إحتلت إنجلترا مصر عسكرياً قبض ممثل الحكومة الإنجليزية فى مصر السير إفلين بارنج (Evelyn Baring) الذى عُرف بعد ذلك بعد أن حصل على لقب لورد باللورد كرومر(Lord Cromer) على فروع الإدارة المصرية، وكان نهجه أن يستأثر بالسلطان الفعلى دون أن يمس الأوضاع الشرعية أو التاريخية مثل السيادة العثمانية أو الإمتيازات الأجنبية، وهكذا كان لبريطانيا النفوذ الفعلى فى توجيه الإدارة والسياسة فى مصر - وظل الإحتلال البريطانى لمصر أكثر من ٧٠ عاماً رغم تعلل إنجلترا فى المحافل الدولية بأنه إحتلال مؤقت[٢].

٢. إنجلترا فى السودان:

منذ عام ١٨٢٠ أخذ محمد على يعمل لمد إدارته فيما وراء حدود الولاية المصرية العثمانية إلى السودان، وبعد أن إستقرت الإدارة المصرية فى السودان كان طبيعياً أن يتجه التفكير إلى مد نفوذ الإدارة إلى حدود السودان الطبيعية فى الشرق والغرب، ثم فى الجنوب صوب منابع النيل، وقد تم هذا العمل فى عهد الخديوى إسماعيل ففتحت دارفور وضمت إلى الإدارة المصرية، كما ضم (إقليم بحر الغزال) والفضل فى ذلك يرجع إلى جهود شخصية سودانية هو **(الزبير باشا رحمت)**.

كما عملت مصر فى عهد **الخديوى إسماعيل** أيضاً على أن تثبت أقدامها فى المناطق الهامة على البحر الأحمر وفى ساحل أفريقيا الشرقى قبل أن تسبقها الدول الإستعمارية التى كانت قد بدأت فعلاً تنشب أظافرها فى هذه المناطق الساحلية وتتخذ منها منافذ للتوغل إلى الداخل، بل كانت السياسة المصرية ترمى إلى بسط النفوذ المصرى على ساحل البحر الأحمر الغربى كله وعلى الساحل الأفريقى الشرقى المواجه **(للمديرية الإستوائية)** التى كانت الجهود تُبذل فى ذلك الوقت لتثبيت وتوسيع دعائم الحكم المصرى فيها.

---

(١) عبدالرحمن الرافعى: الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزى.

(٢) عُين بارنج قنصلاً لإنجلترا فى مصر فى ٣٠ مايو ١٨٨٣ وظل يسيطر على أحوال البلاد مدة ثلاثة وعشرين.

ولما قامت الثورة المهدى فى السودان وعجزت المحاولات المتعددة والتى بذلتها الحكومة المصرية لإخمادها ـ ضغطت الحكومة الإنجليزية على مصر بمختلف الوسائل للإنسحاب من السودان، وأدى ذلك إلى إستقالة رئيس الوزارة المصرى شريف باشا الذى رأى أن الإنسحاب وترك السودان بغير حكومة نظامية أمر لا يمكن قبوله، وتولى نوبار باشا الوزارة وقَبِل فكرة الإنسحاب وأرسل (**غوردون**) لتحقيق هذه المهمة وإنتهى الأمر بقتله على يد الدراويش أتباع المهدى فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ بعد سقوط الخرطوم فى أيديهم[١].

على أن الدول الإستعمارية إنتهزت هذه الفرصة الذهبية لتحقيق أطماعها **فإقتسمت أملاك مصر فى السودان** الشرقى وشرق أفريقيا ـ وكان نصيب إنجلترا وحليفتها إيطاليا ـ فى ذلك الوقت نصيب الأسد من أملاك هذه الفريسة المغلوبة على أمرها.

وقد وقع إختيار إنجلترا من أملاك مصر على الجهات المقابلة لعدن فأجبرت مصر سنة ١٨٨٤ على إخلاء بربرة، وزيلع وإحتلتها وكونت منها ما سُمى (**بالصومال البريطانى**) بينما كان نصيب إيطاليا ما عُرِف (بالصومال الإيطالى)[١].

على أنه فى عام ١٨٩٦ قررت الحكومة الإنجليزية إرسال حملة لإسترجاع السودان، والدوافع التى دفعت إنجلترا للعدول عن سياسة الدفاع عن حدود مصر الجنوبية والتحول إلى سياسة الهجوم والتفكير فى إسترجاع السودان تتصل قبل كل شئ بمصالح إنجلترا ذاتها وأطماعها الإستعمارية خاصة بعد أن ظهرت أطماع الدول الإستعمارية المنافسة لها وفى مقدمتها فرنسا وتسابقها على إستقطاع أطراف السودان والتوغل فى أرضه.

وبعد إستعادة السودان بجيوش مصرية على رأسها ضباط إنجليز وضع كرومر بمساعدة مستشارية القانونيين النظام الجديد لحكم السودان فيما عُرِف بإسم

(١) لمزيد من التفاصيل يرجع إلى:

شوقى الجمل: تاريخ سودان وادى النيل وعلاقاته بمصر جـ٢

(٢) شوقى الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر (١٩٥٩).

(إتفاق الحكم الثنائى) الذى أُبرم بين الحكومتين المصرية والإنجليزية فى ١٩ يناير ١٨٩٩ وبموجبه أصبحت إدارة السودان فى يد حاكم عام السودان الإنجليزى.

على أن قضية السودان وتخلصه من السيطرة البريطانية أرتبطت منذ ذلك التاريخ بالقضية المصرية.

رابعاً. إنجلترا فى شرق أفريقيا

إمتد نفوذ إنجلترا فى شرق القارة إلى زنجبار وكونت مما وضعت يدها عليه من أملاك سلطان زنجبار ومن المناطق الأخرى التى مدت نفوذها إليها فى شرق القارة مستعمرتى كينيا وأوغندة[1].

١. إنجلترا وسلطنة زنجبار:

كان العرب من شبه الجزيرة العربية قد إستقروا من زمن طويل ـ كما ذكرنا سابقاً ـ بالساحل الشرقى لأفريقيا وكونوا إمارات عربية على هذا الساحل، وكان لعرب عُمان بالذات نشاطهم الملحوظ فى هذا المجال.

وفى سنة ١٨٠١ أى فى أوائل القرن التاسع عشر أصبح السيد سعيد إماماً على عُمان وحاكماً لمسقط فى شبه الجزيرة العربية بالإضافة إلى زنجبار، وقد نجح فى تثبيت أركان سلطته فى زنجبار وممتلكاته الأخرى فى القارة الأفريقية وحكم السيد سعيد مدة طويلة إمتدت حتى سنة ١٨٥٦م[2].

وفى سنة ١٨٤٠ إتخذ السلطان السيد سعيد زنجبار مقراً له وترك أحد أبنائه مندوباً عنه فى حكم مسقط وخلفه فى السلطة السلطان برغش.

وحدث بعد موت السلطان السيد سعيد نزاع بين أفراد العائلة الحاكمة فى زنجبار ومسقط وإنتهى الأمر سنة ١٨٦١ بأن إنفصلت سلطنة زنجبار نهائياً عن مسقط.

---

(١) ارجع الخريطة رقم ١٩.

(٢) Grey, John: History of Zanzibar From the Middle ages to 1856 (London 1962).

على أن النفوذ البريطانى أخذ يتغلغل فى زنجبار منذ أن عُقدت بين الحكومتين فى عام ١٨٣٩ معاهدة كان من أهم نصوصها أن يعمل السلطان على إتخاذ إجراءات أكثر حزماً ضد تجار الرقيق، وأعطيت السفن البريطانية الحق، فى تفتيش المراكب فى الموانى التابعة للسلطان للتأكد من خلوها من الرقيق، هذا بالإضافة إلى جهود التمثيل السياسى البريطانى الذى أنشئ فى بلاط السلطان.

ومن الشخصيات التى لعبت دوراً هاماً فى هذا المجال **جون كيرك** (JohnKirk) الذى أصبح منذ ١٨٧٣ قنصلاً عاماً لبريطانيا فى زنجبار، وسير لويد **مائيوس** (Sir Loyd Matheos) الذى إستقال من البحرية البريطانية ليعمل فى جيش زنجبار وأصبح فى ١٨٩٩ رئيساً لوزراء زنجبار(١).

٢. الصراع الإنجليزى الألمانى فى شرق أفريقيا:

كان شرق أفريقيا موضع إهتمام البريطانيين، كما إتجهت إليه أنظار الإستعماريين الألمان، ولحسم الأمر بين الدولتين الإستعماريتين عهد إلى لجنة ثلاثية بريطانية فرنسية ألمانية بحث مدى أحقية سلطان زنجبار فى المناطق موضوع النزاع.

وإنتهت اللجنة إلى أن نفوذ السلطان ثابت على المنطقة الساحلية، وأما فى الداخل فهو قاصر يعلى عشرة أميال خلف المنطقة الساحلية، وإتفقت إنجلترا وألمانيا فى عام ١٨٨٦ على تقسيم هذه المناطق من شرق القارة إلى منطقتى نفوذ بريطانية فى الشمال وألمانية فى الجنوب.

وفى عام ١٨٩٠ عُقد إتفاق نهائى بين بريطانيا وألمانيا حددت بموجبه الحدود بين منطقتى نفوذ البلدين وصُفيت كافة المشاكل المتعلقة بأطماع كل منهما فى شرق أفريقيا(٢).

---

(١) يرجع إلى:

Oliver, Roland & Mathew, G: History of Africa (Oxford 1963)

(٢) Coupland, R: East Africa and Its Invaders (Oxford 1956).

٣. قيام مستعمرتى كينيا وأوغندة:

كان نصيب إنجلترا من أملاك سلطان زنجبار حسب الإتفاق الإنجليزى الألمانى ماعرف بمستعمرتى **كينيا وأوغندة** - بل إمتد النفوذ الإنجليزى إلى مستعمرتى زنجبار وبمبا.

وقد أجُبر السلطان (برغش) سلطان زنجبار - على التوقيع على إتفاقية مع **(شركة أفريقيا الشرقية البريطانية)** لمنحها إمتياز العمل لمدة خمسين سنة - فى المنطقة التى حددها لبريطانيا الإتفاق الألمانى الإنجليزى، ولم تكتف الشريكة بذلك لكنها عمدت إلى عقد معاهدات مع زعماء القبائل فى الداخل لتستطيع أن تمد نفوذها غرباً إلى المنطقة الداخلية حتى البحيرات الإستوائية.

وقابلت الشركة البريطانية عقبات ضخمة وهى تحاول أن تحقق الأهداف المطلوبة منها لتثبيت نفوذها على المنطقة الشاسعة الممتدة من الساحل الشرقى وحتى حدود الكنغو، فقد عجزت مالية الشركة عن دفع المطلوب للإدارة ولدعم سيطرتها على المنطقة الشاسعة الممتدة من ساحل أفريقيا الشرقى وتمتد فى الداخل حتى هضبة البحيرات الإستوائية فقد ذكرت الشركة أن ذلك يكلفها ٤٠,٠٠٠ جنيه دون أى عائد، ولذا فقد هددت الشركة بالإنسحاب من المنطقة إن لم تتلق مساعدة الحكومة البريطانية ليمكنها الإستمرار فى رسالتها[١].

وأسرع **(لوجارد)** لإنجلترا ليتزعم حركة المنادين بقيام الحكومة بعمل حاسم لدعم النفوذ البريطانى فى هذه الجهات بشرق أفريقيا وترتب على ذلك روسال سير جيرالد بورتال (Gerald Portal) القنصل العام البريطانى فى زنجبار لبحث الأوضاع فى هذه المنطقة.

(وفى أول أبريل ١٨٩٣) وصل بورتال إلى شرق أفريقيا حيث رفع العلم البريطانى محل علم الشركة مُعلناً الحماية البريطانية على المنطقة.

وهكذا إنتهى دور شركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبراطورية فى شرق

---

(١) يرجع إلى:

Oliver, Roland & Mathew, G. : History of East Africa (Oxford 1963).

أفريقيا وحلت محلهـا الحكومة البريطانية فأعلنت حمايتهـا على كينيا فى عيام ١٨٩٥ثم أصبحت مستعمرة بريطانية فى عام ١٩٢٠[١].

وفيما يتعلق بأوغندة:

إرتبط إمتداد النفوذ البريطانى إليها ببعض الأحداث نُجملها فيما يلى:

١ـ كان الساحل الأفريقى ـ الذى يُعتبر المنفـذ البحرى الطبيعى لهذه الأقاليم الداخلية ملكاً لإمام عمان.

٢ـ بدأ تنافس شديد بين **بريطانيا وألمانيا** على هذه الأقاليم الهامة فى شرق أفريقيا، ووصل هذا التنافس إلى ذروتـه فى عام ١٨٨٥ وإنتهى بمعاهدة وقعت بين إنجلترا وألمانيا فى عام ١٨٨٦ ـ إتفق فيـها على تقسيم أملاك سلطان زنجبار بينهما ـ لكن لم تُحدد بدقة حدود المنطقة الخاصة بكل منها.

٣ـ كانت الإدارة المـصرية فى الـسودان قد إمتدت إلـى ما عُرف (بالمـديرية الإستوائـية) وكان النفـوذ المصرى قد إمتد إلـى منطقة الـبحيرات الإستـوائية، وكانت قد عُقدت فى عام ١٨٧٤ مع الملك **أمتيسه** (Amitesa) ملك أوغندة معاهدة قبل الملك بمقتضاها وضع ممتلكاته تحت حماية مصر.

لكن شاعت فى أوروبا فى عام ١٨٨٦ أخبار أن **(أمين باشا)** الحاكم المصرى للمديريـة الإستوائية فى خطر بعد نجـاح الثوار المهديين فى بسط نـفوذهم على السودان، وأن الواجب يُحتم إرسال حملة لإنقاذه ـ وقد حدثى ذلك فى الوقت الذى كانت فـيه المنافسة بـين الألمان والإنجليز عـلى أشدها فى شرق أفـريقيا، وترتب عليه إرسال الرحالة ستانلى فى البعثة التى سُميت **(بعثة الإنقاذ)**.

والحقيقة التى وضحت كما يقول الكتاب الفرنسى فيلى (Valey) «أن حادث خطف أمين باشا كـان القصد منه محو آخر أثار سيادة مصر عـلى هذه المنطقة التى تُعتبر الوحيدة التى أخفقت جـماعة المهدى فى السيطرة عليها إذ أن وجود

---

(١) Marsh and Kingworth: An Introduction to the History of East Africa (London 1961).

حاكم فيها مؤيداً لحقوق الخديوى وقف سداً فى طريق إنجلترا إلى الجنوب فكان من الواجب التخلص من هذا الرجل المضايق».

٤ـ على أن إنسحاب أمين باشا من مديرية خط الإستواء زاد من حد الصراع بين ألمانيا وإنجلترا وبلجيكا على النفوذ فى هذه الجهات التى نظروا إليها على أنها أرض لا صاحب لها.

على أن الأمر بين إنجلترا وألمانيا حُسم بالإتفاقية التى عُقدت بينهما فى أول يولية سنة ١٨٩٠م(١).

٥ـ وقد قابلت شركة شرق أفريقية البريطانية الإمبراطورية التى عُهد إليها بأمر هذه الجهات التى تُركت للنفوذ البريطانى ـ كما ذكرنا ـ عقبات ضخمة وهى تحاول دعم السيطرة البريطانية على (أوغندة) حتى أنها هددت بالإنسحاب إن لم تقدم لها الحكومة البريطانية معونة كافية تساعدها على الإستمرار فى رسالتها.

وقد أعلنت بريطانيا الحماية على أوغندة فى ١٨ يونية عام ١٨٩٤، وكان أول مندوب عينته بريطانيا للإشراف على إدارة (أوغندة) هو السير **هارى جونستون** (Harry Johnston) فبذل جهده وإستغل خبرته الطويلة لتنظيم إدارتها فى ظل النفوذ البريطانى(٢).

نظام بريطانيا فى حكم مستعمراتها الأفريقية

يُعتبر نظام **الحكم غير المباشر** (Indirect Rule) أحد المظاهر المميزة للحكم البريطانى فى أفريقيا. بينما نجد فرنسا مثلاً تتمسك بسياسة الحكم المباشر

---

(١) يرجع إلى:

ـ على إبراهيم عبده: المنافسه الدولية فى أعالى النيل (١٩٥٨)

ـ برجع إلى: ما ذكرناه سابقاً ـ عند الحديث عن الإستعمار الألمانى ـ عن الأطماع الإستعمارية فى مديرية خط الإستواء المصرية.

(٢) يرجع إلى:

Johnston, Sir Harry: Britain Across the Seas (London 1910)

(Direct Rule) وماتفرع عنه من سياسات مثل سياسة الإستيعاب (Assimilation) أو سياسة المشاركة(Association).

ولذا فقد قام النظام الإستعمارى البريطانى على الأمور التالية:

ـ إستمرار تعاون الزعماء الوطنيين والمؤسسات القبلية والمحلية مع الإدارة الحكومية ابريطانية.

ـ يُصبح هؤلاء الأفراد وهذه المؤسسات جزء من هذه الإدارة الحكومية.

ـ السلطة النهائية فى المستعمرة تكون فى يد (الحاكم العام) البريطانى فله الحق فى فرض الضرائب، والتشريع، والتصريح بحمل السلاح، والتقديق على من يُختار خليفة للرئيس المتوفى، وهكذا تُصبح السلطةى الحقيقية كاملة فى يد الحاكم البريطانى.

ويرى أنصار هذا النظام أنه **يحقق عدة فوائد منها:**

١ـ عدم التضارب بين السياسة البريطانية والحياة الإجتماعية التقليدية التى إعتادها الأفريقيون.

٢ـ أمكن الإستفادة من خبرة ومعرفة الزعماء الوطنيين ودرايتهم بأحوال البلاد والسكان.

٣ـ تقليل نفقات ومتاعب الإدارة الحكومية، وتقليل عدد الموظفين البريطانيين.

٤ـ تختفى الإدارة البريطانية وراء الزعماء والأمراء الوطنيين وكذلك مظاهر الإستعمار الأخرى وتختفى وراء ستارة من الحكم الوطنى.

٥ـ المرونة والقدرة على مساير الأوضاع التى يتطلبها نمو الوعى القومى ـ فقد إتسمت السياسة البريطانية إلى حد كبير بالمرونة، ولذا كان من المظاهر المميزة لها إصدار الدساتر المتتالية، وإقامة المجالس التنفيذية والتشريعية المختلفة.

ولذلك فقد مرت البلاد التى خضعت للحكم البريطانى فى خمس مراحل قبل أن تظفر بالحكم الذاتى وهذه المراحل الخمس هى:[(١)].

أ ـ الدكتاتورية المطلقة ـ حيث تتركز السلطات التشريعية والتنفيذية فى يد الحاكم ومستشارية من كبار الموظفين البريطانيين.

ب ـ مرحلة الفصل بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية) عن طريق إنقسام المجلس الإستشارى الحاكم إلى مجلسين، مجلس تنفيذى وآخر تشريعى.

جـ ـ تطوير المجلس التشريعى فيزداد عدد غير الموظفين فيه ثم يزاد عدد الأفريقيين بالتدريج حتى يصبحوا أغلبية.

د ـ يُصبح المجلس التشريعى كله أفريقياً ويُصبح رئيس الأغلبية فيه رئيساً للوزراء مع إحتفاظ الحاكم البريطانى بحق الفيتو.

هـ ـ تستقل البلاد فى نطاق الكومنولث.

والكومنولث تجمع إختيارى فى سبيل أهداف مشتركة وفوائد تأتى من التفاهم السياسى والدفاعى، وقد أطلق على الوحدات المكونة للكومنولث البريطانى كلمة دومنيون (Dominion)، ويتمتع عضو الكومنولث ببعض الإمتيازات الخاصة بإمكانية الحصول على القروض لبرامج الإنماء والتعمير، كذلك تتمتع دول الكومنولث ببعض الإمتيازات الجمركية والمالية من إنضمامها (لمنطقة الإسترلينى)، كما يشترك العضو فى (منظمات دفاعية) مع المملكة المتحدة وأن يستفيد من الخدمات الدبلوماسية والقنصلية للمملكة المتحدة.

فبريطانيا والأعضاء المشتيركون فى الكومنولث كما ينص القرار الصادر فى عام ١٩٢٦ وحدات مستقلة ضمن الإمبراطورية البريطانية متساوية فى المركز،

---

(١) يرجع إلى

– عبد الملك عودة: السياسة والحكم فى أفريقيا ١٩٥٦.

Bell, Keneth, N.: Selected Documents on British Colonial Policy (Oxford 1926).

ولا تخضع أى منها للأخرى ومع ذلك ترتبط برابطة الولاء للتاج وترتبط بعضها بالبعض الآخر بمحض إرادتها كأعضاء فى الكومنولث البريطانى[١].

وهكذا نجحت سياسة بريطانيا تجاه الدول التى خصصت لها فى أفريقيا بينما لم تنجح فرنسا فى محاولتها التى قامت بها فى عام ١٩٥٨ لتكوين (رابطة الجماعة الفرنسية) لأن التطور فى علاقات إنجلترا بالدول التى إرتبطت بها كان تدريجياً وله جذوره على إمتداد العلاقات بين إنجلترا وهذه الدول.

نهاية الإستعمار البريطانى فى أفريقيا

رأينا كيف أن حكم بريطانيا لمستعمراتها كان مرناً مما أتاح فرصة لمسايرة الحركات الوطنية التى إجتاحت القارة الأفريقية، وساعد ذلك على أن تصبح المستعمرات البريطانية واحدة تلو الأخرى **جمهوريات** مستقلة أعضاء فى الكومنولث البريطانى.

فقد إستقلت جمبيا فى فبراير ١٩٦٥ وأصبحت جمهورية فى أبريل ١٩٧٠، كما إستقلت سيراليون فى عام ١٩٦١ وأصبحت عضواً فى الكومنولث البريطانى.

وأعلن إستقلال غانا (ساحل الذهب) فى مارس ,١٩٥٧

بينما إستقلت (نيجيريا) وأصبحت جمهورية فيدرالية وعضو فى الكومنولث فى عام ١٩٦٠.

وفيما يتعلق (**بإتحاد جنوب أفريقيا**) الذى تشكل حسب دستور عام ١٩١٠ فقد أعطى الإتحاد وجوداً قانونياً مستقلاً فى الكومنولث البريطانى عام ١٩٣١ ـ وتقرر فى عام ١٩٣٤ أن يكون الإتحاد دولة مستقلة كاملة السيادة ـ لكن ماضايق الأفارقة ـ بل العالم كله ـ نظام التفرقة العنصرية الذى ظلت تطبقه حكومة الأقلية البيضاء بالإتحاد حتى انتهى فى عام ١٩٩٤ حين أنتخب نيلسون مانديلا رئيسا للجمهورية فى ظل دستور ديمقراطى، وقد سبق الحديث عن مشكلة جنوب غرب أفريقيا الألمانية التى أستقلت أخيراً بإسم (ناميبيا).

---

(١) يرجع إلى:

Simmon, J.· From Empıer to Commonwealth (London 1946).
Angelino, Dekar: Colonial Policy Vol. I (1931).

وفيما يتعلق (**بروديسيا**) فقد أعلن إيان سميث رئيس وزراء الأقلية البيضاء في ١١ نوفمبر ١٩٦٥ الإستقلال عن إنجلترا وقد وقفت الأغلبية الأفريقية في وجه هذا النظام العنصري وإنتهى الأمر في أبريل ١٩٨٠ بإستقلال البلاد وتولى الرئيس **موجابى** رئاسة الجمهورية التي أتخذت لها إسماً وطنيا (زيمبابوى).

وفيما يتعلق بمصر فقد ظلت إنجلترا بعد إحتلالها في عام ١٨٨٢م تتعلل في المحافل الدولية بأن إحتلالها مؤقت ـ لكن الأمر دام أكثر من ٧٠ عاماً، وبعد ثورة ١٩١٩ في مصر صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى إعترفت فيه إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وألغت الحماية التي كانت قد فرضتها عليها بعد الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ ـ لكنها قيدت مصر بتحفظات أربعة، منها مسألة البت في قضية السودان ـ وقد عُقدت بين مصر وبريطانيا في عام ١٩٣٦ معاهدة التحالف التي بموجبها تم جلاء القوات البريطانية من المدن المصرية وتمركزها في منطقة القنال، وحين قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عُقدت في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ إتفاقية الجلاء أُلغيت بموجبها معاهدة ١٩٣٦ وتم جلاء جميع القوات البريطانية عن أرض مصر.

وفيما يتعلق بالسودان إنتهزت إنجلترا فرصة مقتل السيرلى ستاك حاكم عام السودان في القاهرة في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ فأنفردت بحكم السودان وأمرت بإخلاء القوات المصرية والموظفين المصريين منه، وبعد معاهدة ١٩٣٦ أُعيد الوضع في السودان كما كان سنة ١٩٢٤وفشلت كل المحاولات التي بُذلت بعد ذلك لحل مشكلة السودان حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فعُقدت بين مصر وإنجلترا إتفاقية فبراير ١٩٥٣ لمنح السودان فرصة الحكم الذاتي، وإنتهى الأمر بجلاء الجيوش الإنجليزية والمصرية عن السودان في ديسمبر ١٩٥٥ وأُعلن قيام الجمهورية السودانية.

مراجــع

أولاً. المراجع العربية:

(١) إسماعيل، سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار (ثلاثة أجزاء ـ بولاق ١٣٣٤هـ).

(٢) اللورد، كرومر: بريطانيا فى السودان (ترجمة عبدالعزيز أحمد عرابى).

(٣) جلال، يحيى: التنافس الدولى فى شريق أفريقيا (١٩٥٩).

(٤) جلال، يحيى: العلاقات المصرية الصومالية (١٩٦٠).

(٥) راشد، البراوى: الصومال الكبير (١٩٦١).

(٦) رولاند، أوليفر: موجز تاريخ أفريقيا (ترجمة محمد السيد غلاب ودولت أحمد صادق ١٩٦٥).

(٧) زاهر، رياض: تارصخ غانه الحديث (١٩٦١).

(٨) زاهر، رياض: جنوب أفريقيا (١٩٦١).

(٩) زكى، عبدالرحمن: تاريخ الدول الإسلامية السودانية بأفريقيا الغربية (١٩٦١).

(١٠) شوقى، الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر (١٩٥٩).

(١١) شوقى، الجمل: تاريخ سودان وادى النيل (١٩٦٩).

شوقى، الجمل: قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (١٩٣٣).

(١٢) شوقى، الخشاب: إتحاد روديسيا ونيا سالاند (د.ت).

(١٣) عبدالرحمن، الجبرتى: عجائب الأثار فى التراجم والأخبار (ذى الحجة سنة١٢٢١هـ، محرم ١٢٢٢هـ).

(١٤) عبدالرحمن، الرافعى: الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزى.

(١٥) عبدالرحمن، الرافعى: مصر والسودان فى أوائل عهد الإحتلال (١٩٤٢).

(١٦) عبدالرحمن، السعدى: تاريخ السودان (نشرة هوداس) باريس ١٨٩٨).

(١٧) عبدالعزيز، كامل: قضية كينيا (١٩٦١).

(١٨) عبدالملك، عوده: السياسة والحكم فى أفريقيا (١٩٥٩).

(١٩) على إبراهيم، عبده: المنافسة الدولية فى أعالى النيل (١٩٥٨).

(٢٠) عمر، طوسون: تاريخ مديرية خط الإستواء المصرية ٣ ـ أجزاء (١٩٢٧).

(٢١) محمد شفيق، غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ١ (١٩٥٢).

(٢٢) محمد، صفى الدين: أفريقيا بين الدول الأفريقية (١٩٥٩).

(٢٣) محمد فؤاد، شكرى: مصر والسودان ـ تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر (١٩٥٨).

(٢٤) محمد فؤاد، شكرى: الحكم المصرى فى السودان (١٩٤٧).

(٢٥) محمود كعت التمبكتى: تاريخ الفتاش فى أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس (ترجمة هوداس وديلافوس) (باريس ١٩١٣).

***

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(1) Afrier, D.: The Gold Coast in transition (1955).
(2) Ajarji, J, ade: Milestonestones in Nigerian History (Ibadan 1962).
(3) Angelino, Dekat, A. D. A. : Colonial Policy Vol. I. (Translated from The Dutch by Renier, G.J.) (Nitherlands 1931).
(4) Austin, Dennis: West Africa & thecommonwealth (London 1957).
(5) Bell, Kenneth & Morrel, W. P.: Select Documentson Brit ish Colonial Policy (London 1928).
(6) Black, Colin: The Lands & People of Rhodesia & Nysa land (London 1961).
(7) Boahen, A. Adu: Britain, The Sahara & the Western Sudan (1788 - 1861) London 1964).
(8) British Colonial Office: Report on the Colony & Protectiorsateof Kenya (Lonon 1963).
(9) Bouoet, F. M.: The Gold Coast (1919 - 1946) (1049).
(10) Bovill, E. W.: The Golden trade of the Moors (Wxford 1958).
(11) Burns, Sir Alan: History of Nigeria (London 1955).
(12) Burns, E.: British Imperialism in West Africa (London 1921).
(13) Campbell, Alexander: Empire in Africa (London 1944).
(14) Cary, J.: Britains & West Africa (London 1946).
(15) Cohen. Andrew: British Policy in Changing Africa (London 1960).
(16) Cooper, J. D. Omer ` Ayandele, E. O. ` Gaviin, R. J. & Afigba, A. E.: The Growth of African Civilisation (London 1968).
(17) Coupland R.: East Africa & Its Invaders (Oxford 1956).
(18) Coupland, R.: The British Anti - Slavery Movement (London 1932).
(19) Cowan, Parker: How Kenya is Coverned.

(20) Crowder, Michael: The Story of Nigeria (London 1966).
(21) Crowe, S. E.: The Berlin West Africa Confernce (1912).
(22) Dike, K. O. : Trade & Politics in The Niger Delta (1830 - 885) (London 1956).
(23) Dilly, M.: British Policy in Kenya Colony (N. Y. 1937).
(24) Drake, Brockman, P. E.: British Somaliland (1912).
(25) Drysdale, John: The Somali Dispute (London 1964).
(26) East Africa Royal Gommission Report.
(27) Edwin, W. Smith: The Blessed Missionaries (1950).
(28) Eliont, Ch.: The East Africa Protectorate (London 1950).
(29) English, M. C.: An Outline of Nigerian History (London 1959).
(30) Evans, Ifor, L.: The British in Tropical Africa (1029).
(31) Fitzpatrick, J. P.: The Treansval from Within (London 1899).
(32) Franck, Thomas: The Struggles For Power in Rhodesia & Nyasaland (London 1960).
(33) Fuller, T. E.: The Right Honourable Cecil John Rhodes (1910).
(34) Gardiner, A. G.: The Life of Sir William Harcourt (2 vlos). (London 1923).
(35) Geary, William, N. M.: Nigeria under British Rule (London 1927).
(36) Goldthorpe, J. E. & Wilson, F. B: Tribal Maps of East Africa & Zanzibar (Kampala 1960).
(37) Gray, J. M. : History of the Gambia (1960).
(38) Garay, John: History of Zanzibar From the Middle Ages To 1856 (London 1962).
(390 Gross, Felix: Rhodes of Africa (1956).
(40) Groves: The Planting of Christianity in Africa (1958).
(41) Hailey, Lord: An African Survery (1957).
(42) Hamilton, Ongus: Somaliland (London 1911).
(43) Hanna, A. J.: The Beginning of Nyasaland and North - East ern

Rhodesia (London 1856).
(44) Hargreaves, Joh,. D.: Perlude to the partition of West Africa (London 1963).
(45) Harlow, Vincent - Chilver, E. M. & Smith Alison: Histir of East Africa Vol. 11. (Oxford 1965).
(46) Hertslet E.: The Map of Africa by treaty (3 Vols) (London 1909).
(47) Hollings Worth, L.: The Asians of East Africa.
(48) Hosking: European Imperialism In Africa (London 1930).
(49) Hoskins: Gritish Routes to India (London 1928).
(50) Huxley, E. & Perham: Race & Politics in Kenya (London 1944).
(51) Ingham, Kennith: A History of East Africa (London 1962).
(52) Jardine, Douglea: The Mad Mullah of Somaliland (London 1923).
(53) Johnston, Sir Harry H.: Britan Across the Seas, Africa (London 1910).
(54) Johnston, H. H. : A History of the Colonization of Africa (London 1913).
(55) Johnston, H. H.: The Uganda Protectorate (2V ols). (N. Y. 1902).
(56) Kenyatta, Jomo: Facing Mount Kenya (London 1958).
(57) Kingsnorth, G. W.: Africa South of the Sahara (Cambridge 1966).
(58) Kitchenet, Helen: The Educated African (1962).
(59) Langer, Willinam, S.: The Diplomacy of Imperialism (N. Y. 1951).
(60) Leaky, L.: Mau Mau & Kikuyu (London 1952).
(61) Lewis, I. M.: The Modern History of Somaliland (London 1965).
(62) Liver, Roland & Atmore Antohony: Africa Since 1800 (Cambridge 1967).

(63) Lockhart, J. G. & Woodhouse, C. M.: Cecil Rhodes: The Clossus of South Africa (N.Y. 1965).

(64) Lofchie, Michael. F.: Zanaibar, Backgound to Revolution (Los Angelos 1965).

(65) Long, Chaillé: My life in Four Continents (London 1912).

(66) Lugard, F.: The Rise of Our African Empire (2 Vols) (London 1893).

(67) Lusgard, F.: The Dual Mandate in British Tropical Africa (1962).

(68) Marsh, Zoe & Kingsnort, G. W.: An Tntroduction to the History of East Africa (London 1961).

(69) Marquard, Leo.: The Story of South Africa (London 1954).

(70) Milner, Alfred: England in Egypt (London 1928).

(71) Mukleyee, R.: The Problem of Ugande (Berlin 1956).

(72) Murdock, G.P. : Africa, its Peoples & their Couture History (N. Y. 1959).

(73) Newburg, C. W.: The Western Slave Slave Coast & its Rulers (Oxford 1961).

(74) Niven, C.: A Short History of Nigeria (London 1952).

(75) Oliver, R.: & Fage, J. D.: A short History of Africa (19620.

(76) Oliver, R. & Mathew, G.: History of East Africa (Oxford 1963).

(77) Padmore, G.: Africa, Britian's Third Empire (London 1949).

(78) Perham, Margery: Lugard, The Years of Authority (1899 - 1943) (London 1960).

(79) Perham, M.: Africans & British Rule (London 1949).

(80) Perham, M.: Native Administration in Nigeria (London 1931).

(81) Plume, H.: West African Explorers (London 1951).

(82) Ross, W. M.: Kenya from Within (1927).

(83) Sabry, M.: L'Empire Egptien Sous Ismail (Paris 1933).

(84) Schweinfurth, G.: Emin Pasha in Central Africa (London 1888).

(85) Schweitzer, G.: Emin Pasha, his lisfe & work (London 1898).
(86) Simons, J.: From Empire to Commonwealth (London 1949).
(87) Simnett, W. E.: The British Colonial Empire (1942).
(88) Somervell & Harvery: The British Empire & Common wealth (London 1959).
(89) Tayler, Don: The British in Africa (London 1962).
(90) Thomas, F. &. Spencer, A.: A history of Uganda Land (London 1930).
(91) Thomas, H. & Scott, R.: Uganda (London 1935).
(92) Trimingham, J. Spencer: A History of Islam in West Africa (London 1962).
(93) Unesco Statistical Year book 1951 (Geneva 1952).
(94) Velay, E. t.: Les Rivalite, Franco Anglaise en Egypte (1876 - 1904) (Nimes 1904).
(95) Vendix: Cecil Rhodes. His political life & Speeches (1900).
(96) Ward: History of Ghana (London 1958).
(97) Waugh, Ebelyn: Thourist in Africa (N. Y. 1960).
(98) White, L. & Haussy, W.: Government in Creat Britain Empire & Commonwealth (London 1957).
(99) Williamson, James, A.: The Foundation & Growth of the British Empire (N. Y. 1956).
(100) Williamson: The British Empire & Commonwealth (London 1967).
(101) Williamson, Jameson, James A.: A Short History of British Bxpan sion (London 1995).
(102) Widd, J.: The Story of Uganda Agreement (London (1957).
(103) William B.: Cecil Rhodes (1821).

الفصل الحادى عشر

المشكلات التى خلفها الإستعمار الأوربى فى القارة الأفريقية

المحتويات :

- موقف الدول الإستعمارية من الدول الأفريقية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.
- إشتداد الوعى القومى فى الدول الأفريقية بعد الحرب العالمية الثانية وما ساعد عليه.
- عام ١٩٦٠ عام أفريقيا.

أبرز المشكلات التى واجهت الدول الأفريقية المستقلة:

أولاً. مشكلة الحدود بين الدول الأفريقية:

- الحدود التى رسمتها الدول الإستعمارية وما ترتب على ذلك
- محاولات حل مشكلات الحدود.

ثانياً. مشكلة التخلف الإقتصادى:

- إمكانيا القارة الإقتصادية.
- عوامل التخلف الإقتصادى.
- علاجها.

ثالثاً. مشكلة التخلف الإجتماعى والصحى والثقافى للأفريقيين:

- مظاهر التخلف الإجتماعى.
- مشكلة إنخفاض المستوى الصحى. أسبابها وعلاجها.
- مشكلة إنخفاض المستوى الثقافى. أسبابها وعلاجها.

رابعاً. مشكلة التمييز والتفرقة العنصرية:

- المشكلة كما ظهرت فى جمهورية جنوب أفريقيا.
- مقاومة التمييز والتفرقة العنصرية.
- انتهاء التمييز والتفرقة العنصرية بالقارة

تحرر أفريقيا من الإستعمار الأوربى

مدت الدول الأوربية نفوذها الإستعمارى إلى مختلف أنحاء القارة الأفريقية وحين نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ كانت كل القارة الأفريقية بإستثناء إثيوبيا، وليبيريا ترزح تحت نير الإستعمار الأوروبى.

١ـ ورغم تصريحات الحلفاء أثناء الحرب بحق الشعوب المستعمرة فى تقرير مصيرها بنفسهيا وحسب إرادة شعوبها ـ فقد إبتدعت الدول المنتصرة بعد الحرب نظام (الإنتداب) على مستعمرات الدول المنهزمة لتخفى وراءه مطامعها وحددت وظيفة الدول المنتدبة بأن تقدم المشورة والمساعدات الأولية للقطر المنتدبة لإدارته إلى أن يحين الوقت الذى يمكن فيه لذلك القطر إدارة شئونه بنفسه.

وهكذا بنهاية الحرب العالمية الأولى صُفيت المستعمرات الألمانية فى أفريقيا وإقتسمتها القوى الأوروبية الأخرى.

٢ـ وتركزت جهود الدول الإستعمارية فى الفترة بين الحربين الأولى والثانية (١٩١٩ ـ ١٩٣٩) فى إستغلال مستعمراتها ـ فتضاعف نشاطها فى البحث عن المعادن فى باطن الأرض وإستغلالها، ومدت الخطوط الحديدية والتلغرافية لخدمة هذا الإستغلال الإقتصادية، كما مهدت بعض الطرق البرية وبحث وسائل إستغلال الأنهار سواء فى الملاحة أو لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة للصناعة.

وقد شهدت هذه الفترة غزو إيطاليا للحبشة، فقد كانت إيطاليا غير راضية عن نصيبها من أسلاب الحرب العالمية الأولى، إذ كانت تطمع فى جزء على الأقل من المستعمرات الألمانية ـ وفى يونيو ١٩٣٦ أعلنت إيطاليا ضم الحبشة إلى الصومال الإيطالى وقيام ما أسمته (أفريقيا الشرقية الإيطالية).

٣ـ على أن قيام الحرب العالمية الثانية وإعلان موسولينى فى ١٠ يونية عام ١٩٤٠ الحرب على فرنسا وإنجلترا ـ أدى لإصطدام القوات الإيطالية والإنجليزية فى أفريقيا.

وبإنتهاء الحرب العالمية الثانية وعقد معاهدات الصلح بين إيطاليا والحلفاء ـ خسرت إيطاليا مستعمراتها السابقة فى كينيا، وإرتريا، والصومال ـ وأعلنت ليبيا دولة مستقلة فى أول يناير ١٩٥٢، بينما ضمت إرتريا إلى الحبشة فى عام ١٩٥٢، ووضعت الصومال تحت وصاية إيطاليا نيابة عن الأمم المتحدة على أن تمنح الإستقلال فى عام ١٩٦٠ ـ فقد بدل نظام الإنتداب **بنظام (الوصاية)**.

٤ـ وإمتازت الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية **بإشتداد الوعى القومى فى الدول الأفريقية** ـ ساعد على ذلك:

١ـ معاناة الأفارقة نتيجة السياسة الإستغلالية للشركات والحكومات الإستعمارية.

٢ـ إنحراف البعثات التبشيرية فى كثير من الأُحيان عن أداء رسالتها الإنسانية فأصبحت تساند الإستعمار وتشارك فى تحقيق أهدافه.

٣ـ وصول بعض الأفريقيين لمستوى ثقافى فتح عيونهم إلى حقيقة الأوضاع فى بلادهم.

٤ـ الإحتكاك الحضارى بين الأفريقيين وغيرهم وما شاهدوه فى البلاد التى نُقلوا إليها ليشتغلوا كعمال أو محاربين ـ فتح عيونهم لما يمارسه الأوروبيون فى بلادهم من ضروب الإستغلال والإذلال لأصحاب البلاد الأصليين.

٥ـ تنبه الأفريقيون إلى ما عمد إليه الإستعمار من القضاء على تراثهم الحضارى ومميزاتهم الإجتماعية وتقاليدهم فقام بعضهم ينادى بالعودة للقديم والتمسك به.

٦ـ إنتشار الحركات القومية فى أوربا وإنتقال هذه الأفكار للقارة الأفريقية نتيجة الإحتكاك بين يالأوروبيين والأفارقة.

٧- الحروب التى فُرض على الأفارقة الإشتراك فيها، والوعود التى بُذلت أثناء الحرب بما ستتمتع به الشعوب كلها من حقوق بعد الإنتصار فى الحرب.

٨ - المؤتمرات الدولية التى عُقدت بعد الحرب الثانية - خاصة تلك التى عقدها زعماء أفريقيا وآسيا وناقشوا فيها المصالح والأهداف المشتركة التى تربط بين شعوب ودول القارتين.

وقد ترتب على هذه العوامل كلها أن قامت الثورات فى مختلف الدول المستعمرة فى القارة وهبت شعوبها تناضل فى سبيل الحرية والإستقلال.

وفى عام ١٩٥٩ وصل عدد الدول الأفريقية المستقلة إلى **عشر دول** هى: مصر، وإثيوبيا، وليبيريا، وجنوب أفريقيا (التى إستقلت عن بريطانيا - لكن تسلمت زمام الحكم فيها أقلية عنصرية من المستوطنين البيض)، وليبيا، والسودان، وتونس، والمغرب، وغانا، وغينيا.

وكان عام ١٩٦٠ عام أفريقيا بحق فقد تحررت الدول الأفريقية الآتية:

تشاد، والنيجر، ومالى، وموريتانيا، والصومال (صوماليا)، وأفريقيا الوسطى، والكميرون، ونيجيريا، وداهومى، وتوجو، وفولتا العليا، وساحل العاج، والنسغال، والكنغو (زائير)، والكنغو (برازافيل)، وجابون، ومالاجاش.

ولم تلبث القوى الإستعمارية أن أُجبرن على التسليم لتيار القوى الوطنية الجارف فى البلاد الأفريقية التى كانت لاتزال الدول الإستعمارية تتمسك بنفوذها فيها.

على أن الدول الأفريقية التى حصلت على إستقلالها وجدت نفسها أمام مشكلات متعددة نتيجة تخلفها عن ركب الحضارة والتقدم، وبسبب المدة الطويلة التى رزخت فيها تحت نير الإستعمار، ونتيجة لما أصابها إقتصادياً وإجتماعياً وتبرز فى مقدمة المشكلات التى تواجهها الدول الأفريقية المستقلة اليوم أربع مشكلات سنحاول أن نلقى الضوء عليها.

أولاً. مشكلة الحدود بين الدول الأفريقية[١]

تُعتبر مشكلة الحدود من أعنف المشكلات التى خلفها الإستعمار فى القارة الأفريقية.

والحدود كما يعرفها رجال السياسة «هى موضع جغرافى تلتقى عنده قوى دولتين وينتهى عند نفوذه كل منهما وقوانينها ـ فهى الخطوط التى تحدد كيان الدولة ومساحة إقليمها البرى أو المائى حيث تباشر سيادتها وسلطانها»[٢].

وتخطيط الحدود يستلزم معرفة طوبوغرافية الأرض، وإدراك الإختلافات أو أوجه الشبه بين السكان فى الجنس والدين واللغة إلخ.

وتتعدد **أنواع الحدود** فمنها ما يساير نهراً أو جبلاً، أو يمتد عبر الصحارى، ومنها ما يمتد فقط مع خطوط العرض أو الطول، وهى ما يُعبَّر عنها (بالحدود الفلكية) وهى أسوأ أنواع الحدود.

ومن يلقى نظرة على الحدود السياسية الدولية فى أفريقيا ـ بعد التوسع الإستعمارى فيها يلاحظ ظاهرة غريبة وهى أن ٣٠٪ من الحدود السياسية فى القارة عبارة عن خطوط مستقيمة متمشية مع خطوط الطول والعرض ـ وترجع هذه الظاهرة للتنافس الإستعمارى بين الدول الأوروبية على القارة.

ويبدو أن القوى الإستعمارية حين عقدت الإتفاقات الخاصة بالحدود بين مناطق نفوذها فى القارة الأفريقية ـ لم تعطِ نفسها فسحة من الوقت لمسح الأرض، أو عمل الخرائط الدقيقة أو للتعرف على رأى السكان الوطنيين ومصالحهم، ذلك نشأت عن ذلك مشاكل متعددة ما زالت تعانى منها الدول الأفريقية المستقلة.

والظاهرة التى تلفت النظر هى أن القارة الأفريقية تُعتبر من أطول القارات

(١) أنظر الفصل التالى نقله للمشكلات وامدوب التى قامت من الدول الأفريقية بسبب الخلاف على الحود منها.

(٢) فيليب رفله: الجغرافية السياسية لأفريقيا ص ١٠٣.

من حيث حدودها السياسية بالنسبة لمساحتها، فأفريقيا من القارات الأكثر تجزئة بالنسبة لمساحتها(١).

وقد أُضطرت الدول الأوروبية **لعقد المؤتمرات** - لوضع نظام فيما بينها لتقسيم القارة وتخطيط حدودها، ولعل مؤتمر برلين ١٨٨٥/ ١٨٨٤ من أهم هذه المؤتمرات، ولم تنته أثار هذا المؤتمر والأسس التى إتبعتها الدول الإستعمارية فى تقسيم القارة إلى اليوم فلم يراعُ فى ذلك أى تكامل إقتصادى أو لغوى أو حضارى كما أن الوطنيين الأفارقة لم يكن لهم أى دور أو صوت مسميوع فى إنشاء الحدود أو تكوين الوحدات الساسية المكونة اليوم.

فعدد غير قليل من هذه **(الوحدات السياسية)** حدودها الحالية ليس لها من المقومات الجغرافية أو البشرية ما يمكن أن يساعدها على البقاء أو الإستمرار كوحدة سياسية مستقلة فلعنة هذا التقسيم العشوائيتلاحق الدول الأفريقية الجديدة فى صورة نزاع على الحدود أو إدعاء سيادة أو رغبة فى التكامل الإقتصادى.

والحقيقة إنه لا توجد فى العالم قارة لعب فيها **العامل الفردى** البحت الدور الذى لعبه فى تحديد الوحدات السياسية فى أفريقية، فالوحدات الحالية لا تمثل إلا ناتج الصدف التاريخية وحصيلة جهود أفراد إستيعماريين كسيسل جون رودس أو شركات أو جمعيات تبشيرية.

وكثير من الوحدات السياسية الحالية المستقلة فى أفريقيا لم تكن إلا مجرد أقسام إدارية فى وحدات كبرى - لكنها رفعت فى يوم وليلة إلى مرتبة الدولة(٢).

وليس أدل على ذلك من أننا نجد دولة **(كجمهورية السودان)** لها حدود مع

(١) Boggs, S. W.: International Boundaries (1940)P 218.

(٢) Handam, G.: The political Map of the New Africa (Geog. Review Vol. L111 No. 3 1963)

ثمانى دول، وهناك قبائل تتقاسمها أكثرى من دولة، فالحدود خُططت بطريقة عجيبة بحيث نجد السكان متجانسين جنسياً وإجتماعياً ولغوياً على جانبى خطوط الحدود.

ويقال مثل ذلك عن العديد من دول القارة بحيث لا تكاد نجد دولة منها ليست لها مشكلة حدود مع غيرها من الدول المجاورة.

ومن ناحية الخريطة السياسية لأفريقيا يظهر:

١ـ أن التخطيط العشوائي للحدود بين الدول الأفريقية ترتب عليه خلق وحدات إصطناعية كثيرة، فعدد كبير من الوحدات السياسية فى أفريقيا لا تمثل فى الواقع أقساً طبيعية أو إقتصادية أو بشرية يمكن أن يبرر وجودها كدولة مستقلة.

فالتقسيم السياسى الحالى للقارة ما هو إلا المحصلة النهائية لتاريخ إصطناعى بحت وقد قُسمت شعوب بل وقبائل بين عدة وحدات سياسية.

٢ـ مارست الدول الإستعمارية فى القارة فى كثير من الأحيان نظاماً يقضى بضم عدد من الوحدات القائمة فى (إتحادات) أكبر كوسيلة تسهل مهمة السلطات الحاكمة مثل إتحاد وسط أفريقيا، وأفريقيا الغربية، وأفريقيا الإستوائية الغربية ـ لكن حين إضطرت الدول الإستعمارية للتخلى عن سيادتها كثرت عمليات التفتيت والتجزئة وقد عبّر عن ذلك الرئيس نكروما بقوله «إن البلقنة السياسية التى فرضها الإستعمار قبل رحيله هى أول مظاهر الإستعمار الجديد».

٣ـ تجاهل الإستعمار ـ فى الحدود المصطنعة التى فرضها على البلاد التى كان يحكمها ـ **الحدود الطبيعية والقومية** والمصالح الاقتصادية.

وترتب على ذلك خطوط رأسية أو منحنية أتخذت أساساً لقيام وحدات متعددة لا معنى لها.

٤ـ وإذا نظرنا مثلاً لمساحة غرب أفريقيا وهى حوالى ٤ مليون كم٢ يسكنها

٩مليون نسمة نجدها مفتته إلى عدد كبير من الوحدات السياسية ـ بينما الهند مثلاً تقارب هذه المساحة (٣,٥ مليون كم٢) يسكنها ٤٥٠ مليون نسمة متعددة اللغات ومع ذلك تقوم فى الهند وحدة سياسية واحدة.

والسؤال الذى يفرض نفسه هو أليس أدعى لرفاهية السكان وقوتهم السياسية والإقتصادية أن تكون فى غرب أفريقيا وحدتان أو ثلاثة فقط بدلاً من هذه الوحدات المتعددة القائمة اليوم؟.

٥ـ فى أفريقيا حوالى ٥٣ وحدة سياسية منها ١٤ (وحدة سياسية داخلية) لا سواحل لها، ويسبب هذا بالطبع مشاكل لا حد لها، بينما عدد الدول الداخلية فى العالم كله خلاف أفريقيا ١١ وحدة، منها ٤ فى أوربا، ٥ فى آسيا، ٢ فى أمريكا الجنوبية.

ولذا نجد أن ملاوى (نياسالاند سابقاً)، زامبيا (روديسيا الشمالية)، زمبابوى (روديسيا الجنوبية)، وبتسوانا لا سواحل لها رغم قربها من البحر.

وترتب على ذلك إعتمادها على دول مجاورة لترتبط بالعالم آنذاك إقتصادياً وحضارياً.

والصحراء الكبرى الأفريقية تعطى مثلاً لهذه التجزئة التى ترتبت عليها أن الكثير من القبائل فصلت الحدود السياسية بين مواطنيها وبين أسواقها الهامة أو موارد الكلأ اللازمة لقطعانها.

محاولات حل مشكلات الحدود الأفريقية:

واجهت المؤتمرات الأفريقية المختلفة، كما واجهت منظمة الوحدة الأفريقية منذ قيامها هذه المشكلات المتعددة والمعقدة المتعلقة بالحدود، وكان عليها أن تحسم أمرها قبل أن تتفاقم نتائجها.

وكانت النتيجة التى إنتهى إليها المجتمعون فى هذه المؤتمرات أن الحدود الحالية بين الدول الأفريقية هى حدود تعسفية جائرة ـ لكن يجب عدم تغييرها بالقوة.

فرغـم الإعتراف بـأن الحدود الحالـية بين الـدول الأفريقـية رُسمـت بدون إعتبارات سليمة ـ لكن تقرر عدم الخضوع لأى مطالب قد تفتح الباب لموجة لا تنتهى من المنازعات.

وقد كان الرأى الذى نصح به الرؤساء الأفارقة فى إجتماعات القمة عند نظر مشاكل الحدود بين الـدول الأفريقية ـ أن الدول المختلفة عليهـا أن تتفاهم بشأن حدودها وبـطرق سليمة وأن تـصل إلى إتفاقـات فيما بنـيها توضع فى صـيغة معاهدات ـ وأن عمـل (إتحادات كبرى) تضم دولاً متعـددة فى غرب القارة أو شرقـها أو شمالـها الشرقـى أو فى جنوبـها، وإرتباط هـذه الإتحادات بعضـها بالبعض الآخـر فى السياسات الخارجيـة دون أن تمحى الشخصية الـدولية لكل دولة داخل الإتحادات ـ قد يكون الحـل السليم لعلاج التفتيت الـذى تشكو منه القارة ـ هذا مع رفـض اللجوء إلى القوة المسـلحة كوسيلة لتـسوية الحدود بين البلدان الإفريقية[١].

---

(١) أنظر قرارات مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فى أديس أبابا فى مايو ١٩٦٣.

Hance, Willcan: Afrıcan Economic Development (1967)

ثانياً: مشكلة التخلف الإقتصادى

من لا يملك قوته

لا يملك حريته

القارة الأفريقية من أغنى قارات العالم من حيث ثروتها الطبيعية، سواء الثروة المعدنية أو المحاصيل الزراعية أو الغابية، أو ثروتها الحيوانية أو مواردها المائية بحيث لا يصح القول بأن سبب تخلفها الاقتصادى يرجع إلى قلة مواردها الطبيعية أو البشرية(١).

وإذا استعرضنا **إمكانيات القارة الاقتصادية.**

تتضح لنا هذه الحقيقة:

ففيما يتعلق بالثروة المعدنية:

نجد أن أهم المعادن المتوفرة فى القارة:

.الذهب:

يُستخرج بكميات كبيرة من جنوب أفريقيا، والكونغو، وساحل العاج، وغينيا، وسيراليون، وغانا. وتعتبر جنوب أفريقيا أكبر منتج للذهب فى العالم فهى تنتج ما يعادل ٣٩٪ من الإنتاج العالمى.

.النحاس:

تُنتج أفريقيا ما يعادل ٣٢٪ من الإنتاج العالمى منه، وهو يستخرج بكميات قليلة من الجزائر، والكونغو (برازافيل)، وناميبيا ويستخرج بكميات كبيرة فى زامبيا، وزائير.

ومن أكبر مناطق إنتاج النحاس فى العالم حزام النحاس الممتد بين زامبيا وإقليم كاتنجا.

.الماس:

أكتُشف فى كمبرلى بجنوب أفريقيا فى عام ١٨٧٠، وكان اكتشافه بالإضافة إلى اكتشاف مناجم الذهب فى جنوب أفريقيا بين سنتى ١٨٨٠، ١٨٩٠ - نقطة تحول فى تاريخ هذه البلاد لأن هذا الاكتشاف جعل منها أكبر منطقة لإنتاج هذين المعدنين.

وقد أصبحت غانا، وسيراليون، وأنجولا، وجنوب أفريقيا، وتنزانيا - وعلى وجه الخصوص إقليم كاساى فى زائير - من أهم المناطق المنتجة للماس حاليا.

.الكوبالت:

تُنتج أفريقيا ٨٦٪ من الإنتاج العالمى من الكوبالت ويوجد بالمغرب، وزائير، وزيمبابوى، وأوغندة.

وللكوبالت أهمية استراتيجية خاصة - فإذا خُلط بالحديد يعطى نوعاً من الصلب، أشد مقاومة للحرارة العالية.

.المنجنيز:

يُنتج فى غانا، وجنوب أفريقيا، والمغرب، وزائير - وللمنجنيز أهمية فى صناعة الصلب، ويضاف إلى المعادن الأخرى لمنعها من التآكل.

.الكروم:

تُساهم أفريقيا بنسبة ٤١٪ من الإنتاج العالمى من الكروم، منها ٢٥٪ من جنوب أفريقيا، بينما ينتج بكميات أقل فى زيمبابوى، والجزائر، والمغرب، توجولاند، وسيراليون.

.الفوسفات:

تُنتج أفريقيا ٣٠٪ من الفوسفات العالمى.

وهذه الكمية موزعة بين المغرب، وتونس، والجزائر، ومصر. وترجع أهمية الفوسفات إلى تحويله إلى أسمدة ومخصبات زراعية.

هذا وتساهم أفريقيا بنسبة كبيرة فى عدد آخر من المعادن كالبلاتين، والقصدير، البوكسيت.

وفيما يتعلق بإمكانيات القارة من المحاصيل الزراعية:

تُسهم أفريقيا فى إنتاج نسبة كبيرة من المحاصيل الزراعية منها:

.الكاكاو:

تنتج أفريقيا ما يقرب من ٥٧٪ من الإنتاج العالمى منه.

.البن:

يزرع فى أثيوبيا، وكينيا، وتنزانيا، وأوغندة، وزائير، وساحل العاج، والكميرون، وأنجولا، ومدغشقر.

.نخيل الزيت:

يزرع فى نيجيريا، وزائير، وسيراليون، وغانا، والكميرون وعدد آخر من دول أفريقيا الغربية.

وتُسهم أفريقيا فى إنتاج ٦٣٪ من محصول زيت النخيل.

.الزيتون:

محصول قديم فى أفريقيا يُنتج فى شمال غرب أفريقيا على وجه الخصوص، وتساهم الجزائر وتونس فى نسبة كبيرة من المحصول العالمى.

وترجع أهمية الزيتون ليس فقط لقيمته الغذائية لكن أيضاً لإستخراج زيت الزيتون منه.

.الفول السودانى:

يُزرع فى نطاق السفانا ـ فى السنغال، ومالى، وساحل العاج، والنيجر، ونيجيريا، والكاميرون، وحول بحيرة تشاد. كما يزرع فى أوغندة، وكاتنجا، وزائير، وفى مصر، والسودان، وتنزانيا، وموزمبيق، والترنسفال.

ويبلغ إنتاج أفريقيا منه ٨٪ من الإنتاج العالمى.

ورغم أن أفريقيا تُنتج الكثير من المحاصيل الزراعية الغذائية كالقمح، والشعير، والذرة ـ إلا أنها تستورد معظمها لسد النقص.

فيما يتعلق بإمكانيات القارة من المواد الغابية:

تغطى الغابات ١/٥ قارة أفريقيا تقريباً والواقع أن أفريقيا بمواردها الغابية الحالية تكون مورداً عالمياً لا يُستهان به ـ فأشجارها المتعددة تخدم عدة أغراض مثل إيجاد موارد محلية للأخشاب، وتثبت الكثبان الرملية المتحركة، وكسر حدة الرياح فى بعض المناطق الزراعية وتشغيل الأيدى العاملة فى إستغلال الأخشاب الثمينة وتصنيعها.

أما فيما يتعلق بالموارد المائية فى القارة:

فالقارة تمتلك حوالى ٤٠٪ من مساقط المياه الطبيعية فى العالم والتى تمكنها من إمداد المشروعات بالقوى الكهربائية اللازمة، فضلاً عن الإكتشافات البترولية الحديثة التى تمد القارة بالطاقة المحركة.

وللأنهار الأفريقية أهمية خاصة فى توليد الطاقة اللازمة لتصنيع الخامات المعدنية، وتتميز أنهار أفريقيا بأن معظمها تعترضه الشلالات والجنادل والخوانق فى أجزاء من مجاريها ـ وهذه وإن كانت تشكل عقبة فى وجه الملاحة النهرية والنقل الرخيص ـ لكن لها فائدة كبيرة فهى مصدر من مصادر الحصول على الطاقة الكهربية الرخيصة.

أما إمكانيات القارة من الثروة الحيوانية:

فهى كبيرة، فالقارة غنية بالماشية، والإبل، وحيوانات الرعى الأخرى كالماعز، والأغنام، والجاموس الهندى، والخنازير، والضأن، وترجع القيمة الاقتصادية لهذه الثروة الحيوانية فى جلودها وصوفها ومن الناحية الغذائية فى اللحم واللبن ومنتجاته.

إمكانيات القارة فى الثروة السمكية:

يقوم الأفارقة بالصيد النهرى ويشترك الأفريقيون والأوربيون فى الصيد البحرى، ولكثرة المجارى المائية والبحيرات فى أفريقيا فإنها غنية بمواردها السمكية وتزخر أنهارها وبحيراتها بالعديد من الأسماك.

وتعتمد المصايد والبحرية على وجود رصيف قارى عريض يسمح بتوالد غذاء الأسماك، وأكثر أرصفة أفريقيا القارية اتساعاً منطقة الكاب، وساحل تونس، وساحل المغرب، وموريتانيا، وجزر كناريا ـ هذا بالإضافة إلى منطقة الرأس الأخضر وخليج بيافرا وجزره ومصايد البحر الأحمر.

وتمارس حرفة صيد السمك فى المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، وغانا، ونيجيريا، والسنغال، وأنجولا، وجنوب أفريقيا، وموزمبيق، ومصر، والكونغو برازفيل، وغانا.

أسباب التخلف الإقتصادى فى أفريقيا:

على الرغم من إمكانيات أفريقيا فى مختلف المجالات الإقتصادية التى وضحناها ـ فإن القارة تعانى من التخلف الإقتصادى ويرجع ذلك لعدة عوامل منها:

١ ـ قلة الخبرة الفنية :

فقد رزحت القارة لسنوات طويلة تحت نير الاستعمار، وقد حرص المستعمر على ألا يكتسب الأفارقة الخبرة الفنية ليظلوا معتمدين على الخبرة الأوروبية.

٢ ـ عدم توفر رؤوس الأموال الوطنية :

فعلى الرغم من ثروة القارة التى أشرنا إليها ـ فإن الشركات الأجنبية الإحتكارية هى التى استحوزت على مصادر الخامات الأفريقية وأصبح الأفارقة بعد الاستقلال غير قادرين بإمكانياتهم المالية والفنية المحدودة على إستغلال ثروات بلادهم ـ فكان لابد من الاستعانة بالدول الأوروبية.

وقد ترتب على ذلك تضخم ديون الدول الأفريقية، وتضاعف الفوائد على القروض - كما سنوضح أكثر فيما بعد - بحيث أصبح سدادها يكاد يكون مستحيلا ويمتص غالبية الدخل وما كان يجب أن يوجه من هذا الدخل لأعمال التعمير والبناء والتنمية.

٣ - ارتباط الإقتصاد الأفريقى باقتصاد الدول الإستعمارية السابقة :

فقد ترتب على إعتماد الاقتصاد الأفريقى على البيوت المالية، والشركات والمؤسسات الأجنبية - أن استمر الإقتصاد الأفريقى مرتبطاً إرتباطاً وثيقا ومعتمدا اعتماداً كاملا على الشركات والخبرات والمؤسسات الأجنبية - وهذا بالطبع يحول دون تحرك الدول الأفريقية بحرية، كما تقتضى مصالحها الاقتصادية والقومية.

٤ - قصور وسائل النقل والمواصلات :

فلا تزال وسائل النقل فى الدول الأفريقية لا تُساير، ولا تخدم التطور الإقتصادى المطلوب، وهذا يؤثر فى الإنتاج وتكلفته.

٥ - تحكم الدول الصناعية فى أسعار المواد الخام الأفريقية:

التى تحتاج إليها مصانعها بحيث أصبحت أسعارها لاتُساير بحال ما الإرتفاع المستمر والسريع فى أسعار المواد المصنعة وفى أسعار المواد الغذائية الرئيسية وغيرها التى تحتاجها الدول الأفريقية.

وقد زادت من حدة المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها القارة - ما تعرضت له بعض دولها من كوارث طبيعية كالجفاف والتصحر وتآكل السواحل وتلوث البيئة.

ولا شك فى أن المقارنة بين المتوسط السنوى لدخل الفرد فى الدول المتقدمة (بأمريكا الشمالية) والدول النامية (أفريقيا) - تثير الدهشة كما يوضح الجدول التالى (مقوما بالدولار الأمريكى).

أمريكا الشمالية	١٨٢٠ دولاراً
أستراليا	٩٦٠
أوروبا	٥٨٠
أمريكا الجنوبية	٢٦٥
أفريقيا	١٣٥
آسيا	٩٠

النتائج التى ترتبت على المشكلات الاقتصادية الأفريقية:

ترتبت على المشكلات الاقتصادية التى تواجهها دول القارة والتى لا تقل أهمية عن المشكلات السياسية إن لم تكن أشد خطرا ـ عدة نتائج منها:

١ ـ اضطرت معظم الدول الأفريقية للاعتماد على (الديون) الخارجية لمواجهة العجز فى ميزانيتها، ولسد متطلبات مواطنيها الملحة، وقد بلغت مديونية الدول الأفريقية حتى نهاية عام ١٩٨٨ ما يزيد عن مائتى مليار دولار.

هذا على الرغم من أن الدول الأفريقية تُصدر إلى الدول الكبرى من المواد الخام أكثر مما تأخذه منها ـ فالحقيقة المرة هى أن الدول الأفريقية أصبحت مصدرة لرأس المال للعالم المتقدم فى الوقت الذى تُعتبر من الوجهة الرسمية مثقلة بالديون.

٢ ـ جزء كبير من صادرات الدول الأفريقية ـ أصبح يُستنفد فى سداد أقساط ديونها بحيث لا يبقى لها بعد ذلك فائض يمكن أن يسهم فى تطوير الإنتاج الزراعى أو الصناعى أو غير ذلك حتى يمكنها تخطى مرحلة التخلف التى رزحت تحتها لسنوات طويلة ـ وهكذا أصبحت أفريقيا تعانى باستمرار من نزيف فى مواردها.

٣ ـ ترتب على ذلك إرتفاع أسعار المواد الضرورية، وإنخفاض مستوى معيشة الأفراد بحيث أصبحت الإحصائيات توضح الإنخفاض المستمر لمستوى الدخل الفردى ـ وقد اضطرت بعض الدول الأفريقية مثل ساحل العاج لإعلان توقفها عن سداد ديونها.

٤ ـ إنخفضت مساعدات الدول الغنية لأفريقيا نظراً لتزايد عدد الدول التى تطالب بمساعدات، خاصة دول أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفييتى السابقة وذلك لأن ميزانية المساعدات بحجمها السابق ظلت بلا زيادة ـ فقد انخفضت المساعدات لأفريقيا من ٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٨ إلى أقل من مليار دولار فى عام ١٩٩١ .

٥ ـ احتدام الصراع بين دول الشمال ودول الجنوب ـ فقد أدت الأوضاع السابق شرحها ـ إلى احتدام الصراع بين دول الشمال الصناعية ودول الجنوب (النامية) ـ وقد أشار لذلك (مؤتمر التنمية والتجارة) التابع للأمم المتحدة والذى عُقد فى مانيلا فى مايو ١٩٧٩ ـ حيث اشتد الصراع بين مندوبى الدول الصناعية الغنية والتى رفعت أسعار منتجاتها الصناعية إلى حد مبالغ فيه، بينما الدول النامية ـ حيث تُوجد المواد الخام، والمستهلك للمواد المصنعة ـ اضطرب فيها نظام المدفوعات وتضخمت ديونها وفوائد هذه الديون بينما تطحنها المجاعات وتهاجمها موجات الجفاف.

ولذا كما قيل فى هذا المؤتمر ـ «إن الأجدر تحويل الأسلحة الفتاكة والبلايين التى تصرفها عليها الدول الكبرى إلى أسنان للمحاريث اللازمة للزراعة حتى يجد الفقراء ما يقتاتون به».

وفى قمة لاجوس التى عُقدت فى الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من أبريل ١٩٨٠ أقر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ما عرف (بخطة عمل لاجوس) فقد نصت على:

١ ـ تعزيز المجموعات الإقتصادية الموجودة فى القارة، وإنشاء تكتلات إقتصادية فى باقى مناطق أفريقيا بحيث تُغطى القارة كلها.

٢ ـ تعزيز التكامل الإقتصادى فى مجال الزراعة والتغذية والنقل والمواصلات والصناعة والطاقة بين دول القارة.

٣ ـ التمهيد لإقامة سوق أفريقية مشتركة.

محاولات حل مشكلات القارة الإقتصادية

بُذلت محاولات لحل المشكلات الاقتصادية التى تواجهها القارة فى كافة المؤتمرات الأفريقية السابقة لمؤتمر أديس أبابا والذى تمخض عن إعلان ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والمؤتمرات اللاحقة.

وسنشير لبعض **هذه المؤتمرات** فيما يتعلق بالمشاكل الإقتصادية التى تُعانى منها القارة.

ففى مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة الذى عُقد فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٦٠ ـ أوصى المؤتمر بإنشاء (مجلس التعاون الإقتصادى الأفريقى) و (بنك تجارى أفريقى مشترك) وذلك لدعم التعاون الإقتصادى بين الدول الأفريقية ـ وهكذا يُعتبر هذا المؤتمر خطوة فى سبيل تحقيق التعاون الإقتصادى بين الدول الأفريقية.

وفى مؤتمر **أقطاب** أفريقيا الذى عُقد فى **الدار البيضاء** بالمغرب فى الفترة من ٤ إلى ٧ يناير ١٩٦١ أشار ممثلو الدول الأفريقية فى المؤتمر إلى أن الضرورة تفرض على الدول الأفريقية المستقلة أن توجه سياستها الإقتصادية نحو استغلال ثرواتها الوطنية لصالح شعوبها وتوزيعها بالعدل والإنصاف بين مواطنيها، وقد دعا لمضاعفة الجهود لإقامة تعاون فعلى بين الدول الأفريقية فى الميادين الاقتصادية ولذا اتخذ المجتمعون فى الدار البيضاء قراراً بتشكيل (اللجنة الاقتصادية الأفريقية) وهى تضم رؤساء الدول الأفريقية وممثليهم وتجتمع بصفة دورية لتنسيق وتوحيد السياسة العامة لمختلف الدول الأفريقية.

وفى الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ مارس ١٩٦١ عُقد بالقاهرة **مؤتمر الشعوب الأفرقية الثالث** وحضره ٣٠٠ عضو تقريبا يمثلون ٦٩ منظمة ومندوبون عن ٢٠٠ مليون أفريقى.

وقد استنكر المؤتمر المعونات المشروطة التى تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة لكنها تستغلها للتدخل فى شئونها ـ وقد أثبت المؤتمر وهو من أضخم المؤتمرات

الأفريقية ـ تصميم الشعوب الأفريقيـة على التمتع بخيرات بلادها دون استغلال من الشعوب المستعمرة السابقة.

وجاء **مؤتمر القمة الأفريقية** الأول فى أديس أباب (٢٢ ـ ٢٥ مايو ١٩٦٣) ليتوج هذه الجهود، وقد وجه قادة الدولة الأفريقية ـ الأنظار إلى جوهر المشكلة الإقتصادية التى تُـعانى منها القارة فقد جاء فى خطاب رئـيس وفد مصر «هناك إصرار من الدول الإستعمارية على تحويـل القارة إلى مجرد مخزن للمواد الخام بأسعار لا تكفى لسد جوع أهلها بينمـا الفائدة كلها تذهب إلى البلاد المستوردة التى تحـاول أن تجعل من تـقدمها الـصناعى والعـلمى شبـه إستعمـار من نوع جديد».

«إن المعونات للدولة الأفريقية فـريضة واجبة الأداء على الدول الكبرى ذات التاريخ الاسـتعمارى قبل غـيرها.. وإذا كان الأفريقـيون مطالبيـن لأن يغفروا لهذه الـدول ما اقترفـته فى الماضـى ـ فإنهم عـلى استعـداد لذلك من أعـماق قلوبهم ـ لكنهم ليسوا على إستعداد للنسيان».

وقد حدد **ميثاق منظمة الوحدة** الأفريقية ضمن اللجان المتخصصة التى يعد وجودها ضروريا (اللجنة الإقتصادية والإجتماعية).

وقد عَـقدت هذه اللـجنة أول اجـتماع لهـا ـ بعد تشـكيلـها ـ فى نيـامى (Niamey) عاصـمة النـيجر فى ٩ ديـسمبـر ١٩٦٣ ودعت لدعـم الإجراءات الهادفة إلى زيادة حصـيلة الدول النامية من العملات الصعـبة لمواجهة حاجات البلاد الأفريقية لتنفيذ خطط التنمـية، كما دعت الدول النامية إلى تحرير تجارتها وتقوية الروابط فيما بينها.

وقد أُثيرت المشكلـة الاقتصادية التى تعانى منهـا القارة ـ فى **مؤتمر الـقـمـة الأفريقى الـثانى** الذى عُقد فى مقر الجامعة العربـية بالقاهرة فى الفترة من ١٧ إلى ٢١ يولـيو ١٩٦٤ ـ فقد أشار الـرؤساء إلى أن مضـمون الثورة الأفريـقية يجب ألا يقـتصر على الشئون السياسية بـل يتسع ليشـمل الشئون الـسـياسية

والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، وطرح قضية التنمية فى الدول الأفريقية ومعوقاتها وأساليب التغلب عليها، وأشار إلى ضرورة زيادة التبادل التجارى بين الدول الأفريقية وقالوا إن نسبة التبادل التجارى مع الخارج تزيد على ٩٠٪ بينما لا تتعدى نسبتها بين الدول الأفريقية على ١٠٪ فقط.

وقد أكد (**جومو كينياتا**) رئيس وزراء كينيا تعقيباً على ذلك ـ أهمية قيام (منظمة أفريقية للتخطيط الاقتصادى والتنمية) تكون مهمتها التنسيق ضد عمليات النهب والإحتيال التى تقوم بها الدول الكبرى ضد الدول النامية. وذكر الرئيس نكروما تعقيباً على ذلك «إن ثروة الصحراء الأفريقية ما زالت كامنة ومياه أنهار تتجانيقا وأثيوبيا، ما زالت غير مستغلة ـ وأنه فى الوقت الذى ارتفعت فيه أسعار السلع المصنعة التى تحتاجها الدول الأفريقية ـ فإن أسعار المواد الخام التى تصدرها هذه الدول إلى الدول الصناعية قد تدهورت بصورة مفزعة وقال «من المستحيل إنشاء علاقات تجارية بيننا مهما بلغت بساطتها لمجرد عدم وجود طرق مناسبة ولأننا منقسمون انقساماً غير طبيعى وفى وضع مماثل لوضع دول البلقان» وطالب بإنشاء عملة مشتركة لأفريقية، وبنك مركزى للنقد والتنمية، وأشار إلى «أن شركتين أجنبيتين هما الشركة الإنجليزية الأمريكية فى روديسيا، وشركة روديسيان سلكش ترست تسيطران على إنتاج المناجم فى زامبيا، وأنه على الرغم من أن النحاس يمثل ٨٠٪ من صادرات زامبيا فإن الفوائد والأرباح التى تخرج منها سنوياً تصل إلى نصف مجموع ما تكسبه زامبيا نفسها من التصدير».

وفى ٢٧ يناير ١٩٦٦ عقد بالقاهرة (**مؤتمر تنمية الصناعة الأفريقى الأول**) فقد دعيت لهذا المؤتمر ٣٠ دولة أفريقية إلى جانب بعض المنظمات الإقتصادية العالمية، وأشار المجتمعون إلى ما تملكه القارة الأفريقية من ثروات ـ ومع ذلك فإن شعوبها لا ينالها من كنوزها الطبيعية المستغلة إلا النذر اليسير، وحددت أهداف المؤتمر فى العمل لتحقيق علاقات إقتصادية بين الدول على أساس من احترام السيادة وتنشيط حركة صادرات الدول النامية، وزيادة نسبة المساعدات

المالية الدولية للدول النامية، وطالبوا بإنشاء سكرتيرية دائمة للمؤتمر تعمل بالتعاون مع (اللجنة الإقتصادية الأفريقية)، و(مركز التنمية الصناعية للأمم المتحدة) لتنسيق خطط التصنيع بين الدول الأفريقية.

وقد تحدث ممثلو الوفود الصناعية الأفريقية عن إنطباعاتهم بعد زيارتهم للمصانع المصرية فقالوا: «لقد لمسنا فى القاهرة صوراً باهرة لحقيقة أفريقية وإمكانيات القارة التى ننتمى إليها ونعمل من أجلها».

وبناء على قرارات قمة لاجوس ـ تقرر إنشاء **(الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا)** وذلك بهدف تقديم المعونة الفنية لدول أفريقيا ـ المتمثلة فى الخبرات المصرية فى العديد من التخصصات ـ فى المجالات الزراعية والرى، والطاقة، والكهرباء، والطب، والهندسة، والبناء، والتشييد ـ هذا بالإضافة إلى إسهام الصندوق فى مشروعات التنمية للدول الأفريقية.

وقد قدم الصندوق معونات فنية لمساعدة زيمبابوى بعد إستقلالها فى أبريل ١٩٨٠ كما أسهم فى دعم دول المواجهة لجنوب أفريقيا العنصرية.

وقد تضاعفت ميزانية الصندوق وبرز نشاطه فى الأعوام التالية لتأسيسه فى تقديم منح تدريبية لأبناء أفريقيا فى مختلف المجالات وكذلك إقامة دورات تدريبية لأبناء هذه الدول.

وفى عام ١٩٨٥ صدر **(الإعلان الإقتصادى)** عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى الدورة الحادية والعشرين المنعقد فى أديس أبابا فى الفترة من ١٨ إلى ٢٠ يوليو ١٩٨٥ فقد قرر المجتمعون :

١ ـ اتخاذ تدابير عاجلة للإسراع فى تنفيذ ما تقرر فى قمة لاجوس عام ١٩٨٠ .

٢ ـ إتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة لمواجهة ظاهرة الجفاف والتصحر فى القارة الأفريقية.

٣ ـ اتخاذ الخطوات لتحقيق التنمية المتكاملة بين الدول الأفريقية خاصة فى

قطاعات النقل، والمواصلات، والزراعـة، والصناعة ـ وقد برز صدى هذه القرارات فى الأمم المتحدة التى استجـابت لصوت مصر، والدول الأفريقية الأخرى، فعقدت فى عـام ١٩٨٦ اجتماعاً خصصته الجمعـية العامة للأمم المتحدة (لبحث أزمة أفريقيا الاقتصادية).

وقد أصدرت **الأمم المتحدة** فى ختام هذا الاجتماع برنامجاً ينفذ على مدى خمس سـنوات لإنقاذ الإقـتصاد الأفريقـى، وقد تعهـدت فيه الدول الـكبرى بالإسهام فى التنمية الأفريقية.

وقد تلى ذلك عدة اجتـماعات ومؤتمرات لبحث المشكلة الإقـتصادية للدول الأفريقـية ـ فقد عـقد (**مجلـس محافظى بـنك وصندوق الـتنمية الأفـريقى**) اجتماعاً بالـقاهرة فى الفترة ممن ٩ يونيو إلى ١٢ يـونيو ١٩٨٧ وكان لمصر دور بارز فى اجتماعات هذا البنك ـ وقد قدمت (مصر) ورقة عمل تضمنت:

١ ـ استعـدادها للمساهـمة فى زيادة رأس مال البـنك ليقوم بدوره كـاملاً فى تقديـم القروض والمعونات المـطلوبة للمـشروعات الهامة المـدروسة لدول القارة.

٢ ـ استعدادها لـتقديم المعونة الفنيـة والخبرة للدول الأفريقية التـى تحتاج لهذه الخبرة للنهوض بإنتاجها.

٣ ـ بحث مشـكلة الديون الخارجيـة. وقد أشارت مصر إلى أن هـناك حلولاً معقولة لهذه المشـكلة تتمثل فى تخفيض هذه الديـون بتنازل الدول الدائنة عن جزء منها، وإعـادة جدولة الباقى، وتخفيض أسعـار الفائدة، وإعطاء فترة سمـاح لسدادها، وتمكيـن الدول المستدينة مـن النهوض بانتـاجها مما يسمح لها بسداد ديونها.

وطالبت الدول الأفريقية المجتمع الدولى بنـظرة أكثر إنسانية بحيث تتحمل الدول الدائنة بـعض المسئولية، وتُسـهم بدورها فى إيجاد الحلـول المناسبة لها.

٤ ـ بحث أوجه التعاون الممكنة بين الدول الأفريقية ـ لعلاج المشكلة الاقتصادية التى يمكن حلها بتبادل الخبرة الفنية أو التبادل التجارى بين هذه الدول مما يخدم مصالحها.

وقد عقد (المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الأفريقية) مؤتمراً **استشارياً فى نوفمبر ١٩٨٧ فى أديس أبابا** لبحث مشكلة ديون الدول الأفريقية.

وقد عُرض الموضوع على مؤتمر **القمة الإستثنائى** الذى أصدر الوثيقة الاقتصادية التى تقرر فيها:

(أ) توجيه نداء إلى مجتمع الدائنين والمؤسسات المالية الدائنة للتخفيف من عبء الديون، عن طريق تخفيض حجم الديون، وتعديل فترة السداد وإعادة جدولة الديون، وتخفيض أسعار الفائدة.

(ب) دعوة الدول الصناعية المتقدمة لتوفير منافذ للصادرات الأفريقية فى الأسواق الدولية.

(جـ) مراعاة أن تساير الشروط التى تقدم بها القروض للدول النامية ـ متطلبات التنمية فى هذه الدول.

(د) تشكيل مجموعة اتصال تنبثق من منظمة الوحدة الأفريقية بهدف إجراء إتصالات مع الدول الدائنة، والمنظمات الدولية للسعى لعقد مؤتمر دولى لحل مشكلة ديون الدول النامية.

وفى يوليو ١٩٨٧ عقد فى **جنيف** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) ـ وهو يعنى ضمن قضايا أخرى ـ بتنشيط الحوار بين الشمال الغنى والجنوب الفقير.

وقد حضر مندوبون عن الدول الأفريقية إجتماعات هذا المجلس، وفى الخطاب الهام الذى ألقاه مندوبو منظمة الوحدة الأفريقية ـ وضح للدول الكبرى الصناعية التى لا تظهر استعدادها لتحمل نصيبها من المسئولية ـ لحل مشكلة

الديون ـ «أن الجميع سواء أكانوا فى دولة نامية أو دولة غنية يبحرون فى قارب واحد، ولا يمكن أن تكتب النجاة لطرف دون الطرف الآخر ـ فصالح الجميع يحتم التفاهم والاتفاق على الطريق السليم لمعالجة الموقف».

وفى مؤتمر القمة الأفريقية الرابعةوالعشرين فى أديس أبابا فى ٢٥ مايو ١٩٨٨ عُرضت مشكلة ديون الدول الأفريقية فقد أكد المؤتمر على ضرورة تعاون الدول الدائنة، والدول المدينة لحل مشكلة الديون ـ لكنه فى نفس الوقت على الدول الأفريقية الإعتماد على نفسها وللتعاون فيما بينها ـ لوضع لحول جذرية للمشاكل الإقتصادية التى تُعانى منها دول القارة كلها.

وفى أبريل من عام ١٩٨٩ ـ عُقد اجتماع فى واشنطن لمجموعة الدول الأربع والعشرين الممثلة للعالم الثالث، ودول مجموعة السبع الصناعية الكبرى ومحافظى البنوك المركزية فى هذه الدول (الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واليابان، وألمانيا الغربية، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا) ـ وانتهى الإجتماع إلى الموافقة على اقتراح وزير المالية الأمريكى الرامى إلى خفض ديون العالم الثالث، وخفض الفوائد على المتبقى منها، وذلك كمقدمة لمنح الدول النامية قروضاً جديدة عن طريق البنك الدولى، وصندوق النقد، وتقرير قيامها (البنك الدولى، وصندوق النقد) بدراسة إنشاء صندوق للمساعدة فى خفض ديون العالم الثالث.

وفى الندوة الدولية حول الديون الأفريقية التى عُقدت فى القاهرة فى ٢٨ أغسطس ١٩٨٩ بدعوة من منظمة الوحدة الأفريقية ذكر المجتمعون «إن جهود التنمية فى الدول الأفريقية تتبدد فى سداد الديون وفوائدها» ـ وجددت الندوة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى بشأن الديون الخارجية للدول الأفريقية التى تجاوزت ٢٣٠ مليار دولار.

وحين عقُد مؤتمر عدم الإنحياز فى بلجراد فى سبتمبر ١٩٨٩ ـ أكد رئيس منظمة الوحدة الأفريقية ـ التى تمثل أكبر تجمع إقليمى داخل حركة عدم الإنحياز ـ على ضرورة قيام نظام إقتصادى عالمى جديد وعادل يحل مشاكل

المديونية للدول النامية، كما أشار سيادته لأهمية الدعوة إلى قمة لدفع عجلة الحوار بين الشمال والجنوب لحل مشاكل الإستمرار فى تنفيذ برامج التنمية، كما أشار إلى أن هذا الوضع ستنعكس نتائجه على الدول النامية والدول الغنية - فالحاجة ماسة إلى الاتفاق على استراتيجية شاملة تغطى كافة أنواع الديون، وذكر أن هدفنا هو إجراء حوار مكثف يُدار بروح التعاون والإيمان بوحدة المصير - حوار بعيد عن روح العداء والمواجهة - مؤكداً أن الدول الغنية لن تستطيع أن تستمر فى إنتاجها المكثف إذا توقفت الدول الفقيرة عن إمدادها بالمواد الأولية وغيرها.

هذا ونتيجة للمطالبات التى قدُمت من المنظمة الأفريقية، ودول أمريكا اللاتينية - وافقت (اللجنة الاقتصادية) التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار يدعو لعقد **دورة خاصة للجمعية العامة** حول (التنمية الإقتصادية فى العالم الثالث)، وذلك فى الفترة ما بين ٢٣، ٢٧ أبريل ١٩٩٠ رغم رفض الولايات المتحدة لهذا القرار الذى أقرته ٩٧ دولة بما فى ذلك بعض الدول الدائنة مثل **اليابان** ودول **المجموعة الأوروبية**، وتقرر أن تركز هذه الدورة الخاصة على بحث وسائل إنعاش ودفع معدلات النمو فى دول العالم الثالث والتى تعثرت بسبب مشكلات الديون المتراكمة عليها خلال فترة الثمانينات والتى أدت إلى انخفاض وتراجع معدلات النمو.

وفى الوقت الذى دعت فيه دول الشمال إلى المشاركة بقوة فى حل مشكلة ديون دول الجنوب - فإن الدول الأفريقية دعت إلى حوار جاد بين دول الجنوب والجنوب خاصة أن الأحداث التى شهدها العالم فى عام ١٩٩٠ والتقارب بين الشرق والغرب وسقوط الستار الحديدى بينهما - يفرض - أكثر من أى وقت - ضرورة تقوية الحوار بين الجنوب والجنوب - لأن هذا التغيير فى شرق أوروبا أدى إلى إتجاه رؤوس الأموال والإستثمار من أفريقيا للاستثمار فى تلك الدول بشرق أوروبا، وتشير الإحصاءات إلى إنتقال نحو ٤٠٪ من تلك الاستثمارات من أفريقيا للاستثمار بتلك الدول بشرق أوروبا.

وقد عُقـد مؤتمر **مجمـوعة الخمس عـشر** في كوالالمبور فـي يونيو ١٩٩٠ لمناقشة مشكلـة ديون العالم الثالث ـ وذلك تلبية للـنداء الذى صدر في باريس من الرئيس حسنـي مبارك، والرئيس السنغالي عبـده ضيوف، وراجيف غاندي رئيس وزراء الهند.

وفي الجلسة الإفتتاحية **لمؤتمر القمة الأفريقي السادس** والعشرين **بأديس أبابا** في التـاسع من يولـيو ١٩٩٠ ـ دعا الدول الأفريـقية للاعتـماد على الـنفس، وإعطـاء أولـوية لـلتبادل الـتجارى والـفني والـتكنولـوجي في نطـاق الأسرة الأفريقية ـ خاصة أن العـالم يشهد تعاظماً متزايداً لدور التـجمعات الإقتصادية والسيـاسية الكبـرى وأشار الرئيس فـي خطابه إلـي أهمية الإسراع فـي اتخاذ الإجراءات اللازمة لقيام (سوق أفريقية موحدة) تطبيقا لخطة عمل لاجوس التي كان الرئيس مشاركة في إقرارها عام ١٩٨٠ .

وقد عقدت قمة الخـمس عشرة في **داكـار** اجتماعاً آخر فـي نوفمبر ١٩٩٢ لبحث مشكلات البيئة والتنمية، والديون والفقر ـ في دول العالم الثالث ـ ودعا الإعلان الذى صدر عن دكار إلى بلورة التـعاون الاقتصادى بين دول الجنوب، والتوصل إلى صياغة استراتيجية واقعـية عملية تتحاور من خلالها دول الجنوب مع دول الشمال الغنـي بما يدافع عن مصالحها الإقتصادية فـي مواجهة مصالح الشمال، وبما يـساعد على التوصل لحلول فـعالة لمشكلة الديون الخـارجية التي تُثقل كاهل دول العـالم الثالث فالشمال يرعى مصالحـه أولاً وكذلك ينبغى أن يفعل الجنوب.

ولتحقيق ذلك أقترح:

١ ـ ضرورة إقامة نظام تجـارى حر متعدد الأهداف ـ لتوسيع التجـارة والتنمية وتعزيز التـعاون مع الدول المتقدمة لـلحفاظ على أسواق السـلع الأساسية للدول الـنامية، مـع محاولة الـوصول إلى أسعـار ثابتة ومـجزية للـسلع الأساسية بحيث لا تتعرض حصيلة صادراتها لتقلبات حادة.

٢ ـ البحث عن السبل الملائمة لعكس اتجاه النقل السلبى لصافى الموارد من الدول النامية إلى الدول الدائنة فى الوقت الراهن ـ حيث أن هذا النقل السلبى للموارد يُعرقل جهود تلك الدول الرامية إلى تحقيق مستويات نمو ملائمة، كما يعوق إدخال تحسينات على الدخل الحقيقى فى تلك الدول.

٣ ـ تحسين قدرة الدول النامية على الدخول إلى الأسواق العالمية ورفع معدلات التبادل التجارى لحل مشكلة الديون الخارجية.

٤ ـ الدعوة إلى خفض إعانات الإنتاج الزراعى، والصادرات الزراعية التى تُقدمها الحكومة المتقدمة إلى المنتجين والمصدرين الزراعيين والتى تحرم الدول النامية من فرص التسويق المنظمة والمناسبة فى هذه الأسواق.

٥ ـ تشجيع الإستغلال النشيط لإمكانات التجارة على المستويات الثنائية بين الدول النامية واتخاذ إجراءات فعالة لتنمية هذه التجارة.

٦ ـ الإعداد الجيد لمجالات التعاون التجارى والإستثمارى بين دول الجنوب.

٧ ـ إعداد مشروعات للتعاون الإقتصادى بين دول الجنوب بحيث تكون معدة إعداداً اقتصادياً سليماً ـ ويتم تنفيذها تنفيذاً صحيحاً يضمن عدم تسرب بعض تكلفتها الرأسمالية إلى ثقوب البيروقراطية والفساد.

هذا مع توفير التمويل اللازم لزيادة التبادل التجارى بين هذه الدول.

هكذا واجهت الدول الأفريقية مشكلة من أخطر مشكلة القارة الأفريقية ـ المشكلة الاقتصادية بإنعكاساتها المختلفة وبأسبابها المتعددة والتى تعانى منها كل دول القارة دون إستثناء.

★★★

ثالثاً: مشكلة التخلف الاجتماعى والثقافى للأفريقيين

تعانى الدول الأفريقية من التخلف فى المستوى الإجتماعى والثقافى.

ومن أهم مظاهر التخلف الاجتماعى:

١ ـ انتشار عادات وتقاليد سيئة توقف عملية التطور الإجتماعى، منها مثلاً عادات كتشويه الأسنان، وعمل الشلوخ والندوب بالوجه، بالإضافة إلى العديد من الخرافات التى لا أساس لها والتى ما زالت سائدة فى المجتمعات الأفريقية.

٢ ـ عدم سلامة البنيان الإجتماعى للمجتمعات الأفريقية فالطبقية سائدة فى بعض المجتمعات الأفريقية، والمرأة الأفريقية لم تنل حقوقها الرئيسية التى تتمتع بها فى المجتمعات المتقدمة.

وساهم الاستعمار فى تفكيك الروابط القبلية والأسرية فى المجتمع الأفريقى.

وقد أدرك الأفارقة بعد حصولهم على إستقلالهم ضرورة التنمية فى المجتمعات الأفريقية لتساير التطور الحديث.

ويرتبط بمشكلة التخلف الاجتماعى مشكلة انخفاض المستوى الصحى فى القارة، ففى أفريقيا أمراض متوطنة عديدة وتختص القارة بأمراض معينة، وينشأ الأطفال فى كثير من الأقطار الأفريقية ضامرى الجسم ضعيفى البنية، ونسبة الوفيات بين الأطفال كبيرة.

ومن أسباب انخفاض المستوى الصحى فى القارة:

١ ـ انخفاض مستوى المعيشة.

٢ ـ نقص التعليم والجهل ووسائل الوقاية والمبادىء الصحية.

٣ ـ قلة وسائل العلاج المتاحة.

ومن الأمراض المنتشرة فى أفريقيا مرض النوم، ومرض الملاريا، والحمى الصفراء، وسوء التغذية، والأمراض الطفيلية كالبلهاريسيا، والإنكلستوما، ومرض السرطان الكبدى.

هذا وقد دخلت مع الأوروبيين بعض الأمراض[١].

ومن وسائل العلاج ـ الارتفاع بالمستوى الصحى عن طريق:

١ ـ نشر الوعى الصحى.

٢ ـ نشر مبدأ التأمين الصحى.

٣ ـ توفير العلاج المجانى لغير القادرين.

٤ ـ رفع مستوى المعيشة والمستوى الثقافى خاصة فى القرى.

٥ ـ التطعيم ضد الأمراض الموسمية.

أما عن مشكلة انخفاض المستوى الثقافى

فترجع أساساً لعدة أسباب منها:

أ ـ غلبة الأمية خاصة إنه لم يؤخذ بمبدأ الالتزام فى التعليم فى المراحل الأولى إلا فى عدد محدود من الدول الأفريقية.

ب ـ دور الإستعمار فى التقليل من قيمة الحضارات والثقافات الوطنية وخوفه من أن يصل الأفارقة إلى مستوى ثقافى مرتفع يذكى الروح الوطنية ويدفعهم لمناهضة الاستعمار.

جـ ـ إهمال التعليم الفنى وتوجيه الجهود لتخريج فئة من الموظفين للعمل فى الإدارة الإستعمارية.

د ـ التركيز حتى فى الدراسات الجامعية على الدراسة النظرية دون الاهتمام بالدراسات والوسائل التى تسهم فى تكوين المواطن الخلاق القادر على الخلق والإبداع.

هـ ـ أسلوب التعليم وأهدافه لا يسهم فى تنمية روح البحث والتحليل، ومن ثم أصبح يتخرج من المدارس والجامعات أنصاف متعلمين غير مؤهلين لمسايرة التقدم العلمى السريع فى عصرنا هذا.

(١) للمزيد من المعلومات عن هذه الأمراض يرجع إلى
أحمد حافظ موسى وآخرون: الأمراض المتوطنة فى أفريقيا، وآسيا ص ١٩

د ـ عدم الإهتمام باللغة الوطنية والأدب الوطنى والتراث الثقافى.

ولعلاج هذه المشكلة لابد من اتخاذ عدة وسائل منها :

١ ـ وضع نظام مدروس لنشر التعليم بين جميع الأطفال فى سن الإلزام.

٢ ـ الإكثار من المدارس الفنية وغرس روح التقدير للعمل اليدوى.

٣ ـ إتباع سياسة تهدف لتخريج مواطنين مثقفين واذكاء روح التفكير والتطوير والإبداع بين جمهرة المتعلمين، والخروج من إطار التعليم الذى وضعته الدول المستعمرة والذى يهدف لتكوين أناس يتلقون الأوامر وينفذونها.

٤ ـ تشجيع المتعلمين للإتجاه للإستفادة من إمكانيات بلادهم للنهوض بها فى مجالات الزراعة والصناعة ومجالات الإستثمار الأخرى بدلاً من التكالب على الوظائف الحكومية المحدودة الدخل.

٥ ـ الإهتمام باللغة الوطنية والتراث القومى وبالتاريخ الوطنى خاصة البطولات الوطنية فى مختلف العصور.

٦ ـ استخدام وسائل الإعلام المختلفة (الصحف، والمجلات، والإذاعة المرئية والمسموعة لنشر الثقافة بين الصغار والكبار).

٧ ـ تطوير منشآت البحوث العلمية الأفريقية وتبادل المعرفة والبعثات من طلاب والأساتذة بين معاهدها العلمية المختلفة.

٨ ـ الاستفادة من نتائج البحوث فى الدول المتقدمة.

٩ ـ توفير الاعتمادات اللازمة للنهوض بالتعليم، وتشجيع الكفاءات الحقيقية والأخذ بيدها.

١٠ ـ الإهتمام بالمكتبات العامة وتوفير وسائل التثقيف المختلفة وجعلها فى متناول الطبقات المختلفة من المجتمع.

★★★

ونشير إلى أنه عقد بالقاهرة فى شهر يونيو ٢٠٠١ مؤتمر خاص بأوضاع الطفل الأفريقى ووسائل النهوض به وذلك بدعوه من السيدة **سوزان مبارك**.

رابعاً: مشكلة التمييز والتفرقة العنصرية

من الآثار التى تركها الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا التفرقة العنصرية، وهى من المشكلات العنيفة التى عانى منها الأفارقة فى جمهورية جنوب أفريقيا بالذات بعد أن تخلصت روديسيا الجنوبية (زيمبابوى) من هذه المشكلة بعد قيام الحكومة الوطنية فيها.

١ ـ وتقوم السياسة التى اتبعتها حكومة جنوب أفريقيا على أساس تقسيم السكان إلى أقسام حسب لون البشرة فهناك المستوطنون البيض الذى يتمتعون بإمتيازات عديدة فى مختلف المجالات، وهناك الملونون وهم فى المنزلة الثانية، ثم السود، ورغم أنهم يمثلون الأغلبية الوطنية أصحاب البلد الأصليين (٦٨ ٪ من السكان تقريباً) فإنهم حُرموا من الحقوق التى تتمتع بها العناصر الأخرى، وهو ما يعرف بنظام ألابارتيد.

وقد خصصت للسود أحياء سكنية خاصة عُرفت (بالمعازل) حرم عليهم مغادرتها، كما حرم عليهم استخدام وسائل المواصلات غير المخصصة لهم، حرم عليهم كذلك دخول المسارح المخصصة للبيض أو فنادقهم، ووصل الفصل بين الأجناس إلى عدة مرافق كالبنوك ومكاتب البريد وغيرها وامتد التمييز إلى التعليم والمستشفيات والمحاكم ... الخ.

٢ ـ وقد صدرت عدة قوانين لتنظيم هذه الأوضاع الغريبة كقوانين الإقامةوتصاريح المرور التى أُلزم بها الأفارقة وغيرها من القوانين التى تحدد حقوق والتزامات المواطنين حسب اللون والجنس.

ورغم المقاومة البطولية للأفارقة فى سبيل حصولهم على حقهم الطبيعى فى بلادهم ورغم إستنكار المجتمع المتحضر كله والهيئات العالمية لهذا المظهر البغيض الذى لا يقل بشاعة عن الرق، فهو استرقاق فى صورة جديدة وإهدار لحقوق وآدمية أصحاب البلاد الأصليين فى سبيل رفاهية وسيادة وتعالى المستعمرين الدخلاء ـ فقد ظلت حكومة جنوب أفريقيا تمارس هذه التفرقة العنصرية فى أبشع مظاهرها لمدة طويلة.

٣ ـ ولم يكن هناك سبيل لمقاومة هذه الظاهرة إلا بتكاتف الدول الأفريقية

ومساندتها للوطنيين الأفارقة فى كفاحهم فى سبيل التمتع بكامل حقوقهم فى بلادهم.

وإذا كانت **العقوبات الاقتصادية** التى فرضتها الأمم المتحدة على حكومة برتيوريا فى عام ١٩٦٤ وغيرها من الوسائل التى واجهت بها الهيئات الدولية هذه الظاهره لم تنجح فى وقف حكوة جنوب أفريقيا العنصرية عن ممارسة هذه التفرقة الغربية ـ فإن صمود الأفارقة والاستمرار فى المقاومة من الوطنيين تساندهم (منظمة الوحدة الأفريقية) ودولها ـ ألزمت فى النهاية الأقلية البيضاء التى تتمسك بآخر خيط لها فى أفريقيا، لأن تخضع لصوت الحق والمبادىء التى كافحت شعوب العالم كلها لترسى أسسها ـ مبادىء المساواة والعدل وحق الشعوب فى التمتع بخيرات بلادها.

وكما تخلصت زيمبابوى (روديسيا الجنوبية سابقاً) من هذه المشكلة وقامت حكومة وطنية فيها ـ كذلك تم الإفراج عن (نيلسون منديلا) زعيم حزب المؤتمر الوطنى المناهض للتفرقة العنصرية وزملائه بجنوب أفريقيا وذلك فى ١١ فبراير ١٩٩٠ واضطرت حكومة دى كليرك لتعديل كثير من القوانين العنصرية، وأجريت فى ٢٦ ـ ٢٩ أبريل ١٩٩٤ انتخابات ديمقراطية شارك فيها البيض والسود على قدم المساواة وفاز حزب المؤتمر الوطنى بالأغلبية وتولى نيلسون مانديلا رئاسة الجمهورية وأصبح دى كليرك نائباً ثانيا وشكلت وزارة وطنية لتعالج المشاكل المترسبة من فترة الحكم العنصرى التى امتدت على مدى ثلاثة قرون ونصف منذ وفد الهولنديون (البوير) إلى هذه البلاد.

وهكذا انتهت هذه المشكلة البغيضة ـ مشكلة التفرقة العنصرية فى أفريقيا.

هذه بعض المشكلات التى تواجهها الدول الأفريقية والمترسبة من عصر الاستعمار، ولعل تكاتف الدول الأفريقية وتضامنها وفهمها لحقيقة هذه المشكلات هو السبيل السليم لحل هذه المشكلات حتى لا تتاح فرصة للدول الاستعمارية لإتهاز هذه الظروف التى تمر بها الدول الأفريقية لتحقق أطماعها الإستعمارية بطرق ووسائل جديدة.

★★★

المراجـع

أولاً. المراجع العربية:

١ ـ جراى كوان: مشكلات القارة الأفريقية فيما بعد الاستقلال (ترجمة عبد العليم السيد ـ ١٩٦٦).
٢ ـ دولت، صادق، محمد السيد غلاب: الجغرافيا السياسية (١٩٦١).
٣ ـ ستيفن نكومو: النضال ضد الأنظمة العنصرية فى أفريقيا (مترجم ـ مجلة السلم والاشتراكية ١٩٦٦).
٤ ـ شوقى الجمل: قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (١٩٥٧).
٥ ـ صلاح الدين الشامى: النقل فى أفريقيا وأثر الاستعمار فى تخطيطه وتشغيله (١٩٦١).
٦ ـ صلاح الدين بشير: التفرقة العنصرية فى أفريقيا (١٩٦٦).
٧ ـ محمد رياض، كوثر عبد الرحمن: الإقتصاد الأفريقى (١٩٦٣).
٨ ـ وهبى غبريال: أفريقيا والتكتلات الرأسمالية الأوربية (١٩٦٣).

ثانياً. المراجع الأجنبية:

1 - Boggs, S. W.: International Boundaries (N. Y. 1940).
2 - Clegg, Edward: Race and Politics (London 1940).
3 - Franck, Thomas, M. : Race and Nationalism; The Struggle for Power in Rhodesia and Nyasaland (London 1960).
4 - Hamadan, G. :The Political Map of the New Africa (Geogre view, Vol . L III, No 3 1963).
5 - Hazlewood, Arther: The Economy of Africa (London 1961).
6 - Philipps, John: Agriculture and Edology in Africa (London 1959).
7 - Willam, A. Hance: African Economic Development (N. Y. 1967).

★★★

الفصل الثاني عشر
بعض المشكلات والحروب التى قامت بين الدول الأفريقية بسبب الحدود

المحتويات:

أولاً:. مشكلة الحدود بين مصر والسودان.

ثانياً: مشكلات الحدود بين دول المغرب العربي.

١. مشكلة الحدود بين تونس والجزائر.

٢. مشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا.

٣. مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب.

٤. مشكلة الحدود بين المغرب وموريتانيا.

٥. مشكلة الحدود بين موريتانيا والسنغال

ثالثاً: مشكلة الحدود الصومالية الكينية (مشكلة ؟؟)

رابعاً: مشكلة سبته ومليله

خامساً: مشكلة الحدود الأثيوبية الصومالية

سادساً: مشكلة شريط أوزو بين ليبيا وتشاد.

سابعاً: مشكلة الحدود بين الكاميرون ونيجيريا.

ثامناً: الصراع الحدودى الأرتيرى الأثيوبي.

أولاً: مشكلة الحدود بين مصر والسودان

عندما توسع محمد على جنوباً في السودان في عام ١٨٢٠ وضمه إلى مصر في محاولة لربط جنوب الوادى بشماله، توسعت حدود مصر جنوباً وشملت ما فُتح من أقاليم السودان، وفي عهد الخديوى إسماعيل وصل النفوذ المصرى في السودان إلى حدود السودان الطبيعية في الشرق والغرب والجنوب بضم الأقاليم المطلة على البحر الأحمر، وضم بحر الغزال ودارفور وكشف وضم ما عرف فيما بعد المديرية الأستوائية. ولم يجد السلطان العثمانى بدا من الاعتراف بحق مصر في هذه الجهات، فأصدر فرمانا في ٢٧ مايو ١٨٦٦ يقضى بدمج السودان مع مصر في ولاية واحدة، وتلك ذلك عدة فرمانات حرصت جميعها على تأكيد خضوع السودان للسلطة السياسية لوالى مصر، وفي نفس الوقت أكدت عدم حق مصرى تخلى عن أى جزء من السودان دون الرجوع إلى السلطان.

لكن مصر اضطرات إلى التراجع عن السودان إبان فترة حكم المهدية (١٨٨٥ ـ ١٨٩٨) على أن هذا كان بشكل مؤقت لم يترب عليه أى أثر قانوني، وظل السودان جزءاً من مصر التابعة للسيادة العثمانية. وعندما اشتد التنافس الاستعمارى على وادى النيل بعد هزيمة إيطاليا فى معركة عدوه ١٨٩٦م أسرعت بريطانيا بإرسال حملة كتشنر لاسترداد أرض الخديوي، بل وعندما وصل كتشنر إلى فاشودة ووجد مارشان قد رفع العلم الفرنسى على هذه المنطقة ـ أسرع برفع العلم المصرى معلنا له أنه يسترد أرض الخديوي، لكن انتهت الأزمة، ورحل مارشان. لكن بعد استرداد السودان ظهر بشكل واضح في اتفاق الحكم الثنائى فى يناير ١٨٩٩ وكان كتشنر قد رفع العلم البريطانى إلى جانب العلم المصرى على سراى الحاكم بالسودان إيذاناً بنظام جديد للسودان ظهر بشكل واضح فى اتفاق الحكم الثنائى فى يناير ١٨٩٩ .

وأشارت المادة الأولى من اتفاق ١٨٩٩ الذى صاغه كرومر المعتمد البريطانى فى مصر إلى أن كلمة السودان ـ وهذه أول مرة يرد فيها هذا الاسم ـ تعنى

الأراضى التى لم تُخلها القوات المصرية منذ عام ١٨٨٢، والأراضى التى كانت تحت الإدارة المصرية قبل ثورة المهدي، وفُقدت وقتيًا ثم افتتحتها حكومة جلالة الملك (بريطانيا) والحكومة المصرية، وأيضاً الأراضى التى تفتتحها الدولتان فيما بعد وذلك جنوب خط عرض ٢٢ْ .

وحدث تعديل إدارى على خط الحدود تضمن الموافقة على وضع المنطقة الواقعة فى الركن الجنوبى الشرقى لمصر والملاصقة لساحل البحر الأحمر والتى تُعرف باسم (مثلث حلايب) أو (مثلث جبل علبة) للإدارة السودانية حتى يمكن جمع شمل القبائل التى تعيش فى الجزء الأكبر منه داخل إقليم السودان (قبائل البشارية)، وهى منطقة تشبه مثلثاً متساوى الساقين يبلغ طول قاعدته ٣٠٠كم وتتمشى مع خط عرض ٢٢ْ درجة شمالاً، وطلو ضلعه الشرقى (البحرى والغربى الصحراوى) نحو ٢٠٠كم.

وفى ٤ نوفمبر ١٨٠٢ أصدر وزير الداخلية المصرى قراراً إدارياً آخر بشأن منطقة صغيرة تقع إلى الجنوب من خط عرض ٢٢ْ شمالاً عُرفت باسم (مثلث جبل بارتاذوجا) بهدف توحيد القبائل التابعة لأصل واحد إدارياً حيث يسكن بها جزء من قبائل العبابدة، وهى منطقة نصف مساحة منطقة حلايب وتتوسط المسافة بين ساحل البحر الأحمر، ومجرى نهرالنيل.

تلك هى قصة الحدود بين مصر والسودان والتى ظلت على وضعها حتى إستقلال السودان فى عام ١٩٥٦ فظهرت مشكلة التناقض بين خط الحدود الرسمى حسب اتفاقية ١٨٩٩ وخط الحدود الإدارى حسب القرارات الإدارية السالفة الذكر.

وكانت المناسبة الأولى للنزاع بين البلدين فى أواخر يناير عام ١٩٥٨ عندما أُرسلت مصر إلى حكومة السودان مذكرة تفيد أن إجراء انتخابات برلمانية فى فبراير ١٩٥٨ على أساس أن (منطقة حلايب وشلاتين) ضمن الحدود السودانية، ليس قانونياً وأنه من حق مصر إسترداد كل الأراضى شمال خط عرض ٢٢ْ ـ المحدد باتفاقية دولية رسمية.

وكان هذا الإجراء بداية عرض وجهات النظر وتقديم الأسانيد والحجج التى تؤيد السيادة القانونية لكل من الطرفين، وأخذ كل فريق يسوق الدلائل على أحقيته فى منطقة حلايب وسوف نعرض حجم كل من الطرفين.

الحجج التى يسوقها السودانيون على أحقيتهم فى المنطقة:

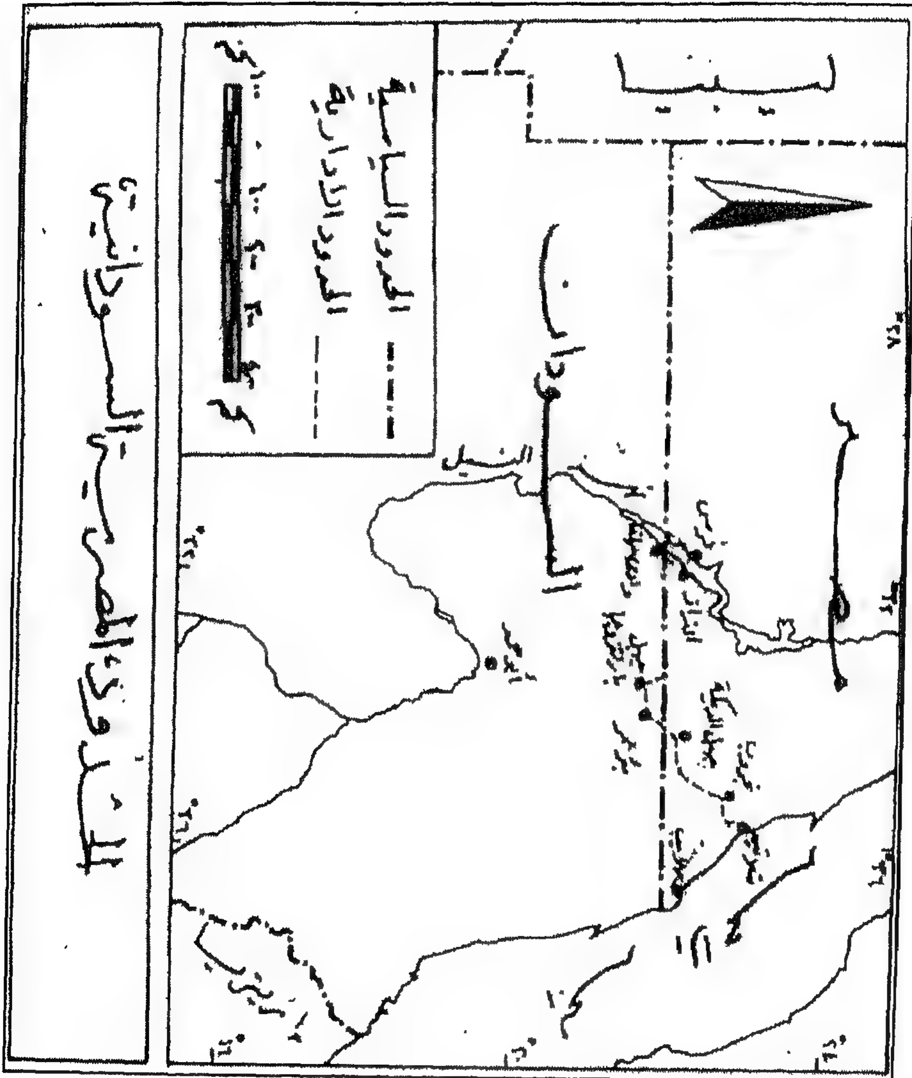
١ ـ الحيازة الفعلية لهذه المناطق بعد إتفاق الحكم الثنائى وتعديلاته التالية، واعتبار عامل التقادم وحكم المنطقة طوال هذه الفترة كافيا لإثبات أحقية السودان للمنطقة.

٢ ـ يرى السودان أن هذه التعديلات التى أُجريت على خط ٢٢ْ قد أقرتها مصر ووافقت عليها، وقبل المصريون باستمرار الإدارة السودانية لهذه المناطق طوال هذه الفترة، وهو دليل قوى حسب وجهة نظرهم على أحقيتهم التاريخية فى حلايب، وعدم معارضة المصريين لهذا الوضع التاريخى.

٣ ـ يرى السودان أنه عند استقلال السودان فى عام ١٩٥٦ لم تقدم مصر أية اعتراضات أو تحفظات على مسألة الحدود، وأن مصر لم تعترض على المذكرة التى أرسلها السودان إلى مصر فى يناير ١٩٥٦ والتى أشارت إلى إحتفاظ السودان بموقفه الخاص بجميع الإتفاقيات الدولية التى عقدتها دولتا الإدارة الثنائية.

٤ ـ يرى السودان أن قدسية الحدود ميراث إستعمارى أقرته الدول الأفريقية فى مؤتمر القاهرة ١٩٦٤ بشأن الحفاظ على الحدود التى ورثتها الدول الأفريقية من العهد الإستعمارى ولم تتحفظ مصر على حدودها مثلما فعلت المغرب والصومال مثلاً.

٥ ـ يرى السودان أن التعديلات الإدارية التى تمت بعد إتفاق الحكم الثنائى كان الهدف منها الحفاظ على وحدة القبائل وعدم تقسيمها، وأن هذا الوضع لازال قائماً، ومن ثم لابد من استمرار الحدود بشكلها الحالى.



شكل رقم (٢٣) خريطة الحدود المصرية السودانية

أما **الجانب المصرى** فله هو الأخر وجهة نظر تؤيد حقه فى المنطقة ويمكن أن نلخصها على الوجه التالى:

١ ـ يرى المصريون أن التعديلات الإدارية التى أصدرها وزير الداخلية كانت من أجل التيسير على القبائل التى تعيش على جانبى الحدود، وبالتالى فهى قرارات **إدارية عادية** صدرت إستجابة لرغبات المسئولين المحليين فى مناطق التنازع، ولم يزد أثرها أكثر عن ذلك.

٢ ـ يرى المصريون أنه لم يحدث توقيع إتفاق دولى لإضفاء الشرعية الدولية على هذه التعديلات لأن **الخطوط الدولية** لا يتم تعديلها إلا بموجب اعتراف من خلال معاهدات دولية، كما أن الاتفاق بين هيئة المساحة المصرية وسلطات الحكم فى السودان عام ١٩٠٩ قد أرفق به خريطة المنطقة وأشير فيها إلى أن خط الحدود هو خط عرض ٢٢ْ درجة شمالاً مع خط أخر أطلق عليه (الحدود الإدارية).

٣ ـ ترى مصر أنها لا تستطيع التنازل عن سيادتها على هذه المناطق لأن مصر كانت خاضعة للباب العالى الذى منعها من حق التنازل أو البيع أو الرهن لأى جزء من أراضيها إلا بموافقة السلطان، ولم يحدث أن تنازلت مصر عن هذه الأجزاء.

٤ ـ إن إدعاء السودانيين أن حكم السودان لهذه المناطق طوال نصف قرن يُعطيه حق السيادة على **حلايب** لا أساس له من الصحة لأن فكرة التقادم مرفوضة من جانب مصر، كما أن قيام دولة بإدارة إقليم نيابة عن دولة أخرى تنازلت لها عنها بمقابل أو بدونه ـ إن مثل هذه النيابة لا تجيز لها إدعاء السيادة على هذا الإقليم مهما طال الأمد.

٥ ـ إنه على امتداد الفترة الزمنية كان «الوجود المصري» أكثر فاعلية وأكثر استفادة من المنطقة حيث توجد **شركة استخراج المعادن** منذ ١٩٥٤ وظلت حتى أُدمجت مع شركة النصر للفوسفات عام ١٩٦٢، وبالإضافة إلى أن مصر كانت تُصدر التراخيص، وتبرم العقود من أجل استغلال الثروة المعدنية بالإقليم .

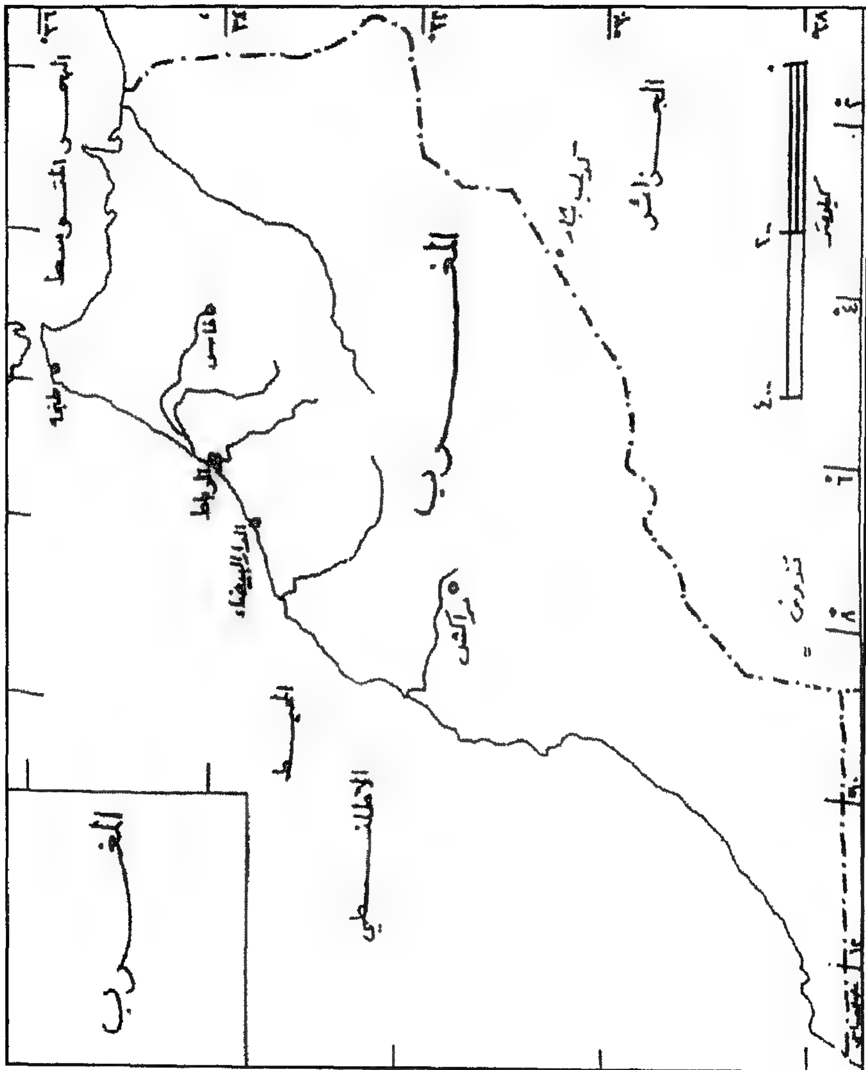
وواضح أن كل فريق يحاول إثبات حقوقه التاريخية فى منطقة حدوده وكل فريق يعتقد أنه على الصواب، بل وحتى فى الإجتماعات التى عقدها الطرفان أكثر من مرة لحل مشكلة **حلايب** ـ يحاول كل فريق أن يدعم موقفه، ويرفض التنازل عن هذا المثلث باعتباره أرضا تابعة لسيادته، وهو ما يصعد الأمور، بل ويصل بها إلى طريق المواجهة العسكرية، الأمر الذى يُعقد الموقف. ويزيد من خطورة الوضع على الحدود بين الدولتين فى وقت يتطلب حل القضية فى إطار توخى المصلحة المشتركة بين بلدين شقيقين يعيشان على ضفاف وادى النيل منذ آلاف السنين.

ثانياً: مشكلات الحدود بين دول المغرب العربى

عانى المغرب العرب من آثار الإستعمار الأوروبى الذى استعمر أرضه منذ بداية الكشوف الجغرافية فى القرن السادس عشر، حيث استعمرت كل من أسبانيا وفرنسا أجزاء من المغرب، وفرضت عليه مشكلات حدودية تعانى منها هذه الدول فى الوقت الحاضر، خاصة أن فرنسا عندما احتلت الجزائر عام ١٨٣٠ اعتبرتها جزءًا من أرضها، وقد تلاعبت فرنسا بقضاء الحدود فى المغرب العربى حسب مصالحها، وخلقت نوعا من التداخل والإختلاط بين دول المنطقة التى خضعت لها وكانت مشكلات الحدود بين دول الغرب هادئة بحيث لم تصل إلى مرحلة الاشتباك المسلح والمعارك الضارية بين الأطراف المختلفة، ورأت دول المنطقة حسم الخلافات ودياً حفاظاً على علاقات حسن الجوار، لكن هذه المشكلات الحدودية تظهر من آن لآخر وأبرز هذه المشكلات:

١. مشكلة الحدود بين تونس والجزائر

كان الخلاف بين الدولتين حول النقطة رقم ٢٣٣ والتى تسلمتها الجزائر من الإدارة الفرنسية عقب الإستقلال علماً بأن هذه النقطة تابعة لتونس حسب زعمها، ومسافة هذه النقطة حوالى ١٧ كم، وترى تونس أن حدودها ليست مطابقة للخرائط والإتفاقات الخاصة بشأن الحدود بين الدولتين وأن صغر هذه النقطة لا تجعل الخرائط تهتم بشكل خاص بها إلا أن أواصر الجوار العربى



شكل رقم (٢٤) خريطة الحدود بين الجزائر والمغرب

تفرض على الجزائر تسليم هذه الرقعةلتونس، وأنها (أى تونس) لن تتخذ أى إجراء عسكرى تاركة للجزائريين التصرف على ضوء العلاقات بين الدولتين.

أما الجزائر فترى أنها ورثت هذه النقطة من العهد الإستعمارى، وأن الحدود الأفريقية الموروثة لا تتغير حسب قرارات منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٤، وأن تسليم هذه النقطة يعد خرقا لقوانين المنظمة، وسابقة خطيرة فى مجال العلاقات الحدودية، وأن الجزائر على استعداد للتعاون مع تونس بشرط عدم إثارة قضية الحدود.

وكان **البحث عن البترول** جنوباً لنقطة ٢٣٣ فيما يُسمى «جاسى بورما» قد أدى إلى حشد عسكرى بين الدولتين ـ لكن تمت إتصالات تشكلت على إثرها لجنة عسكرية من الطرفين وانسحبت الحشود، وكانت حرب ١٩٦٧ عاملاً فى تهدئة الموقف حفاظاً على موقف عربى موحد أمام النكسة، وتعطلت القضية لمدة ثمان سنوات، وبعد ذلك أُعيدت الاتصالات وأمكن حل المشكلة، واعترفت تونس بالحدود التى كانت بينها وبين الجزائر منذ عام ١٩٦٢، وتم وضع مشروع اتفاق لتوضيح خط الحدود واستغلال المنطقة لصالح الدولتين، وتم ربط خط أنابيب من البورما بخط أنابيب يصب فى ميناء السخيرة بتونس، لإمداد تونس بالغاز الجزائري.

وفى ١٩ مارس ١٩٨٣ وقعت الدولتان معاهدة أخاء ووفاق نصت على أن يتعهد الطرفان بالإمتناع عن اللجوء لاستعمال القوة عند تسوية الخلافات، واحترام سيادة كل دولة، وتسوية الخلافات بالطرق السلمية.

٢. مشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا

لم يحدث أن ثارت مشكلة حول الحدود بين الجزائر وليبيا، بل على العكس كان تعاون الدولتين واضحًا، وكان الدعم الليبى للجزائر أثناء حرب التحرير أمراً ملموسا، وكلما أُثيرت مشكلة حدودية كانت النية تتجه إلى تأجيلها حتى لا يعكر هذا الصفاء والود بينهما ـ لكن قامت القوات الجزائرية بالتوغل فى

منطقة الحدود مع ليبيا لمسافة سبعة كيلو مترات، واستندت الجزائر في توغلها ودق علامتين للحدود إلى اتفاقية عقدت عام ١٩٥٧ بين ليبيا والإدارة الفرنسية بشأن تخطيط الحدود ـ وقد سلمتها فرنسا للأمم المتحدة.

وردت ليبيا على هذا الزعم بأن الاتفاقية عُقدت تحت إلحاح الحكومة الجزائرية المؤقتة منعًا لإثارة مشاكل أثناء حرب التحرير، وأنها تضمنت تنازلات لم تعرضها حكومة ليبيا على البرلمان خشية إثارة الرأى العام، وبالتالى فإنها غير قانونية لعدم تصديق البرلمان عليها.

واتفق الطرفان على **تشكيل لجنة** لرسم الحدود بين الدولتين ـ لكن ليبيا حاولت تأجيل انعقاد اللجنة فى الوقت الذى تصر فيه الجزائر على تنفيذ اتفاق ١٩٥٧، وحاولت ليبيا تقديم الأعذار بسبب حرب ١٩٦٧، ولعدم وجود خرائط لديها وهكذا، ظلت الأزمة دون حل ودون مضاعفات عسكرية بين الدولتين.

٣. مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب

كانت مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب من أكثر قضايا المغرب العربى سخونة حيث وصلت إلى حد الاشتباك المسلح فى عام ١٩٦٣، وكان الجانبان قد اختلفا حول **منطقة (تندوف)** التى كانت عند استقلال الجزائر تحت سيطرتها. بالرغم من أن المغرب يعتبرها قطعة من أرضه ألحقتها فرنسا بالجزائر التى كانت جزءًا من فرنسا، وجاءت منظمة الوحدة الأفريقية لتؤكد مشروعية الحدود الإستعمارية التى ورثتها الدول الأفريقية من عهد الإستعمار الأوروبى.

وأفاد الجانب المغربى أن فرنسا عرضت تسوية مشكلة الحدود مع الغرب ـ لكن الملك **محمد الخامس** ملك المغرب رفض الحديث فى هذا الموضوع إلا بعد تحرير الجزائر واتفق مع فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة على تأجيل الموضوع، وهو ما اعتبره المغرب إعلانا بحقوق المغرب فى الجزائر بما فيه إقليم تندوف الذى ظهر فيه الحديد مما زاد الأمر أهمية.

وتعقدت المشكلة بسبب تحالف النظام الجزائرى مع النهج الاشتراكى - فى الوقت الذى يتعاطف فيه المغرب مع الغرب الذى أيد المغرب فى إدعائه، وقامت قوات مغربية بالتوجه إلى منطقة (**حاس البيضا**) فى سبتمبر ١٩٦٣، وتوغلت خلف الحدود الجزائرية حتى مسافة خمسين كيلو متراً، واجتمع وزيرا الخارجية فى الدولتين فى الخامس من أكتوبر واتفقا على بحث الأمر بين الرئيس بن بيلا والملك الحسن الثانى - لكن تجدد القتال بين الدولتين، واعتبر الملك الحسن الثانى بأن هذا إعتداء جزائرى على الأراضى المغربية.

واشتد القتال، وحشدت الدولتان قواتهما، واستطاعت القوات المغربية الاستيلاء على مواقع حاسى البيضاء وتنجوب. وفشل كل من الطرفين فى تقديم المستندات التى تؤيد إدعاءاته لأن كل الوثائق مع فرنسا، ولما طلبت الدولتان من فرنسا هذه الوثائق ماطلت بحجة أن البحث عن هذه الوثائق يحتاج وقتاً طويلاً وأصبح المجتمع الدولى أمام مبدأ وضع اليد (الجزائر).

وتقدمت مصر بمذكرة إلى **الجامعة العربية** لحسم الموقف، وأصدر مجلس الجامعة قراراً فى ٢٠ أكتوبر ١٩٦٣ متضمناً القرارات الآتية:

١ - إيقاف العمليات العسكرية.

٢ - سحب الدولتين لقواتهما إلى المراكز السابقة لوقوع القتال.

٣ - تشكيل لجنة وساطة من الدول الأعضاء.

وتشكلت اللجنة من (المغرب والجزائر ومصر وليبيا وتونس ولبنان) وأصدرت اللجنة قرارها بوقف إطلاق النار، وسحب القوات إلى ما وراء الحدود، وإثبات تعهد الجزائر بعدم وضع قوات فى حاس البيضا وتجوب بعد انسحاب المغرب.

واقترح جمال عبد الناصر وهيلاسيلاسى عقد إجتماع عربى - أفريقى لبحث الأزمة لكن الجزائر كانت تميل إلى حل المشكلة أفريقيا وليس عربيا، وفعلا عقد مؤتمر فى (**باماكو**) فى ٩ أكتوبر ١٩٦٣، واتخذ عدة قرارات منها:

١ ـ إيقاف القتال من منتصف ليلة الثانى من نوفمبر ١٩٦٣ .

٢ ـ تحديد منطقة منزوعة السلاح.

٣ ـ تعيين مراقبين من الدولتين لضمان حياد وسلام المنطقة.

٤ ـ تشكيل لجنة تحكيم لدراسة مشكلة الحدود بينهما وتقديم مقترحات إيجابية.

وأبدت الدولتان استعدادهما لتنفيذ القرارات ـ لكن رفض المغرب الانسحاب من حاس البيضا وتنجوب، وطالب بإجراء استفتاء وهو ما رفضته الجزائر، ولم يتوقف القتال إلا فى ٤ نوفمبر ١٩٦٣ .

وفى اجتماع ١٥ نوفمبر ١٩٦٣ **لمنظمة الوحدة الأفريقية**، ثم التوصل إلى تشكيل **لجنة تحكيم** خاصة لتحديد مسئولية من بدأ القتال، وأمام هذه اللجنة حاول كل طرف الدفاع عن موقفه، وأخيراً إنبثقت لجنة رباعية للإشراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

وخلال اجتماعات القمة الأفريقية فى يناير ١٩٦٤ بالقاهرة جرت مباحثات بين وزيرى الخارجية فى البلدين حول موضوع الجزائريين الموجودين فى المغرب، وتبادل السفراء.

وانعقدت **لجنة التحكيم** فى الفترة من ٢٤ ـ ٢٨ يناير ١٩٦٤ وتم التوصل إلى تحديد منطقة منزوعة السلاح بين الطرفين، كما عُقد إتفاق فى ١٩ فبراير ١٩٦٤ تضمن عودة قوات البلدين إلى موقعها الأصلى قبل القتال وانسحب المغرب من المنطقة المتنازع عليها .

وعقدت عدة اجتماعات فى الرباط وباماكو، والقاهرة، والجزائر، ونيروبى وتحسنت العلاقات، وتم تبادل الأسرى، وتبادل الدولتان السفراء، وتقرر وقف الحملات الدعائية من كل من الطرفين، كما تم الإتفاق فى نومفبر ١٩٦٣ على تدعيم التبادل التجارى وإلغاء الرسوم الجمركية بينهما.

وظلت العلاقات فاترة وكادت أن تصل إلى الصدام أكثر من مرة حتى

توصل الطرفان إلى إبرام **عدة معاهدات** لإعادة رسم الحدود بين الدولتين ومنها (معاهدة ايفران) بتاريخ ١٥ يناير ١٩٦٩، وصدر بيان مشترك فى ١٥ يونيه ١٩٧٢ ووقع الجانبان على اتفاقية الحدود وذلك على هامش مؤتمر القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الأفريقية **بالرباط**، وصادقت الدولتان على خط الحدود، وأُغلق ملف قضية الحدود بين المغرب والجزائر.

٤. مشكلة الحدود بين المغرب وموريتانيا

نادى الزعيم المغربى **علال الفاسى** بعد حصول المغرب على استقلاله عام ١٩٥٦ بخريطة للدولة تشمل كل المنطقة حتى نهر السنغال جنوباً وصحراء مالى شرقاً، وإضافة ما يُسمى (موريتانيا) التى كان اسمها شنقيط قبل أن تُطلق عليها فرنسا اسمها الحالى عام ١٨٩٩، وكانت موريتانيا تخضع دينياً وسياسيًا للمغرب.

ولما أسست فرنسا دويلات أفريقيا الغربية، وأقامت مؤسسات منتجة وحكومات محلية يرأسها الحاكم العام الفرنسى - صارت موريتانيا عضواً فى الاتحاد الفرنسى وقامت بضم مناطق مغربية إلى موريتانيا، وتكونت فى عام ١٩٥٧ حكومة موريتانيا برئاسة (مختار ولد داده) كدولة متحدة مع فرنسا. وفى ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ قررت فرنسا منح موريتانيا الإستقلال.

وقامت المغرب برفع قضية أمام الأمم المتحدة بشأن سلخ موريتانيا من أرض المغرب، وأيدت معظم الدول العربية موقف المغرب عدا تونس، وانتهى الأمر بإنضمام موريتانيا إلى الأمم المتحدة كدولة مستقلة فى ٢٧ أكتوبر ١٩٦١ .

وعند انعقاد المؤتمر الإسلامى فى المغرب عام ١٩٦٩ بعد حرق إسرائيل للمسجد الأقصى، طلبت الدول الأفريقية من الملك الحسن الثانى دعوة موريتانيا، وقد قام بالفعل بتوجيه الدعوة لها، وحضر المختار ولد دادة، وانتهت المشكلة، وتبادلت الدولتان السفراء، وعُقدت معاهدة أخاء وتنازلت موريتانيا عن حقها فى الصحراء الغربية وانسحبت منها واحتلتها المغرب، وانتهت مشكلة الحدود بين الدولتين.

٥. مشكلة الحدود بين موريتانيا والسنغال

فى ١٩ أبريل ١٩٨٩ إندلعت الاضطرابات بين موريتانيا والسنغال إثر وقوع اشتباك بين رعاة من قبيلة «البولار» الموريتانيين مع مزارعين سنغاليين من السوننكى فى جزيرة أندو ندى خورى التى تقع فى منتصف نهر السنغال، وتظهر مرتبطة بالضفة اليمنى للنهر «الضفة الموريتانية» أثناء انخفاض المياه، ويعتبرها الموريتانيون جزءاً من بلادهم منذ الاستقلال.

أما السنغال فقد تمسكت بالمرسوم الفرنسى لعام ١٩٣٣ والذى يحدد حدود السنغال بالضفة اليمنى لنهر السنغال وليس فى منتصف النهر.

وتطور الحادث وأخذ شكل هجوم شامل على الموريتانيين فى داكار وعدد من مدن السنغال وشمل نهب المتاجر والأملاك، وكرد فعل شهدت بعض المدن الموريتانية حوادث ضد السنغاليين وبدأت عملية الترحيل المتبادل وغير المنظم لرعايا الدولتين.

ومن ينظر إلى عمليات الترحيل يلاحظ ما يلى:

١ ـ أن الترحيل شمل السنغاليين ذوى الأصول الموريتانية حيث أُضطر حوالى ٢٠٠ ألفا منهم للفرار واللجوء إلى موريتانيا، كما لجأ حوالى ١٢٠ ألف من الموريتانيين ذوى الأصول السنغالية إلى السنغال.

٢ ـ أن طرد الموريتانيين من السنغال اقتصر على الموريتانيين الذين من أصل (البيضان) أى العرب والبربر ذوى البشرة الفاتحة، وكذلك (الحطين) وهم الزنوج المعربين بعد تحررهم من ماليكهم، ولم تشمل الموريتانيين الزنوج المقيمين فى السنغال وينتمون إلى أصول عرقية تشبه سكان البلاد مثل (التكاررة، الراقولى، والولوف، والسونبيكا).

والسؤال هو: ما هى الأسباب التى أدت إلى تفاقم مثل هذا النزاع الحدودى.

١ ـ هناك أسباب عرقية ساعدت السياسة الفرنسية على تصاعدها والتفريق بين

العرب والأفارقة، وتضخمت من آثار تجار الـرقيق التى مارسها الغرب فى أفريقيا، وجاءت سياسة التعريب وفكرة القومية الغربية المنتشرة بين الشباب الموريتانى لتسهم فى إزدياد قلق الزنوج وخوفهم.

٢ ـ عامل اقتصادى نتيجة موجة الجفاف الـتى أصابت المنطقة وقيام مشروعات استصلاح أراضى نهر السنغال ونزوح أعـداد كبيرة من السكان إلى ضفاف النهر، وهـذا ما ساعد على حدوث الاحـتكاكات، فضلاً عـن مشكلات السنغال الإقـتصادية وازدياد الديون علـيها، وبالتالى أدى هذا الـعجز إلى محاولة الحكومة السنغالية ضم أراضى النهر الواقعة على الجانب الموريتانى لحل الأزمة.

٣ ـ أما على الجانب الـسياسى فإن عاملين أساسيين ساعدا عـلى تفاقم الأمر، وهما ظهور المعارضة السياسية السنغالية، وتجاور الأنظمة السياسية المختلفة فى البلدين.

وكانت الأزمة الاقـتصادية سببـاً فى إضعاف السلطـة السياسية وظـهر عجز حكومة (عبده ضيـوف) فأراد البحث عن كبش فداء، فما كان مـنه إلا تصعيد الأزمة لإثبات قدرته على إتخاذ مواقف قوية والتصدى للقضايا الوطنية.

أما عن الجانب السياسى فإن السنغال تعيش نظاماً ليبراليا تعددياً بينما تعيش موريتانيا فى ظل نظام فردي. وكان السنغال **يساند المعارضة السـرية الموريتانية** القائمة على عناصر زنجية.

لكل هذه الأسباب إندلعت أحداث العنف بين الدولتين ولكن الجهود العربية والأفريقية بالإضافة إلى الجهود الأوروبية تكاتفت لحل هذا الخلاف.

وطرح السنغال قضية إعادة تخطيط الحدود، والتزام الطرفين بمعاهدة ١٩٣٣ لترسيم الحدود، وبـدأت مرحلة من التفاوض ـ إلا أن الاتفاق والـتفاهم اتخذ نوعاً مـن الجمود علـى المستوى الـسياسي، وفشلـت كل محاولات الـوساطة الأفريقية والعربية، وكان على الدول العربية والأفريقية حل الأزمة الحدودية بين موريتانيا والسنغال قبل أن تندلع الحرب مرة أخرى.

وسوف نبدأ قصة الصراع وخلفيته التاريخية منذ البداية

فلقد كانت منطقة الحدود من الناحية التاريخية تحت سيطرة المزارعين الأفارقة السود الذين انقسموا بعد الاستقلال حسب **القوميات** ـ لكن الأنماط السلوكية لم تتغير، والسكان الذين عاشوا جنوب النهر ويطلق عليهم «السنغاليون» غالباً ماكانوا يزرعون الأرض على الجانب الأخر، وبعض السكان الذين يعيشون على الجانب الآخر ويسمون الموريتانيين كانت لهم حقولهم في الجنوب، وبعبارة أخرى كانت الحدود سهلة الاختراق والنفاذ.

لقد تأثر البيضان البدو من جراء الجفاف في السبعينات والثمانينات لأنهم يعتمدون وبشكل أساسي على مياه الأمطار في الرعي، وماتت أعداد كبيرة من الماشية، وتحول عدد كبير من **الرعاة إلى** لاجئين وتأثرت مزارع الغذاء بشكل حاد بسبب نقص كمية الأرض الزراعية، وفي عام ١٩٨٣ كان نهر السنغال في أدنى مستوياته منذ عام ١٩٠٤ ونتيجة لكل هذا ازدادات المنافسة، فالبيضان الذين يسعون في البحث عن مناطق للرعي اندفعوا إلى الجنوب في مناطق يزرعها الأفارقة السود، وتحول عدد من الرعاة إلى الزراعة بسبب جفاف أراضي الرعي، وفي الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٨٠ انخفض عدد البدو في موريتانيا من ٨٠ ٪ إلى ٢٣٪ من السكان بعد أن استقر عدد كبير منهم في وادي النهر.

كانت هذه هي الخلفية التي أدت إلى إنشاء **منظمة لتنمية نهر السنغال** والتي بدأت في عام ١٩٧٢ بجهد مشترك من السنغال وموريتانيا ومالي لبناء سدود لتوفير المياه الدائمة لري آلاف الأفدنة. وللأستفادة من هذه المنظمة أصدرت موريتانيا قوانين الإصلاح في عام ١٩٨٤ والتي خولت الحكومة في تحديد الموارد وتخصيصها في حوض النهر ـ لكن لم يتم تنفيذ هذه القوانين حتى مايو ١٩٨٨ عندما أُلغي حق ملكية الأرض والسيطرة عليها في بوجي (Boghe) وأعطيت هذه الحقوق إلى البيضان من **نواكشوت** مع استثمار رأس المال لتطوير

وسائل الزراعة، وتمت مصادرة أملاك الأفارقة السود فى حقولهم على الجانب الموريتانى لإفساح الطريق أمام الأعداد القادمة.

أما حكومة السنغال فقد كلفت المجالس الريفية المحلية المنتمية بإدارة أراضى الحدود، وتشكلت **لجان دفاعية** ذاتية رداً على قوانين الإصلاح الموريتانية وهى التى أطلق عليها «مشكلة قومية تخص كل السنغاليين وليس فقط العمال فى وادى النهر».

ومع ذلك فإن الفلاحين فى المنطقة لم يكونوا راضين عن قرارات السنغال حول هذه المسألة، والتقى ممثلو **السنغال وموريتانيا** فى إحدى قرى الحدود فى أغسطس ١٩٨٨ لمناقشة مشكلاتهم ورغم أنهم اتفقوا على عدد من الإجراءات بما فيها عودة الفلاحين المطرودين إلى أراضيهم ـ إلا أن الوضع الحالى لإعادة توزيع الأرض لم يحدث، كما أن حركة الناس والبضائع عبر النهر لم تجد تأييدا من النظام فى نواكشوت.

تطورات الأزمة:

فى أواخر فصل الأمطار فى عام ١٩٨٨ قام البيضان القادمون من نواكشوت بتعقب المزارعين السود الأفارقة الذين كانوا يستعدون للزراعة على الجانب الشمالى من النهر.

وفى نوفمبر تم الإستيلاء على قطيع من الإبل يتبع الموريتانيين وأعيد مرة ثانية دون خرق لمعاهدة سابقة حول حقوق الرعي، وردت حكومة نواكشوت بمنع دخول قوافل ودواب السنغال، وردت داكار بإغلاق النهر عند روسو (Rosso).

وفى أبريل عام ١٩٨٩ حظر السنغاليون استيراد الصيد الطازج والمياه المعدنية وغيرها من السلع والأطعمة المستوردة، وجاء الرد الموريتانى بمنع شحن الزيوت والأطعمة الحيوانية والخضروات الطازجة ـ لكن هذا الموقف الخطير انفرج فى أواخر يناير نتيجة تدخل رئيس كوت دى فوار (فليكسى هو فى بونيه) الذى

دعا رئيسا الدولتين إلى اجتماع وحسب اتفاق سابق أعطى للفلاحين حق مصادرة الماشية التى تتواجد فى أراضى المراعى - فإن جماعة من السنغاليين قامت بالاستيلاء على قطيع يخص بعض الموريتانيين، وقتل إثنان فى الاصطدام فى ٨ أبريل ١٩٨٩ من جانب حرس الحدود بينما أُلقى القبض على ثلاثة عشر شخصاً كرهائن لعدة أيام، وبعد أن زار وزير داخلية السنغال نواكشوت للحث على تشكيل لجنة مشتركة لوضع نهاية لما حدث - كان رد زميله الموريتانى بأن الحادثة يجب إلا تأخذ أهمية تفوق الحقيقة وبالتالى أغضبت السنغاليين الذين شعروا بأنه تجاهل موت زملائهم.

وتبع ذلك تطور وتصاعد سريع للموقف فقد حدثت مواجهات بين الأفارقة السود والبيضان فى قرى الحدود فى أبريل، وبعد سلب بعض المتاجر فى داكارا، ازدادت أعمال العنف والدمار، كما تم الهجرم على السفارة الموريتانية، وعندما وصلت الإشاعات الكاذبة إلى نواكشوت بأن العرب قد قُتلوا فى داكار، فى يوم الثلاثاء الأسود فى ٢٥ أبريل تمت مهاجمة مئات السنغاليين وقتلهم، وجرح عدد كبير، وحدثت عمليات ضخمة من الهجرة والخروج، وعندما وصلوا إلى السنغال حدثت مطاردة فى ٢٧ و ٢٩ أبريل، وقتل أكثر من خمسين شخصاً معظمهم من داكار، وتم استدعاء الجيش وفرض حظر التجول فى الدولتين، وبعد ذلك وفى ظل المساعدات الخارجية بدأت طلقات النيران تخف، وتم نقل ١٠٠,٠٠٠ شخص جواً كما عبر أكثر منهم براً، وفى أول يونيه قدر عدد المهاجرين السنغاليين بحوالى ٧٥,٠٠٠ شخص والموريتانيين حوالى ١٧٠,٠٠٠ نسمة عادوا إلى وطنهم الأصلى.

والسؤال: لماذا تحولت هذه الحادثة البسيطة نسبياً إلى مأزق دبلوماسى كبير؟

لعل تسلسل الأفعال ورد الفعل هى التى أدت إلى تفاقم الأزمة التى لم تعالج قطعا من الدولتين.

ثالثا: مشكلة الحدود الصومالية الكينية (مشكلة إنفدى)

حاولت بريطانيا إنشاء كيان عازل بين الصومال الإيطالى والمرتفعات التى يسكنها البيض فى كينيا ـ ولذا سيطرت على المنطقة التى عُرفت باسم المقاطعة الشمالية لكينيا بما عرف بإقليم (إنفدى) حتى تمنع التوسع الصومالى فى اتجاه الجنوب الغربي، ولحماية كينيا من غارات الأثيوبيين القادمة من الشمال. وقامت بريطانيا فى عام ١٩٠٩ برسم خط إدارى بين نهر جوبا وإقليم انفدى، ومنعت الصوماليين من التوغل فيما وراء ذلك الخط الذى عُرف باسم خط «الجالا الصوماليين» (Someli Galla) ، وعارض الصوماليون هذا الإجراء، وقاموا بغارات متكررة ضد البريطانيين.

وفى عام ١٩٢٥ تم رسم الحدود الفاصلة بين كينيا والصومال بعد أن تخلت بريطانيا عن الجزء الشرقى من المنطقة التى يسكنها الصوماليون وضمته إلى كينيا بعد معاهدة وقعتها مع إيطاليا، واعتباراً من عام ١٩٣٤ أصبحت إنفدى منطقة خاصة.

وبعد أن حصل الصومال على استقلاله فى عام ١٩٦٠ شكل الصوماليون فى أنفدى «الحزب التقدمى لشعب المقاطعة الشمالية» ـ وقام الحزب بنشاط كبير من أجل فصل الإقليم وعودته إلى الصومال.

ونتيجة لكل هذه الجهود وافق المؤتمر الدستورى الكينى الذى عُقد فى لندن فى عام ١٩٦٢ على تشكيل لجنة لإجراء استفتاء فى إقليم انفدى لتقرير مصيره، وجاءت نتيجة الاستفتاء فى ١٥ نوفمبر وكانت لصالح الانفصال عن كينيا والانضمام إلى الصومال بنسبة ٨٨٪ .

وبدأت الصومال فى إجراء اتصالات مع بريطانيا لتطبيق نتائج الإستفتاء، ووعدت بحل المشكلة قبل منح كينيا الإستقلال النهائى، إلا أن استقلال كينيا تم فى ١٣ ديسمبر ١٩٦٣ وأطلق على أنفدى اسم الإقليم الشمالى الشرقي، وصار جزءاً من كينيا بشكل رسمى.

وعندما زار (جوموكنياتا) مقديشيو عام ١٩٦٢ طالب بحل مشكلة انفدى بإقامة دولة إتحادية فيدرالية فى شرق أفريقيا لتسوية مشكلة الحدود فى إطارها ـ لكن الصومال رفض هذا الاقتراح، وطالب بإنشاء اتحاد فيدرالى يضم الشعب الصومالى كله، وحسب ذلك أعلنت كينيا أنها تعتبر انفدى جزءًا من أراضيها، وترى أن مشكلتها مشكلة داخلية تخص كينيا وشعب الإقليم فحسب، وأنه يجب على الصومال أن تكف عن التدخل فى شئونها لأن كافة أطرافها الذين يعيشون فى كينيا هم جزء من الشعب الكينى.

وقامت كينيا فى عام ١٩٦٣ بتوقيع **معاهدة مع إثيوبيا** وذلك بقصد التعاون ضد مطالب الصوماليين، وعندما إندلعت الحرب (الصومالية الأثيوبية) عام ١٩٦٤ صار تركيز الصومال على هذه الجبهة، فأبرمت مع كينيا إتفاقاً فى عام ١٩٦٧ أظهر رغبة الرئيس الصومالى (عبد الرشيد شارماكي) فى المرونة والتفاوض لحل الخلافات.

لكن هذا النزاع لم يُحسم بسبب الإطاحة بالرئيس عبد الرشيد، فتوترت العلاقات من جديد بعد نشوب **حرب الأوجادين**، وقامت كينيا بزيادة الوجود العسكرى فى إنفدى، ووضعت قيوداً على التبادل التجارى بين الدولتين، كما أيدت كينيا الموقف الأثيوبى بل ووقعت فى عام ١٩٧٩ معاهدة صداقة مع إثيوبيا وذلك بقصد إنشاء جبهة مشتركة ضد التوسع الصومالى.

ولاتزال هذه القضية دون حل حتى يومنا هذا.

★★★

رابعاً: مشكلة سبتة ومليلة

كان لموقع المغرب فى الطرف الشمالى الغربى للقارة الأفريقية وقربه من أوروبا أثره فى أطماع الدول الأوروبية فى هذا الموقع الاستراتيجى منذ حركة الكشوف الجغرافية، وخروج أوروبا إلى عالم ما وراء البحار. وما أن أستهل البرتغاليون حركتهم الكشفية حتى أستولوا على منطقتى سبتة ومليلة فى مطلع

القرن الخامس عشر (١٤١٥) وجاء بعدهم الأسبان الذين سيطروا على البرتغال فى عام ١٥٨٠، وبالتالى انتقلت إليهم مدينتا (سبتة ومليلة) وحتى عندما استردت البرتغال أملاكها من أسبانيا. لم تتنازل أسبانيا عن هذين الميناءين لموقعهما الاستراتيجي.

وكان وجود الإنجليز فى جبل طارق فى مطلع القرن الثامن عشر[1] سبباً فى تمسك أسبانيا بمدينة سبتة ومليلة.

وحاولت إنجلترا أثناء التفاوض مع فرنسا فى فترة الإتفاق الودى أن تمنع فرنسا من السيطرة على شمال المغرب وذلك بوضع هذا الإقليم تحت سيطرة أسبانيا،وكانت مدينة (سبتة) لا تقل أهمية عن مدينة طنجة لأنها القاعدة التى انطلق منها قواد الإسلام أمثال عقبة بن نافع، وطارق بن زياد، وموسى بن نصير عبر المضيق إلى الأندلس، هذا فى الوقت الذى تلعب فيه مدينة (مليلة) أهمية فى التاريخ الإقتصادى للمغرب.

وفى عام ١٥١٥ استعاد المغاربة مدن الصويرة، وأكادير عام ١٥٤١ وأسفى وأزمور ١٥٤٩، والقصر الكبير وأصيله عام ١٥٥٠ . وحقق المغرب أيضاً بعد استقلاله تحريرا لكل من طرفايه ١٩٥٨، وإفنى ١٩٦٩، وظلت (سبتة ومليلة) دون إسترجاع حتى يومنا هذا.

ولعل سر تمسك أسبانيا بسبته ومليلة هو أن (سبتة) مدينة ساحلية تبعد عن أقرب نقطة فى أوروبا باثنين وعشرين كيلو متراً، ولا تبعد عن مدينة تطوان المغربية بأكثر من أربعين كيلو مترًا وطولها من الشرق إلى الغرب ألفى متر ومن الشمال إلى الجنوب ألف وخمسمائة متر، ويبلغ عدد السكان المغاربة بها نحو ٧٢,٠٠٠، وحصل حوالى ألف مغربى منهم على الجنسية الأسبانية.

أما مدينة (**مليلة**) فأنها تقع شمال شرق المغرب على شاطيء البحر المتوسط ومساحتها حوالى اثنتى عشر ألف كيلو متر تقريباً، وقد سقطت فى أيدى

---

(١) استولت انجلترا على جبل طارق فى عام ١٧٠٤ وما زالت تحتلها إلى اليوم (٢٠٠١).

الأسبان فى عام ١٤٩٧، وعدد السكان المغاربة بها نحو سبعة وعشرين ألف مغربي.

محاولات المغرب لاسترداد سبته ومليله:

فى مارس ١٩٥٦ طالب المغرب باسترجاع الجيوب المحتلة فى شماله، كما جدد هذا المطلب رسمياً فى عام ١٩٦٠، وطالب بالدخول فى مفاوضات مع أسبانيا فى هذا الخصوص ـ لكن جاء الرد الأسبانى بأن لها حق الملكية فى هذه الثغور إستناداً إلى طول مدة الاحتلال الأسبانى لها ولأن معظم السكان حالياً من الأسبان، وأنها غير مسجلة فى أعداد الأراضى غير المستقلة فى سجلات الأمم المتحدة ١٩٤٧ .

أما المغرب فقد ردت على ذلك بأن هذا الإحتلال للثغور هو نوع من الإستعمار المحض، وأن المغرب عبر تاريخه لم يتوقف عن المطالبة بهذه الثغور، هذا فضلاً عن أن هذه الأراضى المحتلة تقع داخل المغرب، وضمن حدوده الطبيعية على سواحل البحر الأبيض المتوسط.

ويرى المغرب أيضاً أن قضية **جبل طارق** شبيهة بمدينتى **سبتة ومليلة** حيث يحق لأسبانيا المطالبة بجبل طارق مثلما يطالب المغاربة بثغوره المختلفة.

وتضيف المغرب حجة أخرى بأن أسبانيا منذ غزوها للمدينتين قامت بطرد السكان الأصليين، وتعويضهم بمواطنين أسبان، وهم (الأسبان) لا يُعتبرون سكانا أصليين.

وفى ٢٧ يناير ١٩٥٧ طرح المغرب المشكلة رسميًا من خلال مذكرة أُرسلت إلى رئيس لجنة تصفية الإستعمار ـ طالب فيها المغرب بإدراج مدينتى سبتة ومليلة فى قائمة الأراضى التى يجب تصفية الاستعمار فيها. وجاء رد أسبانيا بحقها التاريخى فى المدينتين.

وطالب مجلس الأمن من أسبانيا والمغرب تطبيق المادة ٨٣ من الميثاق والتى تقضى بتسوية الخلافات الثنائية عن طريق الحوار.

وفى عام ١٩٨٥ تمخضت عن هذه المشكلة قضيتين أساسيتين:

أولهما: موضوع الحكم الذاتى لبعض المقاطعات حيث يريد السكان الأسبان فى المدينتين حكم ذاتياً يعطيهم بعض الحقوق فى تيسير الحكم وحتى لا يكون للمغاربة وهم السكان الأصليون أية امتيازات.

وثانيهما: القانون المنظم للأجانب الذى أصدرته (حكومة مدريد) وهو يقضى بأن على الأجانب فى أسبانيا أن يحصلوا على إذن بالإقامة يجدد كل خمس سنوات، ونتيجة لتطبيق هذا القانون على المغاربة لأنهم لا يعتبرون أجانب، وفى نفس الوقت لا يعتبرهم الأسبان مغاربة ـ أنهم ظلوا فى منزلة بين الاثنين ليس لهم حقوق الأسبان، ولا يعاملون كأجانب، كما أنهم لا يُمنحون جواز سفر يثبت هويتهم، وكانوا يمنحون منذ عام ١٩٧٥ ورقة إحصاء لضبط وجودهم عند إدارة الأمن، ولقد قررت حكومة مدريد عام ١٩٨٥ تطبيق هذا القانون على مدينتى سبتة ومليلة.

وتسعى الحكومة الأسبانية إلى تسوية أوضاع المغاربة هناك عن طريق التجنيس للتمتع بحق الملكية فى أسبانيا.

وحاولت السلطات الأسبانية استمالة بعض الشباب من الذين قادوا حركة التمرد ضد الوجود الأسبانى ـ حيث عينت (السيد عمر ددوح) مستشاراً فى وزارة الداخلية الأسبانية على أن يهتم بقضاء المسلمين القاطنين فى أسبانيا وقبل عمر ددوح المنصب عدة أسابيع لكنه استقال بعد ذلك، واتجه إلى المغرب.

وفى ٢١ يناير ١٩٨٧ زار وزير الداخلية الأسبانى المغرب وحمله الملك الحسن الثانى خطاباً إلى الرئيس الأسبانى خوان بخصوص أوضاع سبتة ومليلة السيئة، واقترح الملك تشكيل لجنة تقوم ببحث مشاكل الجيوب المغربية المحتلة، وإيجاد حلول لها ـ لكن هذا الاقتراح وجد معارضة شديدة من الأسبان بل أكد وزير الداخلية عدم إمكانية الوصول إلى اتفاق مع المغرب حول مستقبل سبتة ومليلة. ورفضت الخارجية الأسبانية هذا الاقتراح الخاص ببحث المشكلة بحجة أن سبتة ومليلة مدن أسبانية ولهما ممثلون فى البرلمان الأسبانى.

ولا تزال القضية دون حل خاصة أن المغرب لا يفكر فى استخدام قوة لإستعادة الثغرين ويعتمد على أساس الصداقة والتفاهم. ونفس السياسة تعتمد عليها أسبانيا فى تعاملها مع المغرب.

***

خامسا: مشكلة الحدود الأثيوبية الصومالية

مرت مشكلة الحدود فى القرن الأفريقى بعدة تطورات وكانت بريطانيا هى المحرك الأول لهذه المشكلات خاصة بعد أن أجبرت مصر على الإنسحاب من شرق أفريقيا فى عام ١٨٧٧، وعلى الإنسحاب من السودان فى عام ١٨٨٤، وبعد وقوف فرنسا موقف الحذر من هذه التطورات.

وقد مرت المشكلة الحدودية بين أثيوبيا والصومال فى مراحل:

المراحل الأولى (١٨٨٢-١٩١٣):

شهدت هذه المرحلة بداية التوسع الإيطالى فى إريتريا عام ١٨٨٢ وانتهت بوفاة منليك الثاني، والذى شهد عصره صورة الحدود السياسية لإريتريا وإثيوبيا المعاصرة، وشهدت هذه الفترة عدة أحداث منها:

- قرض الحماية البريطانية على الصومال فى عام ١٨٨٤ .
- انسحاب مصر من المنطقة وظهور الصومال الإيطالى فى عام ١٨٨٩ .
- إعلان إرتريا مستعمرة إيطالية فى عام ١٨٩٠ .
- قيام الصومال البريطانى فى عام ١٨٩٧ ثم النزاع حول الأوجادين بين كل من إيطاليا وإثيوبيا.

المرحلة الثانية ١٩١٤-١٩٥٤:

فى عام ١٩١٤ قامت الحرب العالمية الأولى وشهدت منطقة القرن الأفريقى عدة تغيرات، أبرزها توقيع معاهدة صداقة بين إيطاليا وإثيوبيا فى عام ١٩٢٨ والغزو الإيطالى لإثيوبيا بين عامى ١٩٣٥ ، ١٩٤١ ثم سيطرت بريطانيا على

وفى الحرب العالمية الثانية انهزمت إيطاليا، ودخل البريطانيون مع هيلاسلاسى أديس أبابا عام ١٩٤١ وخضعت الأوجادين تحت الإدارة العسكرية، وخضعت أراضى الصومال عدا جيبوتى لنظام واحد. وهذا ما أيقظ الوعى الوطنى لدى الصوماليين.

وفى ٣١ يناير ١٩٤٣ وُقعت معاهدة بين بريطانيا وإثيوبيا نصت على اعتبار **(الأوجادين)** جزءًا منفصلا عن إثيوبيا تتولى القوات العسكرية البريطانية إدارتها، وظل خضوع الصومال الإيطالى للإدارة العسكرية البريطانية حتى عام ١٩٤٩ حين خولت الجمعية العامة للأمم المتحدة إيطاليا ـ الوصاية على المنطقة لمدة عشر سنوات بدءًا من ٢ ديسمبر ١٩٥٠، وكان المفروض أن تمهد إيطاليا لإستقلال المنطقة.

ورفضت إثيوبيا التعاون مع إيطالى لتعيين الحدود بينها وبين الصومال، فقامت بريطانيا بتوقيع اتفاق مع إثيوبيا برسم حدود بين الصومال وإثيوبيا واسمته بالخط الإدارى المؤقت، ويلتقى بحدود الصومال البريطانى السابق عند خطوط ٤٨ْ شرقاً وخط عرض ٨ْ شمالاً، وعلى بُعد ١٨٠ ميلا نحو الداخل من المحيط الهندى، ولم تعترف إثيوبيا بهذا الخط باعتباره حدوداً سياسية دائمة بينها وبين الصومال وتمسك الصوماليون بخط طول ٤٧ْ وخط عرض ٨ْ شمالاً لأن الخط الإدارى هو جزء من أرض الصومال.

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ وقعت بريطانيا معاهدة مع إثيوبيا لصالح الأخيرة نصت فيها على الانسحاب العسكرى من منطقة (هود) وجزء من (الأوجادين) على أن تتولى إثيوبيا إدارتها اعتباراً من ٢٨ فبراير ١٩٥٥، واحتج الصوماليون على وضع أراضيهم تحت إدارة أثيوبيا دون إذنهم.

المرحلة الثالثة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٢:

قبل أن تستعيد إثيوبيا مناطق توسعها السابقة فى **هود وأوجادين**، تمكنت دبلوماسيتها من إلحاق اريتريا كإقليم إدارى تابع لإثيوبيا فيدراليا عام ١٩٥٢ لكنها قامت بضمه فى عام ١٩٦٢ .

عندما استقلت الصومال (البريطانى - الإيطالى) فى عام ١٩٦٠ اعتبرت الدولة الجديدة أن واجبها القومى هو ضم الصوماليين فى كل هذه المناطق وتكوين الصومال الكبير الذى يضم خمسة مناطق هى: جيبوتى والصومال الإيطالى، والصومال، وإقليم الأوجادين ثم الإقليم الشمالى فى كينيا (إنفدى).

وعندما انعقد مؤتمر القمة الأفريقية الأول فى ٢٦ مايو ١٩٦٣ بأديس أبابا طُرحت مشكلة النزاع على الحدود بين الصومال وإثيوبيا وكينيا - لكن المؤتمر لم يأخذ بوجهه نظر الصومال القائمة على حق تقرير المصير، وبعد عام واحد أى فى عام ١٩٦٤ أصدر مؤتمر القمة بالقاهرة قراراً نص بشكل صريح على مبدأ عدم المساس بالحدود الأفريقية الراهنة.

وفى ٣ نوفمبر ١٩٦٩ وقع انقلاب عسكرى فى الصومال أطاح بالرئيس (شرمارك) الذى أُغتيل، وظهر نظام جديد بزعامة (محمد سياد برى)، وكان لهذا التغيير إنعكاساته على القرن الأفريقى ومشكلة الحدود فيه، ففى عام ١٩٧٤ صارت القوات الصومالية تمتلك كفاءة قتالية عالية بين دول شرق أفريقيا، هذا فى الوقت الذى تصاعدت فيه أعمال القتال فى إثيوبيا مع ثوار إريتريا، وعجزت الحكومة الأثيوبية عن قمع الحركة الثورية فى إريتريا حتى جاء الإنقلاب العسكرى الأثيوبى فى ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ وانتهى بعزل الأمبراطور هيلاسيلاسى وتولى (مانجستو هيلا ماريام) زمام السلطة.

وحاولت روسيا بعد ثورة إثيوبيا إقامة علاقات طيبة بين الصومال وإثيوبيا، وقام الرئيس الروسى (بود جورنى) فى مارس ١٩٧٧ بزيارة لكل من مقديشيو وأديس أبابا، وحاول التنسيق بين مطالب الدولتين بإقامة اتحاد فيدرالى يضم كل مع إثيوبيا والصومال وعدن - لكن هذه الجهود باءت بالفشل، وبدأ الصومال يطالب بحق تقرير المصير **للصومال الغربى**، واتجه سياد برى عدة مرات إلى الاتحاد السوفيتى طلباً الدعم والمساندة، لكنه لم يجد استجابة لمطالبه.

حدث هذا فى الـوقت الذى أقام الاتحاد السوفيـتى فيه جسراً جويـا لتزويد إثيوبيا بالأسلحة سواء من عدن ـ أو من ليبيا، ونتيجة لذلك قرر **الصومال** فى ١٣ نوفمبر ١٩٧٧ طرد الخبراء السوفيت وإلغاء معاهدة الصداقة السوفيتية.

وكان هذا **الدعم الروسى لإثيوبيا** وتخليه عن مساندة الصومال سبباً أساسياً فى إشتداد موجة الحماس لدى الصوماليين فى منطقة الأوجادين، وكان للفشل فى حل مشكلة الحدود بين الصومال وإثيـوبيا أثره فى التوتر فى العلاقات التى انتهت إلى الصدام المسلح بين الطرفين.

وفى يناير ١٩٨٦ عقد سـياد برى مع الرئيس الأثيوبى الكولـونيل (مانجستو هيلا ماريام) جلسة مباحثات فى جيبوتى وكانت مباحثات بناءة. وكانت الأولى من نوعـها بين رؤساء البـلدين، وتشكلـت لجنة مشتركـة لدراسة **مـشـكـلـة الأوجادين**.

واجتمعت اللجـنة مرة ثانية فى أغسطس ١٩٨٦، لكن تـعرضت المباحثات للتوقف عـندما اتهمت الصومال إثيـوبيا فى فبراير ١٩٨٧ بالتدخـل المسلح فى منطقة تـوجد هير (Togd Here) فى شمال الصومال، وقد أنـكرت إثيوبيا هذا الإدعاء.

وبعد اجتماع الرئـيسيين فى **جيـبوتـى** مرة ثانية فـى أبريل ١٩٨٨ تجددت مباحثات السلام فى مقديشيو، وانتهت بنجاح وتم الإتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسـية، وإنسحاب قوات الدولتيـن من مناطق الحدود فى منـتصف مايو وتبـادل الأسرى، كمـا تعهـد كل طرف بـعدم اسـتخدام الـقوة ضد الـوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسى للإقليم الآخر.

وكان اعتماد الصومـال على الغرب قد أحدث بعض التعديـلات فى الهيكل السياسى للدولة ـ رغم أن الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى الذى تأسس فى عـام ١٩٧٦ تحـت الإشـراف الـسـوفـيـتـى واصـل نـشـاطـه The Somali Revolutionary Socialist Party (SRSP)، وأعد هـذا الحزب دستوراً جـديداً

تمت الموافقة عليه فى إستفتاء فى أغسطس ١٩٧٩ وقد نص على وجود مجلس وطنى منتخب يضم ١٧٧ عضواً ـ لكن هذا المجلس لم تكن له سلطات فعلية حقيقية وكان سياد برى يحاول جمع كل سلطات الحكومة فى يده، إلا أنه فى مايو ١٩٨٦ أصيب سياد برى فى حادث طريق تطلب منه إجازة خمسة أسابيع للعلاج فى المملكة العربية السعودية.

وطوال هذه الفترة تولى نائب الرئيس ويدعى (محمد على ساماتار) السلطة مؤقتا وأعلن حالة الطوارىء المؤقتة لمواجهة أية حالة عدم الاستقرار فى البلاد.

وفى ديسمبر أجريت الانتخابات للرئاسة وكان (سياد برى) هو المرشح الوحيد ولذا أكد استمراره لفترة لمدة سبع سنوات أخرى وحصل على ٩٩,٩٣٪ من أصوات الناخبين.

سقوط نظام سياد برى:

فى مطلع عام ١٩٩١ حدثت حركات تمرد مسلحة أدت إلى فرار سياد برى من العاصمة وتولى الأمر (المؤتمر الصومالى الموحد) لكن انقسم المؤتمر إلى فريقين إحدهما موالى لعلى مهدى والأخر للجنرال محمد فرح عيديد وأدى الصراع بينهما إلى معارك دامية وانفصلت قبائل اسحق فى الشمال وكونت ما سمى (بجمهورية الصومال) ولم ينجح تدخل الأمم المتحدة فى نزع سلاح القبائل المتناحرة ـ وعقدت عدة مؤتمرات منها (مؤتمر سردرى) بأثيوبيا، ومؤتمر القاهرة فى ديسمبر ١٩٩٧ وحضره على مهدى، وحسين عيديد الذى خلف والده بعد وفاته ـ وأخر المحاولات المحاولة الجيبوتية التى أسفر عنها انتخاب برلمان صومالى واختير (عبد القاسم صلاد حسن) رئيسا للجمهورية كما تشكلت حكومة صومالية، وتبذل الجهود حاليا لإخضاع كل الأحزاب الصومالية للحكومة الجديدة وإعادة بناء الصومال.

★★★

سادساً: مشكلة شريط أوزو بين ليبيا وتشاد

فى شهر فبراير عام ١٩٩٤ ـ وافقت محكمة العدل الدولية على ضم شريط أوزو **إلى تشاد** وكانت ليبيا قد طالبت تشاد بالإفراج عن ٥٠٠ من الأسرى من الحرب أولا، كما أنها تماطل فى الانسحاب، وقد إتهمت تشاد ليبيا بالمماطلة فى تنفيذ الانسحاب من الشريط المتنازع عليه بين الدولتين.

ما هى قصة هذا الشريط؟ وما هو أساس هذا النزاع الحدودى بين الدولتين؟

فى الخامس من أغسطس ١٨٩٠ أستطاعت فرنسا أن تحصل على موافقة بريطانيا بأن تمد نفوذها الساحلى على البحر المتوسط جنوبا حتى خط يمتد من ساى (Say) على نهر النيجر حتى باروا (Barroua) على بحيرة تشاد.

وكان معروفاً أن جنوب هذا الخط توجد **سلطنة واداى** (Ouaddei) التى وصلت إلى مرحلة من الإنحلال السياسى ابتداءًا من ١٧٩٨ عقب وفاة السلطان يوسف، أما فى غرب هذا الخط فكانت توجد **مملكة البورنو** (Barnou) (شمال نيجيريا حاليا) والتى استطاع رابح فضل الله إقامة مملكة إسلامية بها، وأما فى الشمال من هذا الخط فكانت توجد جماعة التوبو (u

وبعد مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥ استطاعت الدولة العثمانية توسيع نفوذها فى ولايات برقة وفزان وطرابلس، وعندما صدر تصريح لندن ١٨٩٠ اعترضت عليه حفاظا على مصالحها ومحاولة لاسترداد كافة المناطق التى تمثل ظهر إقليم طرابلس والتى تصل إلى بحيرة تشاد.

وفى عام ١٨٩٦ اتفقت فرنسا وبريطانيا على مناطق نفوذ كل منهما فى القارة الأفريقية، وفى ٢١ مارس من نفس العام تم الاتفاق على أن تمتد الحدود بين **تشاد وليبيا** من خط يمتد من نقطة تقاطع مدار السرطان بخط طول ١٦° شرقاً، ويتجه إلى الجنوب الشرقى ليلتقى مع خط طول ٢٤° شرقاً، ونتيجة لذلك أقام الفرنسيون فى عام ١٩٠٠ **حصن (لامى)** بعد القضاء على رابح فضل الله فى موقعة كوسيرى.

واعترضت الدولة العثمانية على إحتلال فرنسا وبريطانيا لهذه الأراضى وشرعت فى عام ١٩٠٨ فى إنشاء حصن بارداى (Bardou) وأقامت مركزاً آخر فى يو (Yoa)، وظل النزاع قائماً **بين فرنسا والعثمانيين** حتى قامت الحرب التركية الإيطالية فى ٢٩ سبتمبر ١٩١١، وأضطر الأتراك بعد هزيمتهم إلى توقيع معاهدة أوشى لوزان (Ouchy) فى ١٨ أكتوبر ١٩١٢، ورحلت تركيا عن ليبيا وقامت فرنسا بالإستيلاء على كل المناطق التى حددتها اتفاقية ١٨٩٩ مع بريطانيا.

وبعد أن تمكنت إيطاليا من السيطرة على ليبيا ـ تشكلت **لجنة فرنسية إيطالية** فى سويسرا فى ٣٠ يولية ١٩١٤ لوضع الحدود الجنوبية لليبيا ـ لكن قيام الحرب العالمية الأولى عطل أعمال هذه اللجنة.

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها طالبت **إيطاليا** باسترداد بعض الأراضى الواقعة جنوب الجزائر وشمال النيجر (حوالى ٢٣٣,٠٠٠كم٢)، ووقعت اتفاقية بيشون بونا (Piclon Baneiln) فى ١٢ سبتمبر ١٩١٦ ـ لكن اتفاق فرنسا مع انجلترا بالإبقاء على معاهدة ١٨٩٩ حرم إيطاليا من منطقة مساحتها (١٧٥,٠٠٠كم٢).

وكانت هذه **الأراضى الجنوبية من ليبيا** خارج إطار السيطرة الإيطالية فى عام ١٩١٩ ـ لكن فى عام ١٩٣١ احتلت إيطالى (فزان) ودخلت واحة الكفرة، وطالبت إيطاليا بضم كافة الأراضى الواقعة شمال خط عرض ١٨°، لكن **فرنسا** أعادت احتلال إقليم تبيستى فى نهاية عام ١٩٢٩ .

وبعد عدة اتفاقيات عُقدت معاهدة فى روما فى عام ١٩٣٥ وتم التنازل **لإيطاليا** عن شريط من الأراضى مساحته ١١٤,٠٠٠كم٢، ضُم إلى أراضى ليبيا الجنوبية، وكان داخله معسكر صغير فى **أوزو** (Aozou)، ومن هنا أطلق على هذه المنطقة اسم شريط أوزو (Bande d'Aozou).

وظل **شريط أوزو منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين ليبيا** وتشاد، التى ضمتها فرنسا فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٠، وبعد الحرب العالمية الثانية وهزيمة

إيطاليا، وقعت فى العاشر من فبراير ١٩٤٧ **معاهدة باريس** التى وضعت نهاية الحرب العالمية الثانية، وجاء فى البند (٢٣) من هذه المعاهدة تنازل إيطاليا عن جميع ممتلكاتها الأفريقية ومن بينها ليبيا، كما نص البند (٤٤) على إلغاء معاهدة روما عام ١٩٣٥ .

وفى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ **نالت ليبيا** استقلالها كمملكة متحدة تضم **طرابلس وبرقة وفزان** وطالب القرار بإتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الحدود السياسية لليبيا ـ حيث لم تكن قد حُددت من قبل فى اتفاقيات دولية.

وفى ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار ٣٩٢ الذى أشار إلى أنه طالما لا توجد اتفاقيات دولية لحدود ليبيا السياسية ـ فإن الطريق الوحيد هو طريق **المفاوضات بين الحكومة الليبية وفرنسا**.

وأصرت فرنسا على خط الحدود الذى رُسم عام ١٨٩٩ بينما أصرت ليبيا على التمسك بمعاهدة روما ١٩٣٥ .

وفى ١٠ أغسطس ١٩٥٥ وُقعت فى طرابلس **معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين فرنسا وليبيا**، وجاء فى بندها الثالث «إقرار الأطراف المتعاقدة بأن الحدود بين تشاد وليبيا قد نتجت عن الإتفاقيات التى نفذت منذ تاريخ إنشاء المملكة الليبية المتحدة.

وفى ١١ أغسطس ١٩٦٠ **حصلت تشاد** على إستقلالها فى إطار الجماعة الفرنسية، وتولى العقيد معمر القذافى السلطة فى ليبيا فى الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩، وفى أعقاب ثورة جبهة التحرير الوطنية فى تشاد أضطر الجيش التشادى إلى **إخلاء أوزو** خلال النصف الأول من عام ١٩٧٣، ودخلتها القوات الليبية واعتبرت ليبيا شرط أوزو جزءًا من أراضيها.

وفى سبتمبر ١٩٧٦ جاهرت ليبيا بمطالبها ونشرت سلسلة من الخرائط الجديدة تضم مناطق أخرى تتبع حالياً كلا من النيجر والجزائر إضافة إلى حدود معاهدة روما.

وفى نوفمبر ١٩٨١ طالبت حركة **الوحدة الوطنية الانفصالية فى تشاد** برئاسة (جوكونى عويضى) بأن تتخلى القوات الليبية عن مواقعها فى شمال تشاد، غير أنها ظلت محتفظة بشريط أوزو.

وعندما تولى (حسين حبرى) القيادة فى تشاد عام ١٩٨٢ إشتد الصراع بين عويضى وحبرى، وبدأت مفاوضات بين الطرفين من أجل وضع شريط أوزو، وعادت المشكلة تفرض نفسها بين الدولتين.

وعند عرض الأمر على المنظمة الأفريقية أعربت عن قرارها فى ٢١ يوليه ١٩٦٤ بتعهد جميع الدول الأفريقية على احترام الحدود السياسية التى كانت موجودة عند الاستقلال، وانتهى الأمر بعرض الأمر على **محكمة العدل الدولية** فى لاهاى والتى أقرت **أحقية تشاد** فى هذا الشريط وعلى ليبيا الامتثال للأمر، وإعادة أوزو إلى تشاد.

★★★

سابعاً: مشكلة الحدود بين الكاميرون ونيجيريا

من المشكلات التى أثيرت فى الآونة الأخيرة مشكلة أخرى من مشاكل الحدود فى القارة الأفريقية، هى مشكلة **الحدود بين نيجيريا والكاميرون** فكيف نشأت هذه المشكلة، وما هى الحدود التاريخية لها، وهل هى مشكلة من نوع خاص فرضتها ظروف معينة أم أنها تسير مع بقية مشكلات الحدود التى لا تجد حلاً لها على الساحة الأفريقية.

بدأت قصة هذه الحدود بين **جمهورية الكاميرون** الفيدرائية وجمهورية **نيجيريا** عندما وضعت معاهدات الحدود بين المستعمرات الفرنسية والإنجليزية فى غرب أفريقيا، حيث من ناحية الشرق تقع المستعمرات الفرنسية فى الجابون وأوبنجى شارى (جمهورية أفريقيا الوسطى)، وإلى الغرب توجد مستعمرة نيجيريا البريطانية، وكانت **الحدود مع فرنسا** ـ قد اتفق عليها فى معاهدات عام ١٨٨٥، ١٨٩٤، ١٩٠٨ .

وكانت المعاهدة الأولى قد حددت الحدود على النحو التالى، من مصب نهر كامبو (Campo) على طول نهر كامبو فى تقاطعه مع خط طول ١٠ شرقاً (٧,٤٠ شرق باريس) ويمتد الخط على نفس التوازى حتى تقاطعه مع خط طول ١٥ (١٢,٤٠) شرق باريس.

ولم يهتم الإستعماريون **بشئون الشعوب المقيمة** فى هذه الأجزاء - ونتيجة لذلك فإن ٢٥٠,٠٠٠ من شعب الفانج (Fang) وجدوا أنفسهم فى **الكاميرون**، ١٢٠,٠٠٠ فى **الجابون** و ٢١٠,٠٠٠ فى شعب ماكا (Maka) فى **الكاميرون** ١٠٠,٠٠٠ فى الجابون.

أما خط الحدود **بين الكاميرون ونيجيريا** فقد تم بنفس الطريقة فقد عُين على أساس نقطة على الساحل يمتد خط على طولها نحو الداخل، فى أثناء الحرب العالمية الأولى تحركت القوات البريطانية من نيجيريا وقوات فرنسية من الجابون وأوينجى شارى إلى داخل الكاميرون. وانقسمت المستعمرة الألمانية بين القوى المشتركة فى الحرب، وتأسس خط حدودى بين الكاميرون الفرنسية والكاميرون البريطانية على طول خط التقاء قوات الدولتين.

ولكن كيف كانت صورة هذا الخط من الناحية الأنثروبولوجية.

يصف هذا الوضع العالم البريطانى ميك (Meek) الذى عمل مستشاراً أنثروبولوجيا للحكومة البريطانية فى إدارة نيجيريا الإستعمارية على الوضع التالى:

أولاً: تقطن جماعة من قبائل هيجى (Higi) عدداً من القرى على جانبى خط الحدود.

ثانياً: يسكن فى قرى مياها وباكا وهودوا ويجوردا ونجولى ونوركاوا ونديكوى فى **الكاميرون** البريطانية عدد من شعب نجايا (Njai) والغالبية منهم يسكنون فى الكاميرون الفرنسية عبر الحدود.

ثالثاً: يسكن شيكى (Chake) فى قرى موفى ومودا وجيلا وكوجوا وغيرها من القرى فى الكاميرون البريطانية وهى أيضاً عبر الحدود البريطانية الفرنسية.

رابعـاً: سكان القرى فى ووجـا رومجو وبويلا فى **الكامـيرون البريطـانية** ينتمون إلى قبيلة يسكن معظمها **فى الكاميرون الفرنسية**.

والسؤال هو: ما هو موقف شعب الكاميرون من هذا الخط الحدودى؟

يتضح هذا الموقف مـن التماس قدمه **شعب الكـاميرون** من خـلال الإتحاد الفيدرالى للكاميرون إلى (مجلس الوصـاية) التابع للأمم التحدة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٩ وفيه يـقول: «لا يوجد ظـلم وقع علـى شعب الكـاميرون من جـانب الحكام الأوروبيين أكثر من **تقسيم الكاميرون بين بريطانيا وفرنسا**، والذى تم بدون إستشـارة الشعب الذى تأثـر بهذا التقسـيم مباشرة، وكان الـرجال الذين يقيـمون فى الحدود يـسافرون مئات الأمـيال إلى عواصـم الدول الإستعـمارية للحصول على جـواز السفر الذى يخول لهم حق زيارة أقاربـهم أو أصدقائهم الذين يسكنون على بعد أمتار عبر الخط الحدودى».

لقد حارب شعب الكاميرون طويلاً من أجل **إعادة توحيد شطرى الدولة** فى دولة واحدة يسـاندهم فى هذا الحق الـشرعى كل القوى الـتقدمية فى الـعالم. وفى ينـاير ١٩٦٠ استقـل الجزء **التـابع للحـكم الفرنـسى**، أما (الـكامـيرون البـريطانـى) فقد انقـسم إلى جـزئين أحـدهما الـكاميرون الـشمالـى والآخر الكاميرون الجنوبى وبشـكل غير قانونى إندمج **الكاميرون الـشمالى** فى دولـة نيجيريا التى كانت لا تزال مستعمرة.

وطبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٤ أُجرى إستفتاء فى كل من الجزئين من الكاميـرون البريطانى فى الحادى عشر من فبراير والـثانى عشر منه عام ١٩٦١ لإتخاذ قرار بشأن الإنضمام إلى نيجيريا التى صارت دولة مستقلة، أو الانضمام إلى جمهورية الكاميرون.

وفى **الجزء الجنوبى** حيث كانت حركات التحرر الوطنى قوية ـ فإن الغالبية صوتت لـصالح الإنضـمام إلى دولة الكـاميرون، أما فى الجـزء الشمالـى فقد صوتت الغالبية على البقاء مع نيجيريا.

وطالبت حكومة جمهورية الكاميرون بضرورة **عودة الجزء الشمالى** من الكاميرون البريطانى، وفى ٣١ مايو أصدر الرئيس أهيدجو (Ahidjo) المرسوم التالى:

« فى الأول من يونيه سوف ينفصل جزء من الكاميرون على عكس هوى السكان، وإننا نُعبر عن أسفنا العميق لإخواننا فى الكاميرون الشمالى، ونؤكد لهم بأننا سنفعل كل ما فى وسعنا لإنهاء هذا الإنفصال الوحشى».

ولكى نفهم أصل المشكلة بشكل سليم علينا أن ندرس قضية الحدود الكاميرونية ويظل أمر تلك **الحدود بين الكاميرون البريطانية سابقاً** ونيجيريا. ولقد كانت الأغلبية فى الجزء الشمالى للكاميرون البريطانية من شعب بورا (Bura) ٦٦٥,٠٠٠ نسمة، ويعيش منهم ٢٧٥,٠٠٠ فى نيجيريا و ٣١٤,٠٠٠ فى الجزء الشمالى من الكاميرون البريطانية و ٧٥,٠٠٠ منهم فى جمهورية الكاميرون. وهناك أيضا شعب الكارنم (Karnum) الذى يصل تعداده إلى ١,٩٩٤,٠٠٠ نسمة وينقسمون كالاتى:

١,٥٠٣,٠٠٠ نسمة فى نيجيريا ١٩٥,٠٠٠ نسمة فى الجزء الشمالى من الكاميرون البريطانية السابقة و ٢١,٠٠٠ فى جمهورية الكاميرون والبقية فى النيجر وتشاد.

ويترتب على ذلك أن الإندماج مع الكاميرون أو نيجيريا لن يحل المشكلة فى حد ذاتها تلك المشكلة التى نجمت عن التوزيع الخاطىء للحدود، وأى حل حدودى من الشمال للجنوب سوف يشطر القبائل والشعوب.

الصراع الحدودى الإريترى الإثيوبى

شهدت منطقة القرن الأفريقى صراعاً حدودياً جديداً أعاد للمنظمة التوتر الذى عاشه منذ فترة طويلة.

بدأ الصراع بين إرتريا وإثيوبيا على عدد من الجيوب الواقعة عند حدودهما المشتركة، وفشلت اللجنة المشكلة لحل النزاع الذى تطور فى ٦ مايو ١٩٩٨ إلى نزاع مسلح استخُدمت فيه كافة أسلحة الدمار.

وقد قامت القوات الأريترية بإغلاق ميناء عصب على البحر الأحمر فى وجه السفن التجارية الإثيوبية، وكانت تمر فيه أكثر من ٧٥٪ من تجارة الترانزيت الإثيوبية.

ورغم جهود الوساطة الأمريكية التى قبلت بها الدولتان فلم تسفر هذه الجهود عن وقف اطلاق النار بين الطرفين.

وقد ادعت البلدان ملكية كل منهما لمنطقة (زالامبيا)، ومنطقة (بادمى) الواقعة جنوب غرب اريتريا ومنطقة (شيرارد) على الحدود الغربية للبلدين ومثلث (برجا) و(الحميدة) ـ وهى مناطق ترى ارتريا أنها كانت ضمن حدودها إبان الإستعمار الإيطالى.

ومن الأمور التى أدت للصراع أن إرتريا أصدرت عملة وطنية لها بعد أن كانت تستخدم العملة الأثيوبية (البر).

وقد ترتبت على هذا النزاع عدة نتائج منها:ـ

١ ـ استنزاف موارد الدولتين، وتوجيه معظم دخلهما لشراء السلاح.

٢ ـ خسرت إرتريا العائدات التى كانت تجنيها من تدفق تجارة إثيوبيا عبر موانيها وأراضيها.

٣ ـ توقفت الانتخابات التى كان مقرراً إجراؤها فى عام ١٩٩٨ فى إرتريا ـ وقد أتهم الرئيس الأرترى بأنه أثار المشكلات استوما ـ لتأمين بقائه فى الحكم.

٤ ـ أدت الحروب لهجرة العديد من المواطنين من مناطق القتال إلى الدول المجاورة.

٥ ـ هذا الصراع يهدد أمن البحر الأحمر، والمناطق النيلية وهى مناطق يهم مصر وغيرها من الدول الأفريقية أن تستقر الأمور لها.

محاولات إنهاء النزاع:

أصدر مجلس الأمن بيـاناً طالب فيه بالوقف الفورى للـقتال وحذر المجلس بيع الأسلحة لأى طرف من الطرفين.

وقد تقدمت أمريكا بمبادرة لوقف النزاع.

وناقشـت منظمة الوحـدة الأفريقية التـى عُقدت فى (واجادرجو) عـاصمة بوركينافاس النزاع بين الدولتين ودعت إلى ضرورة وقف الأعمال العدوانية من الدولتين.

وقد اقتـرحت منظمـة الوحدة الأفريقيـة مبادرة لوقف الـقتال بين الطـرفين وانسحاب قواتهما للمواقع التى كانت بها قبل إندلاع القتال. وقد مثل الطرفان مبادرة منظمة الوحدة الأفريقية.

ولكن تجدد القتال بينهما ـ وقد قـيل إن الأمر يرجع لاختلاف فى تفسير كل من الطرفين لبنود المبادرة الأفريقية.

وقد بذلت مصر من جانبها جهوداً مضنـية لإنهاء القتال بين الفريقين، وزار مصر الرئيس افورقـى، والرئيس زيناوى بالإضافة إلى وزيرى خارجـية البلدين وتشاوروا مع الرئيس حسنى مبارك بخصوص الأزمة بين البلدين.

وقد حدثت مفاوضات غير مباشرة من البلدين فى الجزائر بدعوة من الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة الرئيس الحالى للمنظمة.

ووصلت الدولتـان إلى اتفاق لوقف اطلاق النار وتجددت الجـهود للوصول إلى حل نهائى للأزمة وخاصة أن الدولتين أدركتا أن الحرب لا تحل مشكلة ولن تؤدى إلا للدمار والخراب .

وعقدت فى أكتـوبر ٢٠٠٠ مفاوضات مباشرة أخرى فى الجـزائر للوصول لحل نهائى تحت رعايـة منظمة الوحدة الأفريقية وبمشـاركة ممثل للاتحاد الأوربى وممثل للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد وصلت إثيوبيا وارتريا إلى اتفاق ينص على:

١ ـ تشكيل لجنة لترسيم الحدود بين الدولتين.

٢ ـ النظر فى مسألة التعويضات عن الخسائر التى ترتبت على الحرب.

٣ ـ نشر قوات دولة لحفظ السلام فى المنطقة الحدودية لضمان تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

وفى الثامن من فبراير ٢٠٠١ أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنه عين رئيس وحدة الخرائط فى المنطقة الدولية (هيروشى بور اكامى) سكرتيرا للجنة رسم الحدود بين البلدين والتى تضم خمسة أعضاء.

كما أعلنت كل من إثيوبيا وإرتريا فى اللجنة.

وقد اتفقت الدولتان أخيراً على المنطقة الأمنية المنزوعة السلاح من الدولتين.

★★★

الفصل الثالث عشر
الحروب الأهلية فى أفريقيا

محتويات الفصل:

أولاً: أسباب هذه الحروب ،وموقف منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة الدولية منها.

ثانياً: أمثلة لبعض الحروب والنزاعات الأهلية التى نشبت فى بعض دول القارة:

١. الحرب الأهلية فى الصومال.

٢. الحروب الأهلية فى الكونغو الديمقراطية.

٣. الحروب الأهلية فى السودان.

٤. الحرب الأهلية فى نيجيريا.

٥. الحرب الأهلية فى سراليون.

عانت العديد من الدول الأفريقية منذ استقلالها من ظاهرة الحروب الأهلية.

وقد تعددت هذه الحروب فى الفترة الأخيرة بحيث أصبحت ظاهرة واضحة تئن منها القارة وأثـرت على كيانها وعلى الجهود المبذولة للتـنمية والنهوض فى هذه الدول.

فما أسباب هذه الحروب؟

وما موقف منظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمة الدولية منها .

هناك أسباب متعددة لهذه الحروب.

فمن هـذه الأسباب سيادة النـظام القبلى، وتـغليب المصلـحة القبليـة على مصلحة الوطن.

كذلك من الأسباب استـئثار فئة من المواطنين بالسلطـة والإنفراد بها وشعور الغالبية العظمى من المواطنين بالظلم وعدم العدالة.

كذلك فشل السلطات الحاكمة فى حل المشكلات السياسية أو الإجتماعية أو الإقتصادية وغيرها من المشكلات التى واجهت الدول الأفريقية بعد استقلالها.

وبالطبـع فتحت هذه الصـراعات الداخلية المجـال لتدخل القوى الخـارجية لمساندة أحد أطراف النزاع، كما أن هذه الـصراعات أدت لعودة الدول الأفريقية التى عانت من هذه الحروب والصراعات ـ إلى الانقسام وانهيار كيان الدولة فى كثير من هذه البلاد الأفريقية.

ولقد أدركت منظمة الوحدة الأفريقية منذ قيامها فى عام ١٩٦٣ خطورة هذه المشكلة فأنـشأت المنظمة طبقا للمـادة ١٩ من ميثاقها «لجنة الوسـاطة والتوفيق والتحكيم».

لكن لم تقـم اللجنة بنشاط مـلحوظ.. فقد كانت الخلافـات والصراعات تُبحث فى مجالس وزراء المنظمة ومؤتمرات رؤساء الدول والحكومات الأفريقية «مؤتمرات القمة».

وفى القمة الأفـريقية التاسعة والعشـرين التى عُقدت فى القاهـرة فى يونيو ١٩٩٣ تقرر تأسيس «آلية لمنع وإدارة تسويـة النزاعات الأفريقية» - فقد أظهرت تطورات الحروب الأهلية فى القارة ضرورة إيجاد جهاز فى المنظمة (آلية) لحسم المنازعات فى الدول الأفريقية حتى لا يفتح المجال لتدخل خارجى.

وقد حدد إعلان القاهرة الذى صدر عن القمة التاسعة والعشرين ـ مهام هذه الآلية فيما يلى:

١- رصد وضع النزاعات الأفريقية.

٢- اتخاذ الخطوات اللازمة لفض هذه النزاعات والصراعات.

٣ - مراقبة الأوضاع التى تنتهى بقيام المنازعات.

٤ - التشاور مع الأمين العام للمنظمة لمنع النزاعات المحتملة وحل المنازعات القائمة.

٥ - العمل الآلية فى إطار رضا جميع أطراف الـنزاع، وتتركز مهمتها على التوفيق بين الأطراف المتنازعة .

هذا ولم يـحسم إنشـاء هذه الآلية الوضـع بالنسبـة للصراعـات من الدول الأفريقية أو الحـروب الأهلية الداخلية بينـها بل شهدت التسعينـيات من القرن العشرين العديد من الحروب الأهلية والصراعات بين الدول الأفريقية.

ونُشير إلى أن بـعض التجمعات الاقتـصادية كالمجموعة الاقتـصادية لدول غرب أفريقيا «الأيكواس» إستخدمت قوات لحفظ السلام وساهمت فى مواجهة بعض الصراعات التى قامت فى دول المنظمة للمجموعة .

أما دور المنظمة الدولية الأساسى فى إنـهاء الصراعات والحروب فى أفريقيا فهو يرجع إلى دور المـنظمة الأساسى فى حفظ السلام ـ ولذا فـهى تتعاون مع المنظمة الأفريقية فى هذا الشأن.

وسنحاول فيما يلى أن نلقى الضـوء على بعض الحروب الأهلية التى قامت فى بعض دول القارة.

١- الحرب الأهلية فى الصومال

المشكلة الصومالية من أخطر المشاكل التى واجهتها القارة لاستفحال خطرها وطول المدة التى إستمرت فيها الحرب ولأهمية المنطقة ـ منطقة القرن الأفريقى والتطورات التى آلت إليها هذه الحرب الأهلية وعدم نجاح المحاولة التى قامت بها المنظمة الدولية لحلها.

ولنتتبع المشكلة من بدايتها.

فى عام ١٩٦٠ استقلت المنطقة التى كانت تحت سيطرة بريطانيا، والمنطقة التى كانت تحت سيطرة إيطاليا من الصومال، وأعُلن قيام جمهورية الصومال وأُختير عبد الرشيد على شيرماركى كأول رئيس وزراء للصومال المستقل، وفى ٢١ أكتوبر ١٩٦٩ حدث إنقلاب عسكرى فى الصومال وتشكل مجلس للثورة وصار الرئيس «محمد سياد برى» رئيسا لجمهورية الصومال .

وكان مدى نجاح النظام الجديد فى الصومال يتوقف على حل المشكلات الجديدة التى يُعانى منها الصومال وفى مقدمتها نجاحه فى دمج العناصر المختلفة وكسب دلائها وتحطيم الحواجز القبلية ليرتفع الولاء للوطن على الانتماءات القبلية وكذلك حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

وفى عام ١٩٧٤ انضم الصومال لجامعة الدول العربية.

وطالب الصومال بالأجزاء التى يسكنها صوماليون والمتمثلة فى «الأوجادين» من أثيوبيا، وجيبوتى «الصومال الفرنسى سابقًا»، والصومال الكينى «انفاد» .

وفى ديسمبر ١٩٨٦ أجريت انتخابات على رئاسة الجمهورية وأعلن أن سياد برى حصل على ٩٩,٩٣٪ من أصوات الناخبين وأنه أُعيد انتخابه رئيسا للجمهورية لمدة سبع سنوات أخرى .

لكن شهد الصومال إضطرابات داخلية بسبب تدهور الحالة الإقتصادية والسياسية واتهم النظام بأنه يحابى قبائل معينة.

وأدى فشل الحكومة فى قمع حركات التمـرد المسلحة إلى سقوط نظام سياد برى فى إبريل عام ١٩٩١ وأضطر سياد برى للفرار من العاصمة وتولى «المؤتمر الصومالى الموحد السلطة».

لكن سرعـان ما انقسم المؤتمـر إلى جناحين ـ أحـدهما موالٍ لعلـى مهدى محمد والآخر موال للجنرال محمد فرح عيديد.

وأعلنت عشائر إسحق فى شمالى الصومـال قيام ما أطلقوا عليه «جمهورية أرض الصومال» برئاسة عبد الرحمن أحمد نور، وخلفه محمد إبراهيم عقال. وأدى الصراع بين أتباع على مهدى محمد وأتباع الجنرال محمد فرح عيديد إلى سقـوط أكثر مـن ٥٠٠٠ قتـيل ، ٦٠٠٠٠ جريـح ونزوح أعداد كـبيـرة من الصوماليين إلى البلاد المجاورة.

وأصدر مجلـس الأمن فى ٥/ ١٢/١٩٩٢ قراره رقم ٧٩٤ باستـخدام القوة العسكـرية فى الصومال لضـمان تأمين وصول المسـاعدات الإنسانية لتـخفيف المجاعة والمعاناة الإنسانية.

وأُرسلت قوات عسكريـة على رأسها قوات أمريكية فى عمليـة أُطلق عليها تعـبير «إعادة الأمـل» وقد فشلـت هذه القوات فـى محاولاتهـا لنزع أسلـحة المتحاربين وأُضطرت للإنسحاب فى سبتمبر ١٩٩٤.

وقد حاولت الجامعة العربية ، كما حاول المؤتمر الإسلامى تحقيق تصالح بين الفصائل المتحاربة دون جدوى.

وحاولت منظمة الوحدة الأفريقية حـل المشكلة، فعقدت عدة مؤتمرات لهذا الغرض من أبرزها مـؤتمر أديس أبابا فى ٧ ديسمبر ١٩٩٣، ومـؤتمر فى القاهرة فى مارس ١٩٩٤، ومؤتمر نيروبى ١٩٩٤.

وى عام ١٩٩٦ توفى الـزعيم الصومالى مـحمد فرح عيديـد أثر جرح فى إحدى المعارك وتولى رئاسة المؤتمر الصومالى بدلا منه ابنه حسين عيديد.

ومن أهم المـؤتمرات التى عُقـدت لإيجاد حل للـمشكلـة الصوماليـة مؤتمر

سودرى الذى حضره ممثلون لـ ٢٦ فصيلاً صوماليا فيما عدا فصيل المؤتمر الصومالى الذى يتزعمه حسين عيديد .. وقد تقرر فى هذا المؤتمر:

١ -تشكيل مجلس للإنقاذ الوطنى من ٤١ عضواً.

٢- تشكيل لجنة تنفيذية من ١١ عضواً .

٣- تشكيل هيئة خماسية للإعداد لانعقاد مؤتمر للسلام فى بوصاصير تمهيدا لإعلان قيام حكومة صومالية ؟.

اتفاق وإعلان القاهرة فى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٧:

دعا وزير الخارجيةالمصرى مجموعة سودرى ، كما دعا مجموعة التحالف الصومالى وعلى رأسهم حسين عيديد للقاهرة للتباحث فى المسائل المعلقة تمهيدًا لحل المشكلة الصومالية حلاً نهائيًا، واستجابت لهذه الدعوة كل الفصائل الصومالية تقريباً، وعبر مداولات مكثفة فى وزارة الخارجية المصرية تم التوقيع على إعلان القاهرة بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية وممثلين عن المنظمة الدولية وسفراء الدول الأفريقية وممثل للاتحاد الأوروبى.

وافق ممثلو الفصائل الصومالية على:

١- توحيد العاصمة مقديشيو .. وقد كانت مقسمة بين أنصار على مهدى، وانصار حسين عيديد.

٢- تهيئة جو من الثقة لعقد مصالحة كاملة بين جميع الأطراف.

٣- عقد مؤتمر فى «بيدوا» لإنتخاب مجلس رئاسى، ورئيس للوزراء.

٤- الحفاظ على وحدة الصومال كدولة واحدة مستقلة.

لكن رغم ترحيب كافة الفصائل الصومالية بإتفاق القاهرة فقد تأجل عقد مؤتمر بيدوا.

المبادرة الجيبوتية:

بذل الرئيس الجيبوتى حسن جوليد جهدًا طيبا لإتمام المصالحة بين الصوماليين

وأسفرت جهوده عن إنتخاب برلمان صومالى مؤقت فى «عرتا» بجيبوتى واختار البرلمان الصومالى السيد «عبد القاسم صلاد حسين» رئيسا للجمهورية، وشكلت حكومة صومالية .

وتبذل الآن جهود لحث كل الأطراف وزعماء الفصائل لمساندة الحكومة الجديدة ليمكنها إعادة بناء الدولة وعلاج المشاكل التى نجمت عن الحرب الأهلية الطويلة.

٢- الحروب الأهلية فى الكونغو الديمقراطية

شهدت منطقة البحيرات العظمى فى أفريقيا حروبا أهلية ضارية تمثلت فى الاضطرابات التى قامت فى رواندا ، وبورندى، وفى الكونغو الديمقراطية وسنتحدث هنا عن الكونغو بالذات والحروب المتلاحقة التى شهدتها هذه المنطقة الهامة فى منطقة القرن الأفريقى.

وترجع جذور المشكلة إلى منتصف القرن التاسع عشر حين تأسست دولة الكونغو الحر (Congo Free state) تحت إدارة جمعية الكونغو التى أسسها الملك ليوبولد التى أقر مؤتمر برلين ١٨٨٤- ١٨٨٥ قيامها «قيام دولة الكونغو الحرة»، ولم يبين المؤتمر حدود هذه الدولة مما أتاح الفرصة لستانلى المعين من قبل الملك ليومولر ملك بلجيكا ـ للتوسع شرقا على حساب العرب الذين كانوا أصحاب النفوذ فى هذه المنطقة، كما ضم إقليم «كاتنجا» الغنى بالنحاس لهذه الدولة بل اتجهت أنظار هذه الدولة إلى النيل.

وهكذا تكونت دولة الكونغو وأصبحت تضم مجموعات متعددة، وفى عام ١٩٠٨ أصبحت الكونغو مستعمرة بلجيكية حكومية واستمرت كذلك حتى نالت الكونغو استقلالها فى ٣ يونيو ١٩٦٠، وكانت قد تكونت فى الكونغو عدة أحزاب وطنية كافحت حتى حصلت على استقلال البلاد من هذه الأحزاب:

حزب أباكو - الذى كان على رأسه كازافوبو.

حزب الحركة الوطنية الكونغو له كان على رأسه باتريس لوموبا

وحزب التضامن الأفريقي - وكان على رأسه أنطون جيزنجا وبعد إعلان استقلال الكونغو شهدت البلاد عدة اضطرابات فقد أعلن مويس تشرمبى» استقلال إقليم كاتنجا وانفصاله عن الحكومة المركزية.

وفى ١٤ سبتمبر ١٩٦٠ قام (موبوتو) رئيس أركان الجيش الكونغولى بانقلاب عسكرى ضد حكومة لومومبا وانتهى الأمر باعتقال لومومبا وسجنه ثم اغتياله.

وبعد صراعات عنيفة بين كازافوبو ، وتشومبى وقائد الجيش موبوتو تمكن موبوتو من أن يصبح رئيسًا للجمهورية فى ١٩٦٥/١١/٢٥ وغير اسم الكونغو إلى «زائير» وغير اسم العاصمة «ليوبولدفيل» إلى كينشاسا.

وقد قامت فى الإقليم الشرقى «شابا» حركة انفصالية لكن نجح موبوتو فى قمعها.

وقد ظل موبوتو يحكم البلاد ما يقرب من ٣٢ عامًا .

وقد شهدت الكونغو خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين اضطرابات عدة شارك فيها الطلبة والعمال وطالبوا بإدخال إصلاحات دستورية على نظام الحكم وإنشاء نظام سياسى متعدد الأحزاب ووضع دستور جديد للبلاد

وقد أدت إدارة موبوتو للبلاد إلى إهدار ثروات زائير رغم غناها واستمر الصراعات بين الهوتو، والتونسى وغيرهما من القبائل [١].

واضطر موبوتو فى آخر أيامه للسفر إلى هولندا للعلاج من سرطان بالمثانة وأتاح غيابه عن البلاد فرصة لاندلاع الثورات فى كل مكان .

(١) يمثل الهوتو ٨٥٪ من السكان، بينما يمثل التونسى ١٥٪ ومع ذلك كان التوسى أهم الذين تقلدون المناصب الكبرى.

وقد نجح (رولان كـابيلا) وبدعم من أوغـندا، ورواندا أن يدخل العـاصمة كنشاسا فى ١٧ مايو ١٩٩٧ وأن يطيح بحكـومة موبوتو وأعلن ما أسمه بعصر الجمهورية الثالثة وذكر أنه سيتنحى عـن السلطة بعد فترة لا تتجاوز العام تجرى خلالـها انتخـابات عامـة وأعلن تـغيير اسـم زائير إلـى «جمهـورية الكونـغو الديمقراطية».

لكن فى يولـيو ١٩٩٨ ـ ولم يكن قد مضى عـلى تولى كابيلا السـلطة فى البلاد إلا عـام وبضعة أشـهر، بدأ يتخـلص من أعدائه مـن التوتسـى الذين ساهموا فى وصوله لـلحكم وأمرهم بمغادرة البلاد مما أدى لتـمردهم عليه وقد اتهمـه الكونغولـيون بأنه لم يف بـوعوده بإعداد البـلاد لحكم ديمقـراطى وأنه أصبح ديـكتاتورا أشـد عنفا مـن سلفه وأنه أوكـل المناصب الـرئيسيـة لأقاربه ومعاونيه من أقليم «كاتنجا» الذى ينتمى إليه وأنه حظر نشاط الأحزاب.

وأعربت أوغندا عـن استيائها له من حكومـة عن السيطرة على أقلـيم كينو الذى تتخذ منه معارضو الرئيس «يورى موسيفينى» رئيس أوغندا مقرا لهم.

كما أعربت رواندا عن استيائها من إخـفاق حكومة كابيلا عن قمع حركات الهوتو.

وقد استنجد كابـيلا بكل من أنجولا، وزيمبابوى، وناميـبيا وهكذا تورطت فى هذا النـزاع أكثر من ثمانـى دول أفريقية وبذلت مـنظمة الوحدة الأفـريقية وغيرها من الهيئات والدول لاحتواء الأزمة.

وفى ١٠ يوليو١٩٩٩ وقـع فى لوزاكا عاصمة «زامبيا» اتـفاق لوقف إطلاق النار فى الكونغو وتم الاتفاق بما يلى:

١- مد سلطة الحكومة لمختلف المناطق التى يسيطر عليها المتمردون .

٢- دمج المتمردين ضمن الجيش الحكومى.

٣- تشكـيل قوة شرطة مشـتركة من جانب المـتمردين لمراقبـة وقف إطلاق النار.

٤- سحب جميع القوات الأجنبية من البلاد.

٥- بحث الحكومة مطالب المتمردين.

لكن حدث فى ١٥ من يناير ٢٠٠١ أن اغتيل لوران كابيلا برصاصة أطلقها عليه أحد حراسه.

وقرر المؤيدون لكابيلا أن يخلفه ابنه «جوزيف كابيلا» فى الحكم فى قيادة القوات المسلحة لكن المعارضين لكابيلا يطالبون بإجراء انتخابات لاختيار رئيس جديد للبلاد.

وقد تعهد جوزيف كابيلا بإحياء اتفاقية لوساكا، وتعهد بإجراء حوار مع المتمردين ، وقال أنه سيبحث مع حلفائه فى أنجولا، وناميبيا، وزيمبابوى، ومسائل إنهاء الحرب فى الكونجو، والوصول لاتفاق سلام يعيد للبلاد استقرارها.

٣- الحرب الأهلية فى السودان

يتحدث المؤرخون عادة عن «مشكلة جنوب السودان» لكن هذا التعبير أصبح قاصرا بعد أن اتسع نطاق المشكلة فشملت بالإضافة إلى الجنوب شرق السودان وغربه وإن ظل أساس المشكلة نفى متمثلا فى أوضاع الجنوب .

وترتبط المشكلة بالمراحل التاريخية التى مر بها السودان وتضم جنوب السودان ثلاث مديريات هى:

أ. مديرية أعالى النيل وعاصمتها ملكال، وأغلب سكانها من النوير والشلك والأنواك.

ب- مديرية بحر الغزال وعاصمتها واو وأغلب سكانها من الدنكا الأزندى.

جـ - المديرية الاستوائية وعاصمتها جوبا وأغلب سكانها من الأشولى والموردو والماندى.

وفى عهد إسماعيل ضمت الإدارة المصرية دارفور، ومناطق بحر الغزال، كما امتدت الإدارة المصرية جنوبا إلى مديرية خط الاستواء وقد شهدت المديريات الجنوبية فى السودان بنوع خاص ظاهرة تولى الأجانب الإدارة فيها ، فتولى أمرها صموئيل بيكر، ثم خلفه غوردون ثم براون، فالدكتور إدوارد شنتزر .

أما فى فترة حكم المهديين فإنهم لم يستطيعوا أن يبسطوا نفوذهم على السودان بحدوده الطبيعية فأتاحوا الفرصة للدول الاستعمارية لتحقيق أطماعهم فى هذه البلاد .

منذ انسحب جيش المهدى من بحر الغزال فى عام ١٨٨٦ وتركت هذه المناطق نهبا لأطماع البلجيك والفرنسيين وفيما يتعلق بالمديرية الاستوائية فقد رفض أمين باشا «ادوارد شنتنرر» حاكمها من قبل الحكومة المصرية تسليمها لقوات المهدى وأرسل «ستانلى» لسحب أمين باشا ورجاله من المديرية .

وأرسلت شركة شرق أفريقيا البريطانية الكابتين لوجارد لعقد معاهدة مع الملك «موانجا» ملك أوغندا وضع بموجبها بلاده تحت حماية الشركة البريطانية ، وقد وقع الملك المعاهدة فى ٢٦ ديسمبر ١٨٩١ وحلت بعد ذلك الحكومة البريطانية محل الشركة وأعلنت انجلترا حمايتها على أوغندا فى ١٨ يونية ١٨٩٤ .

أما فترة الحكم الثنائى التى امتدت من ١٨٩٩ - استرداد السوان إلى ديسمبر ١٩٥٥ - هو تاريخ قرار البرلمان السودانى بالاستقلال وإعلان قيام الجمهورية (١٩ ديسمبر ١٩٥٥) هذه كانت أمور السودان بيد حاكم عام السودان البريطانى.

وقد رسمت بريطانيا سياستها فى السودان بعد أن أصبحت لها السلطة الحقيقية فيه ممثلة فى الحاكم العام على أساس فصل الجنوب عن الشمال وتعميق الفروق بين الشماليين والجنوبيين وفى سبيل ذلك رسمت سياسة التعليم لتحقيق هذه الأهداف.

وإذا كانت **السياسة التعليمية** فى السودان بوجه عام خططت على أساس مجرد تخريج موظفين صغار للإدارة مع الحرص على عدم خلق جيل مثقف يعتز بقوميته ويتعرف على تاريخه فإن الإرساليات التبشيرية التى سمحت لها الحكومة منذ عام ١٩٠٥ بممارسة نشاطها فى الجنوب ـ حرصت على عدم تعليم الجنوبيين اللغة العربية وفى نفس الوقت إثارة اشمئزازهم من الحكم المصرى التركى السابق.

ومنذ عام ١٩١٢ قامت حكومة السودان بتقديم إعانات مالية محددة للإرساليات لممارسة نشاطها فى الجنوب.

وقد ساعد نظام التعليم فى الجنوب على تفكك البناء الاجتماعى بين السودانيين بإثارة النعرة القبلية وتصوير الشماليين على أنهم غزاة طامعين فى استرقاق أهل الجنوب واستنزاف خيرات هذه الجهات الغنية لصالح أهل الشمال.

وفى عام ١٩٢٢ أصدرت الحكومة السودانية **(قانون المناطق المغلقة)** الذى أغلق جنوب السودان فى وجه سكان الشمال فأصبحوا لا ينتقلون من الشمال للجنوب إلا بتصريح، كما وضعت العراقيل فى طريق مصاهرة الشماليين للجنوبيين .

وأدت الإجراءات التى اتخذت إلى زيادة الفجوة بين أهل شمالى السودان وجنوبه .

وبعد سحب الموظفين والجنود المصريين من السودان بعد حادث مقتل السردار فى عام ١٩٢٤ ـ أصبح المجال أوسع أمام انجلترا لتحقيق أهدافها فى فصل جنوب السودان عن شماله.

فقد شكلت انجلترا **(محاكم قبلية)** فى جنوب السودان تحكم حسب العرف والتقاليد وشجعت الجنوبيين على أن يتمسكوا بتقاليدهم القبلية وبزيهم .

وقد كرر رئيس الوزراء البريطانى «ماكدونالد» عام ١٩٢٤ فى مجلس العموم البريطانى القول: «بأنه لا مبرر لأن تحكم الأجناس التى تسكن شمال

السوادن تلك القبائل التى تسكن فى الجنوب» وفى عام ١٩٣٥ أصدر السكرتير الإدارى للسوان «هارولد ماكمايكل» عدة قوانين اعتبر الجنوب بمقتضاها منطقة مغلقة تماما فى وجه الشماليين.

وقد طالب مؤتمر الخريجين فى عام ١٩٤١ بإلغاء قوانين المناطق المغلقة.

وحين تقدمت حكومة الثورة فى مصر للحكومة البريطانية **بمذكرتها بشأن الحكم الذاتى** وتقرير المصير للسودان اشترطت أن ينص على احتفاظ السودان بوحدته كإقليم واحد .

ومنذ استقل السودان فى عام ١٩٥٦ واجهت حكوماته مشكلة الجنوب.

وقد سعت الحكومات التى تولت الأمر فى السودان إلى فرض نظام الاندماج الطائفى بالقوة على الجنوبيين فى مسعى لاستعياب الجنوب فى إطار الثقافة بالعربية الإسلامية وسعت الحكومات بالسودان إلى تشجيع انتقال عرب الشمال إلى الجنوب، كما عمدت لتقييد نشاط البعثات التبشيرية ولكن هذه الإجراءات أدت لاندلاع الثورة فى «جوبا» وغيرها من مدن الجنوب .

ولما تولى جعفر نميرى - الحكم فى السودان فى مايو ١٩٦٩ أذاع بيانا فى ٩يونيو اعترف فيه بحق الجنوب فى «الحكم الذاتى للإقليم» وفى ٢٧ فبراير ١٩٧٢ عقد وزراء خارجية السودان وممثلوا جبهة جنوب السودان اتفاقا فى أديس أبابا بشأن تشكيل مديريات جنوب السودان «مديرية بحر الغزال، والمديرية الاستوائية، ومديرية أعالى النيل فيما بينها إقليما تتمتع بالحكم الذاتى فى إطار السودان الموحد.

وأكدذلك الدستور الدائم للسودان الذى صدر فى أبريل ١٩٧٣ .

وكان من المنتظر أن ينهى اتفاق أديس أبابا مشكلة جنوب السودان لكن طرأت عوامل عدة جعلت حكومة نميرى تحيد عن بنود هذا الاتفاق ـ فقد صدر فى ١٩٨٠ دستور جديد، كما أصدرت حكومة نميرى فى ٩ سبتمبر ١٩٨٣ قرارها بتطبيق الشريعة الإسلامية على أبناء السودان شماليين وجنوبيين.

كما أن اكتشاف النفط فى منطقة بنـيتو، فى الجنوب أثار أطماع الجنوبيين فى أن يكون عائـده لصالحهم هم فـقط، وانتهى الأمر بـسقوط حكومة نمـيرى فى أبريل ١٩٨٥ وتشكيل حكومة جديدة برئاسة صادق المهدى .

ولم تصل حكومة المهدى لاتفاق مع الجنوبين وحدث فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ انقلاب عسكرى تزعـمه عمر حسن البشير ودخلت مشكـلة الجنوب فى طريق جديد .

ولما أعلنت حكـومة البشير إلغاء الأحزاب وفرض حـالة الطوارئ وإصرارها على تطبيـق الشريعة الإسلامية اتسع نـطاق المشكلة فلم تقتـصر على نزاع بين الجنوب والشمال بل شمل النزاع أيضًا نزاعًابين أحزاب المعارضة الشمالية .

وأدى هذا الصـراع الطويل إلـى توقف المشـروعات الهامـة كمشروع (قـناة جونجلى) كما تعرض مشروع تسويق وتصدير بترول السودان لمحاولات تخريب وإغلاق أنابيب نقل البترول.

وقد تبنـت مصر وليبيا مـبادرة جديدة لحل مشـكلة جنوب السودان لـتتفرغ حكومة السودان لحل مشاكل البلاد الاقتصادية وغيرها من المشكلات.

٤ - الحرب الأهلية فى نيجيريا (حركة انفصال بيافرا)

تقع جـمهورية نـيجيريا عـلى الساحـل الغربى لأفريـقيا ـ وهى مـن حيث المساحة (ما يقـرب من ٩٥٢,٠٠٠ كيلو متر مربع) ومن حـيث السكان (ما يقرب من ١١٢ ملـيون نسمة) تعتبـر من أكبر الدول الأفريقيـة ـ وقد حصلت على استقلالها من انجلترا فى أكتوبر ١٩٦٠.

وفى التـاسع والعشرين مـن مايو ١٩٦٧ أعلن حـاكم الإقليم الشـرقى فى نيجيريا انـفصال الإقليم وتكوين ما أطلـق عليه «جمهورية بيافرا الـديمقراطية» ونيجيـريا دولة متعددة الأجناس والـلغات والميول والأحزاب ولذا فـقد شهدت بعد استقلالها عدة انقلابات.

وكان النظام السياسى الذى حرصت نيجـيريا من عصر الاستعمار هو «نظام الحكومة الفيدراليـة» وكان المأمول أن يحل هذا النظام مشكلة الـتعددية الحزبية،

ومشكلة التعددية القبلية المتمثلة فى شعب الفولانى فى الشمال، والأيبو فى الشرق، واليوروبا فى الغرب، واللغة الإنجليزية، هى اللغة الرسمية للدولة نظرا لعدم الاتفاق على لغة وطنية واحدة ولتعدد اللغات واللهجات التى زادت على مائتى لهجة ولغة.

والإقليم الشرقى من نيجيرا والذى أعلن انفصاله له طابعه المميز من حيث ظروفه الجغرافية وسكانه ونشاطهم الاقتصادى.

ومساحة الإقليم حوالى ٢٩,٤٨٤ ميلا مربعًا يسكنه حوالى ثمانية ملايين نسمة أغلبهم من قبائل«الإيبو» ويعمل السكان بالزراعة.

ومن أهم حاصلات الإقليم ـ القطن، والكاكاو، والمطاط، والموز، والفول السودانى، والدخن، والشعير، ونخيل الزبيب، وقصب السكر، والطباق، والمطاط، ويعتبر زيت الكاكاو من أهم صادرات الإقليم.

وبالإضافة إلى المحاصيل الزراعية تتوفر فى الإقليم ثروة معدنية من الكوبالت (٨٠٪ من الإنتاج العالمى) كما يتوفر الفحم، والبترول، الذهب، الصفيح.

وقد بدأت الحركة الانفصالية بانقلاب عسكرى فى يناير ١٩٦٦ ضد الحكومة الفيدرالية، لكن انتهى هذا التمرد بتسليم قائد التمرد نفسه لقائد القوات الاتحادية الذى جمد العمل بالدستور وألغى النظام الفيدرالى وأعلن قيام دولة موحدة لكن بعد ستة أشهر فقط من الانقلاب الأول ـ وقع انقلاب ثانى فى مايو ١٩٦٦ وأسفر الانقلاب عن قتل قائد القوات الاتحادية، وتولى مكانة(يعقوب جوون)رئيس هيئة أركان الجيش ـ وهو من أهل الشمال وأصبح رئيسا لحكومة عسكرية جديدة وأعاد نظام الحكومة الفيدرالية.

ومع ذلك أعلن الجنرال (أجوكو) الحاكم العسكرى فى الإقليم الشرقى فى التاسع والعشرين من مايو ١٩٦٧ قراره الخطير بانفصال الإقليم الشرقى وتكوين جمهورية مستقلة باسم (جمهورية بيافرا).

مما اضطر الجنرال يعقوب جوون لإعلان حالة الطوارئ فى البلاد وأمر الأسطول النيجيرى بمحاصرة الإقليم الشرقى.

ولجأت الحكومة الفيدرالية لشراء الأسلحة من الاتحاد السوفيتي وتعقبت القوات الفيدرالية القوات الثائرة.

واستطاعت فى ١يناير ١٩٧٠ القضاء على الحركة الانفصالية التى راح ضحيتها أكثر من ألف شخص وتسببت فى أضرار جسيمة لحقت بنيجيريا كلها.

وقد طالبت انجلترا وغيرها من الدول الحكومة العسكرية فى نيجيريا ـ بإنهاء الحكم العسكرى وإعادة الحكم المدنى الديمقراطى للبلاد.

٥- الحرب الأهلية فى سيراليون

تقع جمهورية سيراليون فى غرب أفريقيا وتطل على المحيط الأطلنطى ويبلغ عدد سكانهاحوالى خمسة ملايين نسمة وتقع عاصمتها فريتون على المحيط الأطلنطى واللغة الانجليزية هى اللغة الرسمية فى سيراليون ويدين غالبية السكان بالدين الإسلامى.

وكانت سيراليون إحدى مستعمرات التاج البريطانى وقد حصلت على استقلالها داخل الكومنولث فى ٢٧ ابريل ١٩٦١ ـ وأعلنت الجمهوريةبها فى ١٩ مارس ١٩٧١.

وقد شهدت سيراليون منذ استقلالها العديد من الاضطرابات وقد شهدت العديد من دول غرب أفريقيا انقلابات واضطرابات مماثلة وفى ٢٩ ابريل ١٩٩٢ حدث فى سيراليون انقلاب تولى بموجبه العسكريون السلطة فى سيراليون ووعدوا بإعداد البلاد للحكم المدنى وفى ١٩٩٧ انتخب أحمد تيجان كباح رئيسا للجمهورية وكان من المنتظر أن تستقر الأمور فى البلاد بعد وصول الرئيس المنتخب للسلطة.

لكن لم تستقر الأمور فى سيراليون فقد عادت الاضطرابات ونجح المتمردون الذين أطلقوا على أنفسهم (الجبهة الثورية المتحدة) بقيادة (فوادى سنكوح) بدخول فريتون الإطاحة بالرئيس الشرعى المنتخب وتدخلت قوات حفظ السلام التابعة للمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا العروفة باسم «ايكوموج» بزعامة

نيجيريا وتمكنت بعد ستة أشهر من حكم المتمردين للبلاد من طرد المتمردين من العاصمة فريتون، وإجبارهم على التراجع إلى التلال المحيطة بالعاصمة وأعيد الرئيس المنتخب كباح إلى عاصمة حكمه.

وقد أرسلت الأمم المتحدة ممثلالها لبحث وسائل ضمان استقرار الأوضاع فى سيراليون.

لكن ظهر عجز الحكومة عن بسط سلطانها كاملا على البلاد وعادت قوات المتمردين لإثارة الاضطرابات فى البلاد وقد أجتمع فى أبيدجان عاصمة ساحل العاج وزراء خارجية ساحل العاج ، وغانا، وغينيا، وليبريا، ونيجيريا لبحث الوضع فى سيراليون.

وقد طالب المجتمعون المتمردين بوقف القتال والاعتراف بحكومة الرئيس المنتخب أحمد تيجان كباح.

وفى السادس من يناير ١٩٩٩ نجح المتمردون مرة أخرى فى الاستيلاء على فريتون وطالبوا بإطلاق سراح قادتهم ومنهم زعيمهم «فرادى سنكوح» الذى كان قد اعتقل وحكم عليه بالإعدام.

وقد خرب المتمردون وأحرقوا عدة مبانى فى العاصمة وترتب على القتال هجرة حوالى ٣٥٠,٠٠٠ مواطن لجأوا للدول المجاورة وقد حذر موظفوا الإغاثة من نفاذ إمدادات الغذاء والمؤن انتشار الأوبئة الأمراض بسبب الجثث المتناثرة فى الشوارع.

وقد اتهمت الولايات المتحدة ليبريا بدعم المتمردين.

وفى ١٣ يناير ١٩٩٩ نجحت قوات حفظ السلام لغرب أفريقيا ، طرد المتمردين مرة أخرى من فريتون.

كما قرر وزراء خارجية دول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا المجتمعون فى لومى عاصمة توجو معاودة التفاوض مع زعماء المتمردين بشأن وقف القتال وقد نجح المتمردون فى احتجاز حوالى ٥٠٠ جندى من جنود الأمم المتحدة من القوة التى كانت الأمم المتحدة قد أرسلتها لتدعيم قوات الحكومة الشرعية.

وفى الحادى عشر من نوفمبر عام ٢٠٠٠ وقعت حكومة سيراليون ومتمردو الجبهة الثورية المتحدة اتفاقا جديداً لوقف إطلاق النار وإنهاء الصراع الدائر معهم منذ تسع سنوات وفى هذا الاتفاق تقرر:

١- وقف إطلاق النار من جديد بين الطرفين.

٢- إعادة الأسلحة التى استولت عليها الجبهة من قوات حفظ السلام الدولية.

٣- يسمح المتمردون لقوات الأمم المتحدة فى سيراليون لدخول المناطق التى يسيطرون عليها لمراقبة وقف إطلاق النار.

٤- تشرف بعثة الأمم المتحدة على تطبيق الاتفاق.

٥- تنظر الحكومة فى إطلاق سراح زعيم المتمردين المحكوم عليه بالإعدام وفى إصدار عفو عام عن المتمردين .

هذه بعض صور الحروب والاضطرابات التى شهدتها القاهرة الأفريقية أخيراً.

ولا شك فى أنه كى تنعم القارة بشىء من الاستقرار لتتفرغ الحكومات لأعمال التعمير والبناء وللنهوض لشعوبها فإنه يلزم:

١- اعتراف الحكام بوجود شرعية للقوى المعارضة.

٢- تتخلى الأطراف المتصارعة كلها عن المصالح الفردية والحزبية وتقدم المصلحة العامة على المصالح الشخصية.

٣- تعمل الحكومات على رفع مستوى الفئات الفقيرة والتى وصلت إلى ما تحت خط الفقر بينما ثروات البلاد فى أيدى حفنة من الأثرياء.

٤- سيادة النظم الديمقراطية والابتعاد عن انفراد فئة قليلة بالحكم.

***

بعض المراجع الهامة
للمزيد من المعلومات الخاصة
بالفصلين (الثانى عشر والثالث عشر)

مراجع عربية:

١- إجلال رأفت : الأزمة الصومالية (المستقبل العربى - بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية العدد ١٧٣- يوليو ١٩٩٣).

٢- أحمد محمد ديربة : الصومال - آثار القبلية فى السياسة وآثار السياسة فى القبلية (مجلة البحوث والدراسات العربية - ديسمبر ١٩٢٢).

٣- حمدى عبد الرحمن حسن: التوازن الإقليمى فى البحيرات العظمى والأمن المائى المصرى - السياسة الدولية عدد ١٣٥ يناير ١٩٩٦ .

٤- رجاء ابراهيم سليم: الأزمة الكونغولية وتداعياتها (السياسة الدولية- العدد ١٣٥ يناير ١٩٩٩.

٥- زائير بعد رحيل موبوتو - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام - العدد ٢٩ مايو ١٩٩٧.

٦- شوقى الجمل: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ١٩٨٠.

٧- شوقى الجمل عبد الله عبد الرازق: الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا (٢٠٠١).

٨- صلاح حليمة : النزاع الإرتيرى الأثيوبى (السياسة الدولية عدد ١٣٦ ابريل ١٩٩٩.

٩- عبد الله الأشعل : صراع الكونغو وآفاق التسوية فى البحيرات العظمى - السياسة الدولية العدد ١٣٤ أكتوبر ١٩٩٨.

١٠- عبد الله عبد الرازق: نظام الحكم غير المباشر كما طبقته بريطانيا فى

نيجيريا (رسالة ماجستير - معهد البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة ١٩٦٧).

١١- عبد المجيد عمارة : سيراليون فى ظل الاستعمار البريطانى (رسالة ماجستير معهد البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة ١٩٧٦).

١٢- عبد الملك عودة : النزعات المسلحة فى وسط أفريقيا · الأهرام الاقتصادى العدد ١٥٤٤).

١٣- فتحى حسن عطوة: التطورات الأخيرة فى الصومال ومستقبل الاستقرار السياسى (السياسة الدولية عدد ٩٨ اكتوبر ١٩٨٨).

١٤- محمد حقى: الكونغوليون من لومومبا إلى موبوتو السياسة الدولية ١٩٦٧.

١٥- محمد رضا فودة : ارتيريا - ماذا بعد الاستقلال (مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد- جامعة القاهرة ١٩٩٥).

١٦- محمد عمر بشير : جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع (ترجمة سيد حليم ١٩٧٦).

١٧- محمد كمال لطفى : تقرير المركز الثقافى العربى فى سيراليون ١٩٩٧.

١٨- محمود خليل: الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومى العربى - السياسة الدولية العدد ١١١ يناير ١٩٩٣ .

١٩ - مريام الآلن : مأساة الكونغو ـ ترجمة حسن التميمى ١٩٩١.

٢٠- نازلى معوض أحمد يوسف : الحكومة الانفصالية فى نيجيريا قضية بيافرا (ماجستير ـ كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة).

٢١ - نجوى أمين الفوال: انهيار الدولة فى الصومال (السياسة الدولية ـ العدد ١٢ - ابريل ٩٣).

٢٢- نجوى أمين الفوال: الدبلوماسية المصرية والمصالحة الوطنية فى الصومال ـ السياسة الدولية العدد ٣٢ ابريل ١٩٩٨.

مراجع أجنبية:

1- Grooks , I.J : A History of Sierrasleone (Dablin 1903).

2- Crowder , M: west Africa under Colonial Rule (London 1972).

3- Erowder ,M:The Story of Nigeria (London 1962).

4- Diab, Ahmed Ibrahin : Sudan 45 years of war and still (1955-1999). (1999).

5- Fyfe e.: Ahistory of Sierrasleone (London 1956).

6- Robert O. eollins: the southern Sudan Astruggle for Control (1962).

7- Sibthorp , A.B: History of Sierra Leone (London 1988).

8- Slade ,Ruth: the Belgian Congo (London 1964).

9- Thomas Kangea : Conflict in the Congo (London 1972).

الفصل الرابع عشر

منظمة الوحدة الأفريقية

المحتويات:

- مقدمة

- المؤتمرات الأفريقية السابقة لقيام المنظمة:

١ - المؤتمرات التى عقدت خارج القارة.

٢ - مؤتمر الشعوب الأفريقية الأول فى أكرا (٢٥ - ٣١ ديسمبر ١٩٥٨).

٣ - مؤتمر الشعوب الأفريقية الثانى فى تونس (٢٥ - ٣١ يناير ١٩٦٠).

٤ - مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة فى أديس أبابا (يوليو ١٩٦٠).

٥ - مؤتمر أقطاب أفريقيا فى الدار البيضاء (٤ - ٧ يناير - ١٩٦١).

٦ - مؤتمر الشعوب الأفريقية الثالث فى القاهرة (٢٥ - ٣٠ مارس ١٩٦١).

٧ - مؤتمر القمة الأفريقى فى أديس أبابا (٢٢ - ٢٥ - مايو ١٩٦٣) وإعلان ميثاق المنظمة.

- ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

- تقييم لنشاط المنظمة.

- دور مصر فى إنجاح جهود المنظمة.

مقدمة

منذ أن تعرضت القارة الأفريقية لموجة الغزو الاستعمارى الأوروبى التى بدأت فى القرن الخامس عشر، خيمت على القارة مرحلة مظلمة ـ فقد ظلت أفريقيا منذ هذا التاريخ مصدرا للرقيق، ومتجرا للمواد الخام التى يحتاجها الرجل الأبيض فى نهضته الصناعية، فأصبح الأفريقى ـ سواء بقى فى بلاده أم أسر ونقل ليباع فى أسواق النخاسة - أداة تعمل لسد مطالب ورغبات الأوربيين.

واستحالت القارة الأفريقية نتيجة لذلك إلى أرض تكاد تكون مهجورة يسودها الذعر وتظهر فيها بجلاء آثار النهب والتخريب.

وقد قسمت أوصال القارة بين الدول الاستعمارية بطريقة لم تراع فيها الأسس التى تمليها الظروف الجغرافية أو البشرية أو مصالح السكان أو غير ذلك من الاعتبارات الطبيعية أو الإنسانية، فقد كان اهتمام المستعمرين مركزاً على سحب أكثر ما يمكن سحبه من هذا المنجم الذهبى الذى وقعت أيديهم عليه.

وكانت ثروة هذا المنجم تتمثل فيما كان مخبأ فى أرض القارة الأفريقية من ثروات معدنية أو ما كانت تجود به أرضها من ثروات نباتية أو حيوانية .

وحين اجتمعت الدول الأوربية التى اشتركت فى استعمار القارة الأفريقية فى برلين فى عام ١٨٨٤ - ١٨٨٥ كان الدافع الحقيقى لهذه الدول هو وضع مبادئ مشتركة لتنظيم عملية النهب الاستعمارى، ومنع اصطدام الدول المستعمرة أو تضارب مصالحها، وفى سبيل الوصول لهذه الأهداف استباح الاستعمار كل وسيلة فأصبح ظهر القارة يئن من التمزيق الذى لا ضابط له، وجسمها يئن من كثرة ما استنزف من خيراته، أما الثقافات والتقاليد الوطنية فى القارة - فقد داستها أقدام المستعمرين.

لكن بقدر ما عانى الأفارقة من مرارة الاستعمار بقدر ما كانت انتفاضتهم عنيفة وقوية - وقد أدرك الأفارقة فى أثناء معركتهم مع الاستعمار أن سلاح

التفرقة هو أقوى سلاح يطبقهم عدوهم ، وأن الوحدة أقوى صخرة تتخطم عليها قوة المستعمر وأطماعه، وقد توالت انتفاضات الشعوب الأفريقية واستمرت حركات التحرر الأفريقى حتى تحررت الشعوب الأفريقية كلها تقريبا، وكان تحقيق حلم الوحدة الذى راود الشعوب والحكومات الأفريقية زمنا طويلا - متمثلا فى إعلان ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فى مايو ١٩٦٣ - خطوة هامة فى تاريخ كفاح الأفارقة فى سبيل الحرية والتخلص من نير الاستعمار وآثاره التى تركها على أرض القارة بل وعلى شعوبها حتى بعد أن أجبر على أن يحمل عصاه ويرحل عن الأرض الأفريقية.

المؤتمرات الأفريقية السابقة لقيام المنظمة:

أدركت الشعوب الأفريقية وشقيقاتها الآسيوية أن مواجهة الأطماع الاستعمارية الأوروبية تتطلب توحيد الجهود، ولذا تميزت الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية بسلسلة من المؤتمرات عقدتها الدول الأفريقية ولآسيوية لبحث المشاكل المشتركة لهذه البلاد - نذكر على سبيل المثال مؤتمر نيودلهى الذى عقد فى يناير عام ١٩٤٩ لبحث مشاكل الاستعمار الهولندى فى أندونيسيا، ومؤتمر كولمبو بسيلان فى مايو ١٩٥٤ لبحث مسألة الحرب المندلعة فى الهند الصينية، والمؤتمر الأسيوى الأفريقى الذى عقد فى باندنج بأندونيسيا فى الفترة من ١٨ - ٢٤ أبريل ١٩٥٥ ، والذى أسفر عن تكوين (مجموعة عدم الانحياز) والمؤتمر الأول لتضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية الذى عقد بالقاهرة فى ديسمبر ١٩٥٧ وتميز هذا المؤتمر بأنه مؤتمر للشعوب وليس للحكومات - وسنقصر حديثنا هنا على التجمعات والمؤتمرات الأفريقية.

أولا - المؤتمرات التى عقدت خارج القارة: (١)

قد يكون من الغريب أن فكرة تجمع الأفارقة لمواجهة مشكلاتهم والمطالبة

(١) لمزيد من المعلومات:

شوقى الجمل: الوحدة الأفريقية ومراحل تطورها (من الشرق والغرب القاهرة ١٩٦٦)

بالمساواة مع البيض وبتحسين أوضاعهم فى المستعمرات - جاءت من المثقفين الزنوج فى خارج القارة.

فقد عقد المؤتمر الأول لما نطلق عليه مؤتمر (الجامعة الأفريقية) فى لندن فى عام ١٩٠٠ وحضره عدد محدود من الأفارقة وطالب المجتمعون بالمساواة بين العناصر المختلفة فى المستعمرات وبتحسين أوضاع الوطنيين فيها.

وعقد المؤتمر الثانى للجامعة الأفريقية فى لندن أيضًا فى أغسطس عام ١٩١٢ وحضره عدد أكبر من الأفارقة، وطالب المجتمعون بالحكم الذاتى للمستعمرات وبملكية الأفارقة لأراضيهم، وهاجم المجتمعون السياسات التى تتبعها الدول الاستعمارية فى مستعمراتها.

أما المؤتمر الثالث للجامعة الأفريقية فقد عقد فى لندن فى عام ١٩٢٣ وبرز دور الدكتور ديبوا (وادوارد ديبوا) فى مجال تجميع جهود الأفارقة للمطالبة بحقوقهم .

وفى المؤتمر الرابع الذى عقد فى نيويورك فى عام ١٩٢٧ ظهرت فكرة التحالف بين الشعوب الملونة فى العالم والخروج من إطار (الزنجية) إلى طلب تعاون الزنوج والمصريين والهنود والصينيين فى حركة عامة لتحررهم جميعًا من الاستعمار والتفرقة العنصرية - على حد تعبير الدكتور ديبوا.(١)

وقد حاول الدكتور ديبوا أن يعقد مؤتمر الجامعة الأفريقية التالى فى تونس تعبيرا عن دور شمال أفريقيا فى حركة التحرر الأفريقى - لكن فرنسا صاحبة السلطة فى هذه البلاد - فى ذلك الوقت حالت دون ذلك.

وفى عام ١٩٤٥ عُقد المؤتمر الخامس لحركة الجامعة الأفريقية فى مانشستر، وقد سيطر المثقفون القادمون من المستعمرات فى أفريقيا على هذا المؤتمر مما أتاح

---

(١) عن تاريخ صباه د. ديبوا وجهوده فى سبيل تحقق فكرة الوحدة الأفريقية - انظر - ج. اليوت م. رد فيك .

وليم إدوارد دوبوا (رترجمة فاروق عبد القادر:

William Du Bois (African Institate Of USSR (Moscoio 1971).

فرصة لمناقشة العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوب المستعمرات الأفريقية.

وقد ظهرت فى هذا المؤتمر بالإضافة لجهود الدكتور ديبوا الذى كان قد بلغ السبعين من عمره - جهود كوامى نكروما (ساحل الذهب) وجوموكنياتا (كينيا) وزيكوى (نيجيريا) ، وسامرا هافر (جنوب أفريقيا) وجونسون (سيراليون) واختير نيكروما وسيكوتورى سكرتيرين للمؤتمر، وظهر عدد من ممثلى العمال والشباب إلى جانب المثقفين - ولذا ظهرت فى المؤتمر الدعوة إلى التنظيمات الوطنية التى تجمع المثقفين والعمال والفلاحين فى جبهة واحدة، وظهر نداء (يا شعوب المستعمرات اتحدوا) وكانت هذه هى بداية رحلة فكرة الجامعة الأفريقية التى بدأت خارج القارة ثم انتقلت الفكرة لتفرض نفسها على أرض القارة.

ثانيا: مؤتمر الشعوب الأفريقية الأول فى أكرا (٥- ١٣ ديسمبر ١٩٥٨):

اجتمع فى أكرا عاصمة غانا فى الفترة من ٥ إلى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ أكثر من ثلثمائة مندوبين يمثلون ٦٢ هيئة شعبية فى أفريقيا، وكانت الانتصارات المتتالية التى أحرزتها الشعوب الأفريقية فى كفاحها خلال السنوات القليلة السابقة للمؤتمر حافزا لنجاح المؤتمر - ففى الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٨ استقلت ليبيا، السودان، ومراكش، وتونس، وغانا، وغينيا، وبذا أصبح أكثر من ثلث مساحة القارة، وحوالى نصف سكانها البالغ عددهم ٢٠٠ مليون نسمة يتمتعون بالاستقلال[١].

وقد بحث المجتمعون فى أكرا الاستعمار فى صورته القديمة وفى صوره الجديدة المتمثلة فى شكل امتيازات عسكرية كقواعد حربية أو اتفاقات عسكرية أو معاهدات اقتصادية مشروطة أو غير ذلك، كما ناقش المؤتمر مشكلة التفرقة العنصرية التى يعانى منها الأفارقة فى بعض أنحاء القارة، وقرر مساندة الحركات الوطنية فى الجزائر، والكاميرون، وأنجولا، وغيرها من البلاد

(١) لم يكن فى أفريقيا فى عام ١٩٤٩ سوى أربع دول مستقلة هى مصر ، وليبيريا وأثيوبيا وجنوب أفريقيا

الأفريقية التي تحارب في سبيل حريتها، وتقرر أن يكون للمؤتمر سكرتارية دائمة في أكرا تتابع تنفيذ قراراته، كما تقرر إنشاء هيئة دائمة لمؤتمر جميع الشعوب الأفريقية.

ثالثا: مؤتمر الشعوب الأفريقية الثاني في تونس (٢٥- ٣١ يناير ١٩٦٠):

حضرت هذا المؤتمر وفود تمثل النقابات والهيئات المختلفة في البلاد الأفريقية - وناقش التطورات التي طرأت على القاهرة منذ انعقاد مؤتمر أكرا في ديسمبر ١٩٥٨ ودعا المؤتمر إلى (الوحدة الأفريقية) لتواجه شعوب القارة مشاكلها يدا واحدة.

وكان عام ١٩٦٠ حافلا بنشاط الدول الأفريقية وتمثل هذا النشاط في تبادل الزيارات بين القادة الأفارقة - منها مثلا زيارة الملك محمد الخامس ملك المغرب لمصر، وكانت الزيارات فرصة لتبادل الآراء بخصوص القضايا المشتركة.

رابعًا: مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة في أديس أبابا (يوليو ١٩٦٠):

حضره وزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة وبحثوا ما تحق من قرارات مؤتمر أكرا ومؤتمر تونس - خاصة ما يتعلق بقضايا الجزائر، وجنوب غرب أفريقيا، وطالب المؤتمر باتخاذ الإجراءات الحازمة مع حكومة جنوب أفريقيا العنصرية تطبيقًا للمادة ٤١ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة - وأوصى المؤتمر بإنشاء (مجلس للتعاون الاقتصادى الأفريقى) وبنك تجارى أفريقى لدعم التعاون الاقتصادى بين دول القاهرة. كما أوصى بإنشاء (مجلس أفريقى للتعاون التربوى والثقافى العلمى) لعلاج المشكلات الثقافية التي تعانى منها الدول الأفريقية.

خامسا : مؤتمر أقطاب أفريقيا فى الدار البيضاء (٤-٧ يناير ١٩٦١):

عقد بالدار البيضاء فى الفترة من ٤-٧ يناير ١٩٦١ مؤتمر حضره جلالة الملك محمد الخامس ملك المغرب، والرئيس جمال عبد الناصر رئيس

الجمهورية العربية المتحدة ، وكوامى نكروما رئيس جمهورية غانا، وأحمد سيكوتورى رئيس جمهورية غينيا، وموديبو كيتا رئيس جمهورية مالى وفرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والسيد عبد القادر علام وزير الشئون الخارجية الليبية ممثلا للملك إدريس الأول ملك ليبيا.

وبحث المجتمعون المشكلات المتعلقة بالدول الأفريقية - وخرجوا بقرارات تتعلق بهذه المشكلات - فقرروا اعترافهم بالبرلمان المنتخب، وبحكومة الكنغو التى قامت بصورة شرعية فى البلاد منذ يونيو ١٩٦٠ وطالبوا بصيانة استقلال الكنغو (زائير) ووحدة أراضيه.

وأعلن المجتمعون تشكيل لجان لتحقيق التعاون بين الدول الأفريقية فى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية ودعوا لتشكيل قيادة أفريقية مشتركة تضم رؤساء أركان حرب الدول الأفريقية المستقلة للدفاع المشترك عن أفريقية فى حالة الاعتداء على أى جزء من القارة.

كما اتخذوا قرارات بشأن إقليم رواندا أو راندى، وبشأن التفرقة العنصرية واستنكارها، وأيدوا كفاح أنجولا، وتونس، والجزائر وغيرها من الأقطار الأفريقية التى تناضل فى سبيل استقلالها.

سادسًا: مؤتمر الشعوب الأفريقية الثالث - فى القاهرة (٢٥ -٣٠ مارس ١٩٦١):

كان هذا المؤتمر هو الثالث من مؤتمرات الشعوب الأفريقية بعد مؤتمرى أكرا (١٩٥٨) وتونس (١٩٦٠) إلا أنه فى الحقيقة يعد خطوة واسعة فى طريق معالجة الشعوب الأفريقية للمشاكل التى تواجهها، وقد اختير السيد فؤاد جلال رئيسًا للمؤتمر، والسيد عبد الله ديالو سكرتيرًا له.

وقد ألقى الرئيس جمال عبد الناصر كلمة افتتح بها أعمال المؤتمر وأشار فى كلمته إلى (معركة الكنغو) وذكر أنها ليست إلا إحدى المعارك فى حرب التحرير، وناقش هذه التجربة - تجربة الكنغو - وتساءل لماذا نجح الاستعمار فى عرقلة سير النضال الأفريقى فى الكنغو؟

وأرجع ذلك إلى نقطتين:

١- إن الكثيرين من الأفارقة تصوروا أن الاستعمار قد انتهى فى أفريقية وبدأ يطوى أعلامه استعداداً للرحيل.

٢- أن دول الاستعمار قد وحدتها مطامعها - بينما لم ينجح الحق الذى يناصره الأفارقة فى تجمعهم على موقف واحد يصمدون فيه.

وقد تلقى المؤتمر العديد من برقيات التأييد منها برقية من نكروما، ومن شواين لاى عن شعب الصين، وجورشوف عن شعوب الاتحاد السوفيتى، ومن جومو كنياتا زعيم كفاح كينيا.

وقد اتخذ المؤتمر قرارات هامة فى القضايا الأفريقية التى ناقشها، مثل قضية الجزائر والكميرون والكونجو، وأنجولا، وموزمبيق وكينيا، وأوغندا، وتنجانيقا، واتحاد وسط أفريقيا (نياسلاند، وروديسيا بجزءيها).

كما تخذ قرارات بإنشاء صندوق لتحرير أفريقيا تدعمه الدول الأفريقية المستقلة، وقراراً بإنشاء بنك أفريقى للاستثمار، وقراراً بإنشاء وكالة أنباء أفريقية، واستنكر المؤتمر الاستعمار بصوره الجديدة فى أفريقيا، وطالب المؤتمر الدول الأفريقية بإعادة تنظيم التعليم ليخدم التاريخ الأفريقى الحقيقى وينمى الروح القومية والثقافة الوطنية.

مؤتمر القمة الأفريقى فى أديس أبابا (٢٢-٢٥ مايو ١٩٦٣) وإعلان ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

عُقد فى أديس أبابا من ٢٢ مايو حتى ٢٥ مايو ١٩٦٣ مؤتمر القمة الأفريقى الذى أسفر عن إعلان ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية - وقد حضر المؤتمر ٣٠رئيساً أفريقياً لمناقشة مشاكل القارة الأفريقية ودورها فى الأحداث العالمية، ولدعم التعاون بين دول القارة، والعمل على تحرير بقية الأجزاء التى لا تزال واقعة تحت حكم الاستعمار.

ومهد للمؤتمر باجتماع وزراء الخارجية لإعداد مشروع جدول أعمال المؤتمر لعرضه على الرؤساء.

وقد استعدت عاصمة أثيوبيا استعدادا ضخمًا للاجتماع العظيم، وقد اهتمت صحافة العالم وأجهزة الإعلام فى مختلف الدول بهذا الحدث التاريخى الضخم الذى تشهده القارة الأفريقية - فمنذ سنوات قليلة كانت مشاكل القارة الأفريقية تبُحث فى اجتماعات تُعقد خارجها بواسطة أفراد ودول لا تمت للقارة بصلة، فقد كان المستعمر الأجنبى هو الذى يحدد مستقبل القاهرة ويرسم لها سياستها ويتحكم فى مصير الملايين من أبنائها أما اليوم فأبناء القارة وزعماء حركات التحرير فيها يجتمعون ليملوا إرادتهم الحرة.

عقد المؤتمر فى (قاعة أفريقية) وألقى الأمبراطور هيلاسلاسى خطاب الافتتاح وناشد فى كلمته رؤساء الدول الأفريقية أن يتحدوا ويعملوا بالتعاون فيما بينهم من أجل تشكيل أفريقيا على ضوء رغبة شعوبها، ووصف هيلاسلاسى مهمة الدول الأفريقية المستقلة بأنها ستكون لا معنى لها إذا لم تعمل من أجل التعجيل بتحرير الأجزاء التى لا تزال تعانى من الاستعمار فى أفريقية - وقال إن زعماء الدول الأفريقية المجتمعين فى المؤتمر لا يستطيعون أن يغادروا أديس أبابا دون أن ينشئونا منظمة أفريقية واحدة، والمؤتمر لا يمكن أن ينتهى دون اتخاذ قرار بإصدار ميثاق أفريقى واحد، وقال الإمبراطور «إن الوحدة الأفريقية يجب أن تكون تدريجية - ولكن أسسها يجب أن توضع الآن وفى المؤتمر نفسه».

وقد بحث المؤتمر خمسة مسائل رئيسية:

١- الوحدة الأفريقية .

٢- القضاء على الاستعمار فى القارة.

٣- تنمية التعاون بين الدول الأفريقية فى جميع الميادين.

٤- القضاء على التفرقة العنصرية.

٥- العمل على نـزع السلاح، وإعلان عدم انحياز أفريقـية، وإزالة القواعد العسكرية من كل القارة.

وفى الكلمة التـى ألقاها الرئيس جمال عبد النـاصر - أوضح أن الجمهورية العربيــة المتحدة تعتبـر أن القارة الأفريقية تـواجه أقصى مراحل نضـالها - فإذا كانت أعلام الاستقـلال قد ارتفعت على أرض القارة خلال الـسنوات الأخيرة كدليل على أن ميلاد الحرية قد تحقق- فإن الميلاد وحده حتى بمعجزته البالغة لا يكفى فإن الحرية لابد أن يكن نموها صـحيحا وكاملا .. وذكر الرئيس إنه من خارج الـقارة، ومـا زال يعـاند بـشراسـة فى بـعض هـذه الأجزاء ، وهـناك محاولات لاصـطناع الأدوات للاستـعمار جديـدة ـ وهناك الإصرار لتـحويل القارة إلــى مجرد مخزن للــمواد الخام ، وهناك مشـكلة التخلـف المروع الذى تعيش فى آثاره - أغلـبية شعوب القارة، وهناك الرواسب القـديمة التى تحتاج لمجهود هائل فى مجالات التربية والتعليم، وأشار الرئيس إلى أن النوايا الطيبة وحدها لا تكفى فالأمر يتطلب قبل كل شيء وجود إرادة أفريقية حرة واحدة.

وفى مـساء ٢٥ مايو ١٩٦٣ اخـتتم أقطـاب أفريقيـة اجتماعـاتهم وأعلـنوا قراراتهم وقد أقر الأقطاب ميثاق المنظمة فى الجلسة الختامية.

وقد أثيرت مسألة (اللغة) التى تستخـدمها المنظمة، وقد اقترح فى البداية أن تكون اللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية هى اللغات المستخدمة لكن الرئيس عبد الناصر علق بقوله «إنه ليكون من المخجل أن تكون المنظمة أفريقية واللغات التى تستخـدم فيها لغات أجـنبية ووافق المؤتمر عـلى استخدام اللـغتين الأفريقـيتين المكتوبتيـن العربية، والأمهرية كلغـات رسمية بالإضافة إلى اللغـات الإنجليزية والفرنسية.

ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية:

الميثاق من ٢٣ مادة.

مادة ١ : تعـلن فيها الأطراف المـتعاقدة عن إنشـاء منظمة تضـم دول القارة الأفريقية ومدغشقر والجزر المجاورة للقارة.

مادة ٢ : *حددت أغراض المنظمة فيما يلى:*

أ- تشجيع وحدة وتضامن الدول الأفريقية.

ب- تنسيق وتعزيز تعاون دول المنظمة وجهودها التى تبذلها فى سبيل تحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا.

جـ - الدفاع عن سيادة دول المنظمة وسلامة أراضيها واستقلالها.

د- القضاء على جميع صور الاستعمار من قارة أفريقيا.

هـ - تشجيع التعاون الدولى.

مادة ٣ : *المبادئ التى تتمسك بها الدول الأعضاء :*

أ- المساواة فى السيادة لجميع الدول الأفريقية.

ب- عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول.

جـ - احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها.

د- تسوية المنازعات بطريقة سلمية.

هـ - استنكار أعمال الاغتيال السياسى.

و- تكريس الجهود لتحقيق الاستقلال الكامل لجميع الأراضى الأفريقية.

ز - تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع التكتلات.

مادة ٤ : خاصة بعضوية المنظمة - وهى حق لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة.

مادة ٥ ، ٦ : تختصان بحقوق وواجبات أعضاء المنظمة.

المواد ٧ - ١٩ : عن مجالس المنظمة واختصاصها وتكوينها (الهيكل التنظيمى) وهى:

أ- مجلس رؤساء الدول والحكومات:

يشكل من رؤساء الدول الأعضاء ورؤساء الحكومات أو ممثليهم المعتمدين. وهى الهيئة العليا للمنظمة، ويجتمع مرة كل عام فى دورته العادية، وللمجلس

أن يجتمع فى دورات غير عادية بناء على طلب أية دولة من الدول الأعضاء وبشرط موافقة ثلثى الأعضاء.

وقد حدد الميثاق اختصاصات مجلس رؤساء الدول والحكومات فى أنه المختص بوضع اللائحة الداخلية للمنظمة وإعادة النظر فى تكوين أجهزة المنظمة، والإشراف على مجلس الوزراء، وتعيين الأمين العام الإدارى ومساعديه وتعيين وإنهاء عمل أعضاء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، وتفسير الميثاق وتعديله بشرط موافقة ثلثى الأعضاء.

ومن اختصاصاته مناقشة كافة المسائل ذات الأهمية المشتركة لدول أفريقيا، وتنبثق منه لجان المصالحة والوساطة فى التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء، وإصدار القرارات فى المسائل التى لا يستطيع مجلس الوزراء البت فيها.

ومن جهة التصويت فى مجلس رؤساء الدول والحكومات ، فلكل دولة عضو فى المنظمة صوت واحد، وتصدر القرارات بأغلبية ثلثى الأعضاء.

ب- مجلس الوزراء:

هو ثانى أجهزة المنظمة أهمية بعد المؤتمر الرؤساء فهو الجهاز المحرك للمنظمة، واجتماعاته مرتين سنويا إحداهما فى شهر فبراير لبحث ميزانية المنظمة والأمور المتعلقة بكيانها، والآخر فى شهر (أغسطس) قبل اجتماع مؤتمر الرؤساء، وتعقد الدورات فى مقر المنظمة بأديس أبابا، أو فى أى مكان آخر يقرره المجلس بالأغلبية المطلقة، ما يمكن عقد دورات غير عادية بناء على طلب أى من الأعضاء بشرط موافقة الثلثين .

ومجلس الوزراء بمثابة جهاز تنفيذى فى المنظمة وقد حدد الميثاق اختصاصاته:

- فهو يقوم بالتحضير لاجتماعات مؤتمر الرؤساء .
- يختص بتنفيذ قرارات مؤتمر الدول والحكومات .

- كما يختص بتنسيق أوجه التعاون الأفريقى على ضوء توجيه من رؤساء الدول والحكومات.

- يسهم فى التسوية السلمية بين الدول الأعضاء.

- يقرر لوائح عمل اللجان المتخصصة.

- تعرض عليه ميزانية المنظمة التى يعدها السكرتير العام الإدارى لدراستها والتصديق عليها.

- يبحث أى هبة أو وصية تقدم للمنظمة.

- للمجلس الحق فى تشكيل لجان خاصة وجماعات عمل مؤقتة تنتهى بانتهاء المهمة الموكلة إليها.

- من جهة التصويت فى مجلس وزراء المنظمة - فلكل دولة صوت واحد، وتتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للأصوات، وهذا يخالف الوضع فى مؤتمر الرؤساء حيث القرارات بأغلبية ثلثى الأعضاء.

جـ - الأمانة العامة:

هى الجهاز الإدارى الدائم فى المنظمة، ويعد المعبر عن شخصيتها وتشكل الأمانة العامة من أمين عام إدارى، يعاونه أربع مساعدين، بالإضافة إلى باقى الموظفين الإداريين .

وقد حُددت اختصاصات الأمين العام فيما يلى:

- الإعداد لعقد اجتماعات مجلس الوزراء، ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

- إعداد ميزانية المنظمة .

- تلقى الطلبات الجديدة للدول راغبة الانضمام.

- الإشراف على المكاتب الإدارية والفنية للمنظمة.

- تمثيل المنظمة أمام المحاكم الدولية وهيئات التحكيم.

وقد جاء ميثاق المنظـمة خلواً من تحديد مقر ثابت للأمانة الـعامة لكن تقرر فيما بعد أن تكون أديس أبابا مقرا ثابتا للأمانة العامة.

د- لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم:

تقرر إنـشاء هذه اللـجنة فى مـؤتمر رؤساء الدول والحـكومات الذى عـقد بالقاهرة فى يوليو ١٩٦٤.

وهى تختـص ببحث وتسوية ما قـد ينشأ من خلافات بيـن الدول الأعضاء وذلك بإحدى الوسائل التى نص عليها وهى الوساطة أو التوفيق أو التحكيم.

المواد: ٢٠، ٢١، ٢٢: خـاصة بالـلجان الأخـرى المتـخصصـة التى يـعد وجودها أمراً ضروريا ومن بينها:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة النقل والمواصلات.
- اللجنة التعليمية والثقافية والصحية.
- لجنة الدفاع.
- لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا.

وهذه اللجنـة الأخيرة لم ينص ميثاق المنـظمة على إنشائها - لـكن أنشئت بمقتـضى قرار خاص من مـؤتمر القمة الأفـريقى التـأسيسى وكان عـدد أعضاء اللجنة عند إنشائها تسعة ولذلك كانت تـسمى (بلجنة التسعة) لكنها زيدت بعد ذلك حتى أصـبحت حاليا ٢٤ عضوا ومـقرها (دار السلام) عاصمة تـنزانيا - ومهمـتها تنـسيق وتقـديم المساعـدات لحركات التـحرير الأفريـقية عن طـريق الصندوق الخـاص الذى يموله الأعضـاء فى المنظمة، وتـعتبر هذه اللـجنة من أنشط أجهزة مـنظمة الوحدة الأفريقـية ، وفى ضوء التطورات والتـغيرات فى القارة فقد أعيد النظر فى الهيكل الوظيفى للجنة.

المادة: ٢٤ بخصوص تصديق على الميثاق:

فقد ذكر أن الباب مفتوح أمام جميع الدول الأفريقية لتوقيع هذا الميثاق والانضمام للعضوية، وقد أودعت المستندات الأصلية للميثاق لدى حكومة أثيوبيا، وطلب منها أن تقوم بإرسال نسخ معتمدة منها إلى جميع الدول الأفريقية.

المواد ٢٥، ٢٦، ٢٧: بخصوص بدء العمل بالميثاق - فور تسلم حكومة أثيوبيا لمستندات التصديق من ثلثى الدول الموقة على الميثاق.

المادة ٢٨: عن طريق انضمام الدول الجديدة للمنطقة وذلك عن طريق إخطار السكرتير العام الإدارى بذلك، ويتم تقرير انضمام أية دولة جديدة بالأغلبية المطلقة من أصوات الدول الأعضاء.

المادة ٢٩: حددت اللغات الدائمة للمنظمة- باللغات الأفريقية والإنجليزية والفرنسية.

المواد ٣٠، ٣١، ٣٢: عن المنح والهبات التى تقدم للمنظمة والحصانات التى تمنح للعاملين فى سكرتاريتها، وعن إلغاء عضوية أية دولة فى المنظمة.

المادة ٣٣: تتعلق بطريقة تعديل الميثاق أو تصحيحه:

وذلك عن طريق طلب مقدم من أية دولة من الدول الأعضاء، وتحاط به جميع الدول الأعضاء وينظر فيه بعد مرور عام على تقديمه وذلك لإتاحة الفرصة الكافية لدراسته ويكون التعديل المقترح بموافقة ثلثى الدول الأعضاء على الأقل.

تقييم لنشاط المنظمة:

لا شك فى أن المنظمة قامت بإنجازات عديدة فى مجالات عدة - لكن قابلت المنظمة عدة أزمات كادت فى بعض الأحيان تهدد كيانها.

ومن الأزمات التى قابلتها المنظمة[1]:

١- أزمة التمثيل الدبلوماسى: فكثيرا ما لم يلتزم رؤساء الدول والحكومات بحضور اجتماعات مجلس الرؤساء - واكتفوا بإرسال ممثلين معتمدين عنهم وذلك بالطبع يضعف موقف المنظمة وفاعليتها[2].

٢- أزمة تحديد مكان انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات: لم يحدد ميثاق المنظمة مكانا بذاته لانعقاد مؤتمر الرؤساء وترك هذا الأمر للمؤتمر نفسه - وقد حدثت أزمات بخصوص تحديد مكان انعقاد المؤتمر كادت تعطل انعقاد المؤتمر أو تؤخر انعقاده، من أمثلة ذلك ما حدث حين تقرر أن يعقد مؤتمر القمة الثانى فى أكرا عاصمة غانا فى أول سبتمبر١٩٦٥. واعترضت بعض الدول الأعضاء بحجة عدم التزام أكرا بمبادئ ميثاق المنظمة حيث تحتضن بعض اللاجئين إليها الذين يسعون لانقلابات فى الدول المجاورة، وقد حلت هذه المشكلة عن طريق لجنة خماسية شكلت من الدول الأعضاء اتخذت قرارات التزمت بها غانا، وقد عقد المؤتمر فعلا فى أكرا لكن فى غيبة ثمانى دول من الأعضاء.

كذلك حدثت أمة حين تقرر عقد المؤتمر فى يونيو ١٩٧١ فى كمبالا عاصمة أوغندا لكن حدث انقلاب فى أوغندا فى يناير ١٩٧١ أطاح مليون أبوتى واستولى عيدى أمين على الحكم - وانتهت الأزمة بتعديل مكان المؤتمر فعقد فى أديس أبابا مقر المنظمة.

وحدثت نفس المشكلة حين تقرر عقد المؤتمر فى طرابلس عاصمة ليبيا فى ١٩٨٢/١١/٢٣.

---

(١) للمزيد من التفاصيل يرجع إلى:
عبد الرحمن اسماعيل الصالحى · منظمة الوحدة الأفريقية فى خلال عشرين عاما (مايو١٩٨٣).

(٢) فى مؤتمر القمة بالقاهة ١٩٦٤ حضر ٢٩ رئيسًا بينما انخفض عدد الحاضرين فى مؤتمر أديس أبابا ١٩٧١ إلى ١٠ رؤساء وفى مؤتمر القمة التاسع والعشرين بالقاهرة فى وينية ١٩٩٣ حضر ٣٣ رئيس دولة.

لكن المشكلة التشادية واتهام ليبيا بتدخلها فى شئون تشاد - حالت دون انعقاده .

٣- أزمة الوفود التى تمثلت الدول الأعضاء - وترجع هذه الأزمة للإضطرابات الداخلية التى عانت منها بعض الدول - فمثلا الأزمة التى تعرضت لها تشاد وأدت إلى تولى حسين حبرى السلطة فيها فى يونية ١٩٨٢ وهزيمة قوات جكونى عويضى ـ وترتب على ذلك حضور وفدين إلى القمة أحدهما يمثل الحكومة التى يرأسها جكونى عويضى، والآخر يمثل حكومة حسين حبرى التى تولت الحكم واعترفت بها ٤٠ دولة أفريقية.

٤- أزمة انضمام البوليساريو للمنظمة: فبعد انسحاب أسبانيا من إقليم الساقية الحمراء، ووادى الذهب - تولى المغرب وموريتانيا الأمر - أعلنت جبهة البوليساريو عن قيام (جمهورية الصحراء الغربية) - وقد أدت دعوة أمين عام المنظمة فى فبراير ١٩٨٢ لممثلى جبهة البوليساريو لحضور اجتماع مجلس الوزراء فى أديس أبابا فى ٢٢ فبراير ١٩٨٢ بعد اعتراف ٢٦ دولة أفريقية بالجمهورية الصحراوية - إلى انقسام فى المنظمة إذ انسحب وفد المغرب، وشاركته ١٨ دولة وأعلنت غينيا تعليق عضويتها وقد قبلت المغرب أخيرا قرار المنظمة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة بإجراء استفتاء لسكان الصحراء الغربية لتقرير مصيرهم بأنفسهم.

الإنجازات:

حققت المنظمة عدة إنجازات - نذكر منها على سبيل المثال:

١- دورها الفعال فى القضاء على الاستعمار بجميع صوره وأشكاله ومساعدة الدول الأفريقية التى تكافح فى سبيل الاستقلال، وهذا كان من أهم الأهداف التى قامت المنظمة من أجلها، وقد نجحت المنظمة فعلا فى مساندة حركات التحرر الأفريقية حتى أن القارة تكاد تكون قد تخلصت على الأقل من الاستعمار بصورته المعروفة، وقد أمدت المنظمة الدول الأفريقية المكافحة فى سبيل استقلالها بالتأييد فى المحافل الدولية، وأمدتها بالسلاح والأموال وغير ذلك من الوسائل التى ساعدتها على نيل استقلالها، وقد اضطرت البرتغال

مثلا فى عام ١٩٧٥ للتسليم باستقلال موزمبيق، وأنجولا، وغينيا بيساو، كما اضطرت جنوب أفريقيا للتسليم باستقلال ناميبيا.

٢- ساهمت المنظمة فى محاربة التفرقة العنصرية سواء فى روديسيا الجنوبية (زيمبابوى) أو فى جنوب أفريقيا أو جنوب غرب أفريقيا ودعت الدول الأفريقية ودول العالم كلها لمقاطعة جنوب أفريقيا اقتصاديا ولتطبيق عقوبات أشد عليها ـ وقد اضطرت حكومة جنوب غرب أفريقيا ودعت الدول الأفريقية ودول العالم كلها لمقاطعة جنوب أفريقيا اقتصاديا ولتطبيق عقوبات أشد عليها - وقد اضطرت حكومة جنوب أفريقيا أخيرا برئاسة الرئيس دى كليرك للإفراج عن نيلسون مانديلا وغيره من الزعماء الأفارقة والتفاوض معهم لإقامة حكومة ديمقراطية يتمتع فى ظلها الكل بحقوق متساوية وتمت الانتخابات فى أبريل ١٩٩٤ واختير مانديلا رئيسا للجمهورية.

٣- كانت مشكلة الحدود بين الدول الأفريقية فى مقدمة المشكلات التى واجهتها المنظمة - لأنها أدت لحروب بين الدول الأفريقية، وقد تدخلت المنظمة ولجانها ومؤتمراتها فى هذه المشكلة واتخذت قرارا باحترام الحدود القائمة عند حصول الدول على الاستقلال الوطنى - إذا لم تستطع الدولتان المتنازعات حل الأمر بينهما بالتفاوض.

٤- الحركات الانفصالية التى قامت فى بعض الدول الأفريقية مثل مشكلة بيافرا التى حاولت الاستقلال عن نيجيريا، كذلك الحرب الأهلية فى زائير (انفصال إقليم شابا) وقد بذلت المنظمة جهودها لاحتواء الأزمة والعمل لحلها فى إطار أفريقى حتى لا يفتح الباب لتدخل الدول الأجنبية.

وإن لم توفق المنظمة فى إيقاف الحروب الأهلية فى أنجولا، وفى تشاد وفى موزمبيق وليبريا وغيرها من الدول الأفريقية - إيقافا تاما لكن كان لها دور مع الأمم المتحدة فى محاولة حصر هذه المنازعات والحروب فى أضيق نطاق - وإن كان النجاح المحدود لحل هذه المشكلات يدعو للتساؤل عما يجب عمله لتقوية دور المنظمة الأفريقية فى مثل هذه المواقف.

٥- فى مواجهة المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها معظم دول القارة.

اتخذت المنظمة خطوات هامة لدعم التعاون الاقتصادى ولعل مؤتمر القمة الاقتصادى للمنظمة الذى عقد فى لاجوس عاصمة نيجيرا (٢٨-٢٩ أبريل ١٩٨٠) يسهم فى هذا المجال فقد قرر فيه:

أ- تعزيز المجموعات الاقتصادية الموجودة بالقارة.

ب- تعزيز التكامل بين دول القارة فى مجالات الزراعة والتعدين والنقل والمواصلات والصناعة والطاقة.

جـ - التنسيق بين التكتلات الاقتصادية الموجودة.

هذا وقد كلف الأمين العام للمنظمة للتعاون مع السكرتير التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة فى اتخاذ التدابير المناسبة لحل المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها القارة.

ولعل تنفيذ القرارات التى اتخذت فى (أبوجا) عاصمة نيجيريا أخيرا بهدف تذليل العقبات ليمكن تأسيس سوق أفريقية مشتركة بالإضافة إلى مضاعفة الجهود لإنجاح التكامل الاقتصادى بين الدول الأفريقية وذلك على أسس علمية مدروسة - تسهم كثيراً فى حل المشكلات الاقتصادية أفريقيا.

٦- إنشاء آلية (نظام) لحل المنازعات الأفريقية سلميًا تقرر ذلك فى مؤتمر القمة الأفريقى بالقاهرة فى يونية ١٩٩٣ وقد نجح هذا النظام إلى حد ما فى تحقيق أهدافه لكنه يحتاج لدعم مادى وعسكرى.

دور مصر فى إنجاح جهود منظمة الوحدة الأفريقية:

لقد لعبت مصر دوراً هاما ورئيسا ليخرج ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إلى حيز النور ، وقد أشاد بذلك جميع رؤساء الوفود ، وقد عقد مؤتمر القمة الأفريقى بعد إعلان ميثاق المنظمة فى القاهرة فى الفترة من ١٧ إلى ٢١ يوليو ١٩٦٤ ، وقد حرصت مصر على دفع مسيرة المنظمة، فقد واجهت المنظمة منذ قيامها عدة عقبات اعترضت طريقها وكانت كفيلة بتجميد نشاطها وقد لعبت مصر دورا بارزاً لتذليل هذه العقبات.

وكان موقف مصر من المشكلات الأفريقية التى برزت بعد ذلك قائما على أسس هامة:

١- ضرورة المحافظة على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وتدعيم موقفها، والعمل على استمرار فاعليتها ودورها من القضايا الأفريقية.

٢- احترام وحدة التراب الوطنى للدول الأفريقية وعدم تشجيع المحاولات الانفصالية.

٣- حل المشكلات الأفريقية فى إطار أفريقى، وعدم فتح الباب لتدخلات أجنبية.

ونشير فى هذا المجال إلى أن الرئيس حسنى مبارك قد اختير رئيسًا لمنظمة الوحدة الأفريقية مرتين خلال أربع سنوات.

وقد كانت فترة رئاسة الرئيس حسنى مبارك الأولى للمنظمة من مايو ١٩٨٩ إلى مايو ١٩٩٣- وكانت القارة تواجه فى هذه الفترة عدة مشكلات منها:

- النزاع بين السنغال وموريتانيا.
- ومشكلات الجنوب الأفريقى (جنوب أفريقيا ، وناميبيا).
- الأوضاع المضطربة فى أثيوبيا والنزع بينها وبين ثوار تحرير إرتيريا .
- مشكلة الصومال.
- مشكلة جنوب السودان والنزاع بين حكومة الخرطوم والجبهة التى يتزعمها جون جارانج وغيره من زعماء الجنوب.
- الحرب الأهلية فى ليبريا.
- النزاع بين ليبيا وتشاد.
- مشكلة رواندا.
- النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو.

ولم يكتف الرئيس حسنى مبارك خلال عام رئاسته للمنظمة بالمظاهر الرسمية لهذا المنصب الكبير، فلم يكتف مثلا بإلقاء كلمة أفريقية فى المحافل الدولية والمؤتمرات السنوية، وأمام المنظمات العالمية - لكنه حرص على أن

يكون دوره أكثر إيجابية وفاعلية - وقد استطاع الرئيس مبارك فى خلال رئاسته للمنظمة ومن خلال تواجده فى مواقع النزاع الدامى ـ أن يوقف النار التى تكاد أن يقضى لهيبها على جور الترابط بين العديد من البلاد الأفريقية.

فقد سافر فى رحلة مرهقة إلى موريتانيا والسنغال، وأمكن إيقاف الحرب بين الطرفين وانتزاع فتيل الانفجار بينهما، كما أمكن احتواء الأزمة التشادية الليبية، وفيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية وافق الطرفان على إجراء استفتاء ليقرروا بأنفسهم مصيرهم، وفى هذه الفترة تحقق استقلال ناميبيا وسافر الرئيس مبارك فى ٣١ مارس ١٩٩٠ إلى وندهوك عاصمة الدولة الجديدة لتهنئتها بالاستقلال ولبحث ما تحتاجه من عون.

وفيما يتعلق بجنوب أفريقيا - أسفرت الجهود المبذولة عن الإفراج عن الزعيم الأفريقى نلسون مانديلا وبدأت المفاوضات بين حكومة بريتوريا والأحزاب والجماعات الأفريقية للوصول لحل لإنهاء الحكم العنصرى الذى استمر فى هذ البلاد وطوال ما يقرب من ٨٠ عامًا.

أما فترة رئاسة الرئيس مبارك الثانية للمنظمة فقد جاءت بناء على انتخاب الرئيس مبارك بالإجماع رئيسا للمنظمة فى دورتها التاسعة والعشرين وذلك فى مؤتمر القمة الذى عقد فى القاهرة فى الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ يونية ١٩٩٣.

وتكتسب هذه القمة أهمية خاصة - فقد احتفل فى هذه الأثناء بالذكرى الثلاثين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية فكانت فرصة مناسبة لتقييم عمل المنظمة خلال الفترة الماضية كلها.

وصدر عن هذه القمة (إعلان القاهرة) الذى أعده الأمين العام للمنظمة، وهذا الإعلان يحتوى ١٦ بندا ويتضمن التزام القادة الأفارقة بمبادئ الديمقراطية، وصيانة حقوق الإنسان، واحترام القانون، وأشار الإعلان إلى المشكلة الاقتصادية التى تعانى منها شعوب القارة وضرورة خروج (الجماعة الاقتصادية الأفريقية) التى اتفق على تأسيسها فى أبوجا عاصمة نيجيرا فى ١٩٩١ إلى حيز الوجود، كما أشار إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات لحل المنازعات الأفريقية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية .

كمـا كان من أهم مـا اتخذ من قـرارات فى هذا المؤتمـر - قرار إنشاء آلـية (نظام) لحل المنازعات بين الدول الأفريقية سلميا - كما أشرنا سابقًا.

وقد ناقـش المؤتمر عدة قضـايا سياسيـة فقد ناقـش المجتمعون الـوضع فى الصـومال وجنوب أفـريقيا، ومـوزمبيق ونـاميبيـا (النزاع مع جـنوب أفريقـيا بخصوص خليج والفيشن والجزر الساحلية) وليبريا ورادانا.

كذلك بحثت وسائل تنمية التعاون العربى الأفريقى.

كما نوقـشت مشكلة الأوضـاع الاقتصادية والمديـونية هذا بخلاف الـقضايا الاجتماعية الخاصة بأوضاع المرأة والطفل الأفريقى.

ولا شك فى أن عيون الأفارقة تتطلع للخطوات الـثابتة التى ستتخذها القمة الأفريقية بقيادة الرئيس حسنى مبـارك ومعاونيه لحل هذه المشكلات وغيرها من المشكلات الأفريقية ولمواجهة القارة لتحديات القرن الواحد والعشرين والتغيرات الجذرية فى العالم الجديد.

الاتحاد الأفريقى

مضى على قيام مـنظمة الوحدة الأفريقية ما يقرب مـن أربعين عاما ، فكان طبيعيا أن يكون هناك تفكير فى تعديل مـيثاق المنظمة ليواكب التغيرات العالمية، وليحمـل هموم القارة الأفريـقية فجأت فكـرة الاتحاد الأفريقى من مـبادرة من العقيـد معمر القذافى وهـو قريب الشبه بـالاتحاد الأوربى والقانون التـأسيسى للاتحاد قرر إنشاء عدة مؤسسات:

١ـ مؤتمر رؤساء الدول يجتمع سنوياً على مستوى القمة.

٢ـ المجلس التنفيذى يضم وزراء خارجية الاتحاد.

٣ـ البرلمان الأفريقى يقترب من هيكل البرلمان الأوربى.

٤ـ محكمة العدل الأفريقية . ٥ـ المصرف الأفريقى.

٦ـ اللجان المتخصصة.

٧ـ عقد قمـة فى لوساكا لبحث مـوضوعات الأمن والاستقرار فى أفـريقيا والتكامل الاقتصادى بين دول القارة، ومشكلة المديونية الأفريقية.

بعض المراجع لمزيد من الدراسة

١- بطرس ، بطرس غالى: منظمة الوحدة الأفريقية (القاهرة ١٩٦٤).

٢- بطرس ، بطرس غالى : العلاقات الدولية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية (القاهرة ١٩٧٤).

٣- بطرس ، بطرس غالى: المنازعات الأفريقية وتسويتها بالطرق السلمية - (مجلة السياسة الدولية عدد ١٣ يوليو ١٩٦٨).

٤- عبد الملك عودة : فكرة الوحدة الأفريقية (القاهرة ١٩٦٦).

٥- عبد الرحمن اسماعيل الصالحى: منظمة الوحدة الأفريقية فى خلال عشرين عامًا (١٩٨٣).

٦- شوقى الجمل: الوحدة الأفريقية ومراحل تطورها (من الشرق والغرب - ١٩٦٦).

٧- ياسين العيوطى: منظمة الوحدة الأفريقية فى عقدها الثانى (مجلة السياسة الدولية - عدد ٣٤ أكتوبر ١٩٩٣).

المحتــوى

فهرس الخرائط

هذا الكتاب

موضوع هذا الكتاب «**تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصرة**»

ويبدأ تاريخ أفريقيا الحديث بجهود الأوروبيين لكشف ما هو بداخل القارة الأفريقية ، ويتبع هذا الكشف تكالب الدول الأوربية على بسط نفوذها على أكبر مساحة ممكنة من القارة، واستنزاف مواردها واستعباد سكانها.

وقد تتبع الكتاب الدور الذى قامت به كل دولة أوربية فى القارة الأفريقية، كما تتبع موقف الأفارقة من المستعمرين الأوربين وأبرز البطولات الأفريقية التى تصدت للمستعمرين، وتعرض الكتاب للمشكلات التى خلفها الاستعمار فى أفريقيا أسبابها، وطرق مواجهتها وحلها.

كما تعرض الكتاب بالتفصيل لظاهرة الحروب الأهلية والصراعات التى اجتاحت أخيرا مناطق عديدة من القارة.

وألقى الكتاب الأضواء على الظروف التى أسفرت عن منظمة الوحدة الأفريقية وما حققته من أهداف وما واجهه عقبات .